إعادة النظر في التحولات الاجتماعية

اللامساواة في العالم العربي في ظل انتشار فيروس كورونا

مجموعة من الباحثين

باحث رئيسي : ريما ماجد

محرر : محمد العجاتي

إعادة النظر في التحولات الاجتماعية
اللامساواة في العالم العربي في ظل انتشار فيروس كورونا

نتوجه بالشكر لقسم الاجتماع والأنثروبولوجي
ودراسات الإعلام **بالجامعة الأمريكية في بيروت**
لجهودهم في هذا العمل

ترجمة / تحرير إنجليزي
سونيا فريد
تحرير عربي
زينب سرور
باحث رئيسي
ريما ماجد
منسق بحث
شيماء الشرقاوي
محـــرر
محمد العجاتي

محتوى هذا الإصدار يعبر فقط عن رأي الكتاب ولا يعبر بالضرورة عن رأي منتدى البدائل العربي للدراسات أو أي مؤسسة شريكة

إعادة النظر في التحولات الاجتماعية:

اللامساواة في العالم العربي في ظل انتشار فيروس كورونا

المحتويات

مقدمة

اللامساواة والتحول الاجتماعي في المنطقة العربية أثناء جائحة كورونا — 5
ريما ماجد

القسم الأول

اللامساواة الاقتصادية في المنطقة العربية بعد فيروس كوفيد– 19 — 13

مقدمة — 14

التقشف والديون واللامساواة: الاستجابة العربية لأزمات «كوفيد–19»
وائل جمال

1. السياسات الاجتماعية في العراق تجاه العمالة الهشّة في فترة وباء «كوفيد–19» — 19
جنان الجابري

2. «انعكاسات أزمة «كوفيد–19» على سوق العمل في المغرب العربي» — 32
محمد سعيد السعدي

القسم الثاني

إعادة النظر في السياسات العامة وتعامل الدولة مع الأزمة (صناعة السياسات العامة، سوق العمل، نظام الرعاية الصحية، السكن، التعليم) — 47

مقدمة — 48

جائحة كورونا: الاستجابة من خلال السياسات العامة
د. إبراهيم عوض

1. «كوفيد–19» والأمن البشري: دراسة اقتصادية تنموية في اتجاه تغيير سياسات الرعاية الصحية والتعليم وسوق العمل في المنطقة العربية — 52
نانسي قنبر، روي قنبر، زياد الصايغ

2. الفئات الهشّة وفيروس كورونا في المنطقة العربية: هل هي أكثر عرضةً للخطر من ذي قبل؟ — 63
نصاف براهمي– شيماء الشرقاوي

3. آثار جائحة «كوفيد–19» على المنظومة التعليميّة في المغرب — 79
رجاء الكساب

القسم الثالث — إعادة النظر في الحرب والاحتلال بعد فيروس كوفيد-19: سوريا وفلسطين — 93

مقدمة — 94

ملاحظات حول رهانات جائحة كورونا في مناطق النزاع والحروب
ساري حنفي

1. الاحتجاجات العراقية وفيروس «كوفيد-19»: تحدي الحل والاستمرار — 95
علي عبد الهادي المعموري

2. «كوفيد-19» في سوريا: الاستجابة للوباء والسياسات العامة والتفاوتات الاجتماعية والاقتصادية — 114
فادي إسبر

3. وباء كورونا: السياسات الاجتماعية للسلطة الفلسطينية وسياسات الاحتلال الحيوية لإسرائيل — 123
أباهر السقا

القسم الرابع — إعادة النظر في مبادئ المواطنة وحقوق الإنسان فيما يتعلق بالفئات المهمشة (النساء، اللاجئون، ذوي الاجتياجات الخاصة) — 139

مقدمة — 140

إعادة النظر في مبادئ المواطنة وحقوق الإنسان في ما يتعلق بالفئات المهمشة
أسماء نويرة

1. ملاحظات من تونس والخليج العربي: نحو إثنوجرافيا لجائحة كورونا؟ — 145
العربي صديقي وليلى صالح

2. الرأسمالية العنصرية وتأثير فيروس كورونا المستجد على العمالة الوافدة من النساء في لبنان — 160
سوسن عبد الرحيم وفرح سالكة

3. تداعيات أزمة «كورونا» فيروس على صغار الفلاحين في ريف مصر «درس في تعميق اللامساواة» — 173
عبدالمولى إسماعيل

4. كورونا: مأساة إنسانية ذات تجلّيات كارثيّة حال الفئات المهمَّشة/الضعيفة في السودان بولاية الخرطوم — 191
عزة مصطفى محمد أحمد

مقـدمـة

١. اللامساواة والتحول الاجتماعي في المنطقة العربية أثناء جائحة كورونا

ريما ماجد

الجائحة والأزمة العالمية: الرأسمالية رهن الاختبار

كشف فيروس كورونا، الذي بدأ في الانتشار أوائل عام 2020، عن تنامي مستويات اللامساواة في المجتمعات على مستوى العالم،[1] كما ألقى الضوء على هشاشة النموذج الرأسمالي النيوليبرالي. على مدى عقود متواصلة، عمل النظام النيوليبرالي على إضعاف دولة الرفاه في مناطق عدّة في العالم ودفع بإجراءات تقشفية تحت إشراف صندوق النقد الدولي وأعطى الأولوية للربح ورأس المال على حساب حياة البشر (وغير البشر). سيطرت شركات الأدوية والأنظمة الصحية الخاصة على الصحة العامة في معظم الدول ممّا أدى إلى زيادة اللامساواة في ما يتعلق بالوصول للخدمات الصحية. بدا معظم الدول، بما فيها الشمال العالمي، غير مستعدّةٍ لمواجهة فيروس كورونا والتعامل مع كلفته الاقتصادية والاجتماعية، وكشف ذلك عن أثر السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تتبنّاها الدول والقرارات السياسية التي تتّخذها الحكومات في قدرة الملايين على مواجهة أزمة من هذا النوع. يقول إيريك توسان إن الأزمة الاقتصادية الحادّة التي نواجهها اليوم ليست فقط بسبب فيروس كورونا بل إنها كانت تتشكّل تراكميًّا عبر سنواتٍ عدّة وجاء الفيروس ليكشف عنها[2].

تناول العديدُ من الدراسات التي أجراها باحثون وحكومات ومؤسسات دولية تبعات اللامساواة على إمكانية الوصول إلى الخدمات الصحية وشبكات الحماية والوظائف الملائمة والمياة النظيفة والتعليم الجيد وغير ذلك من الخدمات الأساسية. لكن زادت حدة هذه التبعات والمعاناة المترتّبة عليها بشكل ملحوظ أثناء الأزمة الحالية، وظهرت عدم قدرة معظم الأنظمة في العالم على تقديم الحماية الاجتماعية والاقتصادية والصحية للفئات الأكثر هشاشة في المجتمعات[3]. استعان مارك لوفين باصطلاح «سلطة الحياة والموت» لآشيل مبيمبي ومفهوم «رأسمالية الحياة والموت» لصبحابراتا بوبي بانيرجي ليشير إلى أن الوباء كشف عن شكل غير مسبوق للرأسمالية يتّسم بالعنصرية والتلاعب والعسكرة والانتقامية والحكم على البعض بالموت وعلى البعض الآخر بالحياة[4].

انتشر الوباء في فترة زادت فيها حدّة اللامساواة وغياب العدالة ما أدى إلى فقدان الملايين حول العالم لوظائفهم خلال عام 2019 [5]. اندلعت الاحتجاجات في مناطق مختلفة من العالم، من تشيلي إلى العراق، ضد إجراءات التقشّف النيوليبرالية وارتفاع معدلات البطالة والأنظمة السلطوية. جاء فيروس كورونا المستجد لتعميق الفوارق حيث دخل العالم في مرحلة ركود

[1] World Inequality Report. (Paris: World Inequality Lab, 2018). https://wir2018.wid.world/files/download/wir2018-summary-english.pdf

[2] Eric Toussaint, "The Capitalist Pandemic, Coronavirus and the Economic Crisis". (CADTM: Committee for the Abolition of Illegitimate Debt, 19 March 2020)

[3] World Social Report 2020: Inequality in a Rapidly Changing World. (NY: Department of Economic and Social Affairs of the United Nations Secretariat, 2020). https://www.un.org/development/desa/dspd/wp-content/uploads/sites/22/2020/02/World-Social-Report2020-FullReport.pdf

[4] Subhabrata Bobby Banerjee. "Necrocapitalism." Organization Studies 29, no. 12 (December 2008): 1541–63; Mark LeVine, "From neoliberalism to necrocapitalism in 20 years". (Al Jazeera, 15 July 2020). https://www.aljazeera.com/opinions/2020/7/15/from-neoliberalism-to-necrocapitalism-in-20-years/?gb=true;

[5] Robin Wright, "The Story of 2019: Protests in Every Corner of the Globe". (New York Times, December 30, 2019). https://www.newyorker.com/news/our-columnists/the-story-of-2019-protests-in-every-corner-of-the-globe

اقتصادي نتيجةً لإجراءات الإغلاق، ممّا أدى إلى انخفاض الإنتاج العالمي وفرض قيود غير مسبوقة على الحركة والسفر ووقوع أضرار كبيرة في سوق العمل الدولية[6]. أجبرت إجراءات الإغلاق المتظاهرين على الانسحاب ممّا أتاح للأنظمة فرصةً لقمع الحركات الاجتماعية التي قادت الاحتجاجات وملأت الميادين منذ عام 2019. على الرغم من ذلك، لم يكن تأثير إجراءات الإغلاق على الاحتجاجات متساويًا في جميع أرجاء العالم حيث عادت الاحتجاجات في العديد من الدول مثل الولايات المتحدة حين أدى مقتل جورج فلويد إلى اندلاع احتجاجات عارمة بقيادة حركة «حياة السود مهمّة»، بالإضافة إلى احتجاجات في ألمانيا وروسيا البيضاء ولبنان والعراق والسودان ونيجيريا.

بينما يواجه العالم الوباء في وقت واحد، لم تتأثّر مناطقه المختلفة بالدرجة نفسها، وبالتالي لا تتساوى الدولُ من حيث قدرتها على مواجهة الوباء. نتيجةً لخطط التنمية غير المتكافئة وتفاقم اللامساواة بين الدول وداخل كل دولة، تأثرت المجموعات المهمّشة والهشة بشكل أكبر بالأزمة. تتضمّن هذه المجموعات العاطلين عن العمل وعمال اليومية والنساء واللاجئين والمهاجرين والأقليات العرقية وذوي الإعاقة وكبار السن والمرضى وكذلك الذين يعيشون تحت الاحتلال وفي مناطق نزاع وفي دول تشهد انهيارًا اقتصاديًا أو عدم استقرار سياسي. لهذا كان من المتوقع أن تكون آثار الوباء كارثية على الجنوب العالمي حيث تعاني المجتمعات من درجات أعلى من اللامساواة وعدم الاستقرار وحيث يؤدي ضعف البنية التحتية إلى عدم قدرة معظم الدول على مواجهة أزمة متعددة الأوجه[7].

شهد عام 2019 عودة الاحتجاجات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خاصةً في السودان والجزائر ولبنان والعراق ضد غياب المساواة الاجتماعية والاقتصادية، وتضمّنت المطالب نظامًا ضرائبيًا عادلًا والقضاء على الفساد ونظامًا صحيًا شاملًا وتعليمًا مجانيًا وإعانات بطالة ومسكنًا وحقوقَ المرأة. تظاهر المحتجون ضد ارتفاع الأسعار وتدهور الظروف المعيشية وارتفاع معدلات البطالة والفقر وعدم القدرة على الوصول إلى النظام الصحي، الذي تمّت خصخصة معظمه، والعنف المستمر ضد المرأة وفساد النخب الحاكمة وعدم قدرة الدولة على توفير أدنى مستويات الحماية الاجتماعية. هذا يعني أن الاحتجاجات في المنطقة العربية اندلعت في مجملها ضد الدولة النيوليبرالية التي عمّقت الفوارق وزادت من هشاشة العديد من فئات المجتمع. في ظلّ هذا السياق الاجتماعي والثقافي، أصاب فيروس كورونا العديد من الدول العربية ليزيد من العبء الذي تعاني منه الفئات المهمشة.

ما معنى أن يتوقف الاقتصاد العالمي؟ كيف سيؤثّر هذا على المجتمعات بشكل مختلف؟ وكيف سيؤثّر على المنطقة العربية تحديدًا؟ كيف سيؤثّر هذا على الدول التي قامت فيها احتجاجات مثل العراق والسودان ولبنان والجزائر؟ ماذا عن الدول التي كانت تمرّ بأزمة اقتصادية طاحنة مثل لبنان؟ ماذا عن ملايين اللاجئين والنازحين في المخيمات بمناطق مختلفة في العالم العربي؟ وماذا عن العمالة الوافدة التي تعاني بالفعل من بيئة عمل غير آمنة وظروف معيشية متدهورة؟ ما هو تأثير إجراءات الإغلاق على عمّال اليومية والأمن الوظيفي وفرص العمل في منطقة هي الأولى عالميًا في معدلات البطالة بين الشباب؟ ما أثر إجراءات الإغلاق على النساء والأطفال الذين يتعرّضون للعنف المنزلي؟ ماذا عن من ليس لديهم منازل؟ ومن لا يتمكنون من الوصول إلى الخدمات الطبية خاصةً في الدول التي تمّت فيها خصخصة القطاع الصحي وحلّت شركاتُ التأمين الخاصة محلَّ النظام الصحي الشامل؟ ماذا عن من يعيشون تحت الاحتلال كما هو الحال في فلسطين؟ والذين يعيشون في مناطق نزاع مثل سوريا وليبيا واليمن؟ كيف يؤثّر الوباء على الأنظمة التعليمية وما تبعات التحول المفاجئ للتعليم عن بعد وكيف

[6] World Economic Outlook Update, A Crisis Like No Other: An Uncertain Recovery. (Washington: IMF: June 2020). https://www.imf.org/en/Publications/WEO/Issues/2020/06/24/WEOUpdateJune2020

[7] Adam Hannieh, "COVID-19: This is a Global Pandemic, Let's Treat it as Such". (London: SOAS Blog, March 31, 2020). https://www.soas.ac.uk/blogs/study/covid-19-global-pandemic/

ألقى الضوء على التفاوتات الاجتماعية؟[8] ما هو دور المبادرات الخيرية في التخفيف من حدة أزمة العدالة والحماية الاجتماعية في المنطقة العربية؟ وأخيرًا، كيف يؤثّر الوباء على فهمنا للعمل، خاصة العمل الحيوي، والإنتاج والاستهلاك في مجتمعاتنا؟ هذه من أهم الأسئلة التي يهدف هذا الكتاب إلى الردّ عليها من أجل فهم أبعاد تأثير فيروس كورونا المستجدّ على المجتمعات في المنطقة العربية.

يبني هذا الفصل على التفكير الإقليمي في «معالجة أوجه انعدام المساواة في المنطقة العربية» في مؤتمر إطلاق النسخة العربية للتقرير العالمي للعلوم الاجتماعية 2016 [9]. بدأت هذه الشراكة عام 2018 حين أطلق فريق العمل النسخةَ العربيةَ من التقرير العالمي للعلوم الاجتماعية لعام 2016 في بيروت بعنوان «تحدي حالات اللامساواة في المنطقة العربية.» جمع المؤتمر الذي تم إطلاق التقرير فيه عددًا من الباحثين والمهنيين الرائدين في أيلول/سبتمبر 2018 لمناقشة اللامساواة في المنطقة العربية. كانت الأرقام التي تم عرضها في المؤتمر مقلقة، وحذّر معظمُ المشاركين من الارتفاع المستمر في معدلات اللامساواة الاقتصادية ومعدلات البطالة بين الشباب وزيادة أعداد اللاجئين والنازحين[10]. لم يمرّ وقت طويل حتى انتشر فيروس كورونا المستجد واجتمع أعضاء الفريق مرة أخرى لمناقشة تبعات الأزمة على اللامساواة في المنطقة العربية. هذا المجلّد هو نتاج ثمانية أشهر من العمل مع الباحثين من دول عربية مختلفة في محاولة لتحليل التغيرات الاجتماعية وتبعات السياسات العامة في ضوء انتشار فيروس كورونا في المنطقة العربية.

فيروس كورونا المستجد وغياب المساواة في المنطقة العربية

بينما ظلّت الإصابات بفيروس كورونا المستجد والوفيات الناتجة عنه في العالم العربي محدودة مقارنة بأوروبا والولايات المتحدة، إلا أنّ هذا بدأ يتغيّر بشكل مقلق في ظل عدم قدرة الأنظمة الصحية على التعامل مع الأزمة[11]. لقد زاد هذا التحدّي الخاص بالمنظومة الصحية من حدّة الأزمة السائدة بالفعل في المنطقة العربية والناتجة عن غياب الحماية الاجتماعية وارتفاع معدلات الفقر والبطالة وعدم المساواة بين الجنسين بالإضافة إلى الحروب والنزاعات التي نتجت عنها موجاتٌ متتالية من النزوح والهجرة[12].

بعد عقدين من السياسات النيوليبرالية، وجدت المنطقة العربية نفسها غير قادرة على مواجهة الأزمة. وفقًا لموجز السياسات الذي أصدرته الأمم المتحدة، من المتوقع أن ينكمش الاقتصاد في المنطقة العربية بمعدل 5.7٪ وقد يصل هذا المعدل إلى 13٪ في بعض الدول ممّا سينتج عنه خسارة قد تصل إلى 152 مليار دولار أميركي[13]. كما تشير التوقعات إلى دخول حوالي 14 مليون فرد في خط الفقر، وبحلول نهاية عام 2020 من المتوقع أن يصل عدد الفقراء إلى ربع سكان المنطقة العربية[14]. كما توقعت منظمة أوكسفام أن يؤدي الركود الاقتصادي إلى إفقار 45 مليون فرد في المنطقة[15]. بينما عانت المنطقة العربية من ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب، تمّ تقليص ساعات العمل بشكل ملحوظ

[8] Joe Myers, "5 things COVID-19 has taught us about inequality". (World Economic Forum, 18 August 2020). https://www.weforum.org/agenda/2020/08/5-things-covid-19-has-taught-us-about-inequality/

[9] انعقد المؤتمر بدعوة من اليونسكو ومنتدى البدائل العربي للدراسات وقسم العلوم الاجتماعية والأنثروبولوجيا والدراسات الإعلامية في الجامعة الأميركية في بيروت (بيروت، أيلول/سبتمبر 2018) وقد حضر المؤتمر

[10] World Inequality Report, ibid; Adam Hanieh, ibid/

[11] The Impact of COVID-19 on the Arab Region: An Opportunity to Build Back Better (United Nations Policy Brief, July 2020). https://www.un.org/sites/un2.un.org/files/sg_policy_brief_covid-19_and_arab_states_english_version_july_2020.pdf

[12] ibid

[13] ibid

[14] ibid

[15] Nabil Abdo and Shaddin Almasri, "For a Decade of Hope Not Austerity in The Middle East and North Africa: Towards a fair and inclusive recovery to fight inequality". (London: Oxfam International: 2020), https://oxfamilibrary.openrepository.com/bitstream/handle/10546/621041/bp-mena-inclusive-recovery-260820-en.pdf

خلال عام 2020،[16] ومن المتوقع أن يصل من فقدوا وظائفهم إلى 1.7 مليون بينهم 700 ألف امرأة[17]. يزداد الأمر سوءًا مع زيادة عدد العاملين في القطاع غير الرسمي (71.2٪) وتشكل النساء 61.8٪ من العمالة غير الرسمية ممّا يعني تضرّر شريحة واسعة من المجتمع، خاصةً الفئات الهشة، من غياب شبكات الحماية الاجتماعية[18]. يأتي هذا في وقت زادت فيه ثروات الأغنياء في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حوالي 9.8 مليار دولار بين آذار/مارس وآب/أغسطس 2020، أي أكثر من ضعف تمويل صندوق النقد الدولي للطوارئ الذي تلقّته المنطقة لمواجهة الأزمة[19]. لهذا ألقت الأزمة المزيد من الضوء على التفاوتات في المنطقة حيث يتحكّم 10٪ من السكان في 76٪ من الدخول وحيث يمتلك 73 فردًا أكثر ممّا يمتلكه نصف فقراء العالم من البالغين[20].

أثّر الوباء بشكل خاص على النساء والأقليات. تشكل النساء الغالبية العظمى من أطقم العمل في القطاع الطبي وقطاع الخدمات الاجتماعية في المنطقة العربية ممّا يزيد من خطر تعرضهنّ للإصابة خاصةً في ظل ضعف أجورهنّ وتواجدهنّ في بيئة عمل غير آمنة[21]. كما عانت النساء العاملات في قطاع الزراعة وفي الخدمات المنزلية من الأزمة الناتجة عن انتشار الوباء[22]. كما تضاعفت الأعباء على النساء عندما تمّ إغلاق المدارس ممّا أدى إلى بقاء الأطفال في المنزل فأصبحت الأمهات مسؤولات عن متابعة تعليم أطفالهنّ، وعجز الكثيرُ منهنّ عن أداء هذه المهمة لعدم إلمامهنّ بالتكنولوجيا الخاصة بالتعليم عن بعد وعدم حصول كثيرٍ منهنّ على قسط من التعليم ممّا ألقى الضوء على غياب المساواة بين الجنسين في المنطقة[23]. بشكل عام، تضاعفت الأعباء المنزلية على النساء بعد تطبيق إجراءات الإغلاق كما زادت حالات العنف الأسري وقلّت قدرتهنّ على الوصول إلى الخدمات الصحية الجنسية والإنجابية[24].

في ضوء هذه المؤشرات المقلقة، يناقش الكتاب تبعات انتشار الوباء على حالات انعدام المساواة في المنطقة العربية من منظور متعدّد التخصصات. ينقسم الكتاب إلى أربعة أجزاء يبدأ كلٌّ منها بمقدمة ومجموعة من الأوراق عن الموضوع الذي يركز عليه ذلك الجزء. يناقش الجزء الأول انعدام المساواة الاقتصادية في المنطقة العربية في ضوء انتشار فيروس كورونا المستجد. كتب وائل جمال مقدمة هذا الجزء وناقش فيها أثر إجراءات التقشف وارتفاع الديون على استجابة الدول العربية للأزمات الناتجة عن فيروس كورونا تعقبها ورقتان. الورقة الأولى كتبتها جنان الجابري عن السياسات الاجتماعية الخاصة بالعمالة الهشّة في العراق أثناء فترة الوباء، والورقة الثانية كتبها محمود سعيد السعدي عن انعكاسات الأزمة الناتجة عن انتشار الوباء على سوق العمل في دول المغرب العربي. يبدأ الجزء الثاني من الكتاب بمقدمة كتبها إبراهيم عوض عن السياسات العامة واستجابات الدول في المنطقة العربية لوباء كورونا تليها ثلاث أوراق بحثية. تركّز ورقتان على السياسات العامة في المنطقة، بينما تركز الثالثة على عملية التعليم عن بعد في المغرب. تتناول ورقة نانسي قنبر وروي قنبر وزياد الصايغ تأثير الوباء على الأمن البشري من منظور تنموي واسع من خلال

16 ILO Monitor: COVID-19 and the World of Work, (International Labour Organization, fourth edition, 27 May 2020). https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/documents/briefingnote/wcms_745963.pdf

17 The Impact of COVID-19 on Gender Equality in the Arab Region. (ESCWA and UN Women Policy Brief No 4, 2020). https://www2.unwomen.org/-/media/field%20office%20arab%20states/attachments/publications/2020/04/impact%20of%20covid%20on%20gender%20equality%20-%20policy%20brief.pdf?la=en&vs=4414

18 ibid

19 Nabil Abdo and Shaddin Almasri. Op. cit

20 Nabil Abdo and Shaddin Almasri, Op. cit.

21 The Impact of COVID-19 on Gender Equality in the Arab Region, ibid

22 COVID-19 crisis in the MENA region: impact on gender equality and policy responses. (OECD, 10 June 2020). https://www.oecd.org/coronavirus/policy-responses/covid-19-crisis-in-the-mena-region-impact-on-gender-equality-and-policy-responses-ee4cd4f4/

23 ibid

24 Hall et al., "Centering sexual and reproductive health and justice in the global COVID-19 response" The Lancet 395, no. 10231 (2020): 1175-1177.

تحليل السياسات الخاصة بأسواق العمل وأنظمة التعليم والرعاية الصحية في المنطقة العربية. أما ورقة نصاف براهمي وشيماء الشرقاوي فهي تناقش حقوق الفئات المهمشة في مصر وتونس والمغرب ولبنان بعد انتشار الوباء. ينتهي هذا الجزء بتحليل مفصّل عن أثر فيروس كورونا على العملية التعليمية في المغرب من خلال الورقة التي كتبتها رجاء كساب.

يركز الجزء الثالث من الكتاب على تأثير الوباء على مناطق النزاع والمناطق الواقعة تحت الاحتلال وكذلك المناطق التي اندلعت فيها احتجاجات. يبدأ هذا الجزء بمقدمة كتبها ساري حنفي عن التحديات التي تواجهها المناطق التي تعاني من عدم الاستقرار السياسي، وتأثير الوباء على تلك الأوضاع المتأزمة، تليها أوراق بحثية عن فلسطين وسوريا والعراق. تناقش ورقة أباهر السقا تبعات الوباء على الفلسطينيين الذين يعانون من السياسات الاجتماعية للسلطة الفلسطينية والسياسات الاستعمارية للاحتلال الإسرائيلي، بينما تناقش ورقة فادي إسبر استجابة الدولة السورية لانتشار الوباء.

تتناول الورقة الأخيرة في هذا الجزء أثر فيروس كورونا المستجد على الاحتجاجات التي اندلعت في العراق في تشرين الأول/أكتوبر 2019. يتناول الجزء الأخير من الكتاب تأثير انتشار الوباء على المواطنة والنشاط المدني وحقوق الإنسان في المنطقة العربية، ويبدأ بمقدمة كتبتها أسماء نويرة عن التحولات الاجتماعية وغياب المساواة في المنطقة العربية في ظل انتشار الوباء. تناقش الورقة الأولى في هذا الجزء لسوسن عبد الرحيم وفرح سالكة العاملات المنزليات المهاجرات في لبنان بين الممارسات العنصرية وغياب المساواة في ظل تفشي الوباء، بينما تتناول ورقة عبد المولى إسماعيل أثر الجائحة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لصغار المزارعين في مصر. كتبت الورقة الثالثة في هذا الجزء عزة مصطفى، وتركز فيها على أثر الجائحة على الفئات المهمشة في السودان. ينتهي هذا الجزء بورقة للعربي صديقي وليلى صالح تدعو إلى تأمّل تجربة فيروس كورونا المستجد في ضوء مفهوم حنة آرنت عن «الوضع البشري» ونظرية أولريش بيك عن «مجتمع المخاطر». تركز هذه الورقة على تونس والخليج العربي وتدعو إلى تبنّي مفهوم إثنوجرافي لدراسة التغيرات الجذرية التي نتجت عن انتشار فيروس كورونا.

توصيات السياسات

في أعقاب انتشار فيروس كورونا المستجد كتبت الكاتبة الهندية المعروفة أروندااتي روي: «على مر التاريخ، أجبرت الأوبئة البشر على قطع علاقتهم بالماضي وتخيّل عالم جديد. لا يختلف الأمر في هذه الحالة. يصبح الوباء بوابة بين عالم والعالم التالي له»[25]. على أمل أن يكون الوباء هو «البوابة» التي تتحدث عنها روي، في ما يلي بضع توصيات تخص السياسات التي يجب أن يتبناها العالم العربي من أجل التعامل مع الزيادة المستمرة في مستويات غياب المساواة:

- يجب أن تعمل الحكومات في المنطقة على تحقيق العدالة الاقتصادية والمالية من خلال فرض ضرائب تصاعدية يمكن من خلالها توزيع الثروات بشكل أكثر عدلًا، خاصّةً في ضوء تركيز الثروات بأيدي عدد محدود من الأفراد. يمكن اتخاذ خطوات في هذا الشأن من خلال الضريبة على الثروة لتلبية الاحتياجات الأساسية للمتضررين من انتشار الوباء وزيادة حدة اللامساواة.
- لا تساعد إجراءات التقشّف على تقليل الفجوات الاجتماعية، لذا يجب على الحكومات أن تلعب دورًا أكبرَ في إعادة توزيع الثروات وتوفير الحماية الاجتماعية للجميع.
- يجب أن توفر جميع الدول في المنطقة خدمات مجانية وشاملة للجميع بغض النظر عن الجنسية والوضع القانوني. يجب أن تضمن الحكومات وصول جميع المواطنين إلى الخدمات الصحية

[25] Arundhati Roy, "The Pandemic Is a Portal," Financial Times, April 3, 2020, https://www.ft.com/content/10d8f5e8-74eb-11ea-95fe-fcd274e920ca.

والتعليمية، والإقرار بأن خصخصة القطاع الصحي والتعليمي يشكل تحديًا جمًّا كشف عنه الوباء بشكل أكثر وضوحًا.

- كشَف الانتقال إلى نظام التعليم عن بعد الفجوات بين فئات المجتمع إذ لا يمتلك الكثير من العائلات الإمكانيات اللازمة مثل أجهزة الكمبيوتر وخدمات الإنترنت، بالإضافة إلى العبء المضاعف الواقع على النساء جرّاء إغلاق المدارس وبقاء الأطفال في المنزل.
- يجب أن تخصص الحكومات إعانات بطالة لتعويض من فقدوا وظائفهم في أعقاب انتشار الفيروس خاصةً العاملين في القطاع غير الرسمي وهم الأكثر تضررًا من الأزمة الاقتصادية الناجمة عن الوباء. كما يجب تبنّي سياسات لتقنين أوضاع العمالة غير الرسمية بحيث يتمتّع العاملون في القطاع غير الرسمي بالحماية الاجتماعية اللازمة لمواجهة تلك الأزمات.
- تقديم الدعم للأعمال الصغيرة والمتوسطة التي يمكن أن تخفّف من أثر إجراءات الإغلاق على أصحاب هذه الأعمال والعاملين بها.
- إلغاء نظام الكفالة وضمان حقوق العمال بما فيها الحق في التنظيم وإنشاء النقابات.
- تبنّي وتفعيل السياسات التي تحمي حقوق المرأة من حيث الصحة الإنجابية ودعم ضحايا العنف.
- يجب أن تنفّذ الحكومات في المنطقة سياسات صارمة من شأنها الحد من انبعاثات الكربون وتأثير التغير المناخي. من دون تبنّي سياسات بيئية ستستمرّ اللامساواة في إلحاق الضرر بالفئات المهمشة.

القسم الأول

اللامساواة الاقتصادية في المنطقة العربية بعد فيروس كوفيد – 19

مقـــدمـــة

التقشف والديون واللامساواة: الاستجابة العربية لأزمات «كوفيد – 19»

وائل جمال[1]

وجّه وباء «كوفيد–19»، بتداعياته على النشاط الاقتصادي وعلى حياة مليارات البشر، صدمةً إضافيةً قاسيةً لعالم هو في الأصل في أزمة مركّبة. فمنذ الانهيار الاقتصادي في 2007– 2008، لم يستعِد الاقتصاد العالمي أبدًا معدلات نموه السابقة على ذلك الزلزال المالي – الاقتصادي، وسقط في هوّة ما يسمّيه الاقتصاديون بالرّكود المزمن، بل وتفاقمت مستويات اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية بشكل هائل، وتراجع نصيب العمل من الناتج في الكوكب بأسره، بينما تراجع التوظيف اللائق، وزادت نسبة الوظائف غير المستقرة في العالمين النامي والمتقدم وانحدرت الخدمات العامة. ذلك كله على خلفية من تفاقم الديون العامة والخاصة وسيادة لسياسات التقشف برغم كل شيء. كانت الضربة الجديدة التي وجّهتها صدمة «كوفيد–19» مزدوجة: صحية واقتصادية في الوقت نفسه، بشقّ اقتصادي مأزوم على جانبَي العرض (الإنتاج)، والطلب (الاستهلاك)، متسبّبًا في انكماش عالمي تصل تقديراته المتفائلة إلى 5٪، ويصل إلى 4.7٪ في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بالإضافة إلى خسارة ما يقرب من 400 مليون وظيفة في أفضل الأحوال[2]، ويهدد بتفاقم اللامساواة والفقر حتى في قلب الاقتصادات المتقدمة[3].

والعالم العربي ليس استثناءً بأي حال في هذا الصدد. تقدّر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا «الإسكوا» أنّ عدد الفقراء سيرتفع في المنطقة مع وقوع 8.3 مليون شخص إضافي في براثن الفقر، ليرتفع عدد الفقراء إلى 101.4 مليون شخص مع ارتفاع عدد من يعانون من نقص التغذية بمليوني شخص، ليرتفع الإجمالي إلى 52 مليونًا[4]. بينما تتّسم المنطقة في الأصل بالارتفاع في نسب البطالة، خاصة بين الشباب، وبأنها تحتل المرتبة الأولى عالميًا من حيث التفاوتات في الدخل والثروة واللامساواة الاقتصادية والاجتماعية[5]، وهو وضع يُتوقّع أن يسوء بشدة بفعل الصدمة الجديدة.

---

[1] باحث في الاقتصاد السياسي وصحفي وكاتب. تركّز أبحاثه على الاقتصاد السياسي في مصر والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، العدالة الاجتماعية، اللامساواة والتفاوت الاجتماعي المتفاقم، وتآكل الطبقات الوسطى في العالم العربي. ترجم كتاب توماس بيكيتي رأس المال في القرن الحادي والعشرين للعربية مع سلمى حسين، ومحرر كتاب الاقتصاد المصري في القرن الحادي والعشرين الصادر عن دار المرايا في 2017. كان مدير البحوث بمشروع حلول للسياسات البديلة (Alternative Policy Solutions Project) في الجامعة الأميركية في القاهرة.. تولّى قبل ذلك رئاسة تحرير موقع «مدى مصر» الإلكتروني للأخبار البديلة في القاهرة، وكان في العام 2015 عضواً مؤسّساً لمشروع الاقتصاد السياسي التابع لمعهد الدراسات العربية في جامعة جورج مايسون في واشنطن العاصمة.

[2] World Economic Outlook Update, A Crisis Like No Other: An Uncertain Recovery`. (Washington: IMF: June 2020). https://www.imf.org/en/Publications/WEO/Issues/2020/06/24/WEOUpdateJune2020

[3] Heather Long, Andrew Van Dam, Alyssa Fowers, and Leslie Shapiro, "The Covid-19 Recession Is the Most Unequal in Modern U.S. History", Washington Post, September 30, 2020, https://www.washingtonpost.com/graphics/2020/business/coronavirus-recession-equality/?fbclid=IwAR3SeVdaom3_IxqXYv1wQcjl6XbliyQ2zQ0fk-ZEP3rS3YVrTz1QbAmqKrs

[4] فيروس كورونا: التخفيف من أثر الوباء على الفقر وانعدام الأمن الغذائي في المنطقة العربية، بيروت: الإسكوا: 2020، https://www.unescwa.org/ar/news/دراسة-جديدة-للإسكوا-83-ملايين-يقعون-في-شباك-الفقر-في-المنطقة-العربية-بسبب-فيروس-كورونا

[5] World Inequality Report. (Paris: World Inequality Lab, 2018). https://wir2018.wid.world

تقدّر منظمة «أوكسفام» أن ثروات مليارديرات المنطقة زادت بـ 9.8 مليار دولار منذ كورونا، فمثلًا ارتفعت ثروة رجل الأعمال المصري ناصف ساويرس إلى 8 مليارات دولار مقارنة بآذار/مارس الماضي بثروة قيمتها 6.4 مليار دولار، أي ما يعادل نحو 25 مليار جنيه مصري، وفقًا لموقع «فوربس» الأمريكي. مثلٌ من المغرب هو عزيز أخنوخ الذي ضاعف ثروته في أيلول/سبتمبر مقارنة بكانون الثاني/يناير من 5.3 إلى 7.1 مليار، بحسب تصنيف فوربس لأغنى الأغنياء. وفي بلد كمصر، تشير البيانات الرسمية إلى انخفاض دخل 73٪ من السكان في مقابل ارتفاع دخل 1 ٪ فقط منهم بعد شهور قليلة من ظهور الوباء وإجراءات الإغلاق .

وتشير ورقتا د. محمد سعيد سعدي حول انعكاسات الأزمة على سوق العمل في المغرب العربي ود. جنان الجابري عن السياسة الاجتماعية في العراق تجاه العمالة الهشة في ظل الوباء إلى عدد من السياقات الهامة. الأول، هو سيادة منظور التقشف على السياسة الاقتصادية في البلدين تاريخيًّا، ممّا كان له أكبر الأثر في ضعف القدرات الاقتصادية والمؤسسية والصحية وعدم قدرة السياسات الاجتماعية وشبكات الحماية الاجتماعية على تحييد الآثار السلبية للوباء، بالذات في ظل الهياكل الاقتصادية التي تضم نسبة لا يستهان بها من الأنشطة الاقتصادية والتوظيف خارج الاقتصاد الرسمي. وثانيًا، محدودية وضعف الإجراءات العاجلة للتعامل مع الأزمة، وهو أمر لا يقتصر فقط على بلدان المغرب العربي الثلاثة والعراق، وإنما يمتدّ إلى مصر وأغلب الدول الأخرى. وثالثًا، أن الحكومات قد وجّهت بعضَ الدعم للمنظومة الصحية وللعمالة غير المؤقتة، لكنّ الشركات، في ظل تبريرات تخصّ حماية الوظائف، تلقّت شريحة ربما تكون أكبر من الدعم الحكومي، في بلاد مثل مصر، وخاصة الشركات الكبرى في السياحة وغيرها، دون أي اشتراطات تتعلّق بحماية الوظائف أو إجراءات الاحتياط الصحي. رابعًا، عوضًا عن إعادة النظر في المنظور الاقتصادي التقشفي النيوليبرالي، الذي يحجم الحيّز المالي المتاح في يد الحكومات، واجهت الحكومات العربية الأزمة بالمزيد من الاقتراض، خاصة من مؤسسات دولية كصندوق النقد الدولي، وتلقّت مصر، على سبيل المثال، بالفعل قرضين من الصندوق للتعامل مع آثار الوباء. أحدهما على الأقل مربوط باستمرار السياسات السابقة على الوباء من تحجيم الإنفاق العام وأولوية عجز الموازنة، حتى ولو تزامن ذلك مع زيادة التفاوتات الاجتماعية والركود وزيادة الدين العام لمستويات قياسية.

التقشف النيوليبرالي والسياسة الاقتصادية العربية: في البدء وفي المنتهى

تشير دراسة لشركة استشارات الأبحاث الاقتصادية العالمية «كابيتال إيكونوميكس»، إلى أن «أهم دروس التاريخ هو أن الصدمات المزلزلة تميل لأن تسرّع من التغييرات في البنى الاقتصادية والمؤسسات والسلوكيات، التي كانت جارية بالفعل. ويعني ذلك أن الوباء الحالي قد يؤدي إلى إرث يلمس كل شيء من العولمة إلى مستقبل العمل»[6]. في الوقت نفسه، ظهر العديد من الدعوات الاقتصادية لأن يكون الوباء فرصة لإعادة النظر في المسلّمات النيوليبرالية للسياسة الاقتصادية من ناحية سيادة منظور نمو الناتج المحلي والانضباط المالي والاستثمار في القطاعات المالية، باتجاه إعلاء قطاعات الاقتصاد الحقيقي كالزراعة والصناعة والخدمات العامة كالصحة والسياسات البيئية كبوصلة جديدة للاقتصاد كمدخل لتحسين حياة الناس، أي بوصلة قادرة على التعامل مع تحديات الأزمة والتفاوت الاجتماعية والتدهور البيئي والتداعيات السياسية لكل ذلك[4]. في العالم العربي حتى الآن، وبكل التعقيدات في ما يتصل باللامساواة والفقر وتراجع مستويات الدخل والمعيشة للأغلبية الكاسحة، إلى جانب التحدي الصحي

[6] Gabriella Dickens, "What can we learn from past pandemics?'. (London: Capital Economics: September 16, 2020), https://www.capitaleconomics.com/publications/global-economics/global-economics-focus/what-can-we-learn-from-past-pandemics/

[7] Trade and Development Report 2020. (Geneva: UNCTAD: September 2020), https://unctad.org/en/pages/PublicationWebflyer.aspx?publicationid=2853

المتصاعد في دول كالعراق وتونس والمغرب وعدد من دول الخليج، فإن الأزمة يبدو وأنها تعيد إنتاج منظومة «العمل كالمعتاد»، بل وتسرّع منها. فبينما كان المعتاد الجديد منذ عام 2010 يعني كمش الإنفاق العام في أغلبية بلدان العالم، فمن المتوقع أنّ منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لديها أعلى نسبة عالميًّا من الدول التي تخفض إنفاقها العام، وهي المنطقة التي مرّت بأكبر التخفيضات حدة (بمتوسط 3.2٪ من الناتج المحلي الإجمالي)[8].

وعلى الرغم من تلك الوضعية، المستوى المنخفض المتراجع بحدة للإنفاق العام، فإن متوسط حجم حزم التدخل الاقتصادي الطارئ لمواجهة «كوفيد-19» وتبعاته «كان الأصغر من أي منطقة أخرى في العالم»[9]. «في نصف البلدان، تم تمويل تلك الحزم من خلال إعادة تخصيص الإنفاق أو إجراءات العائد. ومنذ نهاية نيسان/أبريل، معظم استجابات السياسة الإضافية ركّزت على توسيع حزم التوسيع المالي، خصوصًا من خلال دعم الشركات المتوسطة والصغيرة»[10].

وكما فشلت سياسات التقشف الحادة على مدار السنوات السابقة على كورونا في تحجيم النمو الهائل للدين العام وكلفته في المنطقة العربية، فقد تزامن ذلك الحذر الهائل في ضخ التمويل للتعامل مع الجائحة وتبعاتها الكارثية مع نمو جديد في الدين العام وتوقعات بالمزيد من النمو. فالتقشف لا يحقق غايته الأولى في العالم العربي.

يشير صندوق النقد الدولي إلى أن عجوزات الموازنة، وبرغم كل إجراءات التقشف في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان قد شهدت زيادة ملموسة في عجز الموازنة المتوسط لبلدان المنطقة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. فبينما سجّل ذلك المتوسط فائضًا بقيمة 5.6٪ في عام 2012، تراجع إلى 3.9٪ العام التالي، فقد سجّل المتوسط عجزًا متواصلًا بدءًا من عام 2014 وصل إلى 1.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وصل إلى 3.8٪ في 2019، ويتوقع الصندوق أن يسجل 9.8٪ عام 2020 [11].

ولم يشذّ العالم العربي عن باقي العالم في تصاعد الدين العام برغم كل إجراءات التقشف. فقد سجل عدد من الدول العربية دينًا عامًّا يقترب من 100٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال العقد الماضي، لبنان ومصر تحديدًا. وفي عام 2015، كان متوسط الدين للناتج المحلي في 15 دولة كانت بياناتها متاحة 82.3٪ مقارنة بمتوسط 65.5٪ في 15 دولة كانت بياناتها متاحة عام 2007. وتشير البيانات إلى أنّ متوسط الدين العام للناتج قد نما من الربع تقريبًا في عام 2009 إلى 35٪ في 2019، يتوقع أن تزيد إلى 46.6٪ في 2020 [12]. وتستوي في هذا التوجّه الدول المصدّرة للنفط مع الدول المستوردة له. ويمرّ لبنان في الوقت الراهن بواحدة من أسوأ أزمات الديون في تاريخ المنطقة مع توقفه عن سداد أقساط الدين، مما ترك تبعات كارثية على أجور ومدخرات الغالبية العظمى من المواطنين.

تبعات التقشف والديون

في العادة، يتمّ تحميل ارتفاع الدين العام وكلفته في صورة الفوائد وأقساط القروض للفقراء، المتضرر الأول من اختلال التوازن في الموازنات العامة. فهذه التكاليف الباهظة يتم تسديدها من الإنفاق العام. ولهذه الوضعية آثار سلبية على الفقر وعلى اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية بقوى محركة متعددة:

[8] Isabel Ortiz and M. Cummins. "Austerity: The New Normal A Renewed Washington Consensus 2010-24", (New York: Initiative for Policy Dialogue (IPD) International Confederation of Trade Unions (ITUC) Public Services International (PSI) European Network on Debt and Development (EURODAD) The Bretton Woods Project (BWP): 2019), http://policydialogue.org/files/publications/papers/Austerity-the-New-Normal-Ortiz-Cummins-6-Oct-2019.pdf /

[9] Regional Economic Outlook Update: Middle East and Central Asia. (Washington: IMF: July 2020), https://www.imf.org/en/Publications/REO/MECA/Issues/2020/07/13/regional-economic-outlook-update-menap-cca#report

[10] Ibid

[11] Fiscal Monitor, (Washington: IMF: April 2020), https://www.imf.org/en/Publications/FM/Issues/2020/04/06/fiscal-monitor-april-2020

[12] Ibid

الأولى هي إزاحة الإنفاق العام الاجتماعي على الصحة والتعليم والطرق والحماية الاجتماعية والأجور وغيرها على مدى السنوات الماضية، وهو الأمر الذي تقع وطأته بشكل أكبر كثيرًا على الفئات الهشة والفقراء والنساء. والثانية، من خلال الأنظمة الضريبية التي تتّسم كلها بأنها تنازلية في العالم العربي، تحمّل الفقراء النصيب الأكبر من العبء، وهو الوضع الذي زاد سوءًا من خلال تخفيف تصاعدية ضرائب الدخل وغياب الضرائب على الثروة والتركات وتعميم والتوسع في الضرائب غير المباشرة على الاستهلاك وبالذات في صورة ضرائب القيمة المضافة. والثالثة، هي أنه مع التوسع في الاقتراض، تحديدًا من السوقَين المحلية والدولية، أصبح هناك مستفيدون محلّيون يتميّزون بالتركّز الشديد من كلفة الدين، ويحقّقون منها أرباحًا هائلة (يتكشّف هذا الوضع بالذات في لبنان ومصر مثلًا). وينتمي هؤلاء إلى الشريحة الأغنى من الأعلى دخلًا وأيضًا إلى المساهمين في القطاع المصرفي المالي، الذين لم يكتفوا بحصد العوائد المرتفعة على استثماراتهم الآمنة في الدين، إنما صار لهم، بفعل وضعيّتهم تلك، نفوذ وتأثير هائل في صناعة السياسات بما يخدم مصالحهم وإعاقة وإيقاف أي سياسات من شأنها تقليل الفجوة المتزايدة بينهم وبين باقي المجتمع في الدخل والثروة.

ورابعًا، فإن وضعية الديون والعجوزات تلك تمثّل المبرّرَ الحكومي الأول في مواجهة كل الدعوات لإعادة النظر في التقشف وزيادة الإنفاق العام، حتى في وضعية كتلك التي فرضتها الجائحة، بما تفرضه من حيّز مالي ضيّق للتصرف المالي الحكومي. ولا تقتصر آثار هذا الأمر على التفاوت الاجتماعي ومستويات المعيشة، إنما حتى تعوق المرتكز الثاني لسياسات التقشف، التي تقول إن الانضباط في ماليّة الحكومة شرط لتحقيق النمو الاقتصادي. وتضرب السعودية المثل في ذلك، حيث تعتبر «كابيتال إيكونوميكس» أنّ سياسات التقشف الحادة التي اتبعتها المملكة في الشهور ما بعد كورونا، والتي اقترنت بانكماش اقتصادي 1٪ في الربع الأول من 2020 ثم 7٪ في الربع الثاني، مقارنة بالفترات المقابلة من 2019، هي العائق الأول أمام إنعاش الاستهلاك الخاص والحكومي واستعادة النمو الاقتصادي[13].

وخامسًا، فإن وضعيات الدين غير المستدام، تنتج مخاطرَ كبرى على الأوضاع الاقتصادية الكلية وتهدّد بهزات كبرى، كما هو الحال في الوضع اللبناني منذ أواخر 2019 وخلال 2020، حيث تراجعت قيمة العملة المحلية وانكمشت القيمة الحقيقية للأجور وتراجعت مستويات المعيشة، وتهدد أزمة الدين المحتدمة بزيادة هائلة في أعداد الفقراء. وكان البنك الدولي قد أكد في تقرير له العام الحالي أنّ استدامة المالية العامة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا قد ساءت في عام 2019 مقارنةً بعام 2018، وأنه في 2018 أصلًا، كانت الأرصدة الأولية الملحوظة في الجزائر والبحرين ولبنان والمغرب وعمان والسعودية أقلّ من الأرصدة المطلوبة لتثبيت الدين[14]. وتزيد المخاطر في ظلّ تذبذب الأوضاع العالمية واضطرابات أسواق الديون قبل وبعد الجائحة.

في السعي لمنظور آخر

كما تكشف الدراستان التفصيليتان عن المغرب العربي والعراق، فإن أي تعديل في السياسات الحكومية للتعامل مع آثار صدمة الجائحة يتطلب تعديلًا هيكليًا في سياسات التقشف والاستدانة، وهو حال لا يختلف بشأنه الأمر كثيرًا في باقي بلدان العالم العربي، كما يتطلّب أيضًا إعادة هيكلة ضرورية للنظام الضريبي بحيث يكون أكثر عدالة وأكثر كفاءة، وهو أمر ليس فقط محوريًا وضروريًا لمواجهة الوباء، وإنما أيضًا للتعامل مع اللامساواة الهيكلية ولتحسين أوضاع الفقراء والفئات الهشة، ولفتح آفاق لتنمية عادلة ومتوافقة مع البيئة.

[13] Saudi Arabia GDP (Q2) Economy slumps, recovery already stuttering. (London: Capital Economics, September 30, 2020).

[14] كيف يمكن للشفافية أن تفيد بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، واشنطن: البنك الدولي: 2020، https://www.albankaldawli.org/ar/region/mena/publication/mena-economic-update-april-2020-how-transparency-can-help-the-middle-east-and-north-africa

تشمل السياسات المقترحة للتعامل مع التحديات الصحية والاقتصادية والاجتماعية لصدمة الوباء المزدوجة والمركبة عددًا من السياسات التي تصطدم مع منظور التقشف والاستدانة النيوليبرالي. على رأس هذه السياسات زيادةُ الإنفاق على الصحة: مع إعادة النظر في أولوياته الحالية، وهو ما يبدو أمرًا منطقيًّا في ظل جائحة من هذا النوع. كما زادت الدعوة لتطبيق الدخل الأساسي المعمّم كوسيلة لضمان الحدّ الأدنى للدخول في ظل إجراءات الإغلاق المتكررة التي تفرضها ضرورات محاصرة الجائحة[15]، بالذات في ظل وجود نسبة لا يستهان بها من قوة العمل غير رسمية. كما تتضمن الإجراءات الموصى بها التوسع في السلع التموينية ودعم السلع الغذائية، وضمان الوظائف وحقوق العاملين: المشاركة في سداد الأجور مع الشركات باشتراط عدم تسريح العمالة ودعم الإنتاج الزراعي والفلاحين الصغار ووضع خطة لتأمين استمرار النقل. في المقابل، هناك ضرورة لتحسين العوائد الضريبية، تحديدًا من خلال زيادة تصاعدية الضرائب وفرض ضريبة الثروة. على سبيل المثال، تحسب منظمة «أوكسفام» أنّ تطبيق ضريبة تضامنيّة على صافي الثروة في مصر بقيمة 5٪ سيولّد وحدَه ما يكفي توفيرَ تحويل مالي شهري يغطّي 10 ملايين أسرة فقيرة والعمالة غير الرسمية لمدة عام، أو أن تغطي الحد الأدنى للأجر لـ3 ملايين عامل لمدة سنة[16].

يتطلب الموقف أيضًا التعامل مع وضعية الدين العام. يعني ذلك إعادة النظر في السياسات المعتمدة لإدارة الدين. بما يشمل إعادة النظر في أسعار الفائدة شديدة الارتفاع في بعض الدول العربية والمزيد من الشفافية والرقابة في ما يتعلق بالديون، بل وإعادة التفاوض على شروط بعض الديون من خلال السعي لمراجعة الدين العام، كما كانت بعض التحركات تدعو في تونس أو كما حدث بالفعل في تجارب شبيهة في البرازيل والإكوادور. والمؤكد أنّ هذه النوعية من التعديلات الجوهرية في السياسة الاقتصادية تتطلّب تعديلات جوهرية في توازن القوى السياسي والقائم في المنطقة، وهو ما نرى قوته المحرّكة الأساسية في الانتفاضة الجارية في العراق والانتفاضة اللبنانية ضدّ الطغمة المالية، والحركات الاجتماعية في المغرب، وكل تجارب التنظيم الجماعي الاجتماعي التي بزغت في العالم العربي منذ عام 2011.

[15] Nabil Abdo and Shaddin Almasri, "For a Decade of Hope Not Austerity in The Middle East and North Africa: Towards a fair and inclusive recovery to fight inequality, Ibid.

[16] Ibid.

ا. السياسات الاجتماعية في العراق تجاه العمالة الهشّة في فترة وباء «كوفيد– 19»

جنان الجابري[17] (ترجمة النسخة الإنجليزية: سونيا فريد[18])

مقدمة

لقد كان آلاف الشبان والشابات العاطلين/ات عن العمل في لجّة انتفاضة جماهيرية دامت ستة أشهر رافعين مطالب اقتصادية وسياسية حين بدأت أزمة مزدوجة في العراق: انتشار وباء كورونا وهبوط أسعار النفط الحاد، المصدر الرئيسي للدخل في البلاد، في دولة تعاني من الضعف والهشاشة في بنيتها الاقتصادية والإدارية وصُنّفت كإحدى الدول الهشة ومنذ عام 2008 [19]. وتزامن بدء انتشار الوباء مع صعوبة تعيين رئيس وزراء جديد بعد استقالة رئيس الوزراء السابق نتيجة الاحتجاجات، إضافة إلى عجز البرلمان عن إقرار ميزانية لعام 2020 ما اضطره إلى اعتماد ميزانية عام 2019 للعام الحالي.

أدى انتشار وباء كورونا إلى خلق صعوبات اقتصادية عديدة، وتحديدًا على الفئات الهشة من الطبقة العاملة وغير المنتظمة. لم تكن المؤسسات الحكومية مستعدة لهذا النوع من الأزمات، إذ لا يتمتّع العراق بوجود نظام رعاية صحية وبقدرات تشغيلية ومالية كافية لاحتواء الوباء والسيطرة عليه[20]. ولم تكن سياسات الحماية الاجتماعية متوافرة للتعامل مع آثار سياسة الحجر الصحي لتغطّي حاجات الفئات الهشة وغير المنتظمة التي تشكّل ثلثي القوى العاملة في العراق.

يسعى البحث إلى تحليل سياسات الحماية الاجتماعية والإجراءات الحكومية التي سنّتها خلال فترة أزمة كورونا، مناقِشةً إلى أي حدّ أدّت هذه السياسات إلى معالجة اللامساواة الاقتصادية في العراق.

استخدمت هذه الورقة منهجية البحث النوعي عبر مراجعة استراتيجيات وخطط التنمية والتقارير السنوية التي أصدرتها الدولة، المقررات الحكومية التي صدرت خلال فترة اجتياح الوباء من شهر شباط/فبراير وحتى أيلول/سبتمبر 2020. وتمّت مراجعة إصدارات المنظمات الدولية مثل «منظمة الصحة العالمية»، والبنك الدولي وغيرهما. كما تمّت الاستفادة من مقابلات سابقة مع مسؤولين في وزارة التخطيط، والاتصال مع ناشطين في منظمات المجتمع المدني. تبدأ هذه الورقة بتقديم إطار نظري للعمالة الهشة والحماية الاجتماعية، ثم تقدّم صورة عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي للعراق عشيّة انتشار وباء كورونا. وتوضح كذلك آثار الوباء على الوضع الاقتصادي للعمالة الهشة، ثم تستعرض الإجراءات الحكومية التي تبنّتها الحكومة العراقية للتصدي لـ«كوفيد–19»، وتستخلص عددًا من الاستنتاجات حول تأثير تلك السياسة على الفقر واللامساواة. لتنتهي بتقديم مقترحات سياساتية عملية محددة لتخفيف وطأة الوباء على العمّال والفئات الهشة غير الميهكلة في العراق.

[17] باحثة ومستشارة بالمجتمع المدني من العراق.

[18] مترجمة وأستاذة مساعدة اللغة الإنجليزية وآدابها بكلية الآداب بجامعة القاهرة.

[19] Polese. A, & Santini .R.H (2018), Limited Statehood and its Security Implications on the Fragmentation Political Order in the Middle East and North Africa, Small Wars & Insurgencies. Available at: https://www.tandfonline.com/doi/pdf/10.1080/09592318.2018.1456815. (Accessed October, 13th 2019

[20] البنك الدولي. العراق عرض عام. 2020 https://www.albankaldawli.org/ar/country/iraq/overview

أوّلاً: إطار نظري لتعريف العمالة الهشة في أوضاع العراق ومفهوم الحماية الاجتماعية

تعرّف العمالة غير المهيكلة (غير الرسمية، العمالة الهشة) بأنها العمالة غير المسجّلة في هيئات الدولة الرسمية، يجري فيها العمل بدون الاستناد إلى عقود مكتوبة، ولا تضمن حقوق التقاعد أو الضمان الاجتماعي، حيث لا يتمتع العاملات والعاملون بقوانين الحماية والضمان الاجتماعي، وتُجري حساباتها المالية خارج التسجيلات المصرفية الرسمية في الغالب، وهي لا تدخل في حساب الدخل القومي[21]. إن هذا النوع من العمل غير المضمون، وهو غالبًا مؤقت، وأحيانًا يكون جزئيًا، لا يساعد المشتغلين فيه على إيجاد وظائف ومهن مستقرّة وكما يرغب العامل. ولأن هذا العمل غير مسجل بشكل رسمي، فليس هناك مشاركة في دفع الضرائب عن الدخل.

يشير تقرير مؤتمر العمل الدولي حول «تسهيل الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم»، الذي صدر عام 2014، إلى أنّ «معظم الناس العاملين في الاقتصاد غير المنظّم: يواجهون ظروف عمل غير ملائمة وغير آمنة... لديهم مداخيل أقل ثباتًا وأقل انتظامًا وأدنى مستوى مقارنة بالمداخيل في الاقتصاد المنظم.... وهم أكثر استضعافًا جسديًا وماليًا لأنّ العمل في الاقتصاد غير المنظم، إما مستبعد من خطط الضمان الاجتماعي والتشريعات المتعلّقة بالسلامة والصحة والأمومة وغيرها من تشريعات حماية اليد العاملة وإما بعيد المنال فعليًا عنها»[22]. لا يتمتع العاملون في هذا القطاع بما تطلق عليه «منظمة العمل الدولية» «العملَ اللائق»، والذي من شروطه وجود الأمان الاقتصادي، الحرية، والكرامة،[23] بل أيضًا تعرّضهم إلى عدم دفع الأجور في أوقاتها، وعدم حصولهم على التقاعد حتى بعد مرور سنوات عديدة على وجودهم في الخدمة، وكذلك إلى الطرد والفصل من العمل من دون أي حقوق، إضافةً إلى تعريض الناشطين منهم إلى النقل إلى أماكن بعيدة في حالة تقديمهم أيّ اعتراض.

سياسة الحماية الاجتماعية

على الرغم من عدم وجود تعريف محدّد لمفهوم «الحماية الاجتماعية»، إلا أن هناك اتفاق على أنه مجموعة السياسات والبرامج المقرّة والمتبنّاة من قبل الحكومات للوصول إلى الفئات الهشة والمهمّشة وتغطيتها، بهدف التقليل من فقرها، وذلك خلال فترات متعاقبة من حياتها، أي من الطفولة وحتى الشيخوخة. إضافةً إلى زيادة «مرونة» الأفراد وقدرتهم على تلقّي وامتصاص «الصدمات» التي تحدث نتيجة الأزمات. وتتضمن سياسات الحماية الاجتماعية برامج تقوم إما على تقديم الدعم المالي على شكل مساعدات مالية، أو تحويلات مالية، على أساس المشاركة المسبقة (Contributory)، مثل الضمان الاجتماعي والتقاعد. وتُعتبر هذه أحد الأشكال الرئيسية في العالم العربي، ومن بينها العراق، التي تقوم على أساس مشاركة الأشخاص العاملين في تمويل هذه البرامج، إضافةً إلى مساهمة أرباب العمل فيها. وهي موجّهة في الأعمّ الأغلب إلى العمالة الرسمية. والنوع الثاني والرئيسي من برامج الحماية الاجتماعية هو تقديم المساعدات النقدية المنظّمة على أساس غير تشاركي، أي شبكات الحماية الاجتماعية والموجّهة إلى الفئات الأكثر فقرًا أو الواقعة تحت خط الفقر وغير القادرة على العمل بسبب العجز الصحي أو التقدم في السن أو الحالة الاجتماعية (أرامل ومطلقات) أو الأيتام. ما تبقى هو الفئات العاملة التي تقع خارج هاتين المجموعتين: أي الفئات القادرة على العمل والتي تعمل في قطاعات غير حكومية، كالقطاع الخاص أو الأهلي، وهذه الفئات خارج نطاق السياسة الحمائية للدولة، ليس في العراق فحسب بل في العديد من دول المنطقة العربية.

[21] Abbas, Mohamed Ahmed. "Informal Economy in Egypt: Problems and Solutions," April 2, 2019. https://en.eipss-eg.org/author/mohamed-ahmed-abbas/.

[22] مؤتمر العمل الدولي، الدورة 103، 2014. «الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم» 2014. https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_norm/---relconf/documents/meetingdocument/wcms_218456.pdf

[23] Munck, Ronaldo. "The Precariat: A View from the South," 2013. https://www.researchgate.net/publication/263724631_The_Precariat_A_View_from_the_South

العمالة الهشة أو غير المهيكلة في العراق

بشكل عام، ليست هناك إحصائيات دقيقة عن العمالة غير الرسمية في العراق، فالأرقام متضاربة من مصادر عديدة، إلا أنّ هناك اتفاق على أنّ العمالة غير الرسمية أو الهشة هي القطاع الأكبر في العراق وتشكّل ما نسبته 88٪ [24]. ينشط العاملون في هذا القطاع في كل الميادين الاقتصادية. ويمكن تقسيم العمالة غير الرسمية إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: وهم العاملون في القطاع الحكومي بصفة عمّال بعقود شهرية أو عمّال مياومين. وهذا يشمل كافة القطاعات مثل النفط والكهرباء ودائرة الماء والتعليم والصحة والبلديات والنقل مثل المطارات والسكك الحديدية. على الرغم من أن التعيينات في القطاع الحكومي والعام قد ازدادت من عام 2003 إلى عام 2014 من 0.9٪ إلى 3 ملايين[25] إلا أن الدولة تميل إلى عدم تعيين العاملين بشكل ثابت في مؤسسات الدولة، بل تتعاقد معهم عبر عقود مؤقتة تدفع فيها رواتب شهرية أو أجورًا يومية. إن التشغيل على أساس العقود والأجور يعني تقليل كلفة القوى العاملة، والتخفيض من ميزانية الدولة، إذ إنّ العاملين في العقود والأجور عادةً ما تكون أجورهم أقلّ من أجور العمّال في العقود الثابتة، أو كما يطلَق عليهم في العراق «الملاك الدائم». يكمن تقليلُ الكلفة في عدم تقديم الضمانات الاجتماعية من قبيل التقاعد، والإجازات المرضية والسنوية، وغيرها من المنافع الاجتماعية التي ترافق العمل في القطاع الحكومي. اتّبعت الدولة هذا النظام في التشغيل منذ عام 2006 خاصةً في قطاع الكهرباء الذي يُعتبر ثاني أهم قطاع حكومي خدمي في العراق بعد قطاع النفط.

القسم الثاني: وهم العاملون في القطاع الخاص. ويشمل ذلك المعامل والمصانع الصغيرة التابعة للقطاع الخاص مثل المطابع ومعامل الطابوق والإسمنت والمواد الغذائية والمعامل الصغيرة لإنتاج المعلّبات والحلويات، وعمّال البناء والمطاعم والفنادق. إن أكثر من نصف شركات القطاع الخاص غير مسجّلة لدى الدولة. وبناءً عليه، لا تسجَّل القوى العاملة في هذا القطاع في السجلات الحكومية، ما يعني أنّ أرباب العمل والعمّال غير ملزمين بدفع حصتهم من المشاركة في صندوق الضمان الاجتماعي إلى المؤسسات الحكومية، الأمر الذي يحرمهم لاحقًا من مخصصات الضمان الاجتماعي في حال وقوع أزمات تمنعهم من العمل. أما في ما يخصّ الأعمال التي تديرها الأسر، فإنّ النساء والأطفال غير مدفوعي الأجور، وهم لا يتمتعون إلا بالرعاية التي توفرها الأسر وبشكل غير رسمي أو مدفوع الأجر.

القسم الثالث: ويتكوّن من أصحاب المهن الفردية مثل باعة الشارع أو أصحاب البسطات أو أصحاب الأعمال الصغيرة والباعة المتجولين وباعة المفرق وسائقي السيارات وأصحاب المتاجر الصغيرة التي تقدّم خدمات مثل الإنترنت، والمقاهي. على سبيل المثال، يبلغ عدد باعة العربات المتجوّلة 46 ألفًا و41، ولا تزيد نسبة العاملين من الإناث عن 1٪ حسب إحصائيات عام 2014 [26]. يُعتبر هذا القطاع مهمًّا، وقد نُسب إلى وزير التخطيط قولَه إنّ «الوحدات المتنقلة لها أهمية في التقليل من البطالة والفقر وتوفير بعض الدخول للأسر[27]. على الرغم من سعة حجم العمالة في القطاع الهش، أو غير الرسمي، تبلغ نسبة القطاع غير الحكومي من الدخل القومي 37٪ في عام 2012، إلا أنه نظرًا إلى عدم تسجيل العاملين في القطاع الهش في سجلات الدولة فإن نسبة مساهمتهم في الدخل القومي غير مسجّلة.

---

[24] Samir Aita, 2017. The Informal labor in the Arab Countries Facts and Rights. http://www.economistes-arabes.org/fr/wp-content/uploads/2017/10/General-Report-Informal-Employment-Samir-AITA-englishff.pdf/.

[25] Price, Roz. "Iraqi State Capabilities," May 18, 2018. https://assets.publishing.service.gov.uk/media/5b18e952e5274a18eb1ee3aa/Iraqi_state_capabilities.pdf.

[26] بغداد– أين «التخطيط: أكثر من 46 الف بائع متجول في العراق برأسمال 73 مليار دينار – كل العراق الاخبارية. December 14, 2015. http://www.alliraqnews.com/modules/news/article.php?storyid=24065.

[27] المصدر السابق

الفقر واللامساواة للعمالة الهشة في العراق أثناء «كوفيد- 19»

تبنّى العراق السياسات النيوليبرالية والتي تقوم على تقليص دور الدولة في إدارة وتوزيع الثروات في المجتمع. ومع أنّ هذه السياسة لم تكن جديدة، فقد بدأت منذ نهاية عقد الثمانينيات في القرن المنصرم مع شروع النظام السابق ببيع مؤسسات القطاع الحكومي إلى القطاع الخاص من أجل تخفيف العبء الاقتصادي عن كاهل الدولة في نهاية الحرب العراقية – الإيرانية. غير أنه ومع إسقاط نظام صدام حسين، بدأ العراق رسميًّا تبنّي هذه السياسة، إذ بدأت اتفاقياتُه مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والتي تقضي بتقليص قطاع الدولة وإفساح المجال للقطاع الخاص في الاقتصاد، تدخلُ حيّزَ التنفيذ. ومع تدهور التعليم في المدارس الحكومية، انتشر التعليم الخاص من رياض الأطفال حتّى الجامعات.

حمّل ضعفُ الخدمات الأسرةَ العراقية أعباءً اقتصادية عديدة ظهرت بشكل جلي قبل وأثناء انتشار الوباء. أدّى ضعف الخدمات الصحية الحكومية وزيادة أعداد مستشفيات القطاع الخاص بخدمات أفضل مما يقدمه القطاع الحكومي، إلى اضطرار الأسر إلى التوجّه نحو القطاع الخاص من أجل الحصول على خدمات صحية أفضل. ومع عجز الدولة عن توفير الكهرباء على مدار الساعة، انتشرت الشركات الأهلية وقامت بتزويد الكهرباء. إضافة إلى اضطرار الأسر إلى شراء الماء من القطاع الخاص بسبب عدم توفر الماء الصالح للشرب من شبكات المياه الحكومية. كل هذا يحصل على الرغم من تخصيص أموال استثمارية هائلة بلغت مليارات الدولارات إلا أنها أُهدرت في التعاقد مع شركات وهمية ولم يتم استثمارها، وذلك بسبب هشاشة الدولة والمحاصصة الطائفية والفساد، ففي العراق يتمّ توزيع الميزانية على أساس تخصيص الموارد المالية للوزارات، وبما أنّ الأخيرة يتمّ تقاسمها بين الأحزاب على أساس طائفي، مع عدم وجود محاسبة وشفافية، فليس هناك في العراق نظامٌ لتعقّب ومتابعة تنفيذ المشاريع، ما أدّى في نهاية المطاف إلى ضياع مخصصات مالية استثمارية من دون لأن يكون هناك تنفيذ لمشاريع خدمية.

إن اعتماد العراق بشكل رئيسي على النفط جعل ميزانيته تتأثر بمدى ارتفاع وانخفاض سعره على صعيد عالمي، كذلك اعتماد معدلات النمو الاقتصادي على مبيعات هذه المادة الخام. ونظرًا إلى كون الاقتصاد العراقي بعد العام 2003 اقتصادٌ وحيد، وإلى اعتماده على بيع المادة الأولية (النفط) في الأسواق العالمية، أدّى ذلك إلى عدم تنويع مصادر الاقتصاد، مثل الصناعة والزراعة والسياحة. من جهة أخرى، أدى اعتماد العراق على تصدير النفط بالإقرار على ميزانياته إلى أن لا يلتزم بخططه الخمسيّة واستراتيجياته، فيقوم باعادة رسم الاستراتيجيات والخطط وفقًا لصعود وهبوط الأسعار كما حصل في خطة التنمية الخمسيّة لأعوام 2010–2014، والتي أعيدت كتابتُها في عامي 2012–2013 بسبب ارتفاع أسعار النفط (مقابلة مع مسؤولين في وزارة التخطيط عام 2012).

العراق من الدّول الغنية بالنفط، وهو يبيع سنويًّا 4 ملايين برميل، ويملك خامس احتياطي نفط في العالم، كما يملك ما يقارب 149 مليار برميل، ولديه ضعف المعدل العالمي من حيث التخزين والذي يبلغ 93 عامًا[28]. ومع أنّ الصناعات النفطية تحتلّ المرتبة الرئيسية في العراق وتدرّ على البلد 90٪ من ميزانيته السنوية، وتسهم بنسبة 60٪ من الناتج القومي الاجمالي،[29] إلا أنها لا تشغّل أكثر من 1٪ من الأيدي العاملة في العراق[30]. في حين يشغل القطاع الخاص نسبة 95٪ من القوى العاملة غير الرسمية أو غير المهيكلة.

28 First National Voluntary Review on Sustainable Development Goals 2019 (The Triumph of National Will)," 2019. https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/23789Iraq_VNR_2019_final_EN_HS.pdf

29 Hannah, John. "FDD | COVID-19 in Iraq." FDD, April 6, 2020. https://www.fdd.org/analysis/2020/04/06/covid-19-in-iraq

30 European Asylum Support Office. 2019. "EASO Country of Origin Information Report Iraq Key Socio-Economic Indicators." Accessed July 23, 2020. https://www.easo.europa.eu/sites/default/files/publications/Iraq-key-socio-economic-

إنّ النتيجة النهائية لهشاشة وضعف الدولة في العراق، وعدم قدرتها على مراقبة تنفيذ المشاريع الخدمية للمجتمع من صحة وعمل وتعليم وغيرها من الخدمات، وعجزها عن تقديم الخدمات المطلوبة والمرضية للمواطن، أدّت إلى تصاعد الفقر واللامساواة. تبلغ نسبة العراقيين الذين يعيشون في أوضاع فقر متعدّد الأبعاد 36.9٪ من السكان الذين يبلغ تعدادهم أكثر من 40 مليون نسمة[31]. وتُظهر معدلات الفقر في العراق اللامساواة في توزيع الدخل والقدرة الشرائية والإنفاق، حيث يتباين الإنفاق الاستهلاكي بين الفئات الأغنى في البلاد عن الفئات الأفقر. في عام 2018، بلغ نصيب الفئات الأفقر نسبة 7.5٪ من الإنفاق بينما كانت حصة الفئات الأغنى 40.5٪، في حين كانت نسبة الإنفاق للفئات الأفقر 7.0٪ مقارنةً مع إنفاق الفئات الأغنى والتي بلغت 45.1٪ عام 2012 [32]. تبلغ نسبة العاملين الذين يشتغلون بأجر يومي يساوي 3 دولارات 31٪ من القوى العاملة في العراق[33]. وتشير بعض الإحصائيات إلى أن 28٪ من الأسر تفتقد إلى قدرة الوصول إلى أي دخل يساعدها على تدبّر شؤونها الحياتية، وأنّ 45٪ منهم يعتمدون في دخلهم على ممارسة أعمال متفرقة وهشة[34].

لقد أثّرت تلك العوامل على السياسات الاجتماعية، من تعليم وصحة وخدمات. كانت الخدمات الصحية الحكومية تغطي أكثر من 80٪ من حاجة السكان قبل عام 1991 والذي فُرض فيه الحصارُ الاقتصادي على العراق. إلا أنّ نفقات الأخير على الصحة بلغت ما قيمته 3.3٪ من الدخل الوطني عام 2016، بل إنه لم يخصّص في ميزانيته لعام 2019 إلا نسبة 1.06٪ للصحة. لذا تبلغ نسبة الرضا عن الخدمات الصحية أقلّ من 20٪[35]. يشكّل هذا حدًّا منخفضًا مقارنةً بدول مثل المغرب، والتي بلغ الإنفاق فيها على الصحة 5.8٪ والسودان 5.7٪ وتونس 7٪ والجزائر 6.7٪ على سبيل المثال[36]، رغم أن الدول العربية شهدت انخفاضًا في نفقاتها على الصحة من عام 2000 إلى عام 2015 من 6٪ إلى 4٪. وبانخفاض من 1.8٪ إلى 1.3٪ من نسبة الدخل القومي[37].

بلغ إنفاق العراق على التعليم 3.5515٪ عام 1989، وقد خصص في عام 2019 ما يشكل 0.83٪ من ميزانيته التي بلغت 111.8 مليار دولار[38] في عام 2016. هذه النسبة أقل من إنفاق دول المنطقة العربية على التعليم، فقد خصصت مصر، على سبيل المثال، للتعليم 2.2٪ في موازنة العام المالي الحالي (2019)،[39] في الوقت الذي يبلغ الإنفاق الحكومي على الكهرباء في عام 2018 ما يقارب 2.4 مليار دولار أمريكي، أي 1٪ من الناتج القومي الإجمالي، و2.78٪ من نفقات الميزانية الفيدرالية في العراق، مقارنةً مع دول عربية مثل مصر التي بلغ إنفاقها 2.1٪ في عامي 2018–2019.

أما النّفقات على الحماية الاجتماعية، والتي تتكوّن من برامج الضمان الاجتماعي القائمة على مشاركة العاملين في صناديق الضمان أو عبر تمويل برامج الحماية الاجتماعية للأفراد والأسر تحت خط الفقر من الضرائب والمصادر المالية الأخرى للدولة،

31 المصدر السابق

32 المصدر السابق

33 أكاديمية الإمارات الدبلوماسية. «تقرير مؤشر ولوحات متابعة أهداف التنمية المستدامة المنطقة العربية 2019»، 2019. https://eda.ac.ae/docs/default-source/default-document-library/eda_sdsn_2019_sdgindexreport_ar.pdf?sfvrsn=2

34 16 UN Women. "A Gender Response to COVID-19 in Iraq: A Guidance Note on Actors' Engagement," 2020.https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/un_women_gender_response_to_covid-19_in_iraq._a_guidance_note_on_actors_engagement_final.pdf.

35 17 Price, 2018 مصدر سابق.

36 United Nations. 2020. Policy Brief: The Impact of COVID-19 on the Arab Region An Opportunity to Build Back Better https://www.un.org/sites/un2.un.org/files/sg_policy_brief_covid-19_and_arab_states_english_version_july_2020.pdf

37 ESCWA. 2019. Social Protection Reform in Arab Countries 2019. https://www.un.org/unispal/wp-content/uploads/2019/10/E.ESCWA_.ADD_.2019.1.pdf

38 UNECIF. THE COST AND BENEFITS OF EDUCATION IN IRAQ:https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/UN064587_Costs_of_EDU.pdf

39 عبد الرحمن محمد .2019. بالأرقام.. الصحة والتعليم يسقطان من حسابات خطة الإصلاح الاقتصادي بمصر https://www.aljazeera.net/ebusiness/2019/7/30/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85-%D9%8A%D8%B3%D9%82%D8%B7%D8%A7%D9%86-%D9%85%D9%86-%D8%AD%D8%B3%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%AE%D8%B7%D8%A9

فهي تتفاوت بين الدول العربية. بشكلٍ عام يحصل 57.4٪ من الدول الخمس الأكثر فقرًا في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا على المساعدات الاجتماعية. في العراق حصل 75٪ من الفئات الاكثر فقرًا على هذه المعونات عام 2012، مقارنةً بالاردن حيث بلغت 65.7٪ لعام 2010، و7.4٪ في السودان. وقد ازدادت نسبة المستفيدين من الحماية الاجتماعية في السنوات الأخيرة بشكل ملحوظ. يوضح الجدول رقم 1 أنواع برامج الحماية الاجتماعية في الدول العربية وعدد المستفيدين منها.

جدول رقم 1. توضيح برامج الحماية الاجتماعية لجهة عدد المستفيدين منها في الدول العربية

Egypt: Takaful & Karama (Est. 2015)
2016 510,000
2017 2,280,000
2019 1,990,000

Iraq: Iraq Social Safety Net (Est. 2005)
2009 673,000
2014 884,371
2018 1,108,412

Jordan: National Aid Fund (Est. 1986)
2009 91,064
2018 111,113
2021* 177,000

Mauritania: Tekavoul (Est. 2016)
2019 30,512
2021* 100,000

Morocco: Tayssir (Est. 2008)
9/2008 47,052
6/2015 526,689
9/2018* 1,300,000

Morocco: DAAM (Est. 2014)
2016 56,600
2017 72,662
2018 87,984

State of Palestine: PNCTP (Est. 2010)
2010 67,842
2012 99,283
2018 110,000

Saudi Arabia: Citizen Account (Est. 2017)
2017 3,000,000
2019 3,700,000

Tunisia: PNAFN/AMGI (Est. 1986)
1987 78,000
2010 118,309
2018 285,000

المصدر: الإيسكوا– 2019

أما في ما يتعلّق بالخدمات البلدية، تبلغ نسبة الأشخاص الذين يحصلون على خدمات جمع النفايات 67٪ فقط في العراق. من جهةٍ أخرى، يبلغ عدد السكان الذين يعيشون في تجمّعات فقيرة وغير نظامية 3 ملايين و300 ألف في ما يقارب 222 وحدة سكنية[40]. إضافةً إلى توقعات خطر فقدان الأمن الغذائي، إذ أكّد تقريرٌ أصدرته منظمة الغذاء العالمية مع الحكومة العراقية عام 2017 أنّ نصف الأسر العراقية تتعرض لخطر فقدان الأمن الغذائي، ولا تستطيع احتمال المزيد من الصدمات كالصراعات أو زيادة أسعار المواد الغذائية[41] في أوضاع يبلغ عدد العاطلين عن العمل فيها حسب إحصائيات 2016 ما يقارب 2 مليون ونصف المليون من بين 9 ملايين الذين يشكّلون القوى العاملة في العراق. أما نسبة البطالة في أوساط الشباب فتبلغ 40٪، وتبلغ نسبة النساء العاملات 17٪[42].

في ظل هذه الأوضاع الاقتصادية بدأ وباء كورونا بالانتشار في العراق مسبّبًا أعباء اقتصادية جديدة على الفئات التي كانت تعاني أساسًا من الفقر واللامساواة.

آثار وباء «كوفيد- 19» على أوضاع العمالة الهشة في العراق

كان للوباء أثر مباشر في زيادة اللامساواة. في الشرق الأوسط، الذي تحوز فيه فئة تتكون من 10٪ من المجتمع على 64٪ من ثروات المجتمع[43]، ازدادت بعض الفئات ثراءً في ظلّ «كوفيد- 19»، وتمّ جني مليارات الدولارات في غضون أشهر. مقابل هذا الثراء المفرط، أدّى الوباء إلى إفقار طبقات واسعة في المجتمع، من النواحي الصحية والاقتصادية. ازداد الفقر بين النساء والأطفال واللاجئين والنازحين، والعمالة الأجنبية. ومع فقدان الأجور أو عدم انتظام دفعها، تمّ إضعاف

40 Sheikhly, Bahira al-. "The Slums of Mesopotamia." AW, December 18, 2018. https://thearabweekly.com/slums-mesopotamia

41 23 World Food Programme. 2017 "More Than Half Of Iraq's Population At Risk Of Food Insecurity - Government - WFP Analysis," 2017. https://www.wfp.org/news/more-half-iraqs-population-risk-food-insecurity-government-wfp-analysis

42 European Asylum Support Office. 2019. "EASO Country of Origin Information Report Iraq Key Socio-Economic Indicators." Accessed July 23, 2020. https://www.easo.europa.eu/sites/default/files/publications/Iraq-key-socio-economic-indicators.pdf

43 https://www.theigc.org/blog/the-economic-figures-behind-the-protests-in-the-middle-east/

القدرة الشرائية حتّى للعاملين في القطاع العام، إلا أنّ العمالة الهشة كانت المتضرّر الأكبر. ولا تتمتّع العمالة الهشة مقارنة بالعمالة المنتظمة بضمانات اجتماعية وصحية، في حالة العجز والتقاعد، كما أنّ أجورها أقلّ. لذا، فإنّ اللامساواة بين القوى العاملة الموزّعة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص أو غير الرسمي بدت واضحة وتزايدت في ظلّ الوباء.

مع بدء وباء كورونا في 24 شباط/فبراير في العراق، وانخفاض أسعار النفط بسبب قلّة الطلب على هذه السلعة، خاصةً من الصين التي تُعتبر أحد المستوردين الأساسيين للنفط من العراق، ونتيجة التنافس السعودي – الروسي على الأسعار[44]، تقلّصت صادرات العراق إلى النصف، ما أدّى إلى انخفاض مدخول النفط الذي تعتمد عليه الحكومة العراقية بتمويل الميزانية الجارية. هدّدت هذه الأزمة المزدوجة باحتمالية انكماش الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 9.7 ٪ خلال عام 2020 متراجعًا عن نسبة النمو البالغة 4.4٪ التي حقّقها عام 2019 [45].

وكما هو الحال في أماكن أخرى من العالم، كان لـ«كوفيد–19» سلسلة من العواقب الصحية والاقتصادية والاجتماعية في العراق. من أولى هذه العواقب عدم قدرة الإجراءات الحكومية على الحدّ من انتشار الوباء، إذ ظلّ الخط البياني الخاص بأعداد الإصابات في تصاعد. ومن جهة ثانية عجزها عن تغطية النفقات الأساسية للذين خضعوا للحجر الصحي والبقاء في المنازل من القوى العاملة غير المهيكلة.

يوضح الجدول رقم 2 تصاعد درجات الإصابة في عموم العراق.

لقد تمّ تسريح عمّال العقود والأجور المتعاقدين مع الشركات الخدمية في مدن عدّة ومن شركات مختلفة تابعة للقطاع الخاص أو المياومين في القطاع الحكومي. وتوقّف دفعُ الرواتب كما حصل في قطاع الكهرباء ودائرة الماء لثلاثة أشهر متتالية بسبب عدم امتلاك الدولة «السيولة المالية». تمّت إحالة النساء العاملات إلى البطالة والإبقاء على الرجال في بعض المهن (حديث للناشطة المدنيّة طيبة سعد خلال

جدول رقم 2. الإصابات وحالات الشفاء والوفاة بسبب وباء كورونا

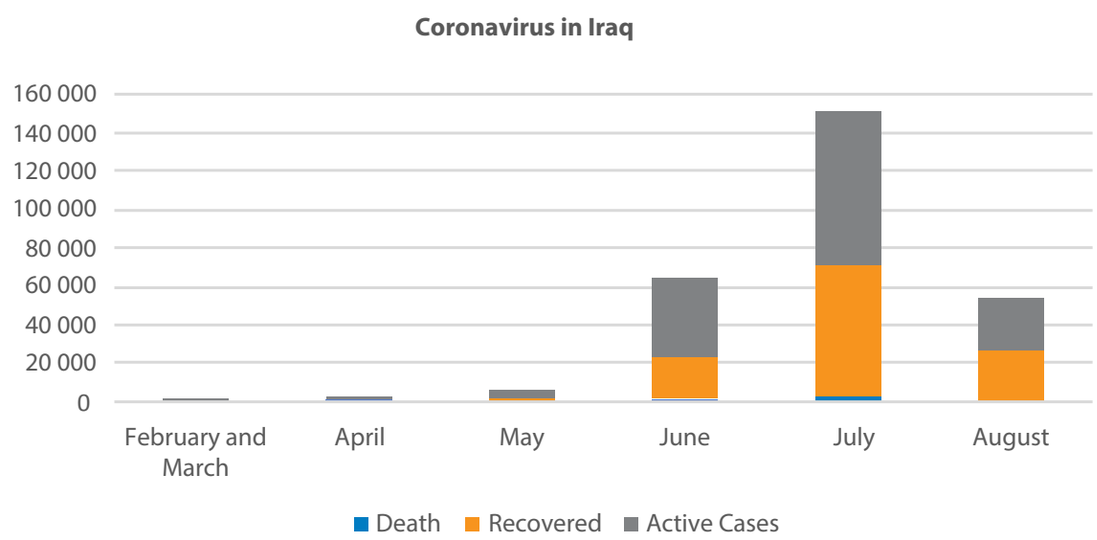

المصدر: من إعداد المؤلفة.

[44] 25 John Hannah. 2020. "FDD | COVID-19 in Iraq." FDD, April 6, 2020. https://www.fdd.org/analysis/2020/04/06/covid-19-in-iraq/.

[45] البنك الدولي. 2020 بيان صحفي. العراق بحاجة ماسة الى اصلاحات هيكلية من اجل ادارة ازمة متعددة الجوانب. https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2020/05/04/iraq-structural-reforms-critically-needed-to-manage-a-multi-faceted-crisis

ندوة إلكترونية في 22 تموز/يوليو). أدّى الحجر وإيقاف العمل في العمالة غير الرسمية، ومن دون دفع أي رواتب، وعدم احتساب الغياب إجازةً مرضيّةً بسبب الحجر، إلى خلق جيشٍ كبيرٍ من العاطلين عن العمل. وإذا أخذنا بعين الاعتبار أنّ الأسر الفقيرة تعيش في أماكن مكتظة، كمدن مثل مدينة الصدر في بغداد، وأحياء أخرى مثل الشعلة والشعب، فإنّ نسبة الإصابات بها إلى ازدياد.

لقد تضرّر العديدُ من القطاعات الاقتصادية. وأهمّ القطاعات التي توقّفت هي البناء والصناعة، والأغذية والزراعة، وتجارة المفرّق والجملة. أما أكثر الفئات تضرّرًا فهم العاملون في القطاع الخاص والقطاع غير الرسمي. ويشتمل هذا على قطاع الخدمات الذي يشكّل 56٪ من القوى العاملة، ويتضمّن ذلك قطاع السياحة والنقل[46]، و العمالة الهشّة في القطاع الزراعي التي تشكّل 18.6٪ من القوى العاملة وهي الخامسة من حيث حجم القوى العاملة في العراق[47]. وقد فقد كلُّ العاملين في المدارس الأهلية والجامعات وظائفَهم بسبب توقف المدارس، ثمّ فقدوا رواتبهم أيضًا. يوضح الجدول رقم 3 أكثرَ القطاعات تأثّرًا بالوباء. وقد دفع فقدانُ فرص العمل وسبل العيش لما لا يقلّ عن 6 ملايين شخص من العمالة الهشّة وغير المنتظمة الحكومةَ إلى اتخاذ إجراءاتٍ للحدّ من تأثير الوباء.

جدول رقم 3. الوظائف المفقودة بحسب النسبة المئوية للقطاعات وفق إحصائية «منظّمة الهجرة الدولية».

	Average % employees who lost their jobs	Average % employees with reduced hours or days	Average % employees at home with full salary
Construction and manufacturing	-52	65	86
Food and agriculture	-45	50	62
Services	-39	90	67
Wholesale and retail	-21	51	82
All sectors combined	-40	60	77

المصدر: IOM, 2020

الإجراءات الحكومية في العراق في ما يخص العمالة الهشّة لمواجهة «كوفيد-19»

واجهت الحكومة الفيروس بنوعٍ من اللامبالاة والإهمال وعدم التعامل مع الأمر في البداية بجدّية، إذ لم تُغلق الحدود مع إيران، الدولة التي يربطها بالعراق 11 معبرًا حدوديًّا تُشرف عليها الميلشيات أكثر ممّا تفعل الحكومة الرسميّة (مقابلات تلفزيونية مع عدد من المسؤولين العراقيين). دفع هذا الأمر المتظاهرين في ساحات الاعتصام إلى رفع هاشتاغ أو وسم «أغلقوا الحدود مع إيران» على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر»، وقد لاقى الوسمُ تفاعلًا كبيرًا من المغرّدين. ويرجع هذا المطلب إلى أنّ إيران سجّلت حينها معدّلاتٍ مرتفعةً من الإصابات.

تشكّلت خلية الأزمة بموجب الأمر الديواني 55 في 3 شباط/فبراير 2020 مكوَّنةً من ممثّلين من عددٍ من الوزارات. إلا أنّ الخلية لم تُشرِك أيًّا من النقابات

[46] Mohammed Jamal, Essam Munir, Faisal Al-Saffar, Faisal Habib, Sarah Sallam, Hanguin Ramadani, and Abbas Riyad. Surviving the COVID-19 Crisis: Preliminary Findings of the Economic Impact on Iraq .https://kapita.iq/storage/app/media/Research/Covid19-IRAQ-Research.pdf

[47] World Bank 2019

العمّالية أو اتحادات أصحاب العمل فيها على الرغم من أهمية وجود تلك المنظمات وعلاقتها بسوق العمل والوضع الاقتصادي المتراجع بسبب الأزمة. في 26 شباط/فبراير أعلنت الخلية سلسلةً من الإجراءات الاحترازية من قبيل تعليق السفر بين العراق وعدد من الدول الآسيوية التي ثبت انتشار الفيروس فيها، وتعطيل الدوام الرسمي في المؤسسات التربوية والتعليمية والجامعات، وحظر التجمعات في المناسبات الدينية، وتقليص الدوام الرسمي في المؤسسات الحكومية إلى 50٪ وغيرها[48]. وعلى الرغم من تبنّي استراتيجيات وخطط وطنية شاملة للتقليل من الفقر وضمان الحقوق الاقتصادية، إلا أنّ أهمّ القوانين التي تمّ العمل بها من أجل مواجهة آثار الوباء على الفئات الهشة وغير المنتظمة كانت استمرار توزيع الحصة التموينية، الحماية الاجتماعية وفق قانون 11 لعام 2014، ومنحة الطوارئ التي استمرّت لمدة شهرين، إضافةً إلى الإجراءات الصحية، والتي كانت تعاني من الفقر والضعف.

أوّلًا: الحصة التموينية

بدأ هذا البرنامج منذ عام 1991 بعد فرض الحصار الاقتصادي على العراق، والذي كان يحتوي على 21 مادة غذائية تقدَّم للجميع من دون استثناء. وبعد عام 2003 سعى البنك الدولي، بالتنسيق مع الحكومة العراقية، إلى تغيير البرنامج عبر اقتراح بدائل عدّة مثل عدم شمولها كافّة المواطنين بل حصر التموين بالأسر المحتاجة، والتي يمكن اختبارُ درجة فقرها. وقد وجد هذا الأمر طريقه إلى التنفيذ.

في الوقت الحاليّ، يبلغ عددُ المواد الغذائية التي تحويها الحصةُ التموينيةُ أربع مواد هي الطحين والسكر والزيت والأرزّ. ولا توزَّع هذه المواد بشكل ثابت، بل أحيانًا بشكلٍ متناوب، ما جعل الحصة غير فعالة في توفير الموادِّ الغذائية التي تحتاجها الفئات الهشّة كي تسدّ حاجاتها. لذلك شكّل التأكيد على توسيع قائمة المواد الغذائية في الحصة التموينية أحدَ المطالب التي رفعتها الاتّحادات العمّالية. إلا أنّ وزارة التجارة، المسؤولة عن توزيع هذه الحصة، وزّعت الأخيرة بشكل مجتزأ وغير منظّم خلال أزمة «كوفيد-19» ما جعل تأثيرها محدودًا في تغطية حاجات الموطنين إلى هذه المواد الغذائية.

ثانيًا: سياسات الحماية الاجتماعية

عام 2014 تمّ إصدار قانون الحماية الاجتماعية وقد حلّ محلّ القانون السابق رقم 126 لعام 1980 وكافة تعديلاته. هذه المساعدة الاجتماعية غير تشاركية Non-contributory social assistance. وتقوم على أساس تقديم المنحة الشهرية لفئات محددة تحت خطّ الفقر ومصنّفة سلفًا مثل الأيتام والعجزة والمسنّين وكبار السن من غير المتقاعدين والمسؤولين عن إعالة أسر ممّن ليس لديهم سبل للعيش والمعاقين والطلبة المتزوجين والنساء بدون مصادر دخل ممن فقدن أولياء أمورهنّ. ويشمل البرنامج مساعدة الفقراء من سكَنة العراق سواءً كانوا من حملة الجنسية العراقية أو من جنسيات أخرى[49]. وقد بلغ المبلغ الشهري لمخصصات الحماية المالية بعد إجراء الزيادات أوائل هذا العام 105 آلاف دينار للفرد الواحد، و210 آلاف دينار للفردين، و235 ألفًا للأسرة المكوّنة من ثلاثة أفراد، و420 ألفًا للأسرة المكوّنة من 4 أفراد وما فوق[50]. وقد واصلت الحكومة إنفاقها على شبكة الحماية الاجتماعية في فترة وباء كورونا، وخصّصت الحكومة 328 دولارًا للشطر الثالث من هذا العام[51].

---

[48] الفيصل. 2020 «العراق وتداعيات فايروس كورونا على الوضع العام». البيان أيمن (blog), March 21, 2020. https://www.bayancenter.org/2020/03/5733/.

[49] Atif Khurshid. "Iraq's Social Safety Nets: The Need for Reform," December 2017. https://ipcig.org/pub/eng/PIF40_Social_protection_after_the_Arab_Spring.pdf

[50] جريدة الصباح، العمل النيابية: زيادة رواتب الرعاية الاجتماعية. 10 كانون الثاني. 2020.
https://alsabaah.iq/19567/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%8A%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%B2%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%B1%D9%88%D8%A7%D8%AA%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%B9%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A92020

[51] تمّ تغيير هذا النظام القائم على أساس التقديم إلى مجاميع محددة، إلى نظام جديد مستوحى من النماذج المستخدمة في الدول الأوروبية والذي يقوم على تقديم الدعم المالي المنظّم للأشخاص والأسر عبر مسح قدراتهم المالية والتأكد من انعدام وجود أي مصادر مالية أخرى للأسرة أو ملكية مثل امتلاك بيت أو قطع أرض.

ومن غير المعلوم لدى الكاتبة ما إذا كانت الفئات الفقيرة أو العمالة الهشّة من غير العراقيين قد استفادت من هذا البرنامج.

ثالثًا: منحة الطوارىء

أقدمت الحكومة على تقديم «منحة الطوارىء»، وهي برنامج حكومي استهدف الأسر الفقيرة وذات الدخل المحدود من التي تضرّرت بسبب الحجر الصحي والإغلاق نتيجة انتشار «كوفيد-19» في 7 نيسان/أبريل 2020، بناءً على توصية مقدّمة من وزارة التخطيط.

تمّ تبنّي هذه السياسة بسبب «انقطاع مدخول 8 ملايين مواطن من محدودي الدخل، بسبب فرض حظر التجول»[52]. خصّصت اللجنة الحكومية العليا للصحة والسلامة الوطنية مبلغًا وقدره 600 مليار دينار (500 مليون دولار) لهذه المنحة. وتمّ الإعلان عن فتح باب التسجيل لتقديم الطلبات، ولمدة خمسة أيام وذلك عبر صفحة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية على موقع التواصل الاجتماعي فايسبوك خلال الفترة الواقعة بين 11 و16 نيسان/أبريل وعبر الموقع الإلكتروني minha.iq.

لم يقتصر شمول هذه المنحة على المسجلين كعاطلين عن العمل في دائرة التشغيل في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والذين يبلغ عددهم مليونًا و400 عاطلٍ عن العمل، بل تمّ إفساح المجال أمام كلّ من يستوفي الشروط وهي أن لا يمتلك طالب المنحة أي مصدر مالي آخر، ولا يستلم أي راتب من الحكومة سواءً نتيجة عمل أو تقاعد. وتمت إدارة تقديم المنحة بأن يتقدّم طالبو المنحة بتسجيل أسمائهم على الموقع الإلكتروني، ليستلموا بعدها من خلال هواتفهم الشخصية رسالة محددة برقم محدد، ليتم الاستلام في مراكز محددة. بلغ عدد الذين قدّموا إلى منحة الطوارىء مليونين و700 ألف أسرة (أو نحو 13 مليون فرد)[53]. وبلغ عدد الذين حصلوا على منحة الطوارىء أو الأسر المشمولة مليونين و432 شخصًا وفقَ وزير العمل والشؤون الاجتماعية عادل الركابي (22 أيار/مايو 2020) . كما بلغ مقدار المنحة 30 ألف دينار عراقي (25 دولارًا)، ولأسرة تتكوّن من 5 أفراد لا تزيد المنحة عن 300 ألف دينار (250 دولارًا)، وتمّ دفع المنحة لفترة شهرين فقط.

إضافةً إلى المنحة التي قُدّمت كمساعدات اقتصادية للأسر المتضررة، خصصت الحكومة أيضًا 42 مليون دولار لخلية الأزمة بهدف تدّبر الاحتياجات الصحية التي استدعاها انتشار الوباء. ما يعني أنّ الحكومة خصصت 0,48٪ من ميزانية 2020 للتصدي للوباء. إن إنفاق العراق على الإجراءات الصحية في أزمة كورونا هو أقلّ بالمقارنة مع دول عربية تصنَّف ضمن الدول ذات الدخل العالي المتوسط، مثل لبنان والجزائر، إذ خصصت الحكومة اللبنانية صندوق التضامن الوطني والذي خصص 1.2 ترليون ليرة لبنانية أو ما يعادل 1٪ من الناتج القومي الإجمالي لعام 2020 للوصول إلى 200 ألف أسرة فقيرة بمعدل 150 دولارًا للأسرة الواحدة[54]. أما الجزائر، باعتبارها دولة ريعية، فقد تبنّت الحكومة فيها قانون المالي الإضافي في 4 حزيران/يونيو مخصِّصةً 70 مليار دينار جزائري، من ضمنها 20 مليارًا للعاطلين عن العمل بسبب «كوفيد-19» و11.5 مليار مساعدات مالية للأسر الفقيرة[55]. أما ليبيا فقد خصصت مبلغ 354 مليون دولار كحزمة لمواجهة الوباء. أما تونس فقد منح فيها البنكُ المركزي 15.5 مليون يورو لوزارة الصحة لشراء المعدات الصحية لمواجهة الوباء[56]. هذا في وقتٍ خصّصت مصر 6,13 مليار أو 1.8٪ من الناتج القومي الإجمالي لمواجهة العواقب الاقتصادية لـ«كوفيد-19» و8 مليارات جنية مصري خُصّصت للتجهيزات الطبية

---

52 ال طعمة. 2020. مصدر سابق

53 خالد الطائي. «العراق يوزع المساعدات المالية الطارئة على المحتاجين المتضررين من جائحة كورونا». ديارنا، April 29, 2020. 54://diyaruna.com/ar/articles/cnmi_di/features/2020/04/29/feature-01.

54 Interanational Monetary Fund. https://www.imf.org/en/Topics/imf-and-covid19/Policy-Responses-to-COVID-19

55 المصدر السابق

56 OECD. 2019. COVID-19 crisis response in MENA countries https://www.oecd.org/coronavirus/policy-responses/covid-19-crisis-response-in-mena-countries-4b366396/

المطلوبة ولمنح مكآفات للعناصر الطبية العاملة في المستشفيات المحجورة والمختبرات[57]. وفي الجزائر خصصت الحكومة 3,7 مليار دينار جزائري للقطاع الصحي، 16.5 مليار دينار كمكافآت للعاملين في القطاع الصحي، و8.9 مليارات لتطوير القطاع الصحي.

من الواضح أنّ الحكومة العراقية لم تقدّم وحدها الدعم، بل كذلك فعلت المنظّمات الدولية التي قدّمت المساعدات الصحية، مثل الأمم المتحدة وفروعها في العراق، كما في البلدان العربية الأخرى مثل لبنان والجزائر. كذلك قدّمت منظمات المجتمع المدني في العراق المساعدات إلى المصابين بالوباء. وكذلك بدا دعمُ المجتمع المحلي واضحًا فقدّم المساعدات، إذ كانت هناك ثغرات واضحة في تقديم الخدمات الحكومية.

يمكن ممّا سبق الاستنتاج بأنّ ما تمّ تقديمه إلى العمالة غير الرسمية، والتي فقدت عملها جراء «كوفيد-19» وتصل أعدادها إلى ثلثي قوى العمل في العراق والبالغة 9 ملايين، هو ردٌّ محدود لا يتجاوز فئات محدودة ولفترة لا تتجاوز الشهرين فقط، مع ضعف الاستهداف لإيصال تلك المعونات. إنّ ما تمّ تقديمه من مساعدات نقدية أقلّ بكثير من المطلوب. إنّ غياب إجراءات اقتصادية أو مالية أو حمائية تُمكّن العاملين في القطاع غير الرسمي من خوض أزمة وباء «كوفيد-19» بالبقاء في منازلهم إما عن طريق تعويضهم بشكل مباشر، أو تعويض أرباب العمل من أجل الإبقاء على الأيدي العاملة وخاصة في القطاع الخاص، أدّى إلى خرق إجراءات الحظر الصحي، تمّ ارتفاع أعداد الإصابات بين الفئات العاملة الهشة وغير المنتظمة، إضافةً إلى زيادة نسبة الفقر واللامساواة في المجتمع.

بحسب «منظمة الهجرة العالمية» في شهر نيسان/أبريل 2020، فإنّ 68٪ من السكان لا يعملون، وفي تقرير نشرته «لجنة المساعدات الانسانية» أشارت إلى أنّ 87٪ من العراقيين فقدوا وظائفهم. وبلغت نسبة البطالة 94٪ في العراق وتحديدًا 96٪ في الأنبار، وفي دهوك 94٪، وفقط 4٪ من السكان تمكّنوا من العمل من داخل المنزل في محافظتي كربلاء وبغداد، أو أنهم يستلمون رواتب. وأن 73٪ منهم اضطروا إلى تقليل كمية الطعام والوجبات اليومية من أجل توفير النفقات، و68٪ بدؤوا باستهلاك مدّخراتهم، و61٪ أصبحوا غارقين في الديون. كذلك أوضح وزير العمل والشؤون الاجتماعية أنّ نسبة الفقر ارتفعت من 22٪ إلى 34٪. يدلّل هذا على زيادة نسب الفقر في العراق كنتيجة للوباء مع افتقار الحكومة إلى اتخاذ سياسات حماية اجتماعية تحمي الملايين من العمالة الهشة وغير المنتظمة.

تجاه أوضاع الحجر الصحي وفقدان نسبة عالية من القوى العاملة في القطاع غير الرسمي لفرص العمل، اندلعت تظاهرات وأقيمت تجمّعات من أجل رفع الحظر. سادَت بين عامِلي القطاع غير الرسمي الذين خرقوا الحجر الصحي عبارة «إذا لم نمُت من كورونا، سنموت من الجوع». بل حصل ما هو أكثر من ذلك، إذ طردت المناطقُ الفقيرةُ القوّات الأمنيةَ التي أرادت فرض الحجر. كما تمّ الهجوم على تظاهرةٍ لكسر الحجر، وقُتلت الناشطةُ المدنية افراح عباس في شهر نيسان/أبريل خلال تظاهرات في مدينة الناصرية.

كذلك تبدّى تأزمُ الوضع الاقتصادي والاجتماعي بسبب وباء «كوفيد-19» أيضًا في زيادة نسب العنف ضد النساء[58]. كما تعرّض الأطفال إلى الكثير من جرائم العنف في نسبٍ غير مسبوقة. وقد تناولت وسائل الإعلام الرسميِ والتواصل الاجتماعي صورًا وتقاريرَ عن أعمال عنف وحرق ضدّ النساء وكذلك عمليات انتحار بشكل لم يسبق له مثيل في العراق. أدّى هذا إلى ظهور حركة نسويّة تطالب بتشريع قانون

[57] International Monetry Fund. Policy Tracker https://www.imf.org/en/Topics/imf-and-covid19/Policy-Responses-to-COVID-19

[58] 41 OECD. "COVID-19 Crisis Response in MENA Countries." OECD, 2020. http://www.oecd.org/coronavirus/policy-responses/covid-19-crisis-response-in-mena-countries-4b366396/.

تجريم العنف المنزلي، الأمر الذي قدّمه رئيس الوزراء الجديد المعيّن في أوائل حزيران/يونيو إلى البرلمان من أجل إقراره.

الخلاصة ومقترحات سياسات لتخفيف وطأة الوباء على الفئات الهشة والعمالة غير الميهكلة في العراق

كما هو الحال في كافة أنحاء العالم، ومن ضمنها العالم العربي، كشف وباء «كوفيد-19» عن نقص سياسات الحماية الاجتماعية، وتدهور أوضاع الفئات الهشة والعمالة غير المهيكلة كنتيجة لانتشار هذا الوباء والتي تفاقم فيها الفقر واللامساواة في المجتمع. ومع أن الوباء أصاب الجميع، إلا أن العاملين في القطاع غير الرسمي هم الذين تعرضوا إلى أكثر العواقب سلبيّةً من حيث الفقر. لذا، فإنّ تفاقم اللامساواة هو أحد نتائج غياب سياسات حكومية تعالج تدهور الأوضاع الاقتصادية للعمالة الهشة في ظلّ أوضاع طارئة ومفاجئة مثل انتشار الوباء.

إنّ انعدام وجود سياسات تغطّي حاجات العمالة الهشة ستكون له آثار ليس في الوقت الحاضر بل في المستقبل المتوسط والبعيد في ما يتعلّق بتحقيق المساواة. وقد توصّل هذا البحث إلى أنّه لم يتم طرح سياسة حماية اجتماعية واسعة الشمول تغطّي الحاجات الأساسية لما لا يقل عن 6 ملايين من العمالة الهشة.

يستدعي عدمُ قيام الحكومة في العراق بما يكفي من إجراءات للسيطرة على انتشار الوباء من جهة، وحماية المتضررين منه من جهة ثانية، التفكيرَ بأنماط جديدة للحماية الاجتماعية تستهدف تغطية العمالة الهشة وكذلك العاطلين عن العمل، الأمر الذي لم يتمّ التصدّي له قبل «كوفيد-19»، بما يقلّل من اللامساواة في المجتمع. ويمكن طرح بعض المقترحات السياساتية لتقليل وطأة الوباء على الفئات الهشة:

- إدامة تقديم منحة الطوارىء، وعدم اقتصارها على شهرين فقط، وتوسيعها من حيث شمولها ودقّتها من ناحية الاستهداف.
- توسيع شبكات الحماية الاجتماعية لتغطي كافة الفئات التي تضرّرت من الوباء وفقدت مدخولها الشهري، بما في ذلك العاملون القادرون على العمل.
- المساواة بين العاملين في القطاع الحكومي والقطاع الخاص والعمالة الهشة لناحية تسجيل كافة القوى العاملة في سجل الضمان الاجتماعي كي يتمّ شمولهم بالتحويلات والمساعدات الاجتماعية غير التشاركية، (Non-contributory social assistance or social transfer)، وذلك بهدف تمكينهم من البقاء في المنازل وسد النفقات خلال فترات الأزمات، خصوصًا خلال أزمة كأزمة الوباء. وعلى الرغم من أنّ العراق ناقش شمول قانون الضمان الاجتماعي والمساواة بين العاملين في القطاعين العام والخاص، غير أنّ لوضع هذه المقرّرات موضعَ التنفيذ أهمية وأولوية خلال فترات الأزمات، أي اتباع إجراءات عملية للانتقال من العمل غير المنظم الى العمل المنظم.
- زيادة حصة الوجبة التموينية بما يوفر السعرات الحرارية الكافية لعدد أفراد الاسرة ويغنيهم عن الخروج للعمل بهدف تأمين الطعام. وإيصال الحصص إلى الأسر بشكل عام وشامل خلال أزماتٍ كأزمة الوباء، فليس الضرر من فقدان مصادر المعيشة محصورًا بالفئات الهشة وغير المنظمة، بل يتعدّاه إلى الفئات القريبة من الفقر أيضًا.
- زيادة الإنفاق على الخدمات الصحية بما يكفل للأسرة توفير نظام صحي شامل تتم تغطيته من قبل الدولة. فالنظام الصحي ذو البنية المتهالكة في العراق يضع كلفة مالية على عاتق الأسر لتغطية نفقات الخدمات الصحية، الأمر الذي لا تستطيع تأمينه الأسر من العمالة الهشة وغير المنظمة.

في الخاتمة، تطرح الورقة السؤال الآتي: كيف يمكن أن تموّل الحكومة العراقية هذه السياسات المقترحة؟ لقد قامت الحكومة العراقية في الآونة الاخيرة بعدد من الإجراءات الصحيحة من أجل تقليل تسريب أموال الدولة، إذ فرضت سيطرتَها على المنافذ الحدودية البرية والبحرية، وقامت بإنهاء الرواتب المزدوجة، وتقليص رواتب موظفي الدولة في المراتب العليا، وإنهاء تقديم الرواتب إلى أسرى معسكر رفحاء ممّن يقيمون في الخارج[59]. إلا أنّ هذه الإجراءات تبقى محدودة وغير معلوم ما اذا كان سيتمّ الالتزام بتنفيذها في ظلّ أوضاع دولة هشة يصعب فيها تنفيذُ القوانين.

كما أنّ إضافة قروض جديدة إلى الحكومة العراقية، كما يطلب العراق من صندوق النقد الدولي، قيمتها 5 مليارات دولار، سيشكّل تحديًا جديدًا في استخدام ذلك القرض للإجابة على وباء كوفيد مع الأخذ بعين الاعتبار عدم سيادة أجواء الشفافية والمحاسبة، وانتشار الفساد.

لقد كشف وباء «كوفيد-19» الحاجة إلى وجود إرادة سياسية لإخراج البلاد من أوضاع دولة هشة إلى أخرى قادرة على استخدام الموارد بشكل يحدّ من آثار الوباء صحيًّا ويحمي حياة القوى العاملة اقتصاديًّا. كما أنّ تنويع مصادر الاقتصاد وتشجيع الصناعة والزراعة والسياحة يشكّل ضرورةً من أجل توفير مصادر دخل جديدة للدولة، وعدم اعتماد الاقتصاد وارتهانه لأسعار النفط، هبوطًا وارتفاعًا.

[59] Government of Iraq. Cabinet ends payment of two salaries to former detainees at Camp Rafha. https://gds.gov.iq/cabinet-ends-payment-of-two-salaries-to-former-detainees-at-camp-rafha/

«انعكاسات أزمة «كوفيد – 19» على سوق العمل في المغرب العربي»

محمد سعيد السعدي[60] (ترجمة النسخة الإنجليزية: سونيا فريد[61])

مقدمة

تُعتبر «جائحة كوفيد–19» أسوأ أزمة عرفها العالم منذ الحرب العالمية الثانية بحسب منظمة العمل الدولية. فبالإضافة إلى آثارها الصحية المدمرة، أدّت هذه الجائحة إلى اندلاع أزمة اقتصادية عالمية تُنذر بأنّ آثارها ستكون مشابهةً لأزمة الكساد الكبير التي سادت في العالم من عام 1929 إلى عام 1933. ومن المتوقع أن تؤدّي هذه الأزمة إلى تفاقم مظاهر الفقر واللامساواة في العالم. وعلى رأس ضحايا هذه الأزمة الاقتصادية العمالُ والعاملاتُ ذوو الأجر المحدود، ذلك أنّ القطاعات الاقتصادية التي ستتأثر سلبًا بأزمة «كوفيد–19» – وهي القطاعات الخدمية كالسياحة والضيافة والطيران والنقل وتجارة التجزئة والخدمات الغذائية، بالإضافة إلى بعض الصناعات التحويلية – تشغل عمالة كثيرة غير مؤهلة وتتقاضى أجورًا محدودة.

أما بالنسبة للعالم العربي، حيث تبلغ اللامساواة أعلى مستوياتها على الصعيد العالميّ وتتّسم سوقُ العمل بالهشاشة وبمعدّل مشاركة لليد العاملة هو الأدنى عالميًا وبنسبةٍ كبيرةٍ للعمالة غير الرسمية، فمن المتوقّع أن تفاقم أزمةُ «كوفيد–19» من معاناة العمالة وتجرّها إلى مستويات أعلى من الفقر وعدم المساواة. هكذا، وبحسب التقديرات الأولية لمنظمة العمل الدولية[62]، سينجم عن إجراءات غلقِ الحدود والحجرِ الصحي انخفاضٌ في ساعات العمل بنسبة 13,2٪ أو قرابة 8 ملايين عامل بدوام كامل (بزيادة 2,9 نقطة من المائة مقارنةً مع النسخة الرابعة الصادرة عن مرصد منظمة العمل الدولية).

تشكّل جائحةُ «كوفيد–19» امتحانًا عسيرًا لبلدان المغرب العربي (تونس، المغرب، الجزائر) وذلك بالنظر إلى آثارها الصحية والاقتصادية والاجتماعية. وتتجلّى التداعيات السلبية لهذه الجائحة خصوصًا على مستوى اللامساواة وسوق الشغل.

تسعى هذه الورقة إلى رصد تأثير الأزمة الاقتصادية الناجمة عن فيروس «كوفيد–19» على سوق العمل في بلدان المغرب العربي (المغرب، الجزائر وتونس). وقد وقع الاختيار على هذه البلدان لما توفّره من أوجه التشابه والاختلاف من حيث الاقتصاد السياسي (تُعتبر الجزائر دولةً نفطيّةً بامتياز عكس تونس والمغرب، وزن متباين للقطاعين العام والخاص في الاقتصاد، تعرف تونس مسارًا إيجابيًا نحو الديمقراطية بخلاف المغرب والجزائر حيث تتكاثر الحركات الاجتماعية..).

نبيّن من خلال هذه الورقة بأنّ دولَ المغرب العربي تواجه، بدرجات متفاوتة، مصاعبَ عديدة للتحكم في انتشار الجائحة وحصر آثارها على صحة المواطنين (الجزء الأول). كما نُظهر بأن التداعيات على اقتصادات هذه البلدان كانت كبيرة (الجزء الثاني) وانعكست سلبًا على سوق الشغل (الجزء الثالث)، ما

[60] باحث في الاقتصاد السياسي ومستشار مستقل من المغرب.

[61] مترجمة وأستاذة مساعدة اللغة الإنجليزية وآدابها بكلية الآداب بجامعة القاهرة.

[62] ILO Monitor,2020

ينذر بأزمة اجتماعية في الأفق المنظور، خاصةً في ضوء محدودية السياسات العمومية التقليدية المعتمدة لمواجهة الجائحة وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية وكذلك بالنظر إلى احتمال حدوث موجة ثانية لجائحة «كوفيد-19» (الجزء الرابع).

1. حالة وبائية متحكَّمٌ فيها نسبيًا

1.1 ما هو مدى انتشار أزمة «كوفيد-19» في بلدان المغرب العربي؟

تواجه دول المغرب العربي حاليًّا، وبدرجات متفاوتة، تدهور الحالة الصحية الناجمة عن انتشار فيروس «كوفيد-19»، هذا بعد مرحلة أولى تمكّنت من التحكم النسبي فيها.

مكّنت مرحلةُ الحجر الصحي الاستباقي من التحكم النسبي في الجائحة. اتخذت الدول المغاربية الثلاث إجراءات استباقية إبان ظهور جائحة «كوفيد-19» في شهر آذار/مارس 2020 نذكر منها: الحجر الصحي الشامل والحصة الواحدة في الوظيفة العمومية وحظر التجول من الساعة السادسة مساءً إلى الساعة السادسة صباحًا وإغلاق المدارس ومنع التجمعات (تونس)، وإعلان حالة الطوارئ الصحية، وإقفال الحدود البحرية والبرية والجوية. كما تمّ فرض الحجر الصحي في مجموع التراب الوطني وغلق العديد من الوحدات الصناعية والإنتاجية باستثناء الأساسية منها لتغطية الحاجيات اليومية للمواطنين (المغرب، والحجر الصحي المحلي الذي استهدف بعض المدن الموبوءة (الجزائر). وقد مكّنت هذه الإجراءات الاستباقية من التحكم النسبي في انتشار الجائحة، إذ سجلت هذه البلدان عدد إصابات محدودًا حتى 7 تموز/يوليو 2020: 1191 (تونس)، 14379 (المغرب)، و16404 (الجزائر). كما احتلت البلدان المغاربية الثلاثة مراتبَ متوسطة من حيث انتشار الجائحة: المراتب 60 (الجزائر)، و62 (المغرب)، و124 (تونس).

الدول المغاربية الثلاث ضمن خانة الدول حيث وصلت الجائحة إلى معدلات إصابة مقلقة

اعتبارًا للكلفة الاقتصادية الثقيلة لاستراتيجية الحجر الصحي الشامل وأخذًا بعين الاعتبار التحكم النسبي في الجائحة، شرعت بلدان المغرب العربي الثلاثة في تخفيف إجراءات الحجر تلك بشكل تدريجي. غير أن هذه المقاربة الجديدة ما فتئت تولد تدهورًا ملحوظًا في الوضع الصحي في البلدان المغاربية الثلاثة. هكذا يبيّن الجدولُ 1 ارتفاعًا ملحوظًا، خاصّةً في المغرب الذي أصبح ضمن البلدان الأكثر تضررًا من الجائحة باحتلاله المرتبة 36 عالميًّا بـ 99816 إصابة مسجلة إلى غاية 20 أيلول/سبتمبر 2020. بالمقابل، احتلت الجزائر المرتبة 57 بـ 49623 إصابة، فيما صُنّفت تونس في المرتبة 92 بـ 9736 إصابة.

جدول 1. تطور الحالة الوبائية إلى غاية 20 أيلول/سبتمبر 2020 [63]

Country	Total confirmed cases	Total confirmed new cases	Total deaths	Total cases per million	World ranking
Algeria	49623	210	1665	1131,626	57
Morocco	99816	2552	1795	2704,267	36
Tunisia	9736	625	155	823,735	92

[63] World Health Organization, Update COVID-19

هناك عوامل عدّة تساعد على تفسير هذا التدهور المقلق في الوضع الصحي الناجم عن انتشار فيروس «كوفيد-19» في المغرب العربي. على المستوى الحكومي أولًا، تبّين بأن التسرع في فتح الحدود دون إجراءات وقائية سرّع من انتشار الجائحة في تونس. كما أن ضعف الهياكل الصحية وتواضع الإمكانيات الاستشفائية نتيجة السياسات التقشفية المتّبعة في البلدان المغاربية الثلاثة بعد «الربيع العربي» ساهم في ارتفاع عدد الوفيات وتفشّي الجائحة في الأوساط الاجتماعية الهشة. بالاضافة إلى ذلك، كان لجشع رأس المال دورٌ في تفشي فيروس «كوفيد-19» في بعض المعامل والضيعات الفلاحية، خاصة في المغرب. في المقابل، ساهم بعضُ العقليات النافية أصلًا لوجود الجائحة واعتبار رفع الحجر الصحي مؤشرًا على انتهاء المرض، بالإضافة إلى التهاون والتراخي في ما يخص احترام التدابير الصحية والوقائية (ارتداء الكمامات، احترام التباعد الاجتماعي، استعمال وسائل النظافة والتعقيم) في تفاقم الوضع الصحي الناجم عن تفشي فيروس «كوفيد-19».

2. ما الكلفة الاقتصادية لهذه الأزمة وآليات تأثيرها على مختلف القطاعات الاقتصادية؟

ما فتئت الأزمة الصحية التي نجمت عن جائحة «كوفيد-19» ترخي بظلالها على النشاط الاقتصادي بدرجات متفاوتة في بلدان المغرب العربي، ما انعكس سلبًا على مستوى معاملات الشركات وأدى إلى تدهور الأوضاع في سوق العمل وعمّق مظاهرَ اللامساواة والهشاشة، خاصّةً في ظل انتشار العمل غير المهيكل في تونس والمغرب والجزائر.

2.1 انكماش غير مسبوق لاقتصادات المغرب العربي، خاصةً بالنسبة للجزائر

تشير مختلف التوقعات بأنّ أزمة اقتصادية غير مسبوقة ستلحق أضرارًا جسيمةً على المدى القصير والمتوسط باقتصادات البلدان العربية الثلاثة. ومن المتوقع أن تسجل الجزائر الانكماش الاقتصادي الأكبر، حيث يتوقع البنك الدولي بأن يسجل هذا البلد المغاربي نسبة نمو سالبة لناتجه الداخلي الخام تقدّر بـ6,4 في المائة خلال عام 2020.[64]

من جانبه، يتوقع البنك الإفريقي للتنمية أن تكون الجزائر من بين البلدان الإفريقية الثلاثة الأكثر تضرّرًا من جائحة «كوفيد-19»، حيث سيبلغ الانكماش الاقتصادي نسبةً ما بين 4,4 و5,4 في المائة، مقابل ما بين 6,3 و7,5 في المائة بالنسبة لجنوب إفريقيا، وما بين 4,4 و7,2 في المائة بالنسبة لنيجيريا (انظر)[65].

أما بالنسبة لتونس، فيتوقّع البنك الدولي بأن يشهد اقتصادها انكماشًا بنسبة 4٪ [66]

في المقابل، يبدو البنك الإفريقي للتنمية أكثر تشاؤمًا، إذ يتوقّع انكماشَ الاقتصاد التونسي بنسبة ما بين 5,5 و6,1 في المائة.[67]

في ما يخص المغرب، يتوقّع البنك الدولي في آخر تقديراته لشهر تموز/يوليو انكماشًا اقتصاديًا بنسبة 4 في المائة خلال عام 2020.

في المقابل، تشير توقعات البنك الإفريقي للتنمية إلى انكماش الاقتصاد المغربي ما بين 3,3 و4,6 في المائة خلال عام 2020.

من المنتظر أن تؤثّر هذه النسب المتفاوتة للانكماش الاقتصادي في بلدان المغرب العربي الثلاثة على

64 Algérie,10/6/202

65 Banque Africaine de Développement,2020

66 World Bank, 2020

67 Banque Africaine de Développement, op.cit

التوازنات الماكرو- اقتصادية من خلال تفاقم عجز الميزانية العامة وعجز ميزان المدفوعات. فعلى سبيل المثال لا الحصر، سيؤدي التراجع الحاد لأسعار البترول في الأسواق العالمية من جراء الخلافات بين أعضاء «الأوبك» وحرب الأسعار التي خلفتها، وكذلك بفعل تراجع الطلب العالمي على المواد الأولية عقب اندلاع جائحة «كوفيد-19»، إلى انهيار الصادرات الجزائرية حيث يشكل البترول 95٪ من عائداتها. كما سيؤثر هذا التراجع على الميزانية العامة للدولة الجزائرية التي تعتمد على مداخيل البترول بنسبة 60٪. ومن الآثار المحتملة لهذا التطور السلبي تراجعُ الحكومة الجزائرية عن الزيادة في الحد الأدنى للأجور والإبقاء على الضريبة على الدخل الإجمالي[68].

2.2 قنوات تأثير جائحة «كوفيد-19» على الاقتصاد والتشغيل في بلدان المغرب العربي

قنوات التأثير على الاقتصاد

تحوّلت جائحة «كوفيد-19» إلى أزمة اقتصادية حادة من خلال تأثيرها على العرض (إنتاج السلع والخدمات) والطلب (الاستهلاك والاستثمار):

- على مستوى العرض، أدى تطبيق إجراءات الحجر الصحي للحد من تفشّي وباء «كوفيد-19» من طرف الصين إلى مشاكل جمة وخطيرة على مستوى سلاسل التوريد العالمية، على اعتبار أنّ هذا البلد هو المزود الرئيسي لمختلف بلدان العالم من السلع الوسيطة (المدخلات) والنهائية في قطاعات حيوية كالأدوية والنسيج والألبسة وصناعة السيارات والطيران إلخ. على سبيل المثال، تأثر قطاعا الألبسة وصناعة السيارات في تونس والمغرب سلبًا من الخلل الذي لحق سلاسلَ التوريد العالمية نظرًا لتبعيّتهما للصين ولبلدان الاتحاد الأوروبي من أجل التزوّد بالمدخلات والسلع الوسيطة.

من جهة أخرى، ينجم عن الحجر الصحي والإجراءات الوقائية الأخرى، كالتباعد الاجتماعي وإغلاق الحدود لمحاربة جائحة «كوفيد-19» (ما يسمّيه صندوق النقد الدولي بـ«الإغلاق العام») عدمُ إمكانية تنقّل اليد العاملة إلى أماكن عملها، ما يتسبّب في تعطيل الآلة الإنتاجيّة، وبالتالي تراجع العرض من المنتجات والسلع وتدنّي الإنتاجية. وقد أثّر هذا المعطى سلبًا على الإنتاج في قطاعاتٍ عدّة نذكر منها إنتاج بعض السلع الزراعية كالفواكه المعدّة للسوق المحلية التونسية وكذلك المنتجات الصناعية الموجّهة إلى الأسواق الخارجية.[69] كما اضطرّت معاملُ صناعة تصدير السيارات في المغرب إلى التوقف عن العمل عقب قرار السلطات تطبيق الحجر الصحي.

- على صعيد الطلب، نجم عن الخلل الكبير الذي لحق بالسلاسل العالمية للتوريد وكذلك تطبيق الحجر الصحي والإجراءات الوقائية الأخرى، تراجعٌ حادٌّ في الطلب على البترول، ما تسبّب في انهيار الأسعار التي كانت في تدهور مستمرّ منذ أواخر 2019 نتيجة حرب الأسعار بين دول منظمة «الأوبك». وقد تضرّر قطاع المحروقات في الجزائر بشدّة حيث واصلت المداخيل المتحصّلة من صادراته تراجعَها بشكل كبير، بينما استفاد المغرب وتونس من هذا التطور. كذلك تم تسجيل تراجع الطلب على الواردات/الصادرات (الألبسة، صناعة السيارات، صناعة الطيران) والسياحة والاستثمارات الأجنبية وتحويلات المغاربة في المهجر، خاصة بالنسبة لتونس والمغرب بالنظر إلى تبعيّتهما الكبيرة لاقتصادات الاتحاد الأوروبي (بالنسبة لتونس التي يمثل الاتحاد الأوروبي 65٪ من وارداتها و70٪ من صادراتها، في حين يعتمد المغرب على الاتحاد الأوروبي بنسبة 58٪ من صادراته و59٪ من مخزون الاستثمار الأجنبي و70٪ من

[68] Dzairaily, 2020

[69] ElKadhi et al, 2020

الإيرادات السياحية و69٪ من تحويلات المغاربة في المهجر). والحال أن أوروبا شكلت واحدة من أهم البؤر لتفشي جائحة «كوفيد-19» على الصعيد العالمي.

على المنوال نفسه، من المنتظر أن يتراجع الاستهلاك الداخلي بفعل الحجر الصحي الذي يحدّ من تنقلات المواطنين، وانخفاض الدخل خاصةً بالنسبة إلى الفئات الهشة والمتوسطة (العمال في القطاعين المنظم وغير المنظم، أصحاب المهن الحرة...) والتخوف من المستقبل. من جهة أخرى، سيتأثر الاستثمار الداخلي الخاص سلبًا نظرًا إلى المشاكل التي تعاني منها الشركات جراء الجائحة. ويسري نفس الأمر على الاستثمار العمومي بالنظر لسياسات التقشفية التي بدأت حكومات البلدان المغاربية الثلاثة بتطبيقها. على سبيل المثال لا الحصر، صادق البرلمان المغربي مؤخّرًا على قانون مالي تعديلي ينصّ على تقليص المجهود الاستثماري للمؤسسات العمومية والجماعات المحلية.

قنوات التأثير على سوق العمل

- يرتبط تأثير الأزمة الصحية والاقتصادية لفيروس «كوفيد-19» على سوق العمل ارتباطًا وثيقًا بحجم وأهمية القطاعات التي تضررت من تداعيات الجائحة. ويلاحَظ أنّ هذه الانعكاسات طالت بدرجات متفاوتة القطاعات الاقتصادية في البلدان المغاربية الثلاثة. ففي تونس، تضررت الصناعة بـ (52.7-٪)، والخدمات بـ (49.0-٪)، ثم الفلاحة بـ (16،2-٪) وفقًا لتقديرات وحسب دراسة أخرى.[70]

تأثرت سلبًا، وبالأولويّة، قطاعات الخدمات (خاصة السياحة والنقل والاتصالات)، والبناء والأشغال العمومية والصناعة التحويلية (خاصةً قطاع مواد البناء وقطاع النسيج والألبسة والجلد).

ويلاحَظ بأنّ الحالة في المغرب شبيهة بالحالة التونسية، ويرجع هذا جزئيًا إلى تشابه البنيات الاقتصادية في البلدين. وفق معطيات مشروع قانون المالية المعدّل لعام 2020 [71]، تُعتبر السياحة من أكثر القطاعات تضررًا بالأزمة الناجمة عن جائحة «كوفيد-19»، إذ تشير الأرقام بأنّ 94٪ من المؤسسات الفندقية توقّفت عن الاشتغال. كما تم إغلاق 76 ٪ من المقاولات العاملة في قطاع النسيج والألبسة والجلد وتراجعت صادراتها بنسبة 74٪ في نهاية أيار/مايو 2020. وقد لوحِظَ الأمرُ نفسهُ في قطاعَي صناعة السيارات وصناعة الطيران اللذين سجّلا تراجعًا حادًا في الصادرات قُدّرت تباعًا بـ90٪ و72٪. ويتجلّى الاستثناء الوحيد في تحسّن الصادرات الفلاحية (الخضر والفواكه) إلى السوق الأوروبية، مستفيدةً من تراجع الإنتاج الفلاحي في إسبانيا وإيطاليا.

أما بالنسبة للجزائر، تشير المعطيات القليلة المتوفرة بأن المؤسسات العمومية العاملة في قطاعَي المحروقات والنقل تكبّدت خسارة قُدّرت بأكثر من 879 مليون يورو.[72]

بالإضافة إلى ذلك، يشير استطلاع للرأي لجمعية أرباب العمل في الجزائر إلى أن 60٪ من المقاولات أوقفت نشاطها، وأن 20٪ منها لجأت إلى تسريح العمال لأسباب تقنية، في حين توجد 90000 مقاولة صغيرة ومتوسطة على حافة الإفلاس.[73]

[70] El Kadhi et all, 2020
[71] وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، 2020
[72] Algérie 20/7/20
[73] Algérie. 28/5/20

ويبقى القاسمُ المشترك للبلدان المغاربية الثلاثة تفاقمُ الأوضاع في قطاع الخدمات الذي يهيمن على بنية اقتصاداتها ويضم جزءًا كبيرًا من القطاع غير المنظم (بلغت نسبة الناتج الداخلي غير المصرح به 35٪ في الجزائر، و37٪ في المغرب و39٪ في تونس) ويشغل فئات عريضة من السكان النشيطين[74].

- انطلاقًا من المعطيات السالفة الذكر، يتبيّن أنّ تداعيات الأزمة الصحية الناجمة عن تفشّي فيروس «كوفيد-19» على سوق الشغل تتمّ على أكثر من صعيد. ذلك أنّ صدمتَي العرض والطلب انعكست سلبًا على كل أنواع الشركات، خاصةً الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل في قطاع الخدمات الضعيفة المردودية ولا تتوفر على بنية مالية صلبة وتعاني من العديد من الإكراهات التي تحدّ من فعاليتها ومردوديتها. وهذا ما دفع العديد من الشركات إلى تسريح العمال/ات أو توقيفهم عن العمل مؤقتًا. في المقابل، أدى منع السفر وإغلاق الحدود، إضافة إلى الحجر الصحي المنزلي إلى عدم تمكن العمال/ات من التنقل إلى أماكن عملهم أو مزاولة أنشطتهم الاقتصادية، ما كان له بالغ الأثر على دخلهم، خاصة بالنسبة للعاملين في القطاع غير الرسمي والعاملين في الوظائف الهشة.

3. تدهور مقلق لسوق العمل ينذر باتساع رقعة الفقر واللامساواة في المغرب العربي

3.1 ارتفاع في نسبة البطالة

هناك صعوبة كبيرة في رصد آثار «الإغلاق العام» وتدهور الأوضاع الاقتصادية على سوق العمل نظرًا إلى ندرة المعطيات الوطنية الصادرة عن المؤسسات الرسمية للدولة في المغرب العربي. ويعزى هذا النقص إلى صعوبة إجراء الاستطلاعات والاتصالات الضرورية لرصد تطور الظرفية على مستوى سوق الشغل (خاصة حول السكان النشيطين)، إضافةً إلى احتمال الامتناع عن نشر بعض المعطيات المتوفرة لاعتبارات ترتبط بالهاجس الأمني والاستقرار الاجتماعي في الدول المغاربية. لهذا، اعتمدنا في تحرير هذا الجزء من الدراسة على بعض الإحصائيات الصادرة عن مؤسسات دولية أو رسمية، بالإضافة إلى ما تنشره الصحافة ومراكز البحث.

تراجع ملحوظ في ساعات العمل ببلدان شمال إفريقيا حسب معطيات منظمة العمل الدولية

تعتمد منظمةُ العمل الدولية في تقديراتها للخسائر الناجمة عن تفشي فيروس «كوفيد-19» بالنسبة لسوق العمل على المستوى الدولي، على مؤشر «عدد ساعات العمل» الضائعة أو المفقودة. ويأخذ هذا المؤشر بعين الاعتبار الحالات الأربع الآتية:

- انخفاض ساعات العمل مقارنة مع الفترة ما قبل أزمة «كوفيد-19»،
- الاحتفاظ بالوظيفة مع التوقف عن العمل،
- البطالة،
- عدم مزاولة أي نشاط.

هكذا انخفضت ساعات العمل على الصعيد العالمي خلال الربع الثاني من عام 2020 بنسبة 14 في المائة، أي ما يعادل خسارة 400 مليون وظيفة بدوام كامل. وقد بلغت خسائر ساعات العمل خلال الفترة المذكورة 15.5 في المائة في منطقة شمال إفريقيا (تضم هذه المنطقة، حسب تصنيف منظمة العمل الدولية، الجزائر ومصر وليبيا وموريتانيا والمغرب والسودان وتونس)، وهي أكبر خسارة مقارنة مع مناطق إفريقيا الأخرى، وهو ما يعادل 9 ملايين وظيفة بدوام كامل (48 ساعة). وهذا التقدير أعلى بكثير من الخسائر المسجلة في الربع الأول من عام 2020، والتي بلغت 2.5 في المائة، أي ما يعادل مليونَي وظيفة بدوام كامل. ويرجع تفاقم الخسائر هذا أساسًا إلى كون «الإغلاق العام» الذي انطلق في شهر آذار/مارس

[74] Banque mondiale, 2013

2020 في بلدان شمال إفريقيا لم يحدث مفعوله الكامل إلا في الربع الثاني من السنة. والملاحظ أنّ شمال إفريقيا سجّل أكبر الخسائر مقارنة مع مناطق إفريقيا الأخرى. كما أنّ خسائر بلدان شمال إفريقيا تتجاوز تلك المسجلة في البلدان العربية الأخرى.[75]

المعطيات الوطنية

تشير المعطيات الجزئية المتوفرة. إلى توقع ارتفاع محسوس في معدل البطالة في البلدان المغاربية الثلاثة، المغرب والجزائر وتونس. هكذا يتوقّع صندوقُ النقد الدولي بأن ينتقل معدلُ البطالة في الجزائر من 11.2٪ عام 2019 إلى 15.1٪ عام 2020، ثم 13.9٪ عام 2021. في المقابل، من المتوقع، بحسب المؤسسة نفسها، أن يرتفع معدل البطالة في المغرب من 9.2٪ عام 2019 إلى 12.5٪ عام 2020 قبل أن يتراجع إلى 10.5٪ عام 2021 [76].

الملاحَظ أنّ صندوق النقد الدولي لم يفصح عن أي معطيات بالنسبة لتونس، غير أنّ دراسةً أجراها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي تبيّن أنّ تأثير الانكماش الاقتصادي سيكون سلبيًا على التشغيل، إذ من المنتظر أن يسجّل معدلُ البطالة ارتفاعًا محسوسًا من 15٪ عام 2019 إلى 21.6٪ عام 2020، أي بزيادة 274500 عاطل/ة عن العمل إضافي/ية. (انظر).[77] وبهذا، يتّضح أنّ الانعكاسات السلبية للأزمة الناجمة عن تفشّي فيروس كورونا ستكون الأكبرَ في تونس مقارنةً مع الجزائر والمغرب.

ما ينبغي التنبيه إليه هو أن مؤشر «تطور معدل البطالة لا يعكس حجم وحقيقة التداعيات السلبية للأزمة المرتبطة بـ«كوفيد-19»، خاصةً إذا أخذنا بعين الاعتبار الأشكال الأخرى لتضرر سوق العمل، كنقص ساعات العمل والتوقف الظرفي عن العمل دون تسريح للعمال والكف عن ممارسة أي نشاط اقتصادي. والحال أنه يمكن أن تنجم عن هذه الأشكال المتنوعة لتدهور سوق العمل آثارٌ سلبية على الدخل والمستوى المعيشي واللامساواة بالنسبة للسكان النشيطين داخل الاقتصاد.

وفي هذا الصدد، يُستفاد من بحث للمندوبية السامية للتخطيط [78] في أنّ نشيطَين اثنين من العمالة المشتغلة (66.2٪) من بين ثلاثة اضطرّا إلى إيقاف نشاطهما مؤقتًا بسبب الحجر الصحي. ومن بين السكان النشيطين المشتغلين الذين اضطروا إلى التوقف عن العمل أثناء الحجر الصحي، لم يستأنف إلا الثلث منهم (36٪) نشاطه، في حين ما زال أكثر من النصف (53٪) متوقفًا عن العمل، فيما 11٪ منهم يبحثون عن عمل جديد أو في حالة عدم النشاط. ويُعزى التوقف الظرفي عن العمل إلى تعليق نشاط الشركات أو تقليص عدد العمال.

وقد كان لهذا التوقف عن العمل آثارٌ سلبيّةٌ على دخل السكان النشيطين، إذ صرّح ما يقارب اثنين من بين ثلاثة مأجورين (62٪) بأن دخلهم قد انخفض خلال الحجر الصحي بينما بقي مستقرًا بالنسبة لـ35٪ منهم وارتفع بالنسبة لـ3٪. وكانت الأوضاع أسوأ في العالم القروي حيث تم تسجيل انخفاض في الدخل بالنسبة لـ70٪ من سكان الأرياف مقابل 59٪ من سكان المدن. أخيرًا وليس آخرًا، من بين النشيطين المشتغلين الذين يزاولون عملًا مأجورًا، أكد ما يقارب الثلثين (62٪) انخفاضَ دخلهم خلال فترة الحجر الصحي، بينما بقي مستقرًا بالنسبة لـ35٪ منهم وارتفع بالنسبة لـ3٪ فقط.

يتضح مما سبق أنّ الأزمة الناجمة عن فيروس «كوفيد-19» ستعمّق عدم المساواة في الدخل ومستوى العيش وستدفع بفئات واسعة من السكان النشيطين (خاصة المأجورون غير المؤهلين والعاملون/ات في الاقتصاد غير الرسمي، كما سنرى في الفقرة الآتية، إلى الهشاشة والفقر والإقصاء الاجتماعي.

[75] ILO Monitor, 2020

[76] International Monetary Fund,2020

[77] UNDP, 2020

[78] المندوبية السامية للتخطيط، 2020

3.2 آثار سلبية جدًا على العمل في القطاع غير المهيكل

يعمل القسم الأكبر من عمالة القطاع غير المهيكل في التجارة والحرف والزراعة والخدمات اليومية الضرورية للعائلات والأفراد. ويُعتبر هؤلاء العاملون من أكبر المتضررين من «الإغلاق العام» وتدهور الأوضاع الاقتصادية المرتبط بتفشي جائحة «كوفيد-19» لكونهم يعملون خارج الأطر القانونية ولا يتمتعون بالتأمين على البطالة والتأمين الصحي والتقاعدي. كما أنهم يعيشون حياتهم يومًا بيوم لأنّ مستوى نفقاتهم يرتبط بشكل وثيق بالدخل الذي يحصلون عليه يوميًّا. ومن هنا حجم الأزمة الاجتماعية التي تتهددهم والتي ترخي بظلالها على الاقتصاد بصفة عامة. بالإضافة إلى هذا، يتعرض العاملون في القطاع غير المهيكل أكثر من غيرهم لخطر الإصابة بفيروس «كوفيد-19» نظرًا إلى ظروف السكن غير المواتية وغياب ومستلزمات الوقاية من الوباء (كمامات وأقنعة واقية، مواد مطهرة، مواد النظافة...)، وكذلك عدم احترام التباعد الاجتماعي في أماكن العمل (خاصة بالنسبة للباعة المتجولين وفي الأسواق).

تؤكد المعطيات المتوفرة حجمَ المعاناة هاته بالنسبة للعاملين في القطاع غير المهيكل في المغرب وتونس، علمًا بأننا لم نتمكن من العثور على معطيات خاصة بالجزائر. وفقًا لدراسة المندوبية السامية للتخطيط[79]، صرح ثلث الأسر تقريبًا (34٪) أنها لا تتوفر على أي مصدر للدخل بسبب توقف أنشطتها أثناء الحجر الصحي. وتصل هذه النسبة إلى 44٪ بالنسبة للأسر الفقيرة، و42٪ للأسر التي تعيش في مساكن عشوائية، و54٪ في صفوف الحرفيين والعمال المؤهلين، و47٪ بين التجار و46٪ بين العمال واليد العاملة الفلاحية. في المقابل، لا تتجاوز نسبة الأسر التي أصبحت من دون مصدر للدخل في صفوف «الرؤساء التسلسليين» 12.3٪، و22.8٪ بالنسبة «للمستغلين الفلاحيين» و31.3٪ في صفوف الأطر المتوسطة. إضافة إلى هذا، تؤكد 38٪ من الأسر أن دخلها بالكاد يغطّي نفقاتها، في حين يلجأ (22٪ من الأسر) إلى استخدام مدّخراته أو اللجوء إلى الاستدانة (14٪)، أو الاعتماد على المساعدات التي تقدمها الدولة (8٪) من أجل تغطية نفقاته خلال فترة الحجر الصحي. وقد تفاقمت معاناة العاملين في القطاع غير المهيكل خلال فترة الحجر الصحي التي امتدت حتى أواخر شهر تموز/يونيو 2020، إذ بلغت نسبة انخفاض متوسط الدخل الشهري 74٪ لدى الحرفيين والعمال المؤهلين و70٪ لدى «المستقلين والمشغلين»، في حين لم تتجاوز 24٪ بالنسبة للأطر العليا و32٪ بالنسبة للأطر المتوسطة. ومما زاد الطين بلّة اتساع الفوارق الطبقية، إذ بلغ انخفاض متوسط الدخل الشهري الثلثين تقريبًا (66.7٪) بالنسبة للنشيطين المشتغلين المنتمين لفئة 40٪ من السكان «الأقل يسرًا» مقابل 32٪ بالنسبة لنظرائهم المنتمين لفئة 20٪ من السكان «الأكثر يسرًا».

وتنحو الحالة التونسية المنحى نفسه على الرغم من عدم توفر معطيات بنفس درجة الدقة كالمغرب. هكذا توفّر نتائجُ بحثٍ ميداني قام به المعهدُ الوطني للإحصاء بشراكة مع البنك الدولي[80].

بقراءة المعطيات حول تطور الوضعية الاقتصادية للوحدات الإنتاجية العائلية خلال وبعد فترة الحجر الصحي (أو «العزل المنزلي»)، علمًا بأن هذا النوع من الوحدات يدخل ضمن خانة «الاقتصاد غير المنظم» حسب تعريف منظمة العمل الدولية («يضم الاقتصاد غير المنظم كل الأنشطة الاقتصادية للعاملين، وكذلك الوحدات الاقتصادية التي لا تشملها المقتضيات والإجراءات الرسمية والمقتضيات التنظيمية، إما لأن هذه الفئة والعاملين ينشطون في قطاعات لا تشملها القوانين أو لأن القوانين التي من المفترض أن تحميهم لا تطبق»)، يمكننا استنتاج بعض الشواهد كالآتي.

[79] المندوبية السامية للتخطيط، 2020

[80] INS(a), 2020 et INS(b),2020

يوضح البحث الأول أنّ ثلث الوحدات الإنتاجية العائلية لم يحصل على أي دخل خلال فترة الحجر الصحي، كما تقلّص دخلُ الثلث الآخر مقارنةً مع الشهر السابق. وتعود أسباب هذا التراجع في المداخيل بصفة مباشرة (إغلاق الوحدة الإنتاجية)، أو غير مباشرة (عدم وجود زبائن، تعذر نقل السلع، عدم توفر المواد الأولية) إلى الأزمة الصحية التي أثّرت سلبًا على النشاط الاقتصادي للوحدات الإنتاجية العائلية.

ولم يتغيّر هذا الوضع كثيرًا بعد رفع الحجر الصحي، إذ بقي أكثر من نصف الوحدات الإنتاجية العائلية يعاني من تراجع أو انعدام أي دخل طيلة الأسبوعين اللذين سبقا إجراء البحث، علمًا بأن 90٪ من هذه الوحدات تأثّرت بفعل الأزمة. من جهة أخرى، يبيّن البحثُ الثاني للمعهد الوطني للإحصاء التونسي حول تطور الولوج إلى السلع والخدمات الأساسية تفاقمَ الفوارق الطبقية إذ تراجع الاحتياج في هذا المجال بعد رفع الحجر الصحي بنسبة 50٪ بالنسبة للأخماس التي تستحوذ على 40٪ من الاستهلاك، بينما لم يتراجع إلا بـ 20٪ تقريبًا في ما يخص الأخماس التي تضم الأربعين في المئة الأكثر فقرًا. وباعتبار أن العاملين والوحدات الاقتصادية المنتمية إلى القطاع غير المهيكل يعانون من الهشاشة والفقر، يمكن من هذه المعطيات استنتاج تدهور الأوضاع المعيشية لهذه الفئة الاجتماعية جراء الأزمة الصحية لـ«كوفيد-19».

3.3 تأثير سلبي من زاوية النوع الاجتماعي

نظرًا إلى الوضعية الهشة للنساء مقارنةً بالرجال في المنطقة العربية عمومًا، يُخشى أن تكون المرأة من أكبر المتضررين من جائحة «كوفيد-19»، وذلك للأسباب الآتية[81]: أوّلًا، تعيش النساء ظروفًا خاصّةً تُعرّضهنّ أكثر من الرجال للإصابة بالفيروس. وهذا مثلًا حال الممرضات والقابلات القانونيات وموظفات الدعم اللواتي يهيمنّ على مجالَي الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية. ثانيًا، يقع عبء العمل المنزلي وما يسمّى عمومًا بـ «اقتصاد الرعاية» على كاهل النساء والفتيات. وينجم عن استمرار «الإغلاق العام»، بما فيه إغلاق المدارس، تفاقم عبء هذه الأعمال عليهنّ، مما يضعف مناعتهنّ ضد الأمراض، بما فيها جائحة «كوفيد-19». ثالثًا، عادة ما ترتفع أشكال العنف المبني على النوع الاجتماعي، خاصة في حالة الطوارئ، بما فيها حالات تفشي الأوبئة كفيروس «كوفيد-19». أخيرًا وليس آخرًا، من المتوقع أن تتراجع مشاركة المرأة في سوق العمل أكثر، علمًا أنها ضعيفة أصلًا في العالم العربي. في هذا الصدد، من المتوقع أن ينتج عن تفشي فيروس «كوفيد-19» فقدان 1.7 مليون منصب عمل في المنطقة العربية، من بينها ما يقارب 700 ألف منصب تشغلها نساء. وهذا راجعٌ بالأساس إلى أن القطاعات الأكثر تضررًا من الجائحة في البلاد العربية، وهي الصناعة والخدمات، تَعرف مشاركةً مكثّفةً للنساء فيها. بالإضافة إلى هذا، تعمل نسبة كبيرة من النساء العاملات في المنطقة العربية (61.8٪) في القطاع غير المهيكل، وما دام أن هذا القطاع قد تضرر بشكل كبير من جائحة «كوفيد-19»، فمن المنتظر أن تكون النساء، أيضًا، من أوائل المتضررات.

ويؤكد بعضُ المعطيات المتوفرة تدهورَ أوضاع المرأة في سوق العمل نتيجة تفشي جائحة «كوفيد-19»: ففي المغرب على سبيل المثال، استأنفت 31٪ من النساء اللواتي كنّ في وضعية التوقف عن العمل نشاطهنّ، بينما تعرّض للبطالة وعدم النشاط 22٪ منهنّ. في المقابل، بلغت هاتان النسبتان لدى الرجال 38٪ و7٪ على التوالي. من جهة أخرى، سجّل الدخل انخفاضًا بالنسبة لـ65٪ من الرجال مقابل 51٪ من النساء. أما على الصعيد الصحي، فقد تم تسجيل ظهور بؤر وبائية في العديد من المعامل الموجهة للتصدير والتي تشغل يدًا عاملة نسائية كثيفة في قطاعات التصبير (499 إصابة في وسط العاملات)، والفراولة (بؤرة «للا ميمونة» قرب مدينة القنيطرة، ومعامل النسيج والجلد في الدار البيضاء، ومصنع «الكابلاج» في

[81] الأمم المتحدة/الاسكوا، 2020

مدينة برشيد. كما أقدم والي (محافظ) جهة طنجة – تطوان على إغلاق كل المناطق الصناعية والحرة إثر تفشي جائحة «كوفيد-19» في أوساط العمال والعاملات. وقد أكد وزير الداخلية المغربي أن هذه الوضعية الصحية المقلقة تعود بالأساس إلى عدم التزام أرباب الشركات المعنية بالتدابير الاحترازية المقررة وبقواعد البروتوكول الصحي المعمول به (أنظر على سبيل المثال لا الحصر المواقع الصحفية الالكترونية «هسبريس، «فبراير» و«هبة بريس»).

على مستوى آخر، تعالت أصوات المنظمات النسائية والحقوقية في المغرب لإثارة الانتباه إلى تصاعد حالات العنف المبني على النوع الاجتماعي خلال فترة الحجر الصحي. هكذا، سجلت منظمة «اتحاد العمل النسائي» أكثر من ألف حالة عنف وسط النساء من خلال مراكزها. ومن بين هذه الحالات 60٪ هنّ ربات بيوت، وأكثر من 24٪ يشتغلن في القطاع غير المهيكل[82].

3.4 الشباب أول الضحايا في سوق العمل

تهدد جائحة «كوفيد-19» بصفة خاصة الشباب بجعلهم «جيلًا ضائعًا» يواجه خطر الاستبعاد الدائم من سوق العمل بالمنطقة العربية[83]. لقد كرست هذه الجائحة التهميش والإقصاء والبطالة وصعوبة الحصول على الخدمات التي يعاني منها الشباب أصلًا، أوّلًا من خلال القطاع غير المهيكل الذي يشكّل الشبابُ 85٪ من العاملين/ات فيه. ثانيًا، من خلال إقصاء أغلبية التلاميذ من المدرسة طيلة أربعة أشهر لعدم قدرتهم على الاستفادة من التعليم عن بُعد. ثالثًا، من خلال المشاكل النفسية والصحية الناجمة عن تعرضهم لفيروس «كوفيد-19». ويشكّل المغرب تجسيدًا واضحًا لهذا المنحى حيث يتوفر 50٪ من الشباب بين 25 و35 سنة فقط على عمل[84]، غالبًا ما يكون غير لائق وهش. وهذه النسبة أقل بكثير بالنسبة للنساء والشباب في المدن. وتُبرز المعطيات الأولية أنّ آفاق التشغيل ستتراجع كثيرًا، إذ يعتزم ربٌّ عمل واحد من كلّ خمسة القيامَ بتوظيفات جديدة مع إعطاء الأفضلية للمترشحين أصحاب الخبرة.

4. محدودية السياسات العامة لمواجهة أزمة سوق العمل

4.1 الخطوط العريضة للسياسات العامة

مثل باقي دول العالم، اعتمدت بلدان المغرب العربي الثلاثة جملةً من التدابير والإجراءات للتخفيف من آثار جائحة «كوفيد-19» على الاقتصاد وعلى الفئات الهشة في المجتمع. وقد خصصت المغرب وتونس والجزائر غلافًا ماليًّا بلغ تباعًا 3.2 ٪، و2.2٪ و0.003٪. ويعكس التفاوت في المجهود المالي حجمَ الحيز المالي المتوفر لكل بلد، وكذلك درجةَ الفقر والتهميش المختلفة في بلدان المغرب العربي (على سبيل المثال، تعتبر ظاهرة الفقر أكثر انتشارًا في المغرب مقارنة مع الجزائر وتونس).

ركزت السياسات الاقتصادية والاجتماعية على المحاور الآتية:

بالنسبة للسياسات الاقتصادية. تهدف الإجراءات المتخذة إلى دعم المقاولات المتضررة من تداعيات الجائحة على الاقتصاد والحفاظ على مناصب الشغل، خاصة الشركات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر. وقد توزعت هذه التدابير على المجالات الضريبية والجمركية والمصرفية. كما شملت الالتزامات الاجتماعية للمقاولات.

في المجال الضريبي، تم تأجيل سداد الضريبة على الشركات مع تعليق تطبيق جزاءات التأخير (الجزائر وتونس) وتوفير تسهيلات لإعادة جدولة بعض الديون لدى إدارة الضرائب (الجزائر) أو تأجيل الإدلاء بالتصريحات الضريبية بالنسبة للشركات المتوسطة والصغيرة (المغرب).

[82] موقع «العربي الجديد، 6 حزيران/يونيو 2020

[83] الاسكوا، 2020

[84] Nazih, 2020

على مستوى التسهيلات المصرفية والائتمان، تمّ اعتماد إمكانية تأجيل سداد القروض البنكية بالنسبة للشركات المتضررة (المغرب والجزائر)، وإحداث آلية جديدة لضمان القروض من طرف الدولة (تونس والمغرب)، على أن توجّه القروض المضمونة لتمويل احتياجات الخزينة لتغطية المصاريف الجارية. كما اعتمد البنكان المركزيّان للمغرب وتونس سياسة نقدية مرنة من خلال تخفيض سعر الفائدة الرئيسي وتحرير الحساب الاحتياطي بشكل تام لفائدة البنوك وإمكانية لجوء الأخيرة إلى كافة وسائل إعادة التمويل المتاحة. أما على صعيد العلاقات الخارجية، فإنّ ما يثير الانتباه من جهة أخرى، أنّ السلطات العمومية المغربية حثّت القطاعات الوزارية، والمؤسسات العمومية على تسريع صرف مستحقات المقاولات، خاصة المقاولات الصغيرة والمتوسطة والمقاولات المتناهية الصغر، وذلك من أجل تخفيف الضغط على خزينتها وتمكينها من الوفاء بالتزاماتها.

أما على صعيد الجمارك، فقد اتخذت تدابير لتسريع عمليات استيراد السلع الغذائية والمستلزمات الطبية الضرورية لمواجهة جائحة «كوفيد-19».

دعم الأسر والقطاع غير المهيكل. تضمّنت سياسة الحماية الاجتماعية المعتمدة من طرف الدول العربية لمواجهة جائحة «كوفيد-19» حزمة متنوعة من التدابير والإجراءات تمثلت بالآتي[85]:

- المساعدة الاجتماعية من خلال التحويلات النقدية/دعم الدخل، التحويلات العينية أو القسائم الغذائية، إعانات الإيجار والسكن، الإعفاء من فواتير المرافق العامة، الإعفاء من الرسوم الحكومية، تخفيض الرسوم الحكومية.
- القروض والمزايا الضريبية التي تشمل الإعفاء من الدين أو تخفيضه، الإعفاء من الرسوم الجمركية للأفراد، تخفيض أسعار الفائدة، تأجيل القروض والفائدة.
- التأمين الاجتماعي، ويضمّ اشتراكات التأمين الاجتماعي، إعانات البطالة، الإجازة المرضية، إجازة الأمومة مدفوعة الأجر، التأمين الصحي، المعاشات التقاعدية، معاش الإعاقة.
- أسواق العمل. تشمل الإجراءات إعانات الأجور لأصحاب العمل تجنبًا لتسريح العمّال، إجازة مدفوعة الأجر أو العمل من المنزل، تنظيم العمل، ساعات العمل.
- الدعم ذو الصلة بالصحة. من قبيل الخدمات الصحية المستهدفة، الوصول إلى فحوص كشف مجانية للفيروس (العناية الصحية)، مخزونات السلع الأساسية والأدوية، حملات التوعية العامة.

طبّقت الدول المغاربية الثلاث العديدَ من هذه التدابير. وقد جاءت على النحو الآتي:[86]

تونس

في إطار التأمين الاجتماعي، تم فتح خط تمويلي حكومي بقيمة 300 مليون دينار تونسي كمساعدة للعمال المتوقفين عن العمل. كما تم تأجيل سداد الأقساط الشهرية للقروض البنكية في ذمة المأجورين الذين لا يتجاوز دخلهم الشهري 1000 دينار تونسي لمدة ستة أشهر. أما في مجال المساعدة الاجتماعية، فقد تم تخصيص غلاف مالي قدره 150 مليون دينار تونسي كتحويلات نقدية/دعم الدخل للمجموعات المعرضة للخطر. بالإضافة إلى هذا، استفادت الأسر المعيشية الفقيرة من تحويلات عينية وقسائم غذائية.

المغرب

في إطار المساعدة الاجتماعية، تم تقديم مساعدة مالية مؤقتة لأرباب الأسر العاملة في القطاع غير المهيكل، الذين فقدوا مصدر رزقهم بسبب جائحة «كوفيد-19» تتراوح بين 800 درهم و1200 درهم، وذلك حسب عدد أفراد الأسرة.

أما في ما يخص التأمين الاجتماعي، فقد تمّ منح

[85] الأمم المتحدة، الاسكوا 2020

[86] AISS, 2020

تعويض شهري جزافي صافي قدره 2000 درهم لفائدة الأجراء المنخرطين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمتوقّفين مؤقتًا عن العمل مع تعليق أداء المساهمات الاجتماعية إلى غاية 30 حزيران/يونيو 2020. كما استفاد الأجراء في القطاع النظامي من تأجيل سداد القروض البنكية (قروض الاستهلاك وقروض السكن) إلى غاية 30 حزيران/يونيو 2020.

الجزائر

ضمن إجراءات المساعدة الاجتماعية، تم تخصيص دعم بقيمة 10000 دينار جزائري صُرف مرتين لفائدة العمال المستقلين والأسر المحتاجة والمتضررة من الإجراءات الوقائية ضد جائحة «كوفيد-19». كما استفاد العمال المستقلون كذلك من تأجيل سداد اشتراكات الضمان الاجتماعي لشهر نيسان/أبريل 2020 لمدة 30 يومًا.

4.2 محدودية السياسات العامة المتبعة

تتجلى محدودية السياسات العامة للحد من تفشي جائحة «كوفيد-19» في النتائج المتواضعة المحققة لحدّ الآن، خاصةً في المجال الاجتماعي. فعلى سبيل المثال لا الحصر، صاحَب رفع الحجر في المغرب استمرار ثلث المأجورين في العطالة بالقطاع المنظم (المغرب). كما أنّ المساعدات العمومية المقدّمة إلى الأشخاص الذين فقدوا عملهم في القطاع الخاص، لم تشمل إلا 35٪، في المتوسط، من مداخيل النشاط المفقودة وذلك في الوسط الحضري أكثر منه في الوسط القروي بـ63٪ و28٪ على التوالي، وبين الرجال (39٪) أكثر من النساء (20٪)[87]. وقد تتفاقم الأمور في حال حدوث موجة ثانية من جائحة «كوفيد-19». بالإضافة إلى ذلك، تَعتبر ثلاث أسر تقريبًا من أصل أربع (72٪) المستفيدة من مساعدة الدولة، أنّ هذه المساعدات ليست كافية للتعويض عن فقدان المداخيل[88].

إن هذه النتائج تطرح بحدة مآل القطاع غير المهيكل الذي أصبح مصدر العيش الأساسي لملايين الأسر في المغرب العربي، والحال أنّ استمرار الجائحة سيؤدي بالعاملين/ات في هذا القطاع إلى مزيد من الفقر وفقدان وظائف وعدم وجود رعاية صحية واجتماعية. وقد بدأت معالم هذا التدهور بالظهور بعد الارتفاع المقلق لحالات الإصابة بالفيروس في شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر، إذ تم فرض الرجوع إلى الحجر المحلي الجزئي في وقت امتنعت فيه الحكومة عن تجديد الدعم الاجتماعي للأسر والعاملين في القطاعين النظامي وغير الرسمي.

يعود تواضع النتائج المحققة في المجال الاجتماعي في جزء منها إلى ضيق الحيّز المالي المتوفر للبلدان المغاربية. ولتوسيع هذا الهامش المالي، يجب اعتماد سياسات عامة غير تقليدية: سياسة ضريبية جريئة (سنّ ضريبة تصاعدية على الدخل، وضريبة استثنائية على الشركات الأكثر ربحية، وضريبة تضامنية على الثروة والإرث) وسياسة مالية ونقدية توسعية (وهو ما يستدعي التخلي عن السياسات التقشفية المتّبعة لحدّ الآن في البلدان المغاربية)، وإعادة النظر في بنية الميزانية العامة للدولة لصالح قطاعات التعليم والصحة وعلى حساب القطاعات ذات الطابع الأمني (الداخلية والأمن والدفاع) من أجل تحفيز النمو الاقتصادي ورفع الإنتاجية وخلق فرص عمل لائقة. وينذر لجوءُ المغرب وتونس إلى الاستدانة من صندوق النقد الدولي باعتماد سياسات تقشفية جديدة ستكون لها عواقب وخيمة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي. كما أن اعتماد الجزائر على سياسات تقشفية «ذاتية» سوف يؤدي إلى العواقب نفسها. كما يستدعي التصدي لجائحة «كوفيد-19» التخلّي عن النموذج النيوليبرالي «للتنمية» المعتمِد على الخصخصة ولبرلة الاقتصاد مع إعطاء الأولوية للتوازنات الماكرو - اقتصادية ولحقوق المستثمر على حساب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للعمال

[87] مندوبية التخطيط، 2020

[88] المندوبية السامية، 2020

وللفئات المستضعفة في المجتمع. والحال أنّ اعتماد هذا النموذج «التنموي» أظهر فشلَه الذريع، إذ استفادت منه قلّةٌ أوليغارشيةٌ ورأسمالية المحاسيب المرتبطة عضويًا برأس المال الأوروبي والعالمي، في حين تعمّقت مظاهر «التنمية الرثة» والإقصاء الاجتماعي والتفاوتات الطبقية والجندرية واتسعت دائرة الأنشطة الهشة وغير الرسمية. وبالنظر إلى ضخامة المجهود المالي المطلوب في هذا المجال، يتطلب اعتمادُ خطة للإنعاش الاقتصادي والاجتماعي تضامنًا دوليًا قويًا من خلال توقيف تسديد مستحقات الديون الخارجية وتوفير اعتمادات مالية جديدة من طرف صندوق النقد الدولي دون إرفاقها بمشروطية اقتصادية تقشفية، والرفع من مساعدة الإنماء الدولي[89].

أخيرًا وليس آخرًا، يلاحَظ بأنّ استجابة السياسات العامة المطبّقة لمقاربة النوع الاجتماعي كانت محدودة[90].

الخلاصة

إذا كانت الدول المغاربية الثلاث قد تفادت وقوع كارثة صحية جراء تفشي جائحة «كوفيد-19»، فإنّ اقتصاداتها سجلت انكماشًا مقلقًا بفعل الوقع المزدوج لإجراءات «الإغلاق العام» على العرض والطلب، خاصةً بالنسبة للجزائر نتيجة اعتمادها المفرط على النفط. وقد نتج عن هذا تضرّر قطاعات اقتصادية عديدة، خاصة الخدمات والصناعات التحويلية. وكان من الطبيعي أن ينعكس هذا التطور السلبي على سوق العمل من خلال تراجع ساعات العمل والتوقف الظرفي عن العمل، بالإضافة إلى البطالة بالنسبة لجزء من العمالة. وقد أظهرْنا أن العاملين/ت في القطاع غير المهيكل كانوا من أكبر المتضررين من «الإغلاق العام» بالنظر إلى ظروف الهشاشة والسكن غير اللائق الذي يطبع هذا القطاع. وقد نجم عن هذا الوضع تدهور ملحوظ في الدخل وفي المستوى المعيشي للعاملين غير المهيكلين، ما يُنذر بتفاقم مظاهر عدم المساواة والفقر والتهميش. بالإضافة إلى هذا، من المتوقّع أن تكون للأزمة الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن جائحة «كوفيد-19» تداعيات سلبية على النساء والشباب المهدَّد بأن يتحوّل إلى «جيل ضائع»، خاصة في ظل محدودية السياسات العامة المتّبعة من طرف البلدان المغاربية الثلاثة.

[89] Oxfam 2020

[90] منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2020

References

Ahlam Nazih, 2020. Covid-19: La suite, une aggravation du chômage des jeunes ! L'Economiste No : 5777, 8 juin, Rabat.

Algérie: les autorités commencent á reconnaitre l'ampleur du désastre, Le 360 afrique.com du 20/7/20.

Algérie:Après le FMI, la Banque mondiale prévoit une récession inquiétante, le site 360 Afrique,10/6/2020

Algérie.Coronavirus: 60% des entreprises ont cessé leurs acitivités, selon une confederation patronale, le 360 afrique.com du 28/5/20

Association Internationale de la Sécurité Sociale (AISS), 2020. La réponse de la sécurité sociale au COVID-19:le cas de l'Afrique du Nord, juillet.

Banque Africaine de Développement, 2020. Perspectives économiques en Afrique 2020dans le context de la COVID 19.

Banque mondiale, 2013. Jobs for shared prosperity: time for action in the Middle East and North Africa (Vol. 4)

Dzairaily, Algérie: Goldman Sachs prédit un baril á 20 dollars , 9 mars 2020.

En Algérie, les Médecins face á l'inertie du pouvoir, journal "Le Monde", 15/7/2020).

ILO Monitor: Covid 19 and the world of work, Fifth edition, June 2020.

Institut National de la Statistique (INS) (a), 2020.Suivi de l'impact socio-économique du COVID-19 sur les ménages tunisiens. Analyse des données de la 1ére vague (29 avril 2020-8 mai) Tunis.

Institut National de la Statistique (INS) (b), 2020. Suivi de l'impact socio-économique du COVID-19 sur les ménages tunisiens. Résultats de la 2ème vague (15 mai 2020- 21 mai) Tunis..

International Monetary Fund ,2020. World Economic Outlook, June

Oxfam, 2020.Dignity not destitution, "An Economic Rescue Plan for All" to tackle the Coronavirus crisis and rebuild a more equal world, Oxfam Media Briefing.

Programme des Nations Unies pour le Développement, 2020. Impact économique du COVID 19 en Tunisie. Analyse en termes de vulnérabilité des ménages, des micro et très petites enterprises.

Soussi Mouez. La Crise Covid-19 en Tunisie: Impacts et Préoccupations, , IEMed, June 2020).

Zouhair ElKadhi, Dalia Elsabbagh, Aymen Frija, Thouraya Lakoud, Manfred Wiebelt, and Clemens Breisinger, 2020. The Impact of COVID-19 on Tunisia's Economy, Agrifood System, and Households, IFPRI, May.

WHO, 2020. Update COVID -19.

World Bank, 2020. Tunisia Economic Update, April

الأمم المتحدة/الاسكوا، 2020. آثار جائحة «كوفيد-19» على الشباب في المنطقة العربية. بيروت.

الأمم المتحدة/الاسكوا، 2020. آثار جائحة «كوفيد-19» على المساواة بين الجنسين في المنطقة العربية.

الأمم المتحدة، الاسكوا 2020. استجابات سياسة الحماية الاجتماعية للتخفيف من أثر فيروس كورونا، نيسان/أبريل

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2020. الاستجابة لأزمة فيروس كورونا في دول الشرق الأوسط وإفريقيا، أيار/مايو، باريس.

موقع فبراير، 2 آب/أغسطس 2020. الرباط.

موقع «هسبريس، 2 آب/أغسطس 2020. وفاة بـ«كوفيد-19» مع ارتفاع عدد الإصابات. الرباط.

موقع «العربي الجديد، 6 حزيران/يونيو 2020

المندوبية السامية للتخطيط، 2020. تأثير جائحة «كوفيد-19» على الوضعية الاقتصادية للأسر، تموز/يوليو، الرباط.

المندوبية السامية للتخطيط، 2020. بحث حول تأثير فيروس كورونا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والنفسي للأسر.

وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، 2020. مشروع قانون المالية المعدل 2020. مذكرة تقديمية. الرباط.

القسم الثاني

إعادة النظر في السياسات العامة وتعامل الدولة مع الأزمة

مقـــدمـــة

جائحة كورونا: الاستجابة من خلال السياسات العامة

د. إبراهيم عوض[1] (ترجمة النسخة العربية: سونيا فريد)[2]

فوجىء العالم ببيان «منظمة الصحة العالمية» الصادر في 16 آذار/مارس 2020 والذي أعلن أن فيروس كورونا المستجد «كوفيد- 19» جائحة. كانت الدول الصناعية أول المتضررين، بعضها بشكل حاد، حيث واجهت النظمُ الصحية في هذه الدول أزمة عاتية ووقفت الحكومات عاجزة عن التصرف. كما شكّل الوباء تهديدًا للبشرية ككلّ ولم يفرّق بين البلدان المتقدمة والنامية، وبدا أنّ نظم صناعة السياسات على اختلافها لم تتمكّن من مواجهة الأزمة. كان الوباء، وفقًا لكاريكاتور ساخر نُشر في مصر، «ديمقراطيًا» إذ لم يفرّق بين الأغنياء والفقراء وأصاب الجميع بغضّ النظر عن الفئة العمرية أو الجنس أو المكانة الاجتماعية. خلال وقت قصير، اتّضح أن هذه الملاحظة الساخرة، وهي في أصلها نقد مستتر لغياب المساواة وتعبير عن الرغبة في تحقيق العدالة، غير صحيحة إذ أنّ فيروس كورونا المستجد لم يصِب الجميع بشكلٍ متساوٍ. لعبت السياقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية دورًا كبيرًا في انتشار الفيروس وفي تحديد السياسات التي تمّ وضعها للحد من انتشاره وللتعامل مع التبعات الصحية والاقتصادية والاجتماعية وفي تأثير هذه السياسات على سكان الدول المعنية. لم يصِب الفيروس الجميع بشكلٍ متساوٍ على اختلاف مداخيلهم، ولم ينتشر في الريف والحضر بالمعدل نفسه، ولا عانى منه النساء والرجال أو الشباب والعجائز بالدرجة نفسها.

يتضمّن هذا الكتاب ثلاث أوراق هامة وهي «آثار جائحة «كوفيد-19» على المنظومة التعليمية بالمغرب» لرجاء كساب و«حقوق الفئات الهشة وفيروس كورونا في المنطقة العربية» لنصاف براهيمي وشيماء الشرقاوي و«كوفيد-19» والأمن البشري» لنانسي قنبر وروي قنبر وزياد الصايغ[3]. تحتوي هذه المقدمة على بعض الملاحظات الخاصة بمحتوى الأوراق الثلاث، كما تصيغ في النهاية بعضَ التعليقات العامة عليها.

تختلف ورقة رجاء كساب عن ورقة نانسي قنبر وروي قنبر وزياد الصايغ في الموضوعات التي تغطيها، إذ تتناول الأخيرة تبِعات الوباء بشكل أوسع في ما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة الخاصة بالصحة والتعليم وسوق العمل. تبدأ الورقتان بمقدمة عن فترة ما قبل انتشار الوباء، ويتّفق الباحثون في الورقتين أنّ الوضع في المناطق موضوع الدراسة غير مرضي على الإطلاق. تدين رجاء كساب تأثير سياسات الإصلاح الهيكلي على النظام التعليمي في المغرب إذ نتج عنها تفكيك هذا النظام وتقليص الجزء المخصص للتعليم في الموازنة العامة وما تبع هذا من آثار سلبية على جميع المستويات بالإضافة إلى تعميق عدم المساواة. أدّى تقليل الإنفاق إلى تدهور التعليم، ونتج عنه امتناع أعداد كبيرة تنتمي للمجموعات المهمّشة عن الدراسة خاصةً من المناطق الفقيرة في المدن وفي الريف. كما تحوّل كثيرٌ من المنتمين للطبقة الوسطى

[1] أستاذ السياسات العامة بالجماعة الأمريكية بالقاهرة.

[2] مترجمة وأستاذة مساعدة اللغة الإنجليزية وآدابها بكلية الآداب بجامعة القاهرة.

[3] أول ورقتين باللغة العربية والثالثة بالإنجليزية.

والفئات الأكثر دخلًا نحو التعليم الخاص. كانت الخصخصة من أهم معالم الإصلاح الهيكلي الذي يتم تنفيذه في المغرب منذ عام 1983. تشير كساب إلى التشابه بين الوضع في المغرب والدول العربية الأخرى. على الجانب الآخر، لا تعزي ورقة نانسي قنبر وروي قنبر وزياد الصايغ تدهورَ قطاعات الصحة والتعليم وسوق العمل للإصلاحات الهيكلية، بل يرى الباحثون أن التدهور هو نتيجة مباشرة لسوء وضع وتنفيذ السياسات. يربط الباحثون بين التعليم وسوق العمل وينتقدون عدم التكافؤ بين عرض وطلب العمل إذ يرون أن المنتج من التعليم لا يتناسب مع ما يتطلّبه سوق العمل. لا تتفق رجاء كساب معهم إذ ترى أن عدم التكافؤ هذا قد تم التعامل معه في المغرب من خلال تشجيع الطلبة من محدودي الدخل على الانضمام للتعليم الفني. لكن حين يتخرج هؤلاء الطلاب لا يجدون الوظائف المناسبة لهم، وفي الواقع لا يوفّر الاقتصاد المغربي وظائف كافية حتى لأصحاب المؤهلات الجامعية. لا يتعارض هذا بالضرورة مع شكاوى الشركات الخاصة بعدم وجود عمالة كافية لشغل وظائف معينة وذلك لأنّ هذه الوظائف في نهاية الأمر قليلة، وبالتالي لا يوجد ما يدفع الدولة إلى زيادة الإنفاق على التعليم العام. النتيجة هي تعليم ضعيف لا ينتج عنه خرّيجون بإمكانهم شغل الوظائف القليلة المتاحة من قِبل الشركات. هي دائرة مفرغة بكل ما للكلمة من معنى.

تتناول نصاف براهيمي وشيماء الشرقاوي العمل في الاقتصاد غير الرسمي، وتركّزان في ورقتهما على تنفيذ السياسات في مصر ولبنان والمغرب وتونس في ما يتعلق بأربع فئات هشة: النساء، اللاجئون والمهاجرون، العاملون في القطاع غير الرسمي، السجناء. تشير الباحثتان إلى وضع هذه الفئات عند انتشار الوباء، وتلقيان الضوء على أوجه الشبه بين الفئات الثلاث الأولى. ترى براهيمي والشرقاوي أن السياق يلعب دورًا كبيرًا، فعلى سبيل المثال يكون اللاجئون والمهاجرون المكدّسون في مخيمات أو مناطق ذات كثافة سكانية عالية أكثر عرضةً للإصابة، وهذا لا يختلف عن وضع الفقراء من السكان المحليين.

تتناول ورقة براهيمي والشرقاوي وكذلك ورقة كساب السياسات التي تمّت صياغتها وتنفيذها لمواجهة انتشار الفيروس ومدى فاعليتها وتأثيرها في ما يتعلق بغياب المساواة. على الجانب الآخر، تهتم ورقة نانسي وروي قنبر والصايغ بالفرصة التي أتاحها الوباء لصياغة وتنفيذ سياسات من شأنها دعم أهداف التنمية المستدامة في القطاعات الثلاثة محلّ الدراسة. تكشف الأوراق الثلاث عن العلاقة الوثيقة بين القطاعات المختلفة والسياسات. على سبيل المثال، كان للإغلاق الكامل الذي هدف إلى الحدّ من انتشار الفيروس آثارٌ سلبيّةٌ على مصادر دخل الفقراء والفئات الهشة، وبالتالي وجدت هذه المجموعات صعوبةً شديدةً في الالتزام بالإغلاق.

ترى كساب أن انعدام المساواة قبل انتشار الفيروس أثّر سلبًا على فاعلية السياسات والتي تمّت صياغتها في الأساس لتناسب الطبقة الوسطى والفئات ذات المداخيل العليا. هذه الفئات هي التي لم تتأثر وقت الإغلاق الكامل عندما تم تطبيق نظام التعليم عن بُعد، بينما لم ينطبق هذا على الفئات الأخرى التي لا تمتلك أجهزة الكمبيوتر المطلوبة وتعاني من ضعف سرعة الإنترنت مما أدى إلى إضعاف العملية التعليمية. كما أسند هذا النظام الجديد أدوارًا رئيسيّةً للآباء والأمهات، إذ تحتّم عليهم الإشراف على سير العملية التعليمية من المنزل وبالتالي القيام بدور المؤسسة التعليمية، الأمر الذي أثّر سلبًا على الطلاب المنتمين لعائلات لم تنَل قسطًا من التعليم. يعني هذا أن التعليم عن بُعد لم ينجح في تحقيق التطور والمساواة التي يُفترض أنها أهم سماته، فهذا لا يتحقّق فعليًا سوى بوجود سياسات سابقة ترسّخ المساواة على مختلف المستويات. يتّضح من هذا أنه ليس من الممكن تحقيق المساواة في مجالات دون الأخرى.

تتناول ورقة براهيمي والشرقاوي الإجراءات التي تم اتخاذها في الدول الأربع محل الدراسة في ما يتعلق بالفئات الهشة وتكشف عن أوجه التشابه والاختلاف بينها. في مصر، تم السماح للمهاجرين واللاجئين الاستفادة من خدمات الصحة العامة، وهذه خطوة إيجابية على الرغم من عدم وجود معلومات عن

نجاحها على أرض الواقع. منحت الدول الأربع مساعدات مالية للعاملين في الاقتصاد غير الرسم،ي لكن هذا لم يشمل اللاجئين والمهاجرين. قدمت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين مساعدات في مصر لكنها تعثّرت عند تطبيق الإغلاق الكامل والعمل عن بُعد. لم يتم تحديد الفئات المستفيدة من هذه المساعدات، كما أن عدد المستفيدين كان أقل بكثير من عدد العاملين في الاقتصاد غير الرسمي ممّا يعني إقصاء كثير من العاملين وعائلاتهم. هذا بالإضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة نتيجة الإغلاق الكلّي أو الجزئي وأزمة العمالة الزائدة القائمة بالفعل، ما أدى إلى زيادة معدلات الفقر. تؤكد براهيمي والشرقاوي أهمية السياق السياسي. في لبنان، تأثر اللاجئون والمهاجرون بالأزمة الاقتصادية، ولكن بعد انتشار الوباء تأثّر اللاجئون الفلسطينيون والسوريون بشكل خاص بسبب الموقف السياسي تجاههم. في المغرب وتونس، أفرجت السلطات عن عدد من السجناء لتخفيف كثافة السجون، بينما لم يحدث هذا في مصر على الرغم من المطالب المتكررة للإفراج عن السجناء السياسيين. تظهر أهمية السياق السياسي بشكل أكثر وضوحًا في تونس حيث توصّل «الاتحاد العام التونسي للشغل»، أكبر منظمة نقابية وأكثرها تأثيرًا، إلى اتفاقية مع «الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية»، الاتحاد الذي يضم أربابَ العمل، لإبقاء جميع العاملين في وظائفهم طوال فترة الوباء. تُشكّل هذه الاتفاقية مثالًا على التفاوض بين طرفين أساسيين في المجتمع للتعامل مع الأزمات الاقتصادية والاجتماعية في فضاء يسمح بالتعددية السياسية.

تتيح الأزمات العديدَ من الفرص لأنها من ناحية تلقي الضوء على نقاط الضعف في مجتمع ما، ومن ناحية أخرى تحفّز الفاعلين على تخطّي التحديات التي تسبّبها نقاطُ الضعف هذه. وفقًا لورقة نانسي وروي قنبر والصايغ، يجب اقتناص هذه الفرصة بحيث تساهم الإجراءات التي يتم اتخاذها والسياسات التي تتمّ صياغتها لمواجهة الوباء في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهي أهداف طموحة تهدف إلى القضاء على انعدام المساواة. يتمّ التأكيد على هذه الأهداف بشكل خاص في قطاعات محددة. في قطاع الصحة، يجب تطوير أنظمة الرعاية الطبية بشكل يضمن استمراريّتها وقدرتها على إدارة الأزمات. كما يجب تدريب فرق استجابة طبية وإنشاء لجان طبية وعلمية لمراقبة أي تهديد للصحة العامة والتحقيق فيه والاستجابة له أيضًا. يتطلّب هذا، وفقًا للباحثين الثلاثة، إرادةً سياسيّة وموارد وقدرات إدارية لتعزيز سياسات الصحة العامة المفعّلة وصياغة سياسات أخرى لسد أي ثغرات في السياسات القديمة، وكذلك تطوير المنشآت الطبية القائمة بالفعل وإنشاء أخرى في المناطق التي تتطلّب ذلك. في قطاع التعليم، يؤكد الباحثون على العلاقة بين الهدف رقم 4 من أهداف التنمية المستدامة والخاص بجودة التعليم، وبين الأهداف الأخرى مثل الهدف رقم 1 الخاص بالفقر والهدف رقم 5 الخاص بالمساواة بين الجنسين والهدف رقم 8 الخاص بالتوظيف والعمل الآمن والهدف رقم 10 الخاص بالحد من اللامساواة. تدلّ العلاقة بين هذه الأهداف على إمكانية التنسيق بينها والعمل على تحقيقها مجتمعة. يرى الباحثون أن على صُنّاع السياسات في المنطقة العربية إعادة النظر في السياسات الخاصة بالتعليم بحيث يصبح التعليم عاملًا أساسيًّا من عوامل التغيير في ما يتعلّق بالفقر والصحة والإنتاج والاستهلاك المستدامَين والسلام والعدالة. كما يجب دمج مبادئ التنمية المستدامة وحقوق الإنسان والمواطنة والمساواة بين الجنسين في المناهج الدراسية على جميع المستويات. على المؤسسات التعليمية أن تعيد توزيع الموارد للاستثمار في القدرات البشرية وتمكين الطلاب. أما عن سوق العمل، فيرى الباحثون أنّه من أجل تقليل معدلات البطالة، على الدولة أن تعطي الأولوية للتحول نحو الاقتصاديات الرقمية والتي يُتوقّع أن توفر المزيد من فرص العمل، ويجب أن تزيد الحكومات الإنفاق العام على التوظيف بحيث ترتفع معدلات الطلب في سوق العمل. كما يجب أن تدعم الحكومات المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال الإعفاءات الضريبية ودعم الأجور وتأجيل سداد القروض.

لقد أصاب فيروس كورونا المستجد المجتمع الدولي بصدمة وبحثت الدول والمجموعات والأفراد عن

الاستجابات الملائمة للخطر المحدق بالجميع لكن بدت هذه الاستجابات مراوغة. في خضمّ الفزع الذي أصاب الجميع في الأسابيع والأشهر التالية لإعلان الفيروس جائحة، بدأ العديد من الدول والكيانات المعنيّة البحث في أسباب العجز عن مواجهة الأزمة، واعتقد البعض أن إصلاح السياسات والمؤسسات أصبح ممكنًا بعد اكتشاف نقاط الضعف. لكن بعد مرور ستة أشهر، وبالرغم من التأثير المدمّر للفيروس، بدا أن العالم قد اعتاد على هذا الوضع وتراجع الحديث عن إجراء تغييرات جذرية في السياسات. لكن هذا لا يعني أنّ الحاجة للتغيير لم تعد موجودة وخاصةً في المنطقة العربية حيث تشكّل نقاط الضعف التي ظهرت عند الاستجابة للوباء مثالاً واضحًا على الوضع في الدول النامية، كما يشكّل التعامل معها ركنًا أساسيًّا من أركان عملية التنمية.

إلى جانب التحليل المستفيض، تقدم الأوراق الثلاث توصيات هامة ومتنوعة بشأن السياسات التي يمكن تبنّيها لمواجهة الأزمة. لقد ناقشت هذه المقدمة باختصار بضع نقاط فقط، وسيجد القارىء متعةً كبيرةً في قراءة الأوراق كاملة.

1. «كوفيد – 19» والأمن البشري: دراسة اقتصادية تنموية في اتجاه تغيير سياسات الرعاية الصحية والتعليم وسوق العمل في المنطقة العربية

نانسي قنبر، روي قنبر، زياد الصايغ[4]

(ترجمة النسخة العربية: سونيا فريد)[5]

يشهد العالم حاليًّا الأزمةَ الصحية الأسوأ مع انتشار فيروس كورونا المستجد الذي غيّر معالمَ الحياة في جميع الدول وأرسى قواعد جديدة غيّرت مفاهيم ما هو «طبيعي» بشكل جذري. تتطلّب التبعات الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كورونا إعادةَ النظر في عملية صنع السياسات وفي استجابة الدول للأزمات، مع أخذ المسؤولية الجماعية للحقوق الفردية والمسؤولية الفردية للحقوق الجماعية في الاعتبار. قبل تفشي الوباء، اندلعت احتجاجات في المنطقة العربية ضد فساد النخبة التي تبنّت سياسات أدّت إلى تعميق الفجوات الاجتماعية. طالب المتظاهرون بوظائف وحماية اجتماعية وحق الوصول إلى الخدمات الأساسية. على الرغم من الربيع العربي، لا تزال المنطقة تعاني من الحكم غير الكفء وغياب الاستقرار السياسي والاجتماعي، ممّا يشكل تهديدًا للأمن البشري. في هذا السياق، عانت الشعوب الهشة في الأساس بشكل أكثر حدة عند انتشار الفيروس الذي كشف أيضًا عن عدم قدرة الحكومات على منح الحماية الطبية أو الاجتماعية أو الاقتصادية للشعوب، كما أدت الأزمة إلى زيادة معدلات الفقر وتعميق الفجوات الاجتماعية. في ظل هذا الوضع المتدهور، على الدول أن تتبنّى منهجيةً جديدةً لصياغة سياسات شاملة ومستدامة. تتناول هذه الدراسة الرعاية الصحية والتعليم وسوق العمل في المنطقة العربية من منظور اقتصادي تنموي مع التركيز على عامل الأمن البشري. تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على التحولات الاجتماعية المصاحبة لانتشار فيروس كورونا وتحديدًا الفوارق الاجتماعية والاقتصادية التي زادت حدّتُها في أعقاب الأزمة. كما تضع الدراسة إطارًا يمكّن من تضمين المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية في الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية الهادفة إلى تحقيق النمو الاقتصادي والحماية الاجتماعية وتوفير خدمات الرعاية الصحية والتعليم لجميع فئات المجتمع. تحتوي الدراسة على توصيات بشأن السياسات التي يجب أن تتبنّاها الحكومات، وهي سياسات تدعم التحوّل الاجتماعي وتساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

[4] **نانسي:** أستاذ مساعد. كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال، الفرع الثاني، الجامعة اللبنانية

روي: أستاذ مساعد، قسم العلوم الصيدلانية، كلية الصيدلة، الجامعة اللبنانية الأميركية

زياد: خبير في السياسات العامة والاتصال والسياسة الجغرافية: (1) زميل سياسات أول في معهد عصام فارس للسياسات العامة والعلاقات الدولية، الجامعة الأمريكية في بيروت؛ (2) مستشار السياسات والتواصل الاستراتيجي لمجلس كنائس الشرق الأوسط – مجلس كنائس الشرق الأوسط.

[5] مترجمة وأستاذة مساعدة اللغة الإنجليزية وآدابها بكلية الآداب بجامعة القاهرة.

مقدمة

في كانون الأول/ديسمبر 2019 بدأ فيروس كورونا المستجد في الانتشار محدثًا أزمةً صحيّةً عالميةً ذات تبعات اجتماعية واقتصادية غيّرت معالم الحياة في العالم. تم فرض العديد من القيود للحدّ من انتشار الفيروس على رأسها الإغلاقُ الكامل، ممّا زاد من حدة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والصحية وحوّلها إلى مشكلات سياسية، خاصّةً في الدول النامية. وضع الوباءُ الاقتصادَ وأنظمةَ الرعاية الصحية والمؤسسات التعليمية وكذلك المجتمعات والأفراد تحت ضغط شديد نتيجةً إلى إغلاق الشركات وفقدان الوظائف وزيادة معدلات التضخم وصعوبة استيراد السلع الأساسية، بما فيها الطعام والمواد الطبية. لذا أصبح الوباء يشكّل أزمة تنمية إنسانية مستمرة، ممّا يعيق أي تقدم في اتجاه أهداف التنمية المستدامة. أصاب فيروس كورونا المستجد المنطقة العربية في وقت حرج حيث كان معظم دول المنطقة يعاني من العديد من المشكلات بسبب الصراعات الإقليمية والضغوط المالية واللامساواة والبطالة وعدم الاستقرار الاقتصادي وغياب الحماية الاجتماعية. يُنذر انتشارُ الفيروس بزيادة هذه التحديات وبالتالي تدهور الأمن البشري. إلى جانب ضرورة التعامل مع الأزمة الصحية الآنية، يجب إعادة النظر في عملية صنع السياسات من أجل التعامل مع التبعات الاجتماعية والاقتصادية واتخاذ إجراءات التعافي الملائمة.

منهجية البحث

يجب الإقرار بأن التحديات التي تواجه الصحة العامة ترتبط بالعدالة الاجتماعية، كما يرتبط كلاهما بحقوق الإنسان والنمو الاقتصادي والتعليم والديموقراطية والسلام. يتطلب التحرك في اتجاه حلول مستدامة نظرةً شاملةً وفهمًا أعمقَ للعلاقات بين القطاعات المختلفة، كما أن التغيرات الاجتماعية والسياسية المفاجئة تلفت الانتباه لأهمية إعادة النظر في السياسات العامة واستجابة الدولة للأمور المتعلقة بالأمن البشري مع أخذ التنمية المستدامة في الاعتبار.

ظهر مفهوم «الأمن البشري» عام 1975 في اتفاقية هلسنكي التي أكدت على ثلاثة مواضيع: الأمن والسلام، التعاون العلمي والثقافي، احترام حقوق الإنسان[6] (انظر Kaldor, 2011). يواجه العالم أزمة معقدة ناتجة عن العديد من العوامل على رأسها الكوارث الطبيعية والنزاعات المسلّحة والفقر المدقع والأوبئة، وجميعها تهدد الأمن البشري وتعوق الوصول إلى أهداف التنمية المستدامة. عند تناول الأوجه المتعددة للتنمية، يجب التعامل مع غياب الأمن بشكل شامل. تتمتّع الشعوب بالأمن البشري حين تتوفر لها فرص الرفاه وحين تتأكد أنّ حقوقها سيتمّ احترامها. في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 66/290 الذي تم إقراره عام 2012، يتم تعريف الأمن البشري على أنه الوسيلة التي تتمكن من خلالها الدول من تحديد والتعامل مع التحديات الواسعة الانتشار والمتقاطعة التي تواجه بقاء ومصدر رزق وكرامة شعوبها[7].

كشف انتشار فيروس كورونا المستجد في العالم العربي عن الحاجة لتبنّي منظور الأمن البشري من أجل حماية الشعوب من انتهاكات حقوق الإنسان والتي تتضمّن، ولا تقتصر على، الفقر المدقع والمرض. يساهم هذا المنظور في تغيير المفاهيم التقليدية السائدة في مؤسسات المنطقة والاتجاه لنوع التنمية الذي يتطلّب صياغة سياسات مؤسسية جديدة قادرة على التعامل مع السياق الدولي. تلعب السياسات التي تتم صياغتها في إطار أخلاقي مبني على التضامن الإنساني دورًا هامًّا في تحقيق الأمن البشري مما سيسهّل تخطيطًا أفضل للحلول التنموية ويساعد الشعوب في القضاء على أسباب غياب الأمن البشري. يرتبط هذا بضرورة أخذ المسؤولية الجماعية للحقوق الفردية والمسؤولية الفردية للحقوق الجماعية في الاعتبار بهدف اكتساب القدرة على مواجهة المخاطر من خلال تقديم خدمات

[6] Kaldor, Mary. "Human Security". *Society and Economy*, Volume 33 (2011) 3: 441–448. doi:10.1556/SocEc.33.2011.3.1

[7] UN General Assembly resolution 66/290, https://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/66/290

صحية وتعليمية جيدة وتوفير وظائف ملائمة. يساعد هذا المنظور الحكومات والشعوب على حلّ المشاكل بشكل شامل واستباقي. بدون تجاهل خطر التهديدات التقليدية، يجب الإقرار أن حقوق الإنسان لا تتضمّن فقط الحقوق السياسية والمدنية، لكن أيضًا الصحة والتعليم والحقوق الاجتماعية والاقتصادية. يعتمد الأمن البشري على تمكين الأفراد من الاستقرار على الخيارات التي من شأنها حماية حياتهم، كما يتطلّب وجود مؤسسات تضمن تَقدُّم وسلامة الأفراد من خلال الحكم الرشيد وسيادة القانون وشبكات الأمان الاجتماعي.

في ضوء انتشار فيروس كورونا المستجد، تهدف هذه الدراسة إلى النظر في القطاعات الحيوية لضمان تحقيق الأمن البشري، وهي تحديدًا الرعاية الصحية والتعليم وسوق العمل. يتمّ استخدام منظور تنموي اقتصادي لتحليل السياسات الخاصة بهذه القطاعات في محاولةٍ للتعامل مع التغيرات الاجتماعية وتخفيف حدة الفجوات التي عمّقها انتشارُ الوباء. تقترح هذا الدراسة الإقليمية إجراءَ تغيير جذري في ما يتعلق بأهداف صنع السياسات. في وقت الأزمات، يبقى تمكين الشعوب الأولوية القصوى في تحقيق الأمن البشري. وفقًا لمنظمة الصحة العالمية، انتشر فيروس كورونا في جميع الدول العربية وركّزت الحكومات في معظم الدول على تسطيح المنحنى وإنقاذ حياة المواطنين. يشكّل تعزيز الجهود لإدارة الأزمة بشكل فعال وسرعة الاستجابة عاملًا أساسيًا في إنقاذ الحياة، لكنه ليس كافيًا لمواجهة المخاطر المستمرة التي تواجهها المنطقة.

تتيح الأزمة الحالية الفرصة للحكومات للبدء في إجراء إصلاحات شاملة والتعامل مع المشكلات الهيكلية القائمة مثل التخطيط والتنسيق والحوكمة والحماية الاجتماعية وإشراك جميع الأطراف من خلال اقتراح نمط تنموي جديد خاص بالإنفاق على الصحة والتعليم والاقتصاد الرقمي وخلق فرص عمل والتجديد بشكل يشمل جميع فئات المجتمع. تأتي هذه الدراسة في وقتها لأنّ على الحكومات إجراء إصلاحات هيكلية ومؤسسية من شأنها تحقيق النمو الاقتصادي والحماية الاجتماعية والحصول على خدمات التعليم والرعاية الصحية. يمكن أن تساعد النتائجُ التي ستتوصّل لها الدراسة الحكومات في تخطّي الحواجز الهيكلية التي تعوق الوصول إلى أهداف التنمية المستدامة لعام 2030.

أوّلاً: الرعاية الصحية في المنطقة العربية

تواجه المنطقة العربية العديد من الصعوبات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الخاصة بالصحة نتيجةً للتفاوت الاجتماعي في الدول التي تعاني من غياب المساواة في الدخل. تشهد الدول محدودة الدخل أعلى معدلات وفيات للأطفال والأمومة، وتواجه تحديات جمّة في ما يتعلق بالصحة. على الجانب الآخر، أحرزت الدول متوسطة الدخل بعض التقدم في الرعاية الصحية على الرغم من استمرار اللامساواة بين الريف والحضر داخل الدولة نفسها. أما الدول مرتفعة الدخل فقد أحرزت تقدمًا ملحوظًا من خلال الاعتماد على إيرادات النفط لتمويل الخدمات الطبية ممّا أدّى إلى الحدّ من انتشار الأمراض المعدية وسوء التغذية. أكدت منظمةُ الصحة العالمية حاجةَ الدول العربية إلى التعامل مع عددٍ من نقاط الضعف مثل ضعف التعاون بين القطاعات وضعف المشاركة المجتمعية في التخطيط وضعف صياغة وتحليل وتنسيق وتنظيم السياسات، بالإضافة إلى نظم المعلومات الصحية غير الفعالة وسوء إدارة وتنظيم الخدمات الصحية وسياسات الموارد البشرية غير الملائمة. كما أنّ تبنّي نظام الرعاية الصحية الأولية سيؤدي إلى تحسين جودة الخدمات الطبية إذ أنّ هذا النظام لا يقدّم فقط رعايةً منتظمةً وشاملةً للمرضى، بل يتضمن أيضًا الخدمات الوقائية والعلاجية[8,9].

[8] Samer Hamidi, Fevzi Akinci, Measuring Efficiency of Health Systems of the Middle East and North Africa (MENA) Region Using Stochastic Frontier Analysis, *Applied Health Economics and Health Policy* volume 14 (2016): 337–347, https://doi.org/10.1007/s40258-016-0230-9

[9] Mate Kedar, Bryan Caitlin, Deen Nigel, McCall Jesse, "Review of Health Systems of the Middle East and North Africa Region", *International Encyclopedia of Public Health 2nd edition*, Volume 6 (2017): 347–356, https://doi.org/10.1016/B978-0-12-803678-5.00303-9

تأثير جائحة كورونا على الرعاية الصحية

تزداد المخاوف من تأثير انتشار فيروس كورونا على الدول ذات الأنظمة الصحية الضعيفة والتي تعاني من قلة الموارد الطبية كما تزداد حدة المشكلات سابقة الوجود مثل عدم الكفاءة واللامساواة. تعتمد فعالية الوقاية واحتواء المرض والتشخيص والعلاج على جودة خدمات الرعاية الطبية[10]. وفقًا لمنظمة الصحة العالمية، لا يتم استخدام ما بين 20٪ و40٪ من الموارد المخصصة للرعاية الصحية بشكل فعّال، وفي المنطقة العربية ينتج هذا بشكل أساسي عن سوء إدارة هذه الموارد. لذا هناك حاجة ماسّة إلى التدخل لتطوير أساليب الإدارة في الأنظمة الصحية من خلال العديد من الإجراءات على رأسها أولًا، تكوين فرق عمل مدرّبة تتضمن تخصصات عدّة بحيث تتمكن من تقديم الرعاية الوقائية وكذلك العلاج على مستوى الرعاية الصحية الأولية، وثانيًا، الاستثمار في برامج الوقاية العامة وتشجيع العادات الصحية في الحياة اليومية، وثالثًا، الانتقال من نظام دفع رواتب ثابتة للأطقم الطبية إلى نظام ربط الرواتب بجودة الأداء[11].

كما كشف الوباء عن الحاجة إلى نظام مراقبة وتقييم شامل لتتبّع الإصابات الجديدة والحالات القائمة الأخرى. كشف تقريرٌ أصدره المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية في شرق المتوسط عن عدم وجود التزام كافٍ بالأنظمة القائمة وغياب التعليمات والإرشادات العملية ومتطلبات الإبلاغ شديدة التعقيد وتدخّل القطاع الخاص وغياب الشفافية ونقص الموارد البشرية وسوء إدارة البيانات. من هنا تأتي صعوبة صياغة وتنفيذ إجراءات من شأنها التحكّم في انتقال المرض بشكلٍ استباقيّ وتقديم خدمات الرعاية الصحية المطلوبةً[12].

توصيات سياسات الرعاية الصحية

يعطي معظمُ الدول في المنطقة أولويةً قصوى لإنقاذ حياة المرضى، وقد استطاع العديدُ منها الاستجابة للتهديدات الناجمة عن انتشار الوباء، لكن لا تزال الأطقم الطبية بحاجة إلى تلقّي المزيد من التدريب لمواجهة الوباء الذي أدّى إلى وقوع كوارث صحية حتى في الدول ذات الأنظمة الصحية القوية. يقوم صانعو السياسات والجهات الرقابية بالإعلان عن آخر تطورات الوباء وعن إجراءات جديدة للاستجابة للإصابات بناءً على التطورات التي تتطلّب تغيّرًا في النماذج السلوكية السائدة. يجب انتهاز هذه الفرصة ليس فقط في الاستجابة للأزمة لكن أيضًا لإنشاء أنظمة رعاية صحية أكثر قوة وأكثر قدرة على تحمل وطأة الأزمات الصحية المفاجئة.

لن يؤثر فيروس كورونا المستجد على الجميع بنفس الدرجة، لذا يجب إعادة النظر في السياسات القومية بحيث تتعامل مع اللامساواة بشكل أساسي. من أجل تخطّي العقبات وإعطاء الأولوية للأكثر احتياجًا في ما يتعلق بالوصول للموارد الطبية، على كيانات الصحة العامة رصد الخلفية الاجتماعية والاقتصادية والسمات الديموغرافية من أجل تحقيق المساواة في التمويل الصحي وتقديم الخدمات الطبية[13]. على سبيل المثال، يؤدّي التفاوت في ظروف السكن إلى تعريض صحة الأسر الفقيرة التي تسكن منازل صغيرة للخطر ويعوق اتباع الإجراءات التي تحمي من انتقال العدوى، على عكس قاطني المنازل الكبيرة الذين تتوفر لهم مساحات آمنة من الآخرين كما تمكّنهم ظروفُ السكن من التعامل بشكل أفضل مع الآثار النفسية للعزل[14]. كما تظهر اللامساواة في التفاوت بين الرجال والنساء، خاصةً أن النساء يشكّلن النسبة الأكبر من الأطقم

[10] Omar B. Da'ar, Haji Mohamed, Jradi Hoda, "Coronavirus Disease 2019 (COVID-19): Potential implications for weak health systems and conflict zones in the Middle East and North Africa region", *The international journal of health planning and management (2020):* 1-6, https://doi.org/10.1002/hpm.2982

[11] Hamidi, "Measuring Efficiency"

[12] Kedar, "Review of Health Systems"

[13] Hargreaves James, Davey Calum, "*Three lessons for the COVID-19 response from pandemic HIV*", The Lancet Vol 7 (2020): e309-e311, https://doi.org/10.1016/S2352-3018(20)30110-7.

[14] Souvik Dubey, Payel Biswas, Ritwik Ghosh et al., "*Psychosocial impact of COVID-19*", Diabetes & Metabolic Syndrome: Clinical Research & Reviews 14 (2020): 779-788, https://doi.org/10.1016/j.dsx.2020.05.035

الطبية وبالتالي هنّ أكثر عرضة للإصابة بالفيروس. كما تأثرت صحة النساء سلبًا بإعادة توزيع الموارد الطبية وإعادة ترتيب الأولويات إذ لم تعد الخدمات الطبية المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية تحظى بنفس الاهتمام السابق.

تظلّ الأولوية القصوى هي الحدّ من انتشار الوباء وحماية أنظمة الرعاية الصحية، لكن لا تزال هناك حاجة ماسّة إلى نشر الوعي بشأن التعامل مع الوباء، مثل الحثّ على تبنّي سلوكيات صحية كغسل اليدين باستمرار والتباعد الاجتماعي لحماية المجتمعات والفئات الهشة،[15] وبالفعل، لقد تعاونت حكومات عدّة مع شركات دعاية لإطلاق حملات توعية[16]. يتطلب دعم السلوكيات الآمنة توفيرَ البيئة التي تسمح بتغيير النماذج السلوكية السائدة، وذلك من خلال النظر في السياقات التي من شأنها تسهيل أو إعاقة خيارات الأفراد. على سبيل المثال، يجب توفير أدوات التعقيم الوقائية بأسعار مدعومة جزئيًا أو كليًا بحيث تتمكّن كلّ فئات المجتمع من استخدامها.

يجب أن تتضمّن السياسات القومية التكنولوجيات الرقمية بهدف التعامل مع التحديات التي تواجه أنظمة معلومات الصحة لتوفير معلومات دقيقة وبالتالي التمكن من تقييم وتخطيط وإدارة الخدمات الطبية المطلوبة. تسمح تطبيقات الهاتف المحمول والذكاء الاصطناعي وقواعد بيانات الرعاية الصحية بمراقبة انتشار الوباء ورصد الأعراض ونشر إجراءات الوقاية وحفظ معلومات المرضى وفرض إجراءات العزل[17]. كما أنّ التكنولوجيات الرقمية تساعد في إنشاء أنظمة مراقبة وتقييم إلكترونية للتعرف إلى والتعامل مع حالات الطوارئ المعقدة[18]. لكن هذا يتطلب دعمًا فنيًا وماديًا شاملًا، خاصّةً في الدول ذات المداخيل المحدودة والمتوسطة، كما يتطلّب الشراكة بين القطاعين العام والخاص وبين المؤسسات الأكاديمية والطبية وبين الكيانات الحكومية ورجال الأعمال في مجال التكنولوجيا. بينما تخدم الأدوات الرقمية الصالحَ العام، تظلّ هناك مخاوف بشأنها في ما يتعلق بالخصوصية والحرية الشخصية وسرية المعلومات.

تستطيع السياسات القومية أن تواجه حالات الطوارئ المعقدة من خلال تطوير أنظمة الرعاية الصحية بشكل يضمن صمودها واستمراريتها في أوقات الأزمات. تحتاج الدول أن تشكل فرق عمل متعددة التخصّصات للاستجابة السريعة من أجل مراقبة والتعامل مع أي تهديد للصحة العامة[19]. يجب أن يتم تطوير نظم المشتريات للإسراع في عمليات الشراء ولتوفير احتياجات المدى القريب والبعيد بشكلٍ مستمر[20]. كما يجب ضمان استمرار الخدمات الطبية بحيث يكون المرضى، لا المنشآت الطبية، هم محور المنظومة الطبية. على سبيل المثال، يضمن إطلاق أنظمة الطب الإلكتروني والوحدات الطبية المتنقلة أن يستمرّ المريض في تلقّي الرعاية غير الطارئة، خصوصًا المرضى ذوي الأمراض المزمنة أو المقيمون في المناطق الريفية النائية[21]. تساعد هذه الإجراءات على التخفيف من حدّة اللامساواة وتضمن التوزيعَ العادل للخدمات الطبية.

15 World Health Organization (WHO), "COVID-19 Strategy update", 14 April, 2020, https://www.who.int/publications/i/item/strategic-preparedness-and-response-plan-for-the-new-coronavirus

16 United Nations Development Program (UNDP), "Arab countries respond to COVID-19: Heightening Preparedness Integrated Multi-sectoral Responses Planning for Rapid Recovery", accessed 28 July 2020, https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/en/home/coronavirus.html

17 Miguel Amral, Goran Vranic, Prasanna Lal Das, "Technology helps strengthen countries' regulatory capacity to respond to COVID-19", Blogs worldbank, May 6, 2020, https://blogs.worldbank.org/psd/technology-helps-strengthen-countries-regulatory-capacity-respond-COVID-19

18 Scott Weingarten, Jonathan R. Slotkin, Mike Alkire, "Building A Real-Time COVID-19 Early-Warning System", Harvard Business Review, June 16, 2020, https://hbr.org/2020/06/building-a-real-time-COVID-19-early-warning-system

19 WHO, "COVID-19 Strategy update"

20 Hynes William, Trump Benjamin, Love Patrick, Linkov Igor, "Bouncing forward: a resilience approach to dealing with COVID-19 and future systemic shocks", Environment Systems and decisions 40 (2020): 174-184, https://doi.org/10.1007/s10669-020-09776-x

21 Denizhan Duran, Rekha Menon, "COVID-19 (coronavirus): Ensuring continuity of health services in the Middle East and North Africa", May 13, 2020, https://blogs.worldbank.org/health/COVID-19-coronavirus-ensuring-continuity-health-services-middle-east-and-north-africa

يجب أن تدعم الحكومات إجراء أبحاث في الطب الوقائي والثقافة الصحية وطرق العلاج والتشخيص والأمصال من أجل تحسين الوضع الصحي. لقد ساهمت الأبحاث المشتركة وتداول المعلومات في إلقاء الضوء على طرق انتقال الفيروس والطيف السريري وكذلك مزايا وعيوب استراتيجيات الاستجابة المختلفة. يتطلب هذا وجود منصة لتسهيل ودعم وتمويل الأبحاث المشتركة ومتعددة التخصصات[22]. لا يمكن التغلب على أي من هذه التحديات من دون إرادة سياسية وموارد ومهارات إدارية من أجل صياغة سياسات جديدة بشأن الأبحاث الطبية وتطوير السياسات الموجودة بالفعل.

ثانيًا: التعليم في المنطقة العربية

يعاني القطاع التعليمي في المنطقة العربية من مشكلات عدة على رأسها ضعف الجودة وعدم تكافؤ الفرص وتدهور البنية التحتية، بالإضافة إلى إجراء إصلاحات غير فعّالة في الأنظمة التعليمية.[23] ويبقى الإنفاق على التعليم في المنطقة أقل من متوسط الإنفاق في أنحاء العالم. كما أن الصراعات الدائرة في المنطقة وأزمة التهجير واللاجئين الناتجة عنها تحول دون تحقيق المساواة في التعليم، ممّا يعرّض أعدادًا كبيرةً من الأطفال للإقصاء من العملية التعليمية لأسبابٍ عدّة من ضمنها الانتماء لفئة مهمّشة أو صعوبة التأقلم على المناهج التعليمية في المناطق التي ينتقلون إليها أو الأعباء المالية. لم يتم تضمين الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة والخاصة بدعم حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين بشكل فعّال في المناهج الدراسية والتي لا تزال بحاجة ماسّة إلى التجديد. يتلقّى المعلمون رواتبَ قليلة ويتمّ تخصيص موارد محدودة لتطوير قدرات المعلّمين المهنية أو لاستخدام منهجيات جديدة. لا يزال التعليم يعتمد على تلقّي المعلومات وليس إنتاجها ممّا لا يسمح للطلاب باكتساب مهارات تحليلية ونقدية أو القدرة على حلّ المشكلات. كما أنّ الأنظمة التعليمية الحالية لا تواكب التطور التكنولوجي والصناعي السريع. بالتالي، لا يؤهل التعليمُ المدرسيُّ الطلابَ للمرحلة الجامعية والحياة المهنية. ينتج عن هذا ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب المتعلمين وكذلك ضعف الإنتاجية واقتصاديات ذات قيمة مضافة ضئيلة وضعف ثقافة المواطنة. على صانعي السياسات إعادة النظر في النظام التعليمي بحيث يتم التركيز على الخبرات التعليمية التحويلية التي تعكس قدرات الأجيال الشابة.

تأثير فيروس كورونا المستجد على التعليم

أدى انتشار الوباء إلى حدوث أزمة في التعليم أثّرت على المعلمين والطلاب في جميع أنحاء العالم. تم تعليق المحاضرات وأغلقت معظم الحكومات المؤسسات التعليمية للحد من انتشار الفيروس. بذل معظم الدول جهدًا كبيرًا لضمان استمرار العملية التعليمية من خلال التعلّم عن بُعد، لكن أصبح حينها العديد من الطلاب، خاصةً من الفئات الهشّة، معرّضين للإقصاء من العملية التعليمية نظرًا لعدم قدرتهم على الحصول على خدمات الإنترنت وعدم امتلاكهم الأجهزة اللازمة للتعليم عن بُعد، بالإضافة إلى غياب الدعم من الأبوين[24]. أدى تعليق الخدمات التعليمية إلى زيادة حدة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية الموجودة بالفعل، وبالتالي تعميق الفجوات بين فئات المجتمع. حين توقفت العملية التعليمية، حُرم الطلاب من فرصة النمو والتطور، خاصةً الأطفال من الفئات المهمّشة التي كانت في الأساس تعاني من نقص فرص التعليم. كما أنّ العديد من هؤلاء الأطفال اعتمدوا في غذائهم على الوجبات المجانية أو المخفّضة التي تقدّمها المدارس، وبالتالي تأثرت صحتهم بتعليق الدراسة[25].

[22] Rola El Rassi, Lokman I Meho, Acile Nahlawi, Johnny S Salameh, Ali Bazarbachi, and Elie A Akl, "Medical research productivity in the Arab countries: 2007-2016 bibliometric analysis", J Glob Health, Dec 2018, 8(2): 020411, doi: 10.7189/jogh.08.020411.

[23] United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (UNESCWA), "COVID-19 Economic Cost to the Arab Region", accessed 30 July, 2020, https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/escwa-covid-19-economic-cost-arab-region-en.pdf..

[24] United Nations Children's Fund (UNICEF), "Novel Coronavirus (COVID-19): UNICEF support to the Middle East and North Africa", April 2020, https://www.unicef.org/mena/reports/novel-coronavirus-COVID-19-unicef-support-middle-east-and-north-africa.

[25] United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO), "Adverse consequences of school closures", accessed on 30 July 2020, https://en.unesco.org/covid19/educationresponse/consequences.

على الرغم من الجهود المبذولة للحد من تبعات الإغلاق المفاجىء للمؤسسات التعليمية، تظلّ التحديات الإنسانية والتقنية قائمة، خاصةً في ما يتعلق بتدريب المعلمين على الطرق الجديدة وضعف البنية التحتية وفجوات الثقافة الرقمية التي شكّلت عائقًا أمام الطلاب وأُسرهم والمعلّمين. أدى إغلاق المؤسسات التعليمية إلى زيادة الطّلب على التعلّم عن بُعد ممّا شكل عبءًا كبيرًا على البنية التحتية الرقمية. كما نتج عن التحول السريع من قاعات الدراسة إلى التعلّم في المنزل العديدُ من المشكلات على رأسها عدمُ تلقّي الأطراف المشاركة في العملية التعليمية أيَّ تدريب. حين تمّ إغلاق المدارس، كان على الآباء مساعدة أبنائهم في التعلم عن بُعد، لكن كان كثيرٌ منهم، خصوصًا الحاصلين على قسط محدود من التعليم، غير مؤهّلين لهذا الدور. بالإضافة إلى ذلك، ظهر العديد من المشكلات التي يجب التعامل معها مثل الفجوة بين المدارس الحكومية والخاصة وكذلك بين الريف والحضر في ما يتعلق بالتجهيزات الرقمية ومنهجيات التعليم وتقييم الطلاب أثناء التعلّم عن بُعد والتدريب على استخدام المنصات الإلكترونية.

لم تكن الأنظمة التعليمية مجهّزةً لهذا النوع من التحول نظرًا إلى عدم تكافؤ فرص استخدام البنية التحتية الرقمية وضعف الدور الذي يلعبه التعليم في بناء مجتمعات تحرص على الشمول والتنوع. لم يعترف الكثير من الدول بالتعلم عن بُعد إذ تعتمد الأنظمة التعليمية بها على طرق التدريس وجهًا لوجه. لهذا يجب أن يجري صانعو السياسات تغييرات هيكلية من شأنها تضمين التعلّم عن بُعد في المنظومة التعليمية.

توصيات سياسات التعليم

يتضمّن الإقرار بأهمية دور التعليم في التنمية أن تستثمر الحكومات في التكنولوجيات الجديدة وأن تتيح فرصًا أكثر للتعليم وتشجع الخبرات التعليمية التحويلية. على الدول التي تهدف لتحقيق التنمية المستدامة العمل على تحسين جودة التعليم، وهو تحدي سوف يواجه المنطقة في العقود المقبلة. لا تكمن أهمية جودة التعليم فقط في دوره في تحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي، ولكن أيضًا في الأمن البشري والتنمية من خلال إثراء رأس المال البشري اللازم لرفع الإنتاجية والمداخيل. عند إمعان النظر في أهداف التنمية المستدامة، تتضح العلاقة بين الهدف رقم 4 والأهداف الأخرى مثل الهدفين 5 و10 في ما يتعلق بالمساواة بين الجنسين والتعلم مدى الحياة والشمول، والهدفين 1 و8 في ما يتعلق بالحاجة إلى أفراد مهيئين للتعلّم المستمر والإنتاج من أجل توفير المزيد من الوظائف ورفع المداخيل، وهدف 9 في ما يتعلّق بدور البحث العلمي في الاستدامة والتجديد، وهدف 16 في ما يتعلق بتعزيز الترابط الاجتماعي وتشجيع العمل من أجل الصالح العام والمشاركة في تحقيق السلام[26].

في ظلّ التحديات المعقّدة التي يواجهها العالم، ينبغي إعادة النظر في دور التعليم بحيث يساهم بشكل فعّال في عملية التغيير. لتحقيق الهدف رقم 4، يجب صياغة سياسات من شأنها تعزيز قدرة التعليم على إحداث تغيير حقيقي. يتيح التعلّم عن بُعد الفرصة للطلاب ليس فقط للاستمرار في العملية التعليمية لكن أيضًا لاكتساب قدرات حياتية أخرى مثل التأقلم والإبداع والتعايش[27]. يعزّز العزل المنزلي قدرةَ الطلاب على احترام خصوصية الآخرين مع المحافظة على الخصوصية الشخصية ويتيح فرصًا للتأقلم مع المواقف الجديدة والاستفادة منها والتعليم الذاتي[28]. كشفت الأزمة عن طرق تعلم جديدة تختلف عن الطرق التقليدية التي تعتمد على التواجد في القاعات الدراسية، وهذه الطرق تنطوي على قدر كبير من الحرية وتحمل المسؤولية، كما تعزز العديدَ

[26] UNESCWA, "Arab Sustainable Development Report 2020", accessed July 26, 2020, https://www.unescwa.org/publications/arab-sustainable-development-report-2020.

[27] UNICEF, "Novel Coronavirus (COVID-19): UNICEF support to the Middle East and North Africa".

[28] UNICEF Middle East and North Africa, "COVID-19 Response in Education", July 12, 2020, https://www.unicef.org/mena/education/COVID-19-response-education.

من المهارات مثل التواصل وإجراء حوار وتقبّل الآخر والثقة والاحترام والتعاون والمساهمة في الصالح العام.

يجب أن تعيد السياسات النظر في أهداف التعليم بحيث يساهم في التغيير الاجتماعي من خلال تعزيز الإنتاجية ونشر الوعي بالتكنولوجيا والاستدامة. يجب أن يتم التعامل مع التعليم من منظور إنساني يُبنى على مبادىء الأمن البشري والمواطنة، ويحترم الحقوق الفردية والجماعية. هذا التحول في مفهوم التعليم ذو أهمية قصوى لتحقيق التغيير التحولي في ما يتعلق بالحدّ من الفقر والإنتاج والاستهلاك المستدامَين والسلام والعدالة. تتشابه المعوقات التي تواجه التغيير في المنطقة العربية، وعلى رأسها تضييق المجال العام والاقتصاد الريعي وسياسات الاقتصاد الشامل غير الملائمة وأنماط استخراج الموارد غير المستدامة وضعف الرؤى التعليمية والمهارات البحثية وانخفاض مردود التعليم وضعف الترابط بين العلوم والسياسات وغياب المساواة بين الجنسين وارتفاع معدلات البطالة بين الشباب من خرّيجي الجامعات بالإضافة إلى الحروب والنزاعات.

تزخر المنطقة العربية بالكثير من الشباب الطموحين والتوّاقين للمعرفة، لكنهم يعانون بسبب البطالة. يجب أن تركز السياسات التعليمية على قدرة الشباب على تسخير قوة التكنولوجيا والتجديد. تطالب الشعوب في المنطقة العربية، وعلى رأسها فئات النساء والشباب والأكاديميين والناشطين، بالتغيير، وتشارك في مبادرات لتغيير مجتمعاتها والمطالبة بالتغيير السياسي والعدالة والحماية الاجتماعية والرعاية الصحية والتعليم الشامل والوظائف الملائمة. على المؤسسات أن تعيد توزيع الموارد للاستثمار في القدرات البشرية وتمكين الطلاب للحصول على فرص أفضل.

يجب أن تحمي السياساتُ التعليميةُ حريةَ الفكر والتعبير لتعزيز دور البحث العلمي وتحقيق التنمية. المؤسسات التعليمية مسؤولة عن تغيير المجتمعات من خلال البحث العلمي والابتكار خاصةً في مجال التعليم العالي. يتطلّب هذا التغيير أساسًا صلبًا في التعليم الابتدائي والثانوي والذي يلعب دورًا محوريًّا في تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية. على المؤسسات تشجيع تعدّد التخصصات والربط بين العلوم المختلفة وإجراء الأبحاث في التنمية المستدامة وحقوق الإنسان والمواطنة. ينتج عن هذه السياسات إنتاج أجيال مستقبلية واعية بضرورة التعامل مع التحديات المحلية والعالمية.

يجب صياغة سياسات تضمن الحصول على فرص التعليم مدى الحياة لجميع الفئات العمرية. كي يصبح التعليم مكرّسًا لإحداث التغيير التحوّلي، يجب تعديل المناهج الدراسية بحيث تتضمّن منهجيات مبتكرة تشجّع على الإبداع والتفكير النقدي وحلّ المشكلات والسماح للطلاب بتطبيق المعرفة التي اكتسبوها في حياتهم كمواطنين وكمتلقّين للعلم مدى الحياة. يجب أن تكون المؤسسات التعليمية مجهزةً للتعامل مع الفجوات التي يعاني منها الطلاب، خاصةً في ما يتعلق بالتعلّم عن بُعد. يجب أن يتمّ تعديل مناهج تقييم مخرجات العملية التعليمية بحيث تقوم بقياس المهارات وليس تلقّي المعرفة، وهذا من شأنه إتاحة المزيد من الفرص لتحقيق أهداف العملية التعليمية. يتطلب هذا إعداد المعلمين لعملية التعلم عن بُعد واستخدام التكنولوجيا والمناهج المبتكرة.

يجب أن تضمن السياسات التعليمية الحقّ في تكافؤ الفرص في الحصول على تعليم جيد، والعمل على تقليص الفجوات التي تنتج عن غياب المساواة بين الجنسين وتفاوت مستويات الدخل واختلاف أماكن السكن. على المؤسسات أن تجمع المعلومات بناءً على هذه الاعتبارات لصياغة سياسات تضمن تحقيق المساواة. يجب أن تضمن السياسات إعادةَ توزيع الإنفاق على التعليم بحيث يتمّ تقليص الفجوات التي تعاني منها المناطق الريفية والمهمّشة، وتتمّ إتاحة الفرص بالتساوي للذكور والإناث وكذلك لذوي الاحتياجات الخاصة. في غياب السياسات الهادفة للتعامل مع هذه المشكلات، لن يتمكن الأطفال من الفئات الفقيرة من مواجهة الضغوط الواقعة عليهم للتخلف عن التعليم من أجل دعم عائلاتهم ماليًا. يجب أن تربط السياسات الاستراتيجيات التعليمية بالحماية الاجتماعية لضمان بقاء جميع الأطفال في المدارس.

ثالثًا: سوق العمل في المنطقة العربية

لم ينتُج عن فيروس كورونا المستجدّ أزمة صحية وحسب، بل أيضًا أزمة اجتماعية واقتصادية وكذلك أزمة في سوق العمل[29]. تشير البيانات الدولية الحديثة إلى الآثار السلبية للركود الاقتصادي الذي نتج عن انتشار الفيروس على اقتصاد الدول وعلى مجتمعات بأكملها في جميع أنحاء العالم، وتمّ التركيز تحديدًا على الآثار المدمّرة على سوق العمل وعلى الأعداد الهائلة التي فقدت وظائفها[30]. كشفت منظمة العمل الدولية عن انخفاض عدد ساعات العمل في الربع الثاني من عام 2020 نتيجةً للوباء وقدّرت عدد من فقدوا وظائفهم بحوالي 400 مليون[31].

على الرغم من الفروق بين الدول العربية من حيث استعداد الأنظمة الصحية لمواجهة الوباء، لم تكن المنطقة بشكل عام مجهزة للتعامل مع التبعات الاجتماعية والاقتصادية للأزمة الصحية[32]. يتم تقييم أثر الأزمة على سوق العمل من خلال طريقتين: الأولى، عدد الوظائف ومعدلات البطالة والعمالة الزائدة مع التركيز على الأخيرة نظرًا إلى ارتفاع الأعداد التي تعمل في الاقتصاد غير الرسمي، والثانية، نوع العمل وعلاقته بالأجور والمداخيل والحماية الاجتماعية[33]. من المتوقع أن يؤدي الركود الاقتصادي الناتج عن انتشار الوباء إلى تدهور الوضع الهش بالفعل للشباب وهم الأكثر عرضة للبطالة وانخفاض مستوى الدخل. تعتبر معدلات بطالة الشباب في المنطقة العربية الأعلى عالميًا إذ وصلت إلى متوسط 27٪، كما أنّ الشبابَ أكثرُ عرضةً للبطالة خمس مرات أكثر من الكبار. تشير التقارير إلى أنّ حوالي 80٪ من الشباب في المنطقة العربية يعملون في قطاعات الاقتصاد غير الرسمي وبالتالي في وظائف ذات مزايا أقل وبدون حماية اجتماعية على الإطلاق[34]

تأثير فيروس كورونا على سوق العمل

كان لفيروس كورونا تأثيرٌ أكثر حدّة على الفئات الأكثر فقرًا، لذا كان تأثيره الاقتصادي والاجتماعي مدمّرًا على كلّ من الأفراد والأعمال في مختلف القطاعات بالمنطقة[35]. حذرت منظمة العمل الدولية من تبعات الأزمة على الفئات المهمّشة ومنها النساء، اللواتي يشكّلن الأغلبية في مجالات الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية ويتمتّعن بحماية اجتماعية أقل، والعمالة الوافدة واللاجئين/النازحين والعاملين في الاقتصاد غير الرسمي والشباب وكبار السنّ ما فوق الخامسة والخمسين والعاملين ذوي الاحتياجات الخاصة. وتُعتبر العمالةُ الوافدة واللاجئون/النازحون الفئتان الأكثر تأثرًا، إذ تنبأت منظمة العمل الدولية بزيادة التمييز ضد المهاجرين وفقدان الكثير منهم لوظائفهم، ممّا سيؤدي إلى تدهور أحوالهم المعيشية وكذلك احتمالات وصمهم كحاملين للفيروس[36].

تلعب العمالة الوافدة دورًا محوريًا في سوق العمل، خاصةً في الدول الأعضاء بمجلس التعاون الخليجي

29 International Labor Organization (ILO), "COVID-19: Labour Market Impact and Policy Response in the Arab States", 15 May, 2020, https://www.ilo.org/beirut/information-resources/factsheets/WCMS_744832/lang--en/index.htm

30 Cho Seung Jin, Lee Jun Yeong, Winters John V., "Employment Impacts of the COVID-19 Pandemic across Metropolitan Status and Size. Discussion Paper Series" IZA DP No. 13468, Institute for Labor Economics, July 2020, https://www.iza.org/publications/dp/13468/employment-impacts-of-the-COVID-19-pandemic-across-metropolitan-status-and-size

31 ILO Monitor: COVID-19 and the world of work. Fifth edition: Updated estimates and analysis. ILO monitor, 30 June 2020, https://www.ilo.org/global/topics/coronavirus/impacts-and-responses/WCMS_749399/lang--en/index.htm

32 Amirah-Fernández Haizam, "Coronavirus in Arab countries: passing storm, opportunity for change or regional catastrophe?", Real Instito Elcano Royal Institute, April 6, 2020, http://www.realinstitutoelcano.org/wps/portal/rielcano_en/contenido?WCM_GLOBAL_CONTEXT=/elcano/elcano_in/zonas_in/ari37-2020-coronavirus-in-arab-countries-passing-storm-opportunity-for-change-or-regional-catastrophe

33 ILO, "COVID-19: Labour Market Impact and Policy Response in the Arab States"

34 Organization for Economic Cooperation and Development (OECD), "COVID-19 crisis response in MENA countries", 9 June, 2020, http://www.oecd.org/coronavirus/policy-responses/COVID-19-crisis-response-in-mena-countries-4b366396

35 UNDP, "Arab countries respond to COVID-19"

36 ILO Policy brief, "Protecting migrant workers during the COVID-19 pandemic Recommendations for Policy-makers and Constituents", April 2020, https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_protect/---protrav/---migrant/documents/publication/wcms_743268.pdf

في القطاعات التي تقدم خدمات أساسية مثل الزراعة والإنتاج الغذائي والرعاية الصحية والخدمات المنزلية والسياحة والبناء. العمالة الوافدة، خاصةً ذوي المهارات والأجور المنخفضة، هي الأكثر عرضة للأذى، وكذلك العاملون في الاقتصاد غير الرسمي والذين لا يتمتّعون بأي مزايا أو حماية اجتماعية حين يفقدون وظائفهم، ويشكّل هذا مشكلة كبيرة ليس فقط للعاملين لكن أيضًا للدول التي أتوا منها وعلى رأسها مصر والأردن ولبنان. يتوقع البنك الدولي انخفاض الحوالات بنسبة 19.6٪ في عام 2020 بسبب الأزمة الاقتصادية التي سبّبها انتشار الوباء وبسبب انخفاض أسعار النفط في دول الخليج ممّا أدى إلى انخفاض أجور العمالة الوافدة. يؤدي انخفاض الحوالات إلى فقدان عدد كبير من العائلات من الفئات المهمّشة لمصدر دخلها الأساسي ممّا يؤثّر على حصول أفراد هذه العائلات على الطعام والرعاية الصحية والاحتياجات الأساسية[37]. كما تشكّل العمالة الوافدة من النساء نسبةً كبيرةً من قوة العمل في دول الخليج ولبنان والأردن، وهنّ يتحمّلن تبعات الأزمة بشكل خاص. بعد أن فرضت الدول المضيفة إغلاقًا كاملًا، فقدت تلك النساء وظائفهنّ أو نسبةً كبيرةً من دخلهنّ أو تعرضت حياتُهن للخطر بالذهاب للعمل من دون أي إجراءات سلامة. تلعب منظمات الأمم المتحدة، مثل المفوّضية السامية لشؤون اللاجئين ووكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ومنظمة العمل الدولية، دورًا كبيرًا في مساعدتهنّ.

شهدت المنطقة العربية أعلى معدلات للبطالة على مستوى العالم إذ وصل عدد العاطلين عن العمل إلى أكثر من 4.68 مليونًا في عام 2019 [38]. أجبر الوباء الحكومات على اتخاذ إجراءات صارمة تم فيها تجميد العديد من الأنشطة الاقتصادية واللجوء إلى العمل عن بُعد في القطاعات التي يمكن تطبيق هذا فيها. ساهمت هذه الإجراءات في الحدّ من الإصابات لكنّها أدت إلى تدهور الوضع الاقتصادي. وفقًا للتقديرات الأولية، من المتوقع أن تخسر المنطقة حوالي 42 مليار دولار من إجمالي الناتج المحلي، كما خسرت الأعمال والشركات 420 مليار دولار من رأس مال السوق خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2020. ومن المتوقع ارتفاع معدلات البطالة بنسبة 1.2٪ إذ ستخسر المنطقة على الأقل 1.7 مليون وظيفة في عام 2020. عند تقدير تأثير الأزمة على كل دولة على حدة، يتضح أن الخسائر أكبر بكثير في الدول ذات معدلات البطالة المرتفعة وذات قطاع غير رسمي كبير، ممّا يؤدي إلى ارتفاعٍ ملحوظٍ في معدلات الفقر. تأثّر قطاعُ الخدمات، وهو القطاع الذي تتوفر به معظم الوظائف، بشكل خاص نتيجة لإجراءات الإغلاق، وكلما طالت مدة تنفيذ هذه الإجراءات، كلما ازدادت الأزمة سوءًا. بدأ بعض الدول في تخفيف الإجراءات في محاولةٍ للحدّ من الأضرار الاقتصادية والاجتماعية للإغلاق. يكمن الحل في تحقيق التوازن بين الأولويات الاقتصادية والأمان الصحي[39].

توصيات سياسات سوق العمل

لم يتوقف الفيروس عند أيّ حدودٍ جغرافية، وقد أثّر على الأفراد من جميع الفئات الاجتماعية والاقتصادية. لذا تحتاج الدول إلى الاستعداد لمواجهة التهديد المحيط بها وصياغة خطط تتناول التحديات الاجتماعية والاقتصادية، خاصةً تلك التي تواجهها الفئات الهشة، لذا يجب أن تعاود الحكومات بذل الجهد في سبيل تحقيق التنمية المستدامة. على الرغم من تفاوت مستويات الدخل والثروة القومية والموارد الطبيعية والسمات الديموغرافية، تواجه المنطقة عوائق هيكلية متشابهة. يتطلب التغيير التحولي حشد المعرفة العابرة للتخصصات من أجل التعامل مع التداخل بين أهداف التنمية المستدامة. يتطلب التحول تغييرات هيكلية على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والبيئية[40]. يجب أن يرتكز هذا التحول على

[37] The World Bank, "World Bank Predicts Sharpest Decline of Remittances in Recent History", April 22, 2020, https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2020/04/22/world-bank-predicts-sharpest-decline-of-remittances-in-recent-history.

[38] ILO, "COVID-19: Labour Market Impact and Policy Response"..

[39] UNESCWA, "COVID-19 Economic Cost to the Arab Region".

[40] ESCWA, "Arab Sustainable Development Report 2020".

الرفاه والتضامن الاجتماعي والمبادرات الجماعية، كما يجب أن تتمّ إعادة النظر في السياسات القائمة من أجل دعم النمو الاقتصادي والحد من التفاوت الطبقي ومساعدة المجتمعات على مقاومة التهديدات.

يجب أن تقوم الحكومات بإصلاح الأنظمة الاقتصادية من خلال تبنّي إجراءات تعطي الأولوية للمساواة على المستويين الجزئي والكلي. يجب أن تقوم البنوك المركزية بتعزيز السيولة والتخفيف من الأعباء الاقتصادية ويجب أن تدعم السياسات المالية المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال الإعفاءات الضريبية ودعم الأجور وتأجيل سداد القروض[41]. كما يجب أن تدمج الحكومات الإجراءات الوقائية للحدّ من انتشار الوباء مع إجراءات الحماية الاجتماعية وتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي للفئات الهشة من خلال إنشاء صناديق توظيف وإعادة جدولة الديون والضرائب على الدخل والمصروفات الحكومية الأخرى.

فشل معظم الأنظمة الاقتصادية في توفير وظائف للحد من البطالة، لذا تحتاج الحكومات إلى إعطاء الأولوية لسوق العمل ومحاولة التحول للاقتصاد الرقمي وتعزيز الطلب وتوفير فرص عمل[42]. كشف البنك الدولي أنّ معدلات البطالة أقلّ في الوظائف التي كان يمكن إدراتها رقميًّا بعد انتشار الوباء، وهذا يعني أنّ العاملين بهذه الوظائف استطاعوا الحفاظ على وظائفهم نتيجةً لاستعدادهم للعمل من المنزل ونظرًا إلى أنهم حصلوا على قسطٍ كبيرٍ من التعليم يؤهّلهم لذلك، كما أنهم من ذوي المهارات العالية. لهذا يجب إجراء تغييرات في الأنظمة التعليمية من خلال تأهيل العاملين ذوي المهارات للمنافسة في سوق العمل، وكذلك تأهيل العاملين ذوي المهارات المنخفضة والذين يزداد الطلب عليهم في المنطقة العربية. كما يجب صياغة سياسات لتعزيز سوق العمل من خلال زيادة الإنفاق الحكومي والمشتريات الحكومية. يجب تنسيق الجهود الإقليمية والدولية، ويجب على المجتمع الدولي أن يفي بوعوده في ما يتعلق بدعم الدول النامية. كما يجب أن تدعم المؤسسات المالية الإقليمية متعددة الأطراف الدولَ منخفضة ومتوسطة الدخل من خلال تأجيل أو تخفيض الديون، وأن تدعم بشكل خاص الدول النامية الأكثر هشاشة.

ملاحظات أخيرة

بينما لا توجد سياسة يمكن نعتها بـ«الأفضل»، تتبنى هذه الورقة منظورًا يركّز بشكل أساسي على الأمن البشري. لا يجب أن يتم الاختيار بين الرخاء الاقتصادي والحفاظ على حياة الشعوب إذ يجب أن يتمّ تحقيق التوازن بين الاثنين. بعد حوالي عشرة أشهر على انتشار فيروس كورونا المستجدّ، أثبت العديد من السياسات فعاليّته، لكن لا تزال هناك حاجة لدمج التبعات الاجتماعية والاقتصادية في القرارات الخاصة بالتخطيط الإقليمي. يجب أن تتخطى السياسات المنظورَ التقليدي لحماية الأمن البشري. في ما يلي بعض خيارات الاستجابة للأزمة:

- تحسين التخطيط والتنسيق بين المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية بالإضافة إلى اتفاقيات دولية للتعامل مع المشكلات العابرة للحدود
- التعاون بين الحكومات من خلال القادة واللجان في جامعة الدول العربية من خلال تبادل الخبرات والدروس المستفادة
- حوكمة أفضل تسمح بالاستجابة للمتطلبات الاجتماعية
- تعزيز الشفافية والمساءلة في القطاعين العام والخاص
- تغيرات اجتماعية وسلوكية من خلال نشر الوعي بشأن تبعات الممارسات الخاطئة وقت الوباء
- تمكين الفئات الفقيرة والمهمشة لتعزيز إمكانيات تحقيق الأمن البشري
- تعزيز البحث العلمي والتطور التكنولوجي في مجال الرعاية الصحية وقطاع التعليم
- دراسة الجوانب الأخلاقية والاجتماعية التي تؤثر على الأمن البشري

[41] "ESCWA, "COVID-19 Economic Cost to the Arab Region.

[42] Moosa Dalal, Saliola Federica, "Prioritizing jobs during COVID-19 in MENA", April 15, 2020, https://blogs.worldbank.org/arabvoices/prioritizing-jobs-during-COVID-19-mena.

2. الفئات الهشّة وفيروس كورونا في المنطقة العربية: هل هي أكثر عرضةً للخطر من ذي قبل؟

نصاف براهمي– شيماء الشرقاوي[43]

(ترجمة النسخة الإنجليزية: سونيا فريد)[44]

المقدمة

أوضحت خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهدافها المختلفة أهمية أن تصبح عمليات التنمية شاملةً لجميع الفئات المجتمعيّة وأن لا «تُهمل أحدًا». ووفقًا لتقرير التنمية الاجتماعيّة الثالث الصّادر عن «الإسكوا»، ركّزت خطّةُ التنمية، التي اعتمدتها 193 دولة من أعضاء الأمم المتحدة عام 2015، على الشموليّة، مع التعهّد بالوصول إلى الفئات الأكثر تهميشًا وفقرًا. وأكدت ضرورة أن يتمّ إشراك الجميع في عملية التنمية، وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع، بغضّ النظر عن العمر أو الجنس أو الإعاقة أو الانتماء العرقي أو الإثني أو الأصل أو الدين أو الوضع الاقتصادي، إلخ[45].

في مواجهة هذه الخلفية، لا تزال فئاتٌ عديدةٌ في المنطقة العربية تعاني من التهميش بمختلف أنواعه، وقد أتت جائحة كورونا لتفاقم من معاناتها، فالفئات مثل النساء وكبار السنّ والمراهقين والشباب والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة واللاجئين والمهاجرين تواجه عادةً أعلى درجةً من التهميش الاجتماعي والاقتصادي، وهو ما يجعلها أكثر عرضةً للخطر في حالات الطوارئ.[46] فعلى الرغم من أنّ كل دول العالم عرفت صعوبات وتحديات كبيرة لمواجهة «كوفيد-19» إلا أنّ الدول الأكثر فقرًا، والتي تتميّز أنظمتُها الصحية بالضعف وعدم توفر الإمكانيات لمواجهة هذه الجائحة، تضرّرت أكثر من غيرها مثلما كانت الفئات الهشة والمهمّشة الأكثر تضرّرًا. وقد مثّلت الجائحةُ حدثًا فارقًا كشف حقائق عديدة بيّنت مدى هشاشة الدول التي نعيش فيها ومدى هشاشة وضعف النظم القائمة وحتى المجتمع الدوليّ ككل.

من هذا المنطلق، تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن سؤال رئيسي وهو «كيف أثّرت جائحة «كوفيد-19» وتبعاتها على حقوق الفئات الهشّة في المنطقة العربية»؟ ونتناول في هذه الدراسة المنطقةَ العربيةَ من خلال أمثلة تونس والمغرب ولبنان ومصر. وسيتمّ ذلك من خلال منهجيّةٍ كيفيّة تُعنى بمراجعة وتحليل الأدبيات والتقارير والدراسات والإحصاءات المنشورة حول الفئات الهشة في المنطقة العربية وتعريف هذه الفئات وأثر الجائحة عليها، إلى جانب الاستعاضة عن إجراء مقابلات مع أشخاص ممثلين لهذه الفئات

[43] نصاف باحثة ومنسقة مشروعات بمنتدى البدائل وباحثة في سلك الدكتوراه بجامعة المنار في تونس. شيماء هي باحثة ومديرة مشروعات بمنتدى البدائل وطالبة دكتوراه بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة.

[44] مترجمة وأستاذة مساعدة اللغة الإنجليزية وآدابها بكلية الآداب بجامعة القاهرة.

[45] تقرير التنمية الاجتماعية الثالث: عدم إهمال أحد: إدماج الفئات المهمشة في بعض البلدان العربية. 2020، (بيروت، الإسكوا)، https://bit.ly/2CKwqvw

[46] The Regional Risk Communication and Community Engagement (RCCE), March 2020, COVID-19: How to include marginalized and vulnerable people in risk communication and community engagement, Relief Web, https://bit.ly/2AWAf0c

بسبب صعوبة القيام بذلك، باللّجوء والاعتماد على تقارير ولقاءات صحافية وتحليلات سابقة حول الفئات الهشّة ووضعها وأثر جائحة «كوفيد-19» عليها.

في البداية يجدر توضيح المفهوم الذي تتبنّاه هذه الدراسة لتعريف «الفئات الهشة»، فالشخص الهشّ هو شخصٌ في حالة ضعف جسدي أو عقلي (الحمل، المرض، الإعاقة، الشيخوخة، إلخ)، والذي يحميه القانون من الانتهاكات المرتكبة ضده، لا سيّما في القضايا الجنائية أو الاجتماعية.[47] وقد يشمل مفهوم الفئات الهشة الأشخاصَ الذين لا يعانون من ضعف أو مرض مثل اللاجئين والنساء، وتشترك الفئاتُ الهشة مع بعضها البعض في أنها تعيش في بنية تحتية صحية متدهورة وأوضاع معيشية صعبة مقارنةً ببقية الفئات.

وكما أشرنا سابقًا، ففي أوقات الأزمات يمكن أن تتزايد حدّة صور عدم المساواة وأن يتعرّض أعضاء الفئات الهشة إلى مخاطر وإقصاء وعوائق أكبر عند محاولة ممارسة حقوقهم كافّة، مثل الفئات التي تعتمد بشكل كبير على الاقتصاد غير الرسمي، وصعوبة أو استحالة الوصول إلى الخدمات الأساسية والخدمات العامة، محدودية القدرات والفرص المتاحة للتأقلم والتكيّف مع الأزمات، إلخ.[48]

ومن الفئات الهشّة، ستركّز الدراسة على النساء واللاجئين والعمالة غير المنتظمة والمساجين، لِما كان لانتشار الفيروس من أبعاد وآثار مختلفة عليهم، خصوصًا على حقوقهم كمواطنين. أما الأزمة فتُعرّف على أنّها «حالة يواجهها أفراد أو جماعة، ولا يمكن التعامل معها باستخدام الإجراءات الروتينية، وفيها تظهر الضغوط الناشئة عن التطوّر الفجائي.»[49] وينقلنا هذا إلى أسئلة الدراسة: أوّلًا، كيف أثّر انتشارُ «كوفيد-19» على حقوق هذه الفئات؟ وهل خصّصت الدول – محلّ الدراسة – أيّ استراتيجيات لتوفير الخدمات لهم؟ وما دور المجتمع المدني في حماية حقوق هذه الفئات؟ وبناءً على ذلك، سيتمّ تقسيم الدراسة إلى ثلاثة أجزاء؛ نستعرض في الجزء الأوّل أثرَ انتشار «كوفيد-19» على حقوق الفئات الهشّة التي سيتم تناولها، وفي الثاني نعرض الاستراتيجيات التي اتّبعتها الدول – محلّ الدراسة – لمواجهة الوباء ومدى حمايتها لحقوق الفئات الهشّة، أما في الثالث فنتطرّق إلى الدور الذي لعبه المجتمع المدني لحماية حقوق هذه الفئات في التصدّي للوباء. ونختتم الدراسة بخاتمة تحاول تقديم رؤية مقارِنة لأوضاع الفئات الهشة في الدول الأربع محلِّ الدراسة، وكيف اختلفت أو اتّفقت الاستراتيجيات المتّبعة في كل دولة في التعامل مع حقوق هذه الفئات، وكذلك أوجه التشابه والاختلاف بين دور المجتمع المدني في كل حالة.

أوّلاً: أثر انتشار فيروس «كوفيد-19» على حقوق الفئات الهشّة

ليست هذه الأزمة مجرّد أزمة صحية، فهي أزمة اقتصادية وأزمة اجتماعية. وسيكون لها على الأرجح وقع سلبيّ غير متناسب على مجموعات محدّدة أكثر ضعفًا.[50] وقد يتأثّر بعض الفئات بالأزمة بشكل غير متناسب، ما يزيد من أوجه اللامساواة. وتشمل هذه الفئات النساء اللواتي قد يعانين أكثر من غيرهنّ من غياب الحماية الاجتماعية ويضطلعن بمسؤوليات أكثر وفقًا للتقرير العالمي للحماية الاجتماعية 2017–2019 الصادر عن منظمة العمل الدولية[51]؛ والشباب الذين يعانون من مظاهر واسعة من التهميش الاقتصادي والاجتماعي.[52] وأيضًا العمّال الذين تفوق أعمارهم عن

[47] Cohet-Cordey, Frédérique. 2000. Vulnérabilité Et Droit. Le Développement De La Vulnérabilité Et Ses Enjeux En Droit. Grenoble: Presses universitaires de Grenoble. p. 336.

[48] The Regional Risk Communication and Community Engagement (RCCE), March 2020, COVID-19: How to include marginalized and vulnerable people in risk communication and community engagement, Relief Web, https://bit.ly/2AWAf0c

[49] محمد عبد الله، الأزمات: مفهومها وأسبابها وآثارها ودورها في تعميق الوطنية، 2014 (الرياض، مكتبة القانون والاقتصاد)، ص 22.

[50] كوفيد 19: وقعُه على سوق العمل واستجابة السياسات العامة في الدول العربية. 2020، (منظمة العمل الدولية)، https://bit.ly/2NCMXDS

[51] منظمة العمل الدولية: 4 مليار إنسان في العالم بدون حماية اجتماعية، (منظمة العمل الدولية، 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2017)، https://bit.ly/2CQCa6Q

[52] تقرير السكان والتنمية، العدد الخامس، إقصاء الشباب في منطقة الإسكوا: العوامل الديمغرافية والاقتصادية والتعليمية والثقافية، 2011. (بيروت، الإسكوا)، https://www.unescwa.org/ar/node/14865

55 عامًا؛ إضافةً إلى العمّال المهاجرين وغيرهم من فئات اللاجئين والنازحين الذين كانوا، قبل الأزمة، عرضةً للتمييز، والمعاملة غير المتساوية وظروف عمل وتوظيف سيئة بالمقارنة مع أقرانهم من مواطني البلد.

في ما يتعلّق بأوضاع النساء في المنطقة العربية وأثر الجائحة عليهنّ، فقد زادت هذه الجائحة إلى حدّ كبير من الوقت الذي تخصّصه المرأة للعمل غير المدفوع الأجر. ومع إقفال المدارس، ودور رعاية الأطفال، تواجه النساء العربيات، وبصورة خاصة اللواتي يعملن في قطاع الصحة، عبئًا مزدوجًا يتمثل في دوام عمل أطول وأعمال رعاية إضافية غير مدفوعة الأجر في المنزل.[53] إلى جانب ذلك، تتعرّض المرأة في المنطقة العربية، وفقًا لدراسة أعدّتها «الإسكوا» ومنظمة الأمم المتحدة للمرأة، إلى ظروف تجعلها أكثر قابلية للإصابة بفيروس كورونا، فمثلًا الممرضات وموظفات الدعم يشغلْنَ العدد الأكبر من الوظائف في مجالَي الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية في العديد من الدول العربية، ممّا يزيد من خطر إصابتهنّ بالعدوى. ومثلًا في مصر يفوق عدد النساء في طواقم التمريض عددَ الرجال وذلك بنسبة 10 إلى 1.[54]

كشفت أزمة كورونا عن هشاشة الوضع الاقتصادي للنساء في المنطقة وكذلك عن عدم عدالة النظم الاقتصادية التي تعمل فيها النساء في الظروف العادية والتي تحرم النساء من عوائد التنمية على الرغم من مشاركتهنّ الحقيقية في دفع عملية التنمية، إلا أنهنّ لا يصبحنَ محرومات من عوائدها فحسب، بل متحمّلاتٍ لخسائرها في أوقات الأزمات بشكل مضاعف مقارنةً بالرجال.

الشكل 3. تسجّل المنطقة العربية معدل 0.856 وفقاً لمؤشر التنمية حسب الجنس، أي أدنى من المعدل العالمي البالغ 0.941

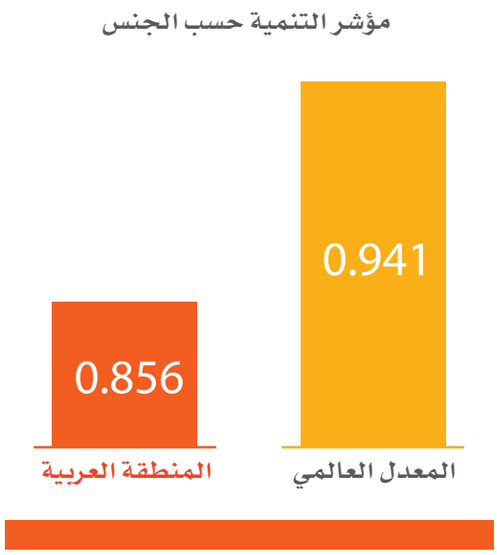

المصدر: آثار جائحة «كوفيد- 19» على المساواة بين الجنسين في المنطقة العربية، 2020. (الإسكوا وهيئة الأمم المتحدة للمرأة)، https://bit.ly/3hjf9bE

يُعدّ عملُ النساء بأجر ومن دون أجر في المجال الخاص في ظل أزمة كورونا أحد أبرز الملاحظات التي تكشف عن هشاشة أوضاع النساء في وقت الأزمات. وربما ساهمت أزمة كورونا في مضاعفة الوعي حول العمل المنزلي للنساء في المجال الخاص، والذي يتمثّل في أعمال الرعاية من الطهي والنظافة، وهي تلك الأعمال التي ينظر المجتمع إليها باعتبارها واجبات اجتماعية ومهام طبيعية فرضتها التصورات السائدة عن أدوار النوع الاجتماعي، على اعتبار أنّ النساء بحكم الطبيعة مانحاتٍ للرعاية. ويتجاهل هذا التصور تقدير القيمة الاقتصادية الحقيقية لعمل النساء داخل المنازل.[55]

[53] «كوفيد-19»: وقعُه على سوق العمل، مرجع سبق ذكره.

[54] آثار جائحة «كوفيد-19» على المساواة بين الجنسين في المنطقة العربية، 2020. (الإسكوا وهيئة الأمم المتحدة للمرأة)، https://bit.ly/3hjf9bE

[55] دينا إبراهيم، الإيكولوجيا النسوية والهشاشة الاقتصادية للنساء خلال أزمة كورونا، 2020 (القاهرة، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية الشهرية، جامعة القاهرة، العدد 21، يوليو 2020)، https://bit.ly/3f5gvpU

وإذا نظرنا إلى حالة النساء في المغرب، نجد أنّ نسبة مشاركة الإناث من إجمالي القوى العاملة تبلغ 21.3٪، وتتركّز في القطاعين الزراعي والصناعي. علاوةً على ذلك، تعمل حوالي 17٪ من النساء في العمالة غير الزراعية بشكل غير رسمي، وبالتالي، ونتيجةً للجائحة، سيكنّ عرضةً، بشكل خاص، لانقطاع النشاط الناتج عن تدابير الإغلاق. إلى جانب ذلك، من المرجّح أن يكون للعمل المنزليّ الإضافيّ تأثيرٌ أساسيٌّ على النساء اللواتي يتحمّلن بالفعل غالبيّة الأنشطة المنزلية غير مدفوعة الأجر في المغرب. وقد كشفت دراسة أجريت عام 2017 أن النساء المغربيات خصّصن 38٪ من وقت فراغهنّ للعمل المنزلي، في حين أن هذا الرقم منخفض بنسبة 5٪ لنظرائهنّ من الذكور. وفي هذا السياق، يخاطر الوباء بنقل مزيد من النساء إلى المجال المنزلي. بالإضافة إلى ذلك، قد تؤدي العزلة في المنزل إلى زيادة خطر العنف ضد المرأة.[56]

أما اللاجئون في المنطقة فهم يواجهون أيضًا تحدّيات مضاعفة. من أهمها أنّ جائحة «كوفيد-19» قد تنتشر بسهولة في المخيمات المزدحمة وفي الأحياء الفقيرة وغير الرسمية كما هو الحال في مصر، حيث يكون الناس أكثر عرضةً للمرض بسبب عدم وصولهم إلى خدمات الصرف الصحيّ وغسل الأيدي؛ وفي الوقت نفسه، هم أقل قدرة على مقاومة الأمراض بسبب العوائق القائمة أمامهم للوصول إلى الرعاية الصحية، كما أنّ مسألة التباعد الاجتماعي تُعدّ رفاهية لا يمكن تحقيقها في ظل ظروفهم. إلى جانب ذلك، فقد تأثروا أيضًا بتدابير الإقفال التي تفرضها الحكومات في الدول المضيفة المختلفة، فهم إمّا فقدوا وظائفهم ومصادر دخلهم أو يخاطرون بحياتهم عبر الذهاب إلى العمل من دون اتّخاذ أيّ إجراءات حمائية حقيقية.[57]

يتواكب مع ذلك ضعفُ مظلّة الحماية الدولية، حيث يعتمد اللاجئون بشكل أساسي على دعم منظمات دولية، أبرزها المفوضية السامية لشؤون اللاجئين. يعاني اللاجئون أيضًا من ظروف معيشية وصحية واقتصادية صعبة للغاية تضاعفت مع انتشار «كوفيد-19» والإجراءات التي اتخذتها الحكومات لاحتوائه والتي لم تشملهم في أغلب الأحيان. مثلًا، عانى اللاجئون في مصر من آثار الجائحة الاقتصادية والاجتماعية، فنتيجةً للإقفال تأثرت عملية صرف الرواتب التي تقوم بها مفوضية اللاجئين لبعض اللاجئين في

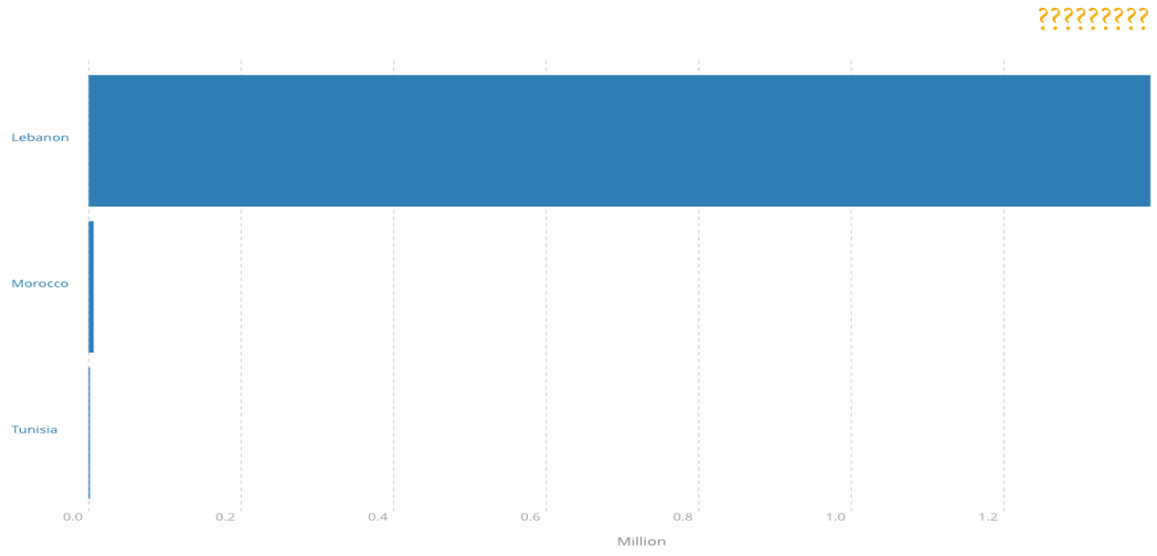

المصدر. إحصاءات البنك الدولي: https://bit.ly/2ZRrC0z

[56] The COVID 19 crisis in Morocco, 2020. (OECD), https://bit.ly/2ZML1jg

[57] «كوفيد-19»: وقعُه على سوق العمل، مرجع سبق ذكره.

مصر، إلى جانب إشكاليات ترتبط بتوقفهم عن العمل. بحسب رشا معاطي، المديرة التنفيذية لمؤسسة «فرد» وهي مؤسسة مصرية أهلية تعمل في مجالات التمكين الاقتصادي والتعليم والخدمات الاجتماعية وتستهدف المصريين واللاجئين، في حوارٍ صحافيّ، فإن اللاجئين، خاصة السوريون والسودانيون، يعملون باليومية، غالبًا في مطاعم أو مصانع. والمطاعم أغلقت، والمصانع خفّضت ورديّاتها، وبالتالي سرّحت العديد من العمال، أولهم اللاجئون. هم أيضًا يعملون كمدرسين في مدارس مجتمعية خاصة بهم، وقد أُغلقت تلك المدارس، وإداراتُها لا تدفع أي مداخيل للمدرسين، لأنهم بدورهم لم يتلقوا مصاريف من الأهالي اللاجئين أيضًا. والنتيجة أنّ هذه الأسر خسرت مداخيلها. ولأنّ من كان لديهم مداخيل، حتى لو متقطّعة، لم يكونوا مدرجين في برامج المساعدات الخاصة بالمفوضية، والآن مع إجراءات الوقاية، المفوضية لا تستقبل زيارات، كما أنها خفضت ساعات العمل، وبالتالي لا يمكنهم التقديم على مساعدات، والتهديد الأكبر الذي يواجهونه هو الطرد من بيوتهم. وربما ما يوضح ذلك أنه خلال العامين الماضيين انخفضت الموارد المالية لكلّ مؤسسات الأمم المتحدة على المستوى الدولي، بما فيها المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، كما أنه نتيجةً لخفض ورديات العمل وانخفاض عدد الموظفين في المفوضية مع الأزمة والاحتياج الأكبر الذي يواجهه اللاجئون، ربما يكون هناك بطء في التجاوب من قبل المفوضية، فمثلًا هناك عددٌ من اللاجئين حصلوا على مساعداتهم الشهرية المالية من المفوضية عبر مكاتب البريد، تسهيلًا للأمر، كما أن منظمة الغذاء العالمي صرفت منحة الغذاء نقدًا بدلًا من الكوبون، ولشهرين معًا، حتى يتسنى للمستفيدين من المنحة شراء الغذاء من أي مكان، وليس من محل تجاري معين كالسابق.[58]

أما في لبنان، فقد كشفت دراسة لمنظمة العمل الدولية أنّ حوالي ثلث اللاجئين السوريين يعملون في القطاع الزراعي بنسبة 25٪، بينما يشغل 19٪ منهم وظائف في البناء، و20٪ في تجارة التجزئة/إصلاح المعدات/خدمات أخرى. بالإضافة إلى ذلك، لا يحمل 95٪ من اللاجئين السوريين تصاريح عمل سارية المفعول، أي أنهم يعملون بصفة غير رسمية وذلك بسبب القيود الهيكلية الموضوعة عليهم في سوق العمل اللبناني. ونتيجةً للجائحة، تمّ تسريح ما يقرب من 60٪ من اللاجئين السوريين نهائيًّا و31٪ منهم تسريحًا مؤقّتًا. ووفقًا للدراسة نفسها، فقد أفاد 37٪ من اللاجئين السوريين في لبنان أنه لم يتمّ اتّخاذ أي إجراءات في مكان عملهم للتخفيف من خطر الإصابة بالعدوى، مقارنةً باللبنانيين. وتنطبق هذه التباينات أيضًا بين اللبنانيين والسوريين على تدابير أخرى، بما في ذلك غسل اليدين المنتظم، وتوفير معدات الحماية، وتقليل أعداد التجمعات. وكانت هذه التدابير قليلة في قطاع التصنيع. وهذا ما يؤكد على أن اللاجئين السوريين يعملون في ظروف تفتقر إلى إجراءات السلامة والصحة المهنيتين.[59]

وفي ما يتعلق بالعمالة اليومية، فهم كغيرهم من العمّال غير المنتظمين الذين يفتقرون إلى الأمن الاقتصادي والاجتماعي ويشكّلون جزءًا كبيرًا من اليد العاملة في الدول العربية. وبالطّبع يتأثّر هؤلاء بشكلٍ حادّ بالنتائج السلبية للجائحة، وذلك بسبب ضعف وتشتّت أنظمة الحماية الاجتماعية في المنطقة، في وقت يشكّل فيه الدعم ضرورةً، ووحدها أنظمة الحماية الاجتماعية الشاملة والعامة قادرة على مساعدة الحكومات على صدّ هذه الجائحة في إطار نظم تحقّق أكثر عدالة اجتماعية. بالنسبة إلى كثيرٍ من الدول، يمكن أن تشكّل زيادةُ إجراءات الحماية الاجتماعية الطارئة لحماية دخل العمّال الضعفاء وعائلاتهم، لا سيّما من لا يتمتّع منهم بتغطية صحية في الوقت الحاضر، فرصةً هامّة لإرساء أسس نظام حماية اجتماعية وطنية أكثر شمولية ودمجًا.[60]

[58] هدير المهدوي، اللاجئون في مصر.. «جوع في البيت وكورونا في الشارع»، (مدى مصر، 13 أيار/مايو 2020)، https://bit.ly/31bTQEf

[59] أثر جائحة فيروس «كوفيد-19» على اللاجئين السّوريين والمجتمعات المضيفة في لبنان والأردن، 2020. (منظمة العمل الدولية)، https://bit.ly/2CP1VEH

[60] «كوفيد-19»: وقعُه على سوق العمل، مرجع سبق ذكره.

ففي تونس، وبحسب المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية، فإنّ عدد أماكن الشغل التي فُقدت بشكل مؤقت بسبب الأزمة هي بحدود 143 ألف فرصة عمل خلال شهر واحد و430 ألف فرصة خلال ثلاثة أشهر من الحجر الصحي الذي امتدّ حتى حزيران/يونيو 2020.[61]

أما في المغرب، فقد تسبّبت حالة الطوارئ الصحية المفروضة منذ 20 آذار/مارس الماضي بأزمة اقتصادية واجتماعية أثّرت على أجراء المصانع والمقاهي والمتاجر التي توقفت عن العمل، لكنّ وطأتها كانت أشد على العاملين في الاقتصاد غير المنظم الذين يزاولون مهنًا بدخل متواضع في الغالب، من دون قدرة على الادّخار.[62]

وفي لبنان، وبعد إعلان التعبئة العامة التي تمّ إقرارها من طرف المجلس الأعلى للدفاع وتم تمديدها في ظل تواصل انتشار الفيروس، خسر آلاف الموظفين والعمّال اليوميين والعاملين في المهن الحرّة دخلهم اليومي وذلك في ظلّ الوضع الاقتصادي المتردّي الذي قاد إلى صرف «حوالي 150 ألف عامل في أواخر 2018. وهو رقم مرشّح للارتفاع بشكل كبير جدًّا مع احتساب أرقام العام 2019 والعام الجاري»، كما أغلق الكثير من المؤسسات أبوابها.[63]

وفي ما يتعلق بآثار الجائحة في مصر، فوفقًا لتقرير صادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أصبح حوالي 26٪ من الأفراد معطّلين منذ بدء أزمة الوباء العالمي، إلى جانب إقرار 73.5٪ من الأفراد بانخفاض مداخيلهم منذ بداية الأزمة.[64] وفي بداية الأزمة في الحالة المصرية مثلًا، كانت هناك استجابة واسعة من المواطنين مع قرارات البقاء في المنازل خصوصًا مع بداية تطبيق الحظر، ولكن أصبح عدمُ الاستجابة مرهونًا بصعوبة استمرار بقاء بعض الفئات في المنازل، ونخصّ بالذكر هنا فئة عمّال وعاملات اليومية لأنّ مكوثهم في المنزل يعني عدم حصولهم على قوتهم اليومي المرهون بالنزول والعمل. لكنّ الحكومة المصرية اكتفت بتقديم إعانات للعمالة غير المنتظمة شرط تسجيلها على موقع وزارة القوى العاملة، وهو ما يصعّب عملية حصر العمالة بشكل دقيق خصوصًا في ظلّ صعوبة وصول عدد كبير من هؤلاء العمّال إلى خدمات الانترنت.[65]

وما ينطبق على مراكز إيواء اللاجئين والمخيمات يمكن أيضًا أن ينطبق على السجون في مختلف الدول محل الدراسة، إذ تُعد السجون ومراكز الاحتجاز أحدَ أكثر الأماكن نقلًا للعدوى بين الأفراد، نظرًا إلى اكتظاظها بأعداد كبيرة، فجلُّ السجون العربية تحتوي على أعداد مساجين تفوق طاقة استيعابها، كما تفتقر لأبسط قواعد الصحة ولا تستجيب للمعايير الدولية للمعاملة الإنسانية، وهي أماكن تنتشر فيها الأمراض والأوبئة بشكل كثيف.[66]

ربما يكون الأثرُ المادي الاقتصادي المتمثّل في المزيد من تفقير وتهميش بعض الفئات هو الأهم لكنه ليس الوحيد، فهناك الأثر المترتب على العزلة الاجتماعية والألم النفسي الذي تسبب به وباء «كوفيد-19». فمنذ بداية فرض الحجر الصحي الشامل في تونس مثلًا، وجّه الخطابان المتناسقان، الحكومي والإعلامي، الاتهامات إلى سكان المناطق الشعبية وفقراء البلاد، خاصّةً العمال اليوميون الذين لا يمكنهم الالتزام بالمكوث في المنزل من دون قوت يومهم، وعدمُ العمل

[61] إيمان الحامدي، نقابات تونس تستعد لمعركة ما بعد كورونا: استرجاع حقوق العمال، (موقع العربي الجديد، 27 أيار/مايو 2020) https://bit.ly/38KaKeV

[62] عادل نجدي، كورونا يؤذي عمال الموقف في المغرب، (موقع العربي الجديد، 12 أيار/مايو 2020)، https://bit.ly/3ekOl9b

[63] ماهر الخشن، غياب الحل الاقتصادي عن التعبئة العامة يستنفر المبادرات الأهلية، (موقع المفكّرة القانونية، 2 نيسان/أبريل 2020)، https://bit.ly/3jqGWJp

[64] تقرير أثر فيروس كورونا على الأسر المصرية حتى أيار/مايو 2020، (القاهرة، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء)، https://bit.ly/3hU81nm

[65] محمد العجاتي وآخرون، أزمة فيروس كورونا: هل يحقق نمط السياسات القائم الحماية للجميع، 2020. (بيروت، منتدى البدائل العربي للدراسات، 2020 July 12, Accessed) (https://bit.ly/2BSh4oO).

[66] للمزيد: منظمة العفو الدولية تدعو إلى الإفراج عن سجناء الرأي في مختلف أنحاء العالم، 2020. (منظمة العفو الدولية، 14 أيار/مايو 2020)، https://bit.ly/3hlvtsm

يوميًّا يعني بالضرورة جوعَهم، كما أنّ سكان الأحياء الشعبية يعتبرون كامل الحيّ بمثابة منزلهم بسبب الترابط الاجتماعي القوي ومقهى الحي أو شوارعه، لذا بدا الحجر الصحي في الأحياء الشعبية بالنسبة للكثير من سكانه بمثابة انتزاع لهم من جذورهم، وتعدٍّ من قبل السلطة على عالمهم الاجتماعي. هو بمثابة دعوة إلى مزيدٍ من «اندثار الذات» بعبارة الأنثروبولوجي الفرنسي دافيد لوبرتون بوصفه إحداث قطيعة مع العالم الاجتماعي[67].

ولا يختلف هذا عن الوضع في دول مثل مصر التي يعاني فيها المواطنون أيضًا من إجراءات العزل والإغلاق إلى جانب مشكلات ترتبط بالخوف من المرض والوصم الاجتماعي للمرضى والمخالطين. وقد لعبت هذه المخاوف بشكلٍ من الأشكال دورًا في ارتفاع نسبة الوفيات بكورونا، الأمر الذي أعلنه صراحةً ممثل منظمة الصحة العالمية في القاهرة جون جبور، موضحًا أن 30٪ من الوفيات بكورونا في مصر قضوا نحبهم قبل الوصول إلى مستشفيات العزل والعلاج، وأنّ مخاوف الوصم بالمرض كانت أحد الأسباب وراء تأخر الإبلاغ عن الحالات.[68] وكذلك في المغرب، أظهر بحث رسمي أعدّته المندوبية السامية للتخطيط، شمل عينة من الأسر المغربية، معاناةَ نصفها من القلق بسبب الحجر الصحي المفروض في البلاد منذ شهر آذار/مارس للتصدّي لجائحة كورونا، بينما عبّر أكثر من النصف عن استعدادهم لتحمّل تمديده بصعوبة.[69]

من خلال ما تمّ استعراضه، يمكننا استنتاج أنّ الأوضاع المتعلّقة بالفئات الضعيفة تشابهت في الدول الأربع برغم بعض الاختلافات. وهذا ما أكد أن منظومة الحماية الاجتماعية في الدول موضوع البحث، ومثلها مجمل الدول العربية، منظومة قاصرة عن تقديم خدماتها الحقيقية، بل وافتقادها إلى نظام يناسب طبيعة أعمالها، وبالتالي يناسب النظام الاقتصادي الموجود في كلّ دولة. إذ أنه وبرغم وجود أنظمة وقوانين تعمل على تفعيل الحماية الاجتماعية، جاءت كورونا لتكشف ضرورة تفعيل هذه الأنظمة والقوانين لحماية الفئات الهشة التي تحتاج فعلًا إلى الرعاية الاجتماعية. وبرغم اختلاف السياق الاقتصادي والسياسي، إلا أنّ تأثير انتشار الفيروس كان كبيرًا في كلّ الدول.

ربما تكون أوضاع اللاجئين بعد الجائحة في مصر وتونس أفضل من أوضاعهم في لبنان نتيجة للظروف الهيكلية المرتبطة بتواجدهم من البداية، ولكن في حالة النساء مثلا نجد أن أوضاعهنّ تتشابه إلى حدّ كبير في الدول الأربع من حيث هشاشة ظروفهنّ الاقتصادية، ما أدّى إلى تحمّلهنّ الأعباء الناتجة عن الجائحة بصورة مضاعفة إلى جانب تعرّضهنّ إلى مخاطر العنف المنزلي الناتجة عن الإغلاق وتبعاته. الشيء نفسه يتعلّق بالعمالة اليوميّة أو غير المنتظمة في الدول الأربع، فهذه العمالة تفتقر أيضًا إلى الأمن الاقتصادي والاجتماعي، وتقع تحت تهديدات مضاعفة نتيجة للأزمة وما ترتّب عليها من تطورات أثّرت سلبًا على أوضاعها المعيشية وخسارتها لوظائفها ومداخيلها.

إذن، ليست الأزمة في هذا التوقيت أنّ هذه الفئات مهمّشة ومستبعدة من عمليات التنمية والإدماج الاجتماعي فحسب، لكن أيضًا في كونها تتحمّل، في حالة الجائحة، أعباءَ المواجهة بشكلٍ أكبر من باقي الفئات. وهنا لا نتحدّث فقط عن انعدام أو صعوبة الوصول إلى الخدمات الصحية، ولكن عن تحمّل الأعباء الاقتصادية والاجتماعية والنفسية بشكل أكبر. وبالتالي لا يمكن الحديث عن خطط حكوميّة فعّالة لمواجهة انتشار الجائحة وتبعاتها سوى أن تكون هذه الخطط لا تضع فقط في عين الاعتبار هذه الفئات، بل تصمَّم من أجلها كونها من تحملت وسوف تتحمل الأعباء بصورة مضاعفة منذ بدء الجائحة.

[67] فؤاد غربالي، الأحياء الشعبية في تونس: عن سياسات العزل المضاعف، 2020. (موقع السفير العربي، 15 مايو/أيار 2020) https://bit.ly/3iRG540

[68] دينا حلمي، بين القلق والاكتئاب: كيف يؤثر كورونا على صحتنا النفسية؟، 2020. (الموقع الإلكتروني لـ إضاءات، 23 أبريل/نيسان 2020)، https://bit.ly/39fftFl

[69] بحث حول تأثير فيروس كورونا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والنفسي للأسر، 2020. (الرباط، المندوبية السامية للتخطيط). ص. 26.

ثانيًا: استراتيجيات الدول لحماية حقوق الفئات الهشة

خصصت الدول محل دراستنا استراتيجيات عدة للتصدي لوباء «كوفيد-19» وتمّ اتخاذ إجراءات لصالح الفئات الهشّة تقريبًا في كل الدول، وعلى الرغم من عدم كثرتها لا تزال تُعتبر إجراءات هامة سنتعرّض إليها تباعًا في هذا الجزء.

1. العمالة غير المنتظمة والعمالة اليومية

في تونس، وفي ما يخص العمّال، صدر من جانب رئيس الحكومة مرسوم عدد 2 لعام 2020 والذي يتعلق بسَنّ أحكام استثنائية بخصوص منع طرد العمال تحت أي ظرف على أن يجري العمل بأحكام هذا المرسوم إلى تاريخ رفع الحجر الصحي الشامل بمقتضى أمر حكومي.[70] أي سيتمّ إلغاء هذا المرسوم بعد رفع الحجر الصحي. كما وقّع اتحادُ الشغل مع اتحاد الأعراف، وهو منظمة أرباب العمل، اتفاقيةً تمّ للعمّال بمقتضاها صرفُ أجور شهري آذار/مارس ونيسان/ أبريل من دون اقتطاع. أما في ما يخص عمّال المقاهي والمطاعم وحضانات الأطفال والحرفيين أيضًا فقد التزموا بالحجر الشامل بعد إغلاق تلك الأماكن، ومن بين الإجراءات التي شملتهم مساعدات مالية تم صرفها بداية شهر أبريل/نيسان وهي مساعدة بسيطة جدا لا تتجاوز 80 دولارًا.[71]

أما في المغرب فقد أطلقت الحكومة برنامج دعم مالي غير مسبوق للذين توقّفوا عن العمل بسبب وباء كورونا الجديد، يستهدف خصوصًا العاملين في الاقتصاد غير المنظّم، على الرغم من صعوبات تحديد المستحقين.[72] وبموجب ذلك الدعم، استفادت، في المرحلة الأولى، الأسرُ التي تنضوي تحت خدمة «راميد» والتي هي نظام المساعدة الطبية وتعمل في الاقتصاد غير المنظم وأصبحت لا تحصل على دخل يومي نتيجة للحجر الصحي، من مساعدة مالية تمكّنها من العيش حُدّدت بـ800 درهم (نحو 80 دولارًا) للأسرة المكوّنة من فردين أو أقل، و1000 درهم (نحو 100 دولار) للأسرة المكونة من ثلاثة إلى أربعة أفراد، في وقت خُصّص 1200 درهم (نحو 120 دولارًا) للأسرة التي يزيد عدد أفرادها عن أربعة أشخاص. كما استفادت في المرحلة الثانية من المنح الأسرُ التي لا تستفيد من خدمة «راميد»، والتي تعمل في الاقتصاد غير المنظم والتي توقفت عن العمل بسبب الحجر الصحي.[73]

وفي ما يخص عمّال اليومية في مصر، كشف وزير القوى العاملة، يوم الثلاثاء 7 نيسان/أبريل 2020، عن بدء صرف المنحة الأولى التي قرّرها الرئيس للعمالة غير المنتظمة المتضررة من تداعيات أزمة «كوفيد- 19» ومقدارها 500 جنيه مصري، أي حوالي 80 دولارًا، لحوالي مليون ونصف عامل غير منتظم. على أن يكون الصرف من مكاتب البريد التي سيتمّ تحديدها في الرسالة المرسلة من وزارة القوى العاملة على رقم تلفون لكل مستحق، وذلك حتى لا يتعرّضوا لمخاطر الزحام.[74] إلى جانب ذلك، وعلى الرغم من أنّ نحو 25٪ من قوة العمل في مصر تعمل في القطاع الزراعي والصيد، إلا أنه وعلى الرغم من تزايد المخاطر مؤخرًا بسبب الجائحة، وحتى هذه اللحظة، لا يوجد أي حديث رسمي عن أشكال الدعم التي يمكن تقديمها لهذه العمالة اليومية، خاصة وأنها غير قادرة على البقاء في المنازل والتوقف عن العمل.[75]

---

[70] مرسوم عدد 2 لعام 2020 المتعلق بسن أحكام استثنائية وظرفية بخصوص تعليق العمل ببعض أحكام مجلة الشغل والمؤرخ في 14 نيسان/أبريل 2020، (الموقع الالكتروني لأخبار تونس، 16 نيسان/أبريل 2020) https://bit.ly/3bREHKA.

[71] اتفاق بين اتحاد الشغل ومنظمة الأعراف بخصوص أجور العمال في القطاع الخاص لشهر أبريل. (Shemsfm.Net. (2020. https://bit.ly/3ePoYMP

[72] المغرب يطلق دعمًا ماليًا للمتوقفين عن العمل بسبب كورونا رغم صعوبة تحديدهم، (الموقع الالكتروني لفرانس 24، 12 نيسان/أبريل 2020)، https://bit.ly/2CLgZDs

[73] عادل نجدي، مرجع سبق ذكره.

[74] القوى العاملة تعلن موعد صرف منحة الـ500 جنيه للعمالة غير المنتظمة، (بوابة الشروق، 7 نيسان/أبريل 2020) https://cutt.ly/FtJQjWu

[75] صقر النور، صغار الفلاحين ومعركة كورونا: غائبون عن خطط الدعم.. حاضرون في خطوط الإمداد، (الموقع الإلكتروني للمنصة، 30 آذار/مارس 2020)، https://cutt.ly/ztJQ7G9

أما في لبنان فقد خسر آلاف الموظفين والعمّال اليوميين والعاملين في المهن الحرّة دخلهم وذلك في ظلّ الوضع الاقتصادي المتردّي الذي قاد إلى صرف «حوالي 150 ألف عامل في أواخر 2018. كما أغلق الكثير من المؤسسات والشركات أبوابها، بالإضافة الى فقدان العاملات المنزليات والعمال الأجانب عملهم بعد فرض الحجر المفروض على السفر في كل الدول تقريبًا.[76] على ضوء هذا الوضع، قدّمت الحكومة اللبنانية مساعدة مالية لـ«العائلات الأكثر حاجة، وربما هذه المساعدات ستكون محاطة بإشكاليات كثيرة، لا سيما أنّ العائلات التي بحاجة إلى مساعدة بعد جائحة «كوفيد-19» وإعلان التعبئة العامة، ازداد عددها بصورة كبيرة، وبات أكبر بأضعاف من الأعداد المسجّلة في لوائح وزارة الشؤون الاجتماعية اللبنانية.[77] وفي هذا الإطار لا يمكننا نسيان العاملات المنزليات الأجنبيات اللواتي أصبحن بلا مأوى بعد طردهنّ من العمل وعدم تمكنهنّ من الرجوع إلى بلدانهنّ بسبب إغلاق الحدود.

2. النساء

تعاني النساء غالبًا من تهميش اقتصادي وتمارَسُ عليهنّ عدة أشكال تمييز وعنف في المجالات كافّة. وجاءت الجائحة لتعمّق من حدة هذه الممارسات، إذ توالت التقارير التي تشير إلى ارتفاع حادّ في حالات العنف المنزلي ضد النساء في أماكن مختلفة من العالم، وذلك مع اتساع رقعة إجراءات الإغلاق التي تتخذها دول عدة للحد من انتشار «كوفيد-19».

وفي ما يتعلّق باستراتيجيات التعامل مع النساء، في تونس أشارت وزيرة المرأة إلى أنّ المكالمات الواردة على الخط المجاني المخصص لتلقّي شكاوى النساء ضحايا العنف خاصةً، والاستشارة النفسية والقانونية عامة، بلغت 133 مكالمة خلال النصف الثاني من آذار/مارس الماضي، ليتضاعف خمس مرات مقارنةً بالمدة نفسها من العام الماضي. وبالتنسيق مع مراكز وزارة الصحة، خصّصت أماكن عزل صحي مؤقتة للنساء الوافدات لمدة 14 يومًا للتأكد من خلوّهنّ من فيروس كورونا، ثم إيداعهنّ بشكل دائم في مراكز الإيواء التابعة لوزارة المرأة.[78]

أما في المغرب فقد تم العمل على توفير حقيبة صحية «سلامة-Salama Kit» للوقاية من «كوفيد-19»، وذلك في إطار شراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، تستهدف النساء في مناطق عدّة في المغرب، مع وضعها رهن إشارة الشبكات والجمعيات العاملة في هذا الشأن لتوزّعها على الفئات المستهدفة.[79] كما تمت متابعة النساء ضحايا العنف في جميع أنحاء المغرب، عن طريق خدمات الاستماع والدعم النفسي والتنسيق مع المصالح المختصة لحماية الضحايا، والإرشاد نحو الخدمات.[80]

في مصر، والتي توجد فيها 12 مليون امرأة مصريّة معيلة، وتشكّل المرأةُ فيها المصدرَ الرئيسيَّ لدخل ثلث الأسر المصرية (أغلبهنّ أرامل ومطلقات)، وذلك بحسب الأرقام الرسمية الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء في تقريره لعام 2017، وبخلاف ملايين النساء اللاتي يساهمن في رفع أو الحفاظ على المستوى الاجتماعي للأسرة، حتى إن لم يكن عملهنّ هو المصدر الرئيسي لدخل الأسرة، وبعد قرار إغلاق المدارس. واجهت النساء مشكلات كبيرة في ما يتعلّق بعملهنّ وببقاء أبنائهنّ في المنازل.[81] ومع تداعيات الإغلاق بسبب جائحة «كوفيد-19»، أصدر رئيس مجلس الوزراء قرارًا بمنح العاملات في الدولة، اللاتي يرعَيْنَ أبناءً تقلّ أعمارهم عن 12 عامًا، إجازةً استثنائيةً مدفوعة الأجر طوال مدة

[76] ماهر الخشن، مرجع سبق ذكره.
[77] محمد العجاتي وآخرون، مرجع سبق ذكره.
[78] المرجع السابق.
[79] وزيرة التضامن المغربية تعلن خطتها لمواجهة كورونا، (الموقع الإلكتروني لسبوتنيك بالعربية، 9 نيسان/أبريل 2020)، https://bit.ly/2CnVl84
[80] المرجع السابق.
[81] هانية صبحي، الكورونا والتعلم عن بعد: هل يمكن أن نعيش بدون مدارس؟، (بوابة الشروق، 23 آذار/مارس 2020) https://cutt.ly/rtJQvRb.

الإجراءات الاحترازية، وكذلك الأمهات اللاتي يرعين أبناءً من ذوي الاحتياجات الخاصة.[82] إلى جانب ذلك، أعلنت وزارة التضامن الاجتماعي تضمين 100 ألف أسرة لبرنامج تكافل وكرامة في آذار/مارس 2020 وخاصةً من النساء المعيلات.[83] وفي 7 نيسان/أبريل، أكّد رئيس الدولة في خطابٍ رسميّ ضرورةَ منح النساء وكبار السن إجازات من العمل في ظل الوضع الراهن.[84]

أما في لبنان، فلم تتّخذ الحكومة اللبنانية إجراءات خاصّة بالنساء، باستثناء تلك المتعلقة بالعنف الأسري والتي ازدادت بسبب الحجر المنزلي، لذلك أصدر النائب العام لدى محكمة التمييز تعميمًا إلى وزارتَي العدل والداخلية والنيابات العامة الاستئنافية وغيرها، طلب بموجبه «الأمر إلى عناصر الضابطة العدليّة بفتح محاضر فورية في جميع قضايا العنف الأسري حتى في حالات الجرائم غير المشهودة». وطلب أيضًا «عدم اشتراط حضور الضحية إلى مركز الضابطة للاستماع إلى إفادتها في حال أدلت بأنها لا يمكنها الانتقال بسبب الأوضاع الصحية، على أن يقوم المحامي الاستئنافي المختص بالاستماع إليها من قبله شخصيًّا أو من قبل الضابط العدلي المكلف بالتحقيق عبر تقنية الفيديو كول أو بأي وسيلة يراها مناسبة.[85] «وقد ارتفعت نسبة البلاغات في لبنان التي تلقّاها الخط الساخن 1745 المخصّص لشكاوى العنف الأسري لدى قوى الأمن الداخلي بنسبة 100٪ خلال شهر آذار/مارس 2020، مع 88 اتصالًا مقارنةً بـ44 اتصالًا خلال الشهر نفسه من عام 2019.[86]

3. المساجين

باعتبار الوضعية الاستثنائية للمساجين بسبب وجودهم في مساحات مغلقة تفتقر إلى شروط السلامة والصحة، لجأت الدول المعنيّة بالدراسة إلى اتخاذ بعض الإجراءات الاستثنائيّة والخاصة بهذه الفئة. في تونس مثلًا قامت الإدارة العامة للسجون بتعقيم الوحدات وتعليق الزيارات المباشرة للمساجين بصفة مؤقتة وسمحت لكل سجين بزيارة واحدة عادية في الأسبوع. إلا أنّ هذه الإجراءات لم تكن كافية في ما يتعلق بحق المساجين في الصحة، ما يفرض السؤال عن إجراءات أكثر جرأة في هذا المجال. ويُنتظر هنا من القضاء أن يلعب دوره في حماية الحق في الحياة والصحة من خلال عقلنة أكبر من جانبه في اتخاذ قرارات الإيقاف الاحتياطي وفي إصدار الأحكام الجنائية.[87] كما بادر رئيس الجمهورية التونسي قيس سعيّد إلى استعمال حقه في العفو الخاص، إذ منح عفوين متتاليين في عيد الاستقلال ومن بعدهما عفو آخر تم بمقتضاها العفو عن حوالي 2500 سجين، لكن من ناحية أخرى تتالت الإيقافات بسبب خرق حضر الجولان وتم إيقاف حوالي 600 شاب وهو ما يزيد الوضع تعقيدًا.[88]

أما في المغرب فقد أصدر العاهل المغربي الملك محمد السادس عفوًا عن حوالي 5654 معتقلًا في إطار الاجراءات الاحترازية من تفشي كوفيد 19 في السجون.[89] وكانت المندوبيّة العامة لإدارة السجون في المغرب قد اتّخذت إجراءات استثنائية وخاصة لحماية السجناء، شملت عزل ومراقبة السجناء الجدد

[82] الحكومة المصرية: إجازة لذوي الاحتياجات الخاصة ضمن قرار تخفيض العاملين بالمصالح الحكومية، (موقع اليوم السابع، 17 آذار/مارس 2020) https://cutt.ly/ltJQOK8

[83] قومي المرأة يصدر تقريره الأول لرصد السياسات والبرامج الداعمة للمرأة خلال الحد من انتشار فيروس كورونا المستجد، (القاهرة، المجلس القومي للمرأة، 7 نيسان/أبريل 2020)، https://cutt.ly/ktJQZ18.

[84] الحكومة المصرية قد تتّخذ إجراءات غدًا لحصول المرأة وكبار السن على إجازة عمل، (موقع اليوم السابع، 7 نيسان/أبريل 2020) https://bit.ly/2XCNEDx

[85] محمد العجاتي وآخرون، مرجع سبق ذكره.

[86] سارة مطر، نساء معنفات اسيرات المنزل والالم في لبنان، (موقع العربي الجديد، 15 أبريل/نيسان 2020)، https://bit.ly/3ek318m.

[87] محمد العفيف الجعيدي، إجراءات استثنائية في محاكم تونس وسؤال قائم حول «المؤسسات السجنية»، (المفكرة القانونية، 13 مارس/آذار 2020)، https://bit.ly/2Cra4zn

[88] محمد العجاتي وآخرون، مرجع سبق ذكره.

[89] عفو ملكي عن آلاف السجناء منعا لتفشي كورونا، (موقع العرب، 5 أبريل/نيسان 2020)، https://bit.ly/3iPtmyP

القادمين من دول أجنبية لمدة 14 يومًا حتى التأكد من عدم إصابتهم بالفيروس، وتقليص عدد الزوار إلى زائر واحد، مع استفادة كل نزيل من الزيارة مرة واحدة كل 15 يومًا. وشملت الإجراءات عدم السماح بالزيارة للأجانب الذين وصلوا إلى المغرب قبل 15 يومًا، وضرورة عرض السجناء المقرّر ترحيلهم إلى وجهات أخرى على الطاقم الطبي للمؤسسة قبل إخلاء سبيلهم، وتخصيص مكان خاص للسجناء الجدد، فضلًا عن إعطاء السجناء المرضى وكبار السنّ والنساء والقاصرين، مزيدًا من الاهتمام، وإخضاع السجناء العائدين من المحاكم ومن المستشفيات للفحوص الطبية قبل عودتهم إلى غرف الإيواء. ومن بين الإجراءات أيضًا توقيف الأنشطة الثقافية والرياضية والدينية والفنيّة وغيرها مؤقّتًا، والحدّ من تنقلات السجناء بين مرافق المؤسسة، والحرص على قيام الطواقم الطبية بتفقّد الحالة الصحية للسجناء بأماكن الإيواء وقاعات الزيارة والمطبخ.[90]

وفي ما يتعلق بالسجناء في مصر، أعلنت وزارة الداخلية عن قيامها بعمليات التعقيم والتطهير الوقائي في السجون كافة، إلى جانب أخذ المسحات الطبية من النزلاء لإجراء التحاليل اللازمة للكشف عن أي إصابات بفيروس كورونا. إضافةً إلى منع الزيارات وتزويد السجون ببوابات التعقيم وأجهزة قياس درجة الحرارة كإجراء وقائي لضمان سلامة العاملين فيها، وكذلك توزيع الكمامات الطبية والمواد المطهرة على العاملين في السجون، وكذا النزلاء.[91] بينما لم تستجب الحكومة لدعوات المجتمع المدني المطالبة بالإفراج المشروط عن السجناء طوال مدة مواجهة فيروس كورونا منعًا لتفشي الفيروس داخل السجون وفي أماكن الاحتجاز المختلفة.[92]

أما في لبنان فقد تمّ اتخاذ جملة من الإجراءات، مثل تخفيف الزيارات للسجناء والموقوفين واتّخاذ إجراءات وقائية لعدم انتقال العدوى كالإبقاء على إجراء التباعد الاجتماعي، ثم تعقيم بعض المراكز والسجون. وقد وصلت إلى السجون منح من مواد تعقيم وتنظيف. بينما طالب المساجين المتخوّفون بشدّة من تفشّي الفيروس بإقرار قانون العفو العام أو أقلّه تخفيض مدّة الأحكام، وتحريك الملفّات العالقة، خصوصًا في ظل وجود أعداد كبيرة من الموقوفين والمسجونين دون وجه حقّ.[93]

4. اللاجئون والمهاجرون

وفي ما يتعلّق بأوضاع اللاجئين والتي تختلف من دولة إلى أخرى من الدول محلّ دراستنا، فقد بادرت بعض البلديات المحلية في تونس وبالتنسيق مع منظمة الهجرة الدولية إلى توزيع مساعدات مالية وغذائية على بعض العائلات المهاجرة. وقد تمّ توزيع وصْل شراء مواد غذائية بقيمة حوالي 50 دولارًا من جميع المحلات الكبرى من دون استثناء مع تخصيص مبلغ مالي قيمته 80 دولارًا لكل عائلة إفريقية لديها أطفال ومقيمة في تونس. وحددت البلدية قائمة المحتاجين لهذه المساعدات لتتواصل المبادرة كي تشمل 650 مهاجرًا. وعلى الرغم من المبادرات الشخصية أو من قبل المجتمع المدني إلاّ أنّ آلاف المهاجرين في تونس يواجهون اليوم خطر التشرد والجوع. هذا وقد تمّ إقرار تعليق احتساب الآجال القانونية للإقامة في تونس ابتداء من أول آذار/مارس.[94]

وفي مصر، اللاجئون مسجّلون لدى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، بموجب مذكرة تفاهم بين الحكومة المصرية والمفوضية وُقّعت عام 1954،

[90] عادل النجدي، مرصد مغربي يدق ناقوس الخطر إجراءات السجون ضد كورونا غير كافية، (موقع العربي الجديد، 28 مارس/آذار 2020)، https://bit.ly/3ek3WWC

[91] للمزيد أنظر: منع الزيارات وعنابر صحية وكشوفات دورية.. الداخلية تضع خطة لمنع تسلل كورونا للسجون، (بوابة الشروق 20 آذار/مارس 2020)، https://bit.ly/3gWVYVY مسحات طبية للسجناء وتطهير العنابر والمطابخ ضد كورونا، (اليوم السابع، 1 حزيران/ يونيو 2020)، https://bit.ly/2Y8q2W7

[92] مصر: أطلقوا سراح سجناء الرأي والسجناء الآخرين المعرضين للخطر وسط تفشي فيروس كورونا، (منظمة العفو الدولية، 20 آذار/مارس 2020)، https://cutt.ly/ptJQ2EA

[93] محمد العجاتي وآخرون، مرجع سبق ذكره.

[94] وفقًا لإعلام صادر عن وزارة الداخلية التونسية يوم 7 نيسان/أبريل 2020.

والمفوضية هي المسؤولة عن تسجيل وتوثيق وتحديد وضع اللاجئين في مصر. والمفوضية بموجب اتفاقية عام 1951 الخاصة باللاجئين، والموقعة عليها مصر، هي المسؤولة بالاشتراك مع الدول الموقعة لضمان احترام وحماية حقوق اللاجئين.[95] من ناحية أخرى، وفي ما يتعلق بوصولهم للرعاية الصحية، أكد ممثل منظمة الصحة العالمية في مصر أن الحكومة المصرية ستقدم كل الدعم الصحي والعناية للاجئين في مصر من خلال التنسيق مع المفوضية السامية للاجئين والمنظمة الدولية للهجرة كما كان الوضع في علاج فيروس سي.[96]

أما اللاجئون السوريون والفلسطينيون في لبنان فلم تشملهم المساعدات الماليّة المقدّمة من الحكومة بدعوى أنهم بالفعل يتلقّون المساعدات من مفوضية الأمم المتحدّة لشؤون اللاجئين.[97] إلى جانب ذلك، عانى بعض اللاجئين السوريين من إجراءات وقيود تمييزية بحقهم، حيث أنه منذ أوائل آذار/مارس 2020 فرضت ثماني بلديات على الأقل حظر تجول يقيّد حركة اللاجئين السوريين ضمن فترات محددة، متحججة بمخاوف من «كوفيد-19». وقد طبّقت هذه البلديات الإجراءات قبل أن تدعو الحكومة إلى حظر تجول على المستوى الوطني.[98] «إلى جانب ذلك، أصدر الأمن العام اللبناني تعميمًا قضى بعدم السماح اللاجئين الفلسطينيين الموجودين في الخارج بالعودة إلى لبنان على متن طائرات إجلاء اللبنانيين.[99] غير أنّ القرار عُدّل لاحقًا ليطال الفلسطينيين «في حال توفّر أماكن شاغرة».[100]

تجدر الإشارة هنا إلى أنه على الرغم من التشابه بين الدول الأربع، فقد اهتمت هذه الدول بوضع استراتيجيات تستهدف الفئات الهشة من خلال إجراءات لتوفير دعم بأشكال مختلفة للعمالة اليومية كما في حالات تونس والمغرب ومصر. وربما نجحت هذه الاستراتيجيات بعض الشيء في تخفيف حدة المعاناة لدى جزء من العمالة اليومية، ولكن تبقى الإشكالية في إمكانية الوصول بشكل شامل لهذه الفئة والتي بقيت مرهونة باستخدامهم للإنترنت، كما في حالة مصر، أو بقدرة الدولة على تحديد المستحقين، كما في حالة المغرب. وأيضًا في ما يتعلق بالنساء، نجد تشابهًا في حالات المغرب وتونس ولبنان لناحية الاهتمام بتقديم دعم لضحايا العنف المنزلي والذي زاد عددهم بشكل ملحوظ نتيجة لظروف الإغلاق والبقاء في المنازل. هذا إلى جانب الإجراءات المتبعة في كل الحالات الأربع في ما يخص أوضاع المساجين والسجون من خلال الاهتمام بتعقيم السجون وتخفيف الزيارات.

بينما على الناحية الأخرى نجد أن هناك حالات بعينها نجحت في إجراءات بعينها كما في المغرب وتونس بإصدار عفو عن المساجين، أو كما في حالة اللاجئين في مصر وتوفير الرعاية الصحية لهم، بينما أخفقت حالات أخرى في التعامل مع هذه الفئات كما نرى في حالة اللاجئين في لبنان والذين حُرموا من أبسط حقوقهم في الرعاية الصحية وفي الحفاظ على وظائفهم، وأيضًا في حالة المساجين في مصر الذين رفضت الحكومة أي دعوات لإطلاق سراحهم بشكل مشروط أو العفو عن بعضهم. وبالنظر لما أوضحته «هيومان رايتس ووتش» في تقريرها الأخير حول تفشّي فيروس كورونا في السجون المصرية،[101] يمكننا ملاحظة أنّ الاستراتيجية المتّبعة من تعقيم للسجون وتخفيف للزيارات لم تفلح في مواجهة الجائحة وتفشيها في السجون.

---

[95] هدير المهدوي، مرجع سبق ذكره.

[96] الصحة العالمية: مصر ستقدم الرعاية لمصابي «كورونا» من اللاجئين مثل «فيروس سي»، (موقع جريدة المال، 30 آذار/مارس 2020)، https://bit.ly/2X0DF9h

[97] محمد العجاتي وآخرون، مرجع سبق ذكره.

[98] لبنان: إجراءات مواجهة فيروس «كورونا» تهدد اللاجئين، التمييز قد يؤذي السوريين واللبنانيين على حد سواء، (موقع هيومن رايتس ووتش، 2 نيسان/أبريل 2020)، https://www.hrw.org/ar/news/2020/04/02/340258

[99] يمكنكم الاطلاع على نص التعميم عبر الرابط الآتي: https://bit.ly/2TtRyf4

[100] «حق العودة للفلسطينيين»... شرط توفّر مقاعد شاغرة، (الموقع الإلكتروني لجريدة «الأخبار» اللبنانية، أيار مايو 2020)، https://bit.ly/3gfc3Wr

[101] مصر: تفشٍّ محتمل لفيروس «كورونا» في السجون، (موقع هيومان رايتس ووتش، 20 تموز/يوليو 2020)، https://bit.ly/39ucadJ

لذا يمكننا القول إنّ السياق السياسي والاقتصادي في كل دولة لعب دورًا في مدى نجاعة هذه الاستراتيجيات والإجراءات. من تأثيرات السياق الاقتصادي مثلًا نجد أهمية الاقتصاد غير المنظم والذي أدّى إلى عدم قدرة الأنظمة على تطبيق إجراءات الغلق والحجر الشامل بصفة فعالة، كما أن قصور الموارد لم يسمح للدول بتنفيذ مختلف الإجراءات الضرورية. ومن الأمثلة التي يمكن ذكرها والمتعلّقة بتأثير السياق السياسي على مدى نجاح الإجراءات، التوافقُ الذي كان سائدًا في البرلمان التونسي حول الحكومة ما سمح بإصدار المرسوم الذي يمنح رئيسَ الحكومة سلطةً تشريعيةً لتسريع اتخاذ القرارات. أما في لبنان فقد بدا أثر السياق السياسي واضحًا على التعامل مع اللاجئين الفلسطينيين والسوريين وكذلك مع العمال الأجانب. وفي مصر أثّر السياق السياسي على وضع السجون مثلًا. وعلى الرغم من اتّخاذ إجراءات في الدول الأربع، إلا أنها، وفي الكثير من الأحيان، لم تكن كافيةً لحماية حقوق هذه الفئات الهشة والمهمّشة التي تفتقر في الحالة العاديّة إلى أبسط مقوّمات العيش الكريم، وتتحمّل أثناء الأزمات الأعباءَ الأكبر.

ثالثًا: دور منظمات المجتمع المدني في حماية حقوق هذه الفئات خلال عملية التصدي للوباء

في ظل محدودية الإجراءات التي اتخذتها الحكومات في الدول الأربع كما أشرنا سابقًا، قام المجتمع المدني بجملة من المبادرات والأنشطة لمعاضدة الدولة في مواجهة الوباء من جهة، ولمراقبتها من جهة أخرى. وهذا ما يؤكّد أهمية الدور الذي يلعبه المجتمع المدني في الكثير من الأحيان في ما يتعلق بدعم الفئات الهشة والمهمشة. في هذا الجزء نستعرض أبرز الأدوار التي قام بها المجتمع المدني في الدول الأربع محلّ دراستنا.

نبدأ من تونس التي تعددت فيها المبادرات على المستوى الوطني للوقاية من الجائحة، أما على المستوى المحلي فتمّ توحيد أهداف المنظمات المحلية في إطار الشبكة المحلية للجمعيات بالتنسيق مع البلديات. وتمّ تشكيل خلية الدعم والوقاية التي تتكوّن من عديد الجمعيات المحلية لمعاضدة مجهودات الدولة في الحد من تفشي فيروس كورونا. كذلك تم العمل على تجميع المساعدات الاجتماعية وتوزيعها على العائلات الهشة اجتماعيًّا، كما قام الهلال الأحمر مع جمعيات محلية أخرى، بالتنسيق مع البلديات، بحملات تعقيم وتنظيف للطرقات والمحلات والمؤسسات، كما قامت الجمعيات التي تُعنى بالصحة بحملات في الأحياء الشعبية، فيما ساهمت جمعيات أخرى في إطار مشاريع حول الشفافية ومكافحة الفساد بتطبيقات لمراقبة الأموال التي تمّ التبرع بها إلى صندوق مواجهة الوباء مثل موقع «هاي فلوسك وين مشات» والتي تعني «هذه نقودك أين تمّ صرفها» لتمكين المواطنين من معرفة أين صُرفت هذه الأموال، ومتابعة شراء المواد الطبية من قِبل وزارة الصحة وذلك بالتنسيق مع وزارة حقوق الإنسان وبالتعاون مع المجتمع المدني. كما أنشأت بعض الجمعيات، بمساعدة وزارة تكنولوجيات الاتصال، تطبيقات للتواصل مع الأشخاص المحجورين ومراقبتهم.[102]

أما في المغرب، تحركت جمعيات المجتمع المدني، على جبهات عدّة وذلك من خلال مبادرات عدّة تريد التخفيف من آثار هذه الجائحة. وتنقسم هذه المبادرات، التي تتمّ بالتنسيق مع السلطات المحلية، ما بين توزيع مواد غذائية، وتمكين تلاميذ ينتمون لأسر محتاجة من أجهزة تساعدهم على متابعة دراستهم عن بعد، والتوعية بخطورة «كوفيد-19». وفي هذا السياق، بادر أعضاء المكتب التنفيذي للفضاء الجمعوي للتربية والتنمية، إلى التنسيق بشأن مبادرات جمعوية للتقليل من آثار هذا الوباء، والتي تغطّي مجالات عدّة، أهمها التوعية عبر وسائط التواصل الاجتماعي الخاصة، إذ تمّ إنجاز ملصقات عدّة للتعريف بخطورة هذا الوباء، كما تمت برمجة وتنفيذ بعض البرامج التي تشمل لقاءات توعوية

[102] محمد العجاتي وآخرون، مرجع سبق ذكره.

وندوات ونقاشات ومسابقات ثقافية تركّز في جانب منها على الحالة الراهنة، من أجل المساهمة في التغلب على هذا الفيروس.[103]

وفي مصر كانت هناك مبادرات مختلفة من مؤسسات المجتمع المدني لمواجهة الجائحة، تراوحت ما بين المبادرات الإغاثية، أو التوعوية أو تلك التي قامت بتقديم دعم صحي. نذكر مثلًا مبادرة مؤسسة أهل مصر للتنمية للتكفل باحتياجات المستشفيات الجامعية من الأجهزة والمعدات الطبية والمستلزمات الوقائية المطلوبة لمكافحة انتشار «كوفيد-19».[104] إلى جانب مبادرة تصنيع 5 آلاف جهاز تنفس اصطناعي، «تنفس»، لسد العجز والاستعداد لاشتداد الأزمة. إلى جانب مستشفى 25 يناير، التي بنيَت بالكامل عبر تبرعات من مواقع التواصل الاجتماعي، فقد أعلنت عن وضع مبانيها تحت تصرف الدولة لاستخدامها كمستشفى عزل أو كما ترى وزارة الصحة، والمساهمة في إجراءات التعقيم من الفيروس.[105]

كانت هناك أيضًا مبادرات تهدف إلى التوعية من خلال وسائل التواصل الاجتماعي عبر فيديوهات وإنفو جرافيك تشرح الوباء ومخاطره وكيفية الوقاية منه.[106] إلى جانب ذلك، لجأ العديد من الشباب في محافظات مختلفة إلى تعليق اللوحات الإرشادية التي تحتوي على نصائح للوقاية من الفيروس وكيفية النظافة والوقاية منه، كما في محافظة الشرقية وأسوان.[107] كما ظهرت مبادرات من مؤسسات خيرية لمحاولة تخفيف الآثار الاقتصادية، مثل مبادرة بنك الطعام المصري لـ«دعم العمالة اليومية» والتي سيتمّ من خلالها توزيع 500 ألف كرتونة طعام كدعم،[108] إلى جانب مبادرة مؤسسة «أبواب الخير» لدعم العمالة اليومية وأيضًا لدعم الأطقم الطبية.[109] هذا بالإضافة إلى عدد آخر من المبادرات التابعة لمؤسسات خيرية أخرى لدعم الأسر المتضررة من الآثار الاقتصادية، كمبادرات مؤسسات مصر الخير، وجمعية رسالة، وأيضًا المبادرة التي أطلقها صندوق «تحيا مصر» لجمع التبرعات من الجهات الحكومية والوزارات والأفراد المختلفين وذلك لمواجهة أزمة فيروس كورونا وتوفير المستلزمات الطبية اللازمة، وتحديدًا لرفع الآثار الواقعة على الفئات الأكثر تضررًا.[110] وفي ما يتعلق بدعم اللاجئين، هناك مثلًا جمعية «رواد الرحمن» التي تحاول تقديم الدعم بصفة عامة لمجتمعات اللاجئين، أحيانًا بالتنسيق مع جمعيات خيرية مصرية. تقوم مؤسسة «فرد» بمساعدة من هم في حاجة الآن، من المصريين واللاجئين، وهناك أيضًا محاولات مجتمعية لتشكيل لجان طوارئ داخل مجتمعات اللاجئين. هناك عشرة مجتمعات للاجئين من جنوب السودان، مقسمّة حسب الولاية التي أتوا منها. وفي كل مجتمع، يحاول قادته المساعدة قدر الإمكان.[111]

أما في لبنان فقد عملت منظمات المجتمع المدني على قيادة حملات التوعية وتقديم المساعدات. فمن المنظمات مَن عملَ على «تأهيل وتدريب كافة مراكز الرعاية الصحية الأولية المنتشرة في لبنان تحت إدارة التجمع.. والعمل على خطة فورية تُطبق في حال وصلت الكارثة إلى مخيمات النزوح.. والتعاون مع وزارة الصحة.[112] وإلى جانب دور الأحزاب الرئيسي لجهة تقديم المساعدات، فقد كانت المبادرات الأساسية التي تقوم مقام الدولة تتولّاها الأحزاب، على مختلف

[103] «الدار البيضاء». المجتمع المدني يتحرك على عدة جبهات لتخفيف آثار الجائحة – (ماب إكسبريس. 2020). https://bit.ly/2E4qSMV.

[104] أهل مصر للتنمية توقع بروتوكول تعاون مع الأعلى للمستشفيات الجامعية لمواجهة كورونا، (دوت مصر، 1 أبريل/نيسان 2020)، https://bit.ly/2K5Yvh4

[105] أحمد عابدين، مصر في مواجهة «كورونا»: ضعف رسمي وتضامن شعبي، (موقع درج، 14 أبريل/نيسان 2020)، https://daraj.com/44005/

[106] للمزيد: أنظر الصفحة الرسمية لـ«شمسية»: https://www.facebook.com/shamseyaeg/?epa=SEARCH_BOX

[107] شباب المحافظات وأصحاب المحلات يواجهون كورونا، (موقع اليوم السابع، 25 مارس/آذار 2020)، https://bit.ly/3cnUyjU.

[108] مبادرة بنك الطعام، https://www.egyptianfoodbank.com/ar/Support/Day/Labour

[109] مبادرة أبواب الخير، https://www.facebook.com/abwaaab/

[110] للمزيد: أنظر الموقع الرسمي لصندق تحيا مصر: https://bit.ly/2VvXOTJ

[111] هدير المهدوي، مرجع سبق ذكره.

[112] منظمات المجتمع المدني في الخطوط الأمامية لمحاربة COVID- 19، (موقع UPR Lebanon، 23 آذار/مارس 2020)، https://bit.ly/2ODQH8L

المستويات الصحية وتدريب الكوادر واستحداث مراكز طبية ووضع برامج شاملة وكذلك تقديم المساعدات الغذائية وغيرها. إلى جانب ذلك فقد لعبت منظمات المجتمع المدني والهيئات التطوّعية دورًا في مواجهة أزمة كورونا. عمل «البرنامج الوطني للصحة النفسية في وزارة الصحة على إدخال «الخطة الشاملة للدعم النفسي» بوجه كورونا حيّز التنفيذ خلال أيام، وذلك بالشراكة مع منظمة الصحة العالمية والجامعة اللبنانية ومنظمات المجتمع المدني».[113]

يمكننا تلمس الدور الذي لعبه المجتمع المدني في الدول الأربع خلال هذه الأزمة، إذ نجد أن الدور الأساسي الذي لعبه كان متركّزًا في محاولة الدعم وسد الفجوات في كل من النظام الصحي والنظام الرعائي. وقد عمد المجتمع المدني في الدول الأربع إلى تقديم خدمات صحية أولية ومساعدات مالية للفئات الهشة والمهمشة. وقد نجح المجتمع المدني في هذا الدور إلى حد ما خصوصًا مع قدرته على الوصول بشكل أكثر فاعلية إلى الفئات الهشة في المجتمعات. وربما تعود هذه القدرة إلى تراث المجتمع المدني في المنطقة العربية في الأدوار الخيرية من حيث تقديم المساعدات والخدمات الأولية للمواطنين إلى جانب الأدوار التوعوية.[114]

من ناحية أخرى، نجد غيابًا لدور المجتمع المدني في عملية صنع السياسات أو وضع الخطط المرتبطة بمواجهة جائحة «كوفيد-19»، خصوصا في ما يتعلق بالفئات الهشة والمهمشة، والتي كان للسلطة التنفيذية الدور المهيمن فيها.[115] وربما يعود ذلك إلى الإشكاليات الموضوعية المتعلّقة بعمل المجتمع المدني في الدول الأربع، مثل القيود التنظيمية والإجرائية والسياقات السياسية التي تحد من قدرة المجتمع المدني على أداء وظائف مختلفة.

في مقارنة بين الحالات الأربع، نجد أنّ دور المجتمع المدني كان فعّالًا ولكنه كان يقتصر على الأعمال التوعوية والخيرية والتطوعية في مصر، خاصةً بسبب غلق مجال تدخل المجتمع المدني، في حين تجاوز دورُ المجتمع المدني في تونس، التي تعرف انفتاحًا في العمل المدني، الدورَ التطوعي إلى الدور الرقابي للدولة خاصة في ما يخص الفساد المالي في الموارد المخصصة لمواجهة الأزمة الصحية. أما في لبنان فإن الدور الأكبر كان للأحزاب في تقديم المساعدات والتطوع. وتميز العمل المدني في المغرب بالتنوع ومساندة أعمال الدولة باعتبار أن عمل مختلف الجمعيات والمنظمات تحت رعاية الدولة.

الخاتمة

بالعودة إلى سؤال دراستنا الأساسي وهو «كيف أثّرت جائحة «كوفيد-19» على حقوق وأوضاع الفئات الهشة في المنطقة العربية»؟، فإنّ هذه الفئات، كما استعرضنا، تعاني بالفعل من العديد من مظاهر التهميش الاقتصادي والاجتماعي وأيضًا السياسي والتي يمكن التدليل عليها بالعديد من المؤشرات مثل ضعف أو عدم وصول هذه الفئات إلى الخدمات الأساسية والخدمات العامة في الكثير من الأحيان، وهشاشة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لها.

وما يمكن استخلاصه من خلال استعراض أوضاع هذه الفئات في الدول الأربع: تونس ومصر ولبنان والمغرب، وعلى الرغم من الاستراتيجيات التي اتبعتها كل دولة بخصوص هذه الفئات في خضمّ مواجهة الجائحة، أنّ هذه الأزمة قد ضاعفت من الأعباء التي تتحملها هذه الفئات بالفعل، إذ استمرّ ضعف أو انعدام الوصول للخدمات الصحية كما رأينا في حالات اللاجئين في لبنان والنساء في الدول الأربع. وفي ما يتعلق بالعمالة غير المنتظمة فنجد أنه على الرغم من الإجراءات التي اتخذتها الدول الأربع، إلا

[113] الجامعة اللبنانية وأساتذتها وخرّيجوها وطلابها تشارك في «خطة التدخل النفسي لمواجهة كورونا»، (الموقع الإلكتروني للجامعة اللبنانية، 29 آذار/مارس 2020)، https://bit.ly/3hjMWSf

[114] المجتمع المدني في العالم العربي (التطور، الإطار القانوني والأدوار)، 2013. (هيئة المعونة الأمريكية وICNL)، https://goo.gl/Dm1DZP

[115] محمد العجاتي وآخرون، مرجع سبق ذكره.

أنّ حقوق هذه الفئة في الأمان الاقتصادي والوظيفي ما زالت مهددة، خصوصًا في الأزمات الاقتصادية الكبيرة التي تعاني منها تقريبًا الدول الأربع محلّ دراستنا، ولعل الحالتين المصرية واللبنانية خير مثال على ذلك.

إلى جانب ذلك، أدّت الأوضاعُ المعيشية لهذه الفئات إلى خطورة تعرّضهم للوباء بشكل أكبر، فعلى سبيل المثال إنّ أوضاع المساجين في مصر والذين يعيشون في غرف مكتظة لا تتوفّر فيها تهوئة سليمة، وأوضاع اللاجئين في المخيمات في لبنان والمفتقرين للخدمات الأساسية كالمياه والصرف الصحي، تعيق حمايتهم من أخطار الإصابة بهذا الفيروس، الأمر الذي قد يجعلنا نتساءل حول مدى صلاحية وفعالية خطط الحكومات في مواجهة الجائحة، والتي من المفترض أن تكون متوافقة مع خططها للتنمية والإدماج الشامل وعدم إهمال أحد، خصوصًا في ظل غياب مظلات الحماية الاجتماعية لهذه الفئات وبالتالي استمرار تعرّضها للإقصاء على مختلف المستويات.

على الناحية الأخرى عظّمت هذه الأزمة أيضًا من المخاطر التي تتعرض لها هذه الفئات كالنساء ومخاطر التعرض للعنف المنزلي، وكما أشرنا سابقًا، ضاعف العزلُ المنزلي من تعرضهنّ لهذا، وربما كانت الاستجابات في هذا الشأن من الدول جيدة مثل الحالة التونسية والمغربية واللبنانية من خلال تخصيصها خطوطًا ساخنة لتلقي شكاوى النساء والتفاعل معها. ولعل هذا المثال يبرهن وجود بعض اللمحات الإيجابية في أداء حكومات الدول الأربع في ما يتعلق بمحاولات دعم الفئات الهشة أثناء الجائحة، فعلى الرغم من عدم كفاية الإجراءات المتخذة في كل دولة إلا أنّ هذه الإجراءات البسيطة لُبنةٌ أولى للبناء عليها حتى تبرهن هذه الحكومات مدى جدّيتها في التعامل مع خطط التنمية على المدى البعيد، خصوصًا مع بدء الحديث عالميًّا عن أهمية وضع خطط للتعافي من آثار الجائحة. وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ هذه الخطط كي تكون شاملة يجب أن تنطلق من ضرورة إدماج جميع الفئات فيها، وبالأخص الفئات الهشة التي تحمّلت أعباء الجائحة بشكل مضاعف.

من المهم هنا الإشارة كذلك إلى مسألة التقاطعية، فكما كل فئة في حد ذاتها هي فئة هشة ومهمشة، تعبّر التقاطعات بين الفئات عن هشاشة وتهميش مضاعف في الكثير من الأحيان مثلا في حالة النساء اللاجئات أو النساء من ضمن العمالة غير المنتظمة، وفي هذه الحالات تتضاعف الأعباءُ المتحملةُ على المستويات الاقتصادية والاجتماعية كافّة، وبالتالي فإنّ التعامل يتطلّب استراتيجيات متقاطعة أيضًا تضع في الاعتبار مستويات التهميش والهشاشة المختلفة.

ويتجلّى هذا بشكل أكبر في الدول الأربع والتي تمرّ بأزمات اقتصادية وسياسية كبيرة بعد مرور عشر سنوات على بداية الثورات العربية واستمرار الحركات الاحتجاجية، إذ لا يمكن بأي حال من الأحوال بلوغ الإدماج السياسي وتحقيق عملية بناء ديمقراطي قائمة على التشاركية من دون إدماج اقتصادي واجتماعي حقيقي وشامل. وبالتالي يحتاج الحديثُ عن التعافي في هذه الدول إلى أكبر من خطط حكومية لدعم الفئات الهشّة، وربما يمكننا هنا الإشارة إلى الدور الذي من الممكن أن يلعبه المجتمع المدني في هذا الشأن إذا تم إشراكه بشكل كبير في عملية وضع هذه الخطط وصنعها.

3. آثار جائحة «كوفيد – 19» على المنظومة التعليميّة في المغرب

رجاء الكساب[116]

(ترجمة النسخة الإنجليزية: سونيا فريد)[117]

مقدمة

يواجه المغرب على غرار باقي الدول تداعيات جائحة «كوفيد–19»، وقد اتخذ مجموعة من الإجراءات والتدابير للحد منها، خاصةً إعلان حالة الطوارئ الصحية وفرض الحجر الصحي وتعليق الدراسة الحضورية في جميع المؤسسات التعليمية بمختلف أسلاكها، واعتماد التعليم عن بعد. ووفّرت الحكومة مجموعة من الدعامات الرقمية من أجل إنجاح هذه العملية، إلا أنّ الأخيرة شهدت، منذ انطلاقها، مشاكل عدّة وباعتراف الحكومة نفسها.

تتجلّى أبرز هذه المشاكل في عدم إمكانية جميع المتعلّمين من تتبّع الدروس، خصوصًا أنّ عمليّة التعليم هذه ارتكزت أساسًا على دروس تُبثّ عبر منصات رقمية وقنوات التلفزيون الوطنية، أو عبر فصول افتراضيّة على شبكة الانترنت. إلا أنّ الفوارق الاجتماعية والمجاليّة والفوارق بين الجنسين المتفشّية في المغرب، تُعيق ولوجَ بعض المواطنين إلى خدمات الانترنت أو خدمات البث التلفزيوني، الأمر الذي يعمّق اللامساواة بين مختلف المتعلّمين ويفاقم من مظاهر أزمة التربية والتعليم في البلاد. كما أنّ الأمية، التي ما زال يعاني منها المجتمع المغربي، تشكّل عائقًا أمام تتبّع بعض الآباء والأمهات لدراسة أبنائهم وبناتهم، ما يؤثر سلبًا على العملية التعليمية.

ووعيًا من الحكومة لهذه المشاكل، قرّرت التراجع عن قرار سابق يقضي بتنظيم دروس دعم لصالح التلاميذ بعد نهاية فترة الحجر الصحي والاقتصار على الدروس الحضورية لتقييم مكتسباتهم، وتنظيم الامتحانات الحضورية فقط لتلاميذ السنتين الأولى والثانية من صفوف البكالوريا. كما تركَت حرية القرار لمجالس الجامعات في ما يخصّ تقييم مكتسبات طلاب التعليم العالي.

تُعتبر هذه الورقة مساهمة في الوقوف على تداعيات جائحة كورونا على قطاع التعليم في المغرب. وسنتطرّق في محورها الأوّل إلى العلاقة بين المنظومة التربوية المغربية والفوارق الاجتماعية. أما المحور الثاني فسيتناول مختلف الإجراءات التي اتخذتها وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي لضمان الاستمرارية البيداغوجية في ظل الجائحة. وسيحاول المحور الثالث الإجابة عن سؤال التعليم عن بعد وتعميق اللامساواة في مجال التعليم من خلال الدراسات التي أُنجزت في هذه الفترة، ومن خلال آراء بعض المتعلّمين وأولياء أمورهم والأساتذة والهيآت الممثلة لهم. وسنحاول في المحور الرابع من الورقة التطرّق إلى أهم الانعكاسات التي نجمت عن الجائحة في مجال التعليم، ونختمها بأبرز الاستنتاجات.

---

116 فاعلة نقابية وجمعوية وبرلمانية مغربية.

117 مترجمة وأستاذة مساعدة اللغة الإنجليزية وآدابها بكلية الآداب بجامعة القاهرة.

ا. المنظومة التربوية والفوارق الاجتماعية

تَعرف المنظومة التعليمية في المغرب أزمةً بنيويةً بسبب السياسات التعليمية التي انتهجتها الدولة منذ عقود، خاصةً بعد فرض برنامج التقويم الهيكلي من قِبَل المؤسسات المالية المانحة في بداية ثمانينيات القرن الماضي. وقد لجأت الدولة حينها إلى التخلّي عن القطاعات الاجتماعية وعلى رأسها التعليم والصحة، فقلّصت ميزانيات هذه القطاعات وشجعت في المقابل القطاعَ الخاص الذي استفاد من امتيازات عديدة من دون أن يخضع لأي رقابة حقيقية، سواءً لناحية الأسعار أو تكوين الأطر أو لناحية الخدمات المقدّمة. وقد نصّ دستور تموز/يوليو 2011، الذي جاء استجابةً لمطالب حركة 20 فبراير التي رفعت شعار العدالة الاجتماعية كأحد شعاراتها الرئيسية، على مجموعة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ومن بينها التعليم، لكن من دون إلزام الدولة بضمان هذه الحقوق؛ حيث ينص الفصل 31 من الدستور على أن الدولة تلتزم فقط بتيسير سبل ولوج المواطنين لهذه الحقوق[118].

ومنذ الاستقلال عرف المغرب سلسلة محاولات لإصلاح المنظومة التعليمية، لكنها كانت كلها مقاربات تقنية ومحاولات إضافية لتخلّي الدولة عن هذا القطاع لصالح القطاع الخاص. ويتعامل الأخيرُ مع التعليم على أنه سلعة تخضع لمنطق السوق، الأمر الذي يخلق مشاكل وأزمات أخرى تتجلّى في ترك الأسر المغربية تحت رحمة السلطة المتوحشة للسوق ممّا يعمّق التفاوتات الاجتماعية القائمة ويكرّس النخبوية والطبقية في التعليم.

وقد شكّلت لحظةُ إصدار القانون الإطار للتربية والتكوين فرصة لإصلاح حقيقي للمنظومة التعليمية، والقَطع مع الخيارات السابقة، والتعامل مع التعليم بصفته حقّ من حقوق الإنسان على الدولة ضمانَه لجميع المواطنات والمواطنين. لكنّ الدولة أخلفت الميعاد مرة أخرى وسنّت قانونًا يكرّس جميع الاختيارات السابقة، خاصةً تفويت القطاع إلى الخواصّ مع مزيد من الامتيازات والتحفيزات إلى هؤلاء، إذ تنصّ المادة 44 من القانون الإطار على إطار تعاقدي بين الدولة والقطاع الخاص واستفادة الأخير من إجراءات وتدابير تحفيزية، وهو ما يعني المزيد من تفويت التعليم العمومي للخواص بما في ذلك المؤسسات التعليمية العمومية[119].

وفي المغرب، تكمن أبرز تجليات أزمة التعليم في عدم تكافؤ فرص الولوج إلى التعليم وفي ضعف مكتسبات المتعلمين. فعلى الرغم من التقدّم الحاصل في كل الأسلاك في ما يخص الولوج إلى التعليم، يعاني هذا القطاع من ظاهرة الانقطاع أو الهدر المدرسي إذ تشير الإحصائيات الرسمية إلى أنّ حوالي 26٪ من تلاميذ السنة السادسة الابتدائية في الوسط القروي يهجرون المدرسة سنويًا بسبب بُعد المدارس وارتفاع نسب الفقر[120]. وقد لجأت الدولة إلى مجموعة من البرامج لمحاربة هذه الآفة، خاصةً «برنامج تيسير» و«برنامج مليون محفظة» وكذلك «برنامج دعم الأرامل» اللواتي لديهنّ أطفال متمدرسون، ولكن وعلى الرغم من الحدّ من هذه الظاهرة، لم تستطع هذه البرامج القضاء عليها إذ تبلغ نسبة الانقطاع 1,5٪ في المرحلة الابتدائية و12٪ في مرحلة الإعدادي وأكثر من 10٪ في السلك الثانوي التأهيلي[121]. كما أن المغرب يحتل رتبًا متأخرة في مجال التعليم، الأمر الذي تؤكّده الدراسة (TIMSS) التي تُجريها الجمعية الدولية للتقييم التربوي IEA [122]

[118] الظهير الشريف رقم 1.11.91 بتنفيذ نص الدستور. الجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر الصادرة بتاريخ 30/ 7/ 2011

[119] الظهير الشريف رقم 1.19.113 المتعلق بتنفيذ القانون الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين. الجريدة الرسمية عدد 6805. 2019

[120] الاسكوا. التقرير العربي للتنمية المستدامة 2020. ص. 63

[121] عرض وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي أمام لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بالبرلمان حول مشروع برنامج العمل والميزانية برسم سنة 2019. تشرين الثاني/نوفمبر 2018

[122] المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي. نتائج التلاميذ المغاربة في الرياضيات والعلوم ضمن سياق دولي. الدراسة الدولية للاتجاهات في الرياضيات والعلوم (TIMSS 2015). تقرير موضوعاتي. 2017. ص 9 - 45

وتعمل المدرسة المغربية على تكريس عدم المساواة وتعميق الفوارق، إذ يتفاقم العجز التربوي بالفوارق الاجتماعية التي تنتجها وترسّخها المدرسة بدل فكّ الارتباط بين الفوارق الاجتماعية الأصلية الموجودة بين التلاميذ، وتمكينهم من الارتقاء الاجتماعي. وممّا يزيدُ في تعميق الأزمة وجودُ مسارات دراسية مختلفة، وهو ما يعتبر ضربًا لمبدأ تكافؤ الفرص وللمدرسة الموحِّدة وبالتالي ضربًا للتماسك الاجتماعي. وتتمثل هذه المسارات في[123]:

- تعليم عمومي للفقراء وللمجال القروي وشبه الحضري وشرائح المجتمع المتوسطة الدنيا غير القادرة على الأداء حيث تختلف ظروف الدراسة والتحصيل حسب المجال الجغرافي الذي تتواجد فيه المدرسة.
- تعليم خاص، حيث تنتشر القيم الاستهلاكية، أي قانون العرض والطلب وفق منطق الربح والخسارة وحيث أصبحت الجودة مرتبطة بالثمن.
- تعليم في إطار البعثات الأجنبية الذي لا يلِجُه سوى من يستطيع دفع رسومه المرتفعة.

ويتسم التعليم في المغرب بفوارق أخرى خاصّة الفوارق الترابيّة، حيث يُعتبر المجال حضري/قروي عاملًا أساسيًّا من عوامل انعدام المساواة الاجتماعية وتعميق الفوارق المدرسية. إضافةً إلى ذلك، وعلى الرغم من التقدم المسجّل في تمدرس الفتيات، فإن الفوارق الحالية في التربية بين الذكور والإناث واقعٌ يصعب تجاهله. وإذا كانت الفوارق الخاصة بنسبة التمدرس قد تقلّصت بين الجنسين في ما يخص الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6–11 سنة، فإن تفاوتات كبيرة ما زالت قائمة في ما يخص الولوج والاحتفاظ في مختلف المستويات التعليمية[124].

وتدفع الحكومة المواطنين للتوجه إلى المدرسة الخصوصية التي كانت تُعتبر بمثابة «مدرسة الفرصة الثانية» للأطفال الذين لا يستطيعون متابعة الدراسة في المدرسة العمومية، عبر تقليص ميزانية القطاع العام (4,3٪ من الناتج المحلي الخام برسم السنة المالية 2019) وضرب جودته مقابل تحفيزات ضريبية وقانونية للقطاع الخاص، إذ انتقلت نسبة التمدرس في هذا القطاع من 4٪ عام 1999 إلى 17,30٪ برسم السنة الدراسية 2018–2019 في السلك الابتدائي وحوالي 10٪ في الثانوي، علمًا أن الدولة وضعت الوصول إلى نسبة 20٪ في القطاع الخاص هدفًا من أهداف الإصلاح من منظورها[125]. ويُعتبر اللجوءُ إلى المدارس الخاصة تكريسًا لتراتبية قائمة على إمكانات الأسر المادية، حيث تحيل المسالك المختلفة للتمدرس في المغرب على التمايز الاجتماعي وليس فقط على جودة التربية[126].

كما أن اللجوء إلى تشغيل الأطر التربوية بالتعاقد أو في إطار ما سُمّي بعد ذلك أطرَ الأكاديميات لحلّ مشكل الخصاص، يُعدُّ ضربةً إضافيةً للإجهاز على المدرسة العمومية، إذ إنّه يكرّس الهشاشة لدى الأطر التربوية واللامساواة بين فئاتها، ما يؤثر سلبًا على مردوديّتها، كما يكرّس الرداءة كون هذه الأطر كُلّفت بالتدريس من دون توفّر المؤهلات اللازمة للقيام بذلك.

من جهة أخرى، تكرّس الدولة الفوارق الاجتماعية عبر فرض شروط صارمة لولوج المؤسسات الجامعية ذات الاستقطاب المحدود. وتستقبل هذه المؤسسات الطلبة المنتمين إلى الفئات المجتمعية المتوسطة أو الميسورة، بينما تبقى المؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح ملاذًا للطلبة الفقراء، خاصّةً الذين لم يستطيعوا الاستفادة من دروس الدعم في القطاع الخاص للحصول على نقاط مرتفعة في امتحانات شهادة الباكالوريا تمكّنهم من الترشّح لاجتياز مباريات الولوج للمؤسسات ذات الاستقطاب المحدود. كما

[123] مداخلة المجموعة النيابية للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بمجلس المستشارين في إطار مناقشة الميزانيات الفرعية لمشروع قانون المالية برسم سنة 2019. كانون الأول/ديسمبر 2018

[124] المجلس الأعلى للتربية والتكوين. مدرسة العدالة الاجتماعية. مساهمة في التفكير حول النموذج التنموي. 2018. ص. 10 –11

[125] التربية الوطنية بالأرقام. 2018–2019. وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي. المملكة المغربية

[126] المجلس الأعلى للتربية والتكوين. مدرسة العدالة الاجتماعية. مساهمة في التفكير حول النموذج التنموي. 2018. ص. 12

أنّ القطاع الخاص في التعليم العالي أصبح يتنامى بشكل سريع وبتشجيع من الدولة، ولا يمكن ولوجُه إلا من قِبل الفئات الميسورة؛ وقد بلغت نسبة الطلبة الذين يتابعون دراستهم في هذا القطاع 5,3٪ برسم الدخول الجامعي 2019–2020 مسجّلًا ارتفاعًا بنسبة 9٪ مقارنةً مع الموسم الجامعي الفارط[127].

بالإضافة إلى ذلك، تتميّز مختلف مسالك التعليم العالي بتراتبية كبيرة، تنتج عنها تفاوتات في القيمة التي يمنحها سوق الشغل والمجتمع للشهادات المحصلة منها، وهو ما يشكّل نوعًا آخر من الفوارق[128].

وتشجع الدولة المغربية المتمدرسين، خاصة المنتمين إلى الفئات الفقيرة غير القادرة على الأداء، على التوجه إلى التكوين المهني تحت ذريعة أن هذا الأخير هو الملائم لسوق الشغل، علمًا أنّ الاقتصاد المغربي لا يستطيع توفير مناصب شغل إلا لحوالي ربع خرّيجي التكوين المهني سنويًا (52 ألف منصب لـ186 ألف خرّيج[129])، وهو ما يفنِّدُ ادّعاءَ صنّاع القرار كون إشكالية التشغيل ترتبط بعدم ملاءمة التكوين مع سوق الشغل.

كما أن الحديث عن ملائمة المدرسة مع متطلبات السوق يعني أن نجعلها مشتلًا ليد عاملة مؤهّلة مستجيبة لحاجيات المقاولة الرأسمالية، لا فضاءً لنشر المعرفة والحسّ التحليلي والنقدي.

من جهة أخرى، وعلى الرغم من شعارات الحكومة، يعاني التعليم الأولي من التهميش في التعليم العمومي، حيث يسود التعليم التقليدي (الكتاتيب القرآنية) بـ661٪ والتعليم الخصوصي بـ23٪ مقابل 16,4٪ في التعليم العمومي، علمًا أنّ نسبة تمدرس الأطفال في التعليم الأولي بكلّ أصنافه لا تتعدى 5057,٪ برسم السنة الدراسية 2019–2020[130]. كما تشجّع الحكومةُ الجمعيات لتشغيل المربيات والمربيين بالإضافة مع غياب أي مسالك أو برامج لتكوينهم تكوينًا ملائمًا لمهامهم. كما أن تعدّد مسالك التعليم الأوّلي من كتاتيب قرآنية وتعليم خاص وتعليم عمومي يُعدّ أفضلَ دليلٍ على الارتجالية وعدم وضوح الرؤية في هذا المجال[131].

وممّا يعمّق أزمة التعليم في المغرب ارتكاز برامج الإصلاح، كما في أغلب الدول العربية، على الجوانب المادية والكمية أساسًا، وعدم إعارتها مضامين ومحتويات المناهج الدراسية وكذلك الجوانب البيداغوجية أهمية كبيرة، كما يعتمد نظام التعليم على شحن أدمغة المتعلمين وإغفال تنمية المهارات التحليلية والنقدية، ولا تخصص الموارد الكافية للتكوين المستمرّ للمدرسين أو لتكييف المنهجيات الجديدة التي تربط بين التعليم داخل الصف الدراسي بالتحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية في المجتمع[132].

II. الإجراءات المتخذة في ظل أزمة كورونا لضمان الاستمرارية البيداغوجية

عرف العالم منذ الأيام الأولى من عام 2020 انتشار فيروس جديد من سلالة الفيروسات التاجيّة أو كورونا أُطلق عليه اسم سارس–كوف–2 (SARS-CoV-2)، وصنّفت «منظمة الصحة العالمية» وباء «كوفيد–19» الذي نتج عنه جائحة نظرًا لسرعة انتشاره وخطورته. وقد سُجّلت أول حالة في المغرب يوم 2 آذار/مارس

[127] عرض وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي أمام لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بالبرلمان لتقديم مشروع الميزانية الفرعية برسم سنة 2020. تشرين الثاني/نوفمبر 2019

[128] المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي. مدرسة العدالة الاجتماعية. مساهمة في التفكير حول النموذج التنموي. 2018 . ص. 30

[129] عرض وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي أمام لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بالبرلمان لتقديم مشروع الميزانية الفرعية برسم سنة 2019. تشرين الثاني/نوفمبر 2018

[130] مشروع نجاعة الأداء. وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي. قطاع التربية الوطنية. مشروع قانون المالية 2020. ص. 46–52

[131] مداخلة المجموعة النيابية للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بمجلس المستشارين في إطار مناقشة الميزانيات الفرعية لمشروع قانون المالية برسم سنة 2020.

[132] الاسكوا. التقرير العربي للتنمية المستدامة 2020. ص. 61–64

من العام الحالي، ثم تمّ تسجيل حالات أخرى كانت جميعها لوافدين إلى المغرب من دول موبوءة. وللحدّ من انتشار الفيروس اتخذت السلطات المغربية مجموعة من الإجراءات والتدابير الوقائية والاحترازية على مختلف المستويات. أغلقت الحدود البرية والبحرية والجوية مع كل الدول ومنعت كل التجمعات، ثم أعلنت حالة الطوارئ الصحية وفرضت حجرًا صحيًّا صارمًا في 20 آذار/مارس استمر لغاية 10 حزيران/يونيو فتمّ تخفيفه بشكل تدريجي ومتفاوت حسب الحالة الوبائية في كل منطقة.

وبهدف الحفاظ على صحة التلاميذ والطلاب والأطر التربوية والإدارية وبالتالي المساهمة في الحد من انتشار الجائحة والحفاظ على صحة كافة المواطنات والمواطنين، علّقت وزارةُ التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي الدراسةَ الحضورية انطلاقًا من يوم الاثنين 16 آذار/مارس، وذلك في جميع المؤسسات التعليمية والجامعية وكذلك كلّ مؤسسات التكوين والدعم التربوي. ومباشرةً بعد ذلك، قررت الوزارة اعتماد عملية «التعليم عن بعد» لضمان الاستمرارية البيداغوجية واستكمال المقررات الدراسية[133].

ومن أجل تحقيق هذه الغاية، اتّخذت الوزارة مجموعة تدابير وإجراءات اختلفت حسب السلك الدراسي وحسب طبيعة القطاع (عام/خاص)، وأيضًا حسب الأساتذة في بعض الأحيان.

1. التعليم الابتدائي والثانوي

بدءًا من يوم الاثنين 16 آذار/مارس 2020، وحسب المعطيات التي قدّمتها الوزارة، تم توفير مجموعة من الدعامات والمنصات الرقمية وخدمات القنوات التلفزيونية[134]:

- استعمال منصة "TelmidTICE" من أجل توفير موارد رقمية للمتعلمين تغطي جميع المراحل (ابتدائي، إعدادي، ثانوي تأهيلي) والمسالك والمستويات والمواد الدراسية. وحسب الوزارة الوصية، وصل معدّل التتبع اليومي للتلاميذ عبر هذه المنصة إلى 600 ألف تلميذ(ة)، أي أقل من 10٪ إذا احتسبنا تلاميذ القطاع العام فقط وحوالي 8٪ من مجموع تلاميذ القطاع العام والخاص.
- بث الدروس عبر القنوات التلفزيونية الوطنية من أجل تمكين التلاميذ، الذين لا تتوفر لديهم حواسيب أو لوحات إلكترونية أو هواتف ذكية أو لا يمكنهم الربط بشبكة الإنترنت، من متابعة دروسهم. وقد ارتكزت الوزارة في لجوئها إلى هذا الحل على معطيات المندوبية السامية للتخطيط التي تشير إلى توفر 91٪ من الأسر بالوسط القروي على جهاز تلفزيون عام 2015. وعلى هذا الأساس، انطلق بث هذه الدروس في مرحلة أولى عبر قناة واحدة، لتتم بعد ذلك إضافة قناة ثانية ثم قناة ثالثة جهوية. كما تم تكييف بعض الدروس المصوّرة بالنسبة للأطفال في وضعية إعاقة خاصة الأطفال الصُّمّ من خلال توفير «لغة الإشارة».
- إطلاق العمل بالخدمة التشاركية «Teams» المدمجة في منظومة «مسار»[135] من أجل تمكين الأساتذة من التواصل المباشر مع تلامذتهم وكذلك تنظيم دورات للتعليم عن بُعد عبر أقسام افتراضية تتيح إمكانيّة إشراك التلاميذ في هذه العملية. وقد ناهزت نسبة تغطية مجموع الأقسام الافتراضية المحدثة 96٪ في التعليم العمومي و71٪ في التعليم الخصوصي وهمت هذه الخدمة أقل من 4٪ من مجموع التلاميذ .

[133] بلاغ وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي بتاريخ 13/ 3/ 2020

[134] مداخلة وزير التربية والتكوين المهن والتعليم العالي والبحث العلمي في مجلس المستشارين بتاريخ 12/ 5/ 2020

[135] منصة معلوماتية تقوم بمهمّة التدبير المدرسي، تغطي كل مؤسسات التعليم العمومية والخصوصية، والمستويات من الابتدائي إلى الثانوي، وتساعد مديري المؤسسات التعليمية على التدبير البيداغوجي. كما تساعد أولياء الأمور على التسجيل الأولي للأطفال المستوفين لسنّ التمدرس، ويتم بمقتضى هذه المنصة نزع الصفة المادية عن الملف الورقي للتلميذ وتعويضه بملف إلكتروني.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الأطر التربوية لجأت إلى مبادرات فردية عدّة من أجل مواصلة التواصل المباشر مع تلامذتهم عبر استعمال مواقع التواصل الاجتماعي أو آليات أخرى، خاصة أنّ الأقسام الافتراضية تحتاج إلى الربط بشبكة الإنترنت وتوفّر صبيب مرتفع، الشيء الذي لم يكن متوفّرًا لأغلبية التلاميذ.

بث حصص مصورة تهم التعليم الأولي على إحدى القنوات التلفزيونية بالشراكة مع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والمؤسسة المغربية للنهوض بالتعليم الأولي.

وقد أدركت الوزارة صعوبة متابعة الدروس بالنسبة لأطفال العالم القروي والأحياء الهامشية في المدن، فوزّعت كرّاسات للمراجعة والدعم التربوي والتعلّم الذاتي في مواد اللغة العربية والرياضيات واللغة الفرنسية، وذلك بعد قرابة شهر ونصف الشهر من انطلاق عملية التعليم عن بُعد. وقد شملت هذه العملية مليون تلميذ يتابعون دراستهم في السلك الابتدائي في المناطق النائية بالوسط القروي والمناطق ذات الخصاص في جميع أنحاء البلاد[136].

2. التعليم العالي والبحث العلمي

تمكّنت الجامعات المغربية ومؤسسات التعليم العالي، بفضل مجهودات الأساتذة والأطر الإدارية والتقنية، من توفير موارد رقمية متنوعة همت بين 80٪ و100٪ من المضامين البيداغوجية المبرمجة، وقد تم وضعها على البوابات الإلكترونية للجامعات والمؤسسات التابعة لها. كما اعتمدت على خدمات عدة منصات رقمية ومواقع إلكترونية وأنظمة معلوماتية للتفاعل مع الطلبة Teams, Zoom, Google meet...[137].

- بالنسبة لمؤسسات الاستقطاب المفتوح خاصةً تلك المتعلقة بسلك الإجازة في الدراسات الأساسية التي تستقطب ما يفوق 90٪ من العدد الإجمالي للطلبة، تم بث مجموعة من الدروس والمحاضرات المصورة على إحدى القنوات التلفزيونية، بمعدّل 8 ساعات في اليوم، شملت عدة مسالك في حقول معرفية مختلفة (العلوم والتقنيات، العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، الآداب والعلوم الإنسانية). وقد استعانت الجامعات بالإذاعات الجهوية لبث دروس في العلوم الإنسانية.
- بالنسبة لمؤسسات الاستقطاب المحدود، استفاد الطلبة من 100٪ من المضامين المسطرة في البرامج التكوينية.
- بالنسبة لطلبة الأقسام التحضيرية، عملت الوزارة على توفير منصة للتعليم عن بُعد خاصة بهؤلاء الطلبة وذلك بالتعاون مع جامعة «محمد السادس» متعددة التخصصات التقنية.

بالإضافة إلى ذلك، بثّت الوزارة برنامج «Street on world» على إحدى قنوات التلفزيون من أجل تعلم اللغة الإنجليزية وذلك في إطار الشراكة مع المجلس الثقافي البريطاني. كما فتحت موارد المكتبة الرقمية الدولية «EBSCO» بشكل مجاني أمام الطلبة والأساتذة والباحثين، إضافة إلى مجموعة من المنصات والمكتبات الدولية العالمية كـ«المناهل» و« CAIRN» و« DALLOZ».

وقد عملت الوزارة على توفير الولوج إلى مختلف المنصات الإلكترونية الموضوعة من طرفها مجانًا بالتنسيق مع الوزارة الوصية على شركات الاتصالات الثلاث في المغرب، إلا أنّ الولوج إلى الفيديوهات عبر تطبيق يوتيوب أو وسائل التواصل الاجتماعي كتطبيق واتساب، لم يستفد من المجانية، وبالتالي كان مكلفًا لشرائح واسعة من الأسر.

[136] مداخلة وزير التربية والتكوين المهن والتعليم العالي والبحث العلمي في مجلس المستشارين بتاريخ 12/ 5/ 2020

[137] نفس المرجع أعلاه

III. هل يعمّق التعليم عن بعد اللامساواة؟

إن الإجراءات التي اتخذتها الوزارة لضمان الاستمرارية البيداغوجية في ظل جائحة «كوفيد-19»، ارتكزت على الموارد الرقمية المتوفرة مسبقًا (منصات التعليم عن بُعد، دروس لمواد ومسالك مختلفة مسجلة)، إذ عمد المغرب منذ عام 2005، وفي إطار الاستراتيجية الوطنية لتعميم تكنولوجيا المعلوميات والتواصل، إلى إطلاق «برنامج GENIE» الذي مكّن من تقوية البنية التحتية، وتكوين الأطر التربوية والإدارية على التقنيات الرقمية وإنشاء وتطوير مجموعة من المواد البيداغوجية الرقمية وكذلك منصة (TaalimTICE)، وهو ما مكّن من تعبيد الطريق نحو عملية التعليم عن بُعد[138].

فهل نجحت عملية التعليم عن بُعد في تعويض التعليم الحضوري، وهل حققت أهدافها، وهل استطاعت أن تتجاوز إشكالية عدم تكافؤ الفرص في المنظومة التعليمية المغربية أم كرّستها وعمّقتها أكثر؟ تلكُم بعضُ الأسئلة التي سنحاول الإجابة عنها في هذا الباب.

منذ 16 آذار/مارس من العام الحاليّ، أصبح، وبشكل فجائي، على كل التلاميذ والطلاب المغاربة (حوالي 10 ملايين)، متابعة دروسهم عن بعد، ممّا خلق حالة من الارتباك لديهم ولدى أسرهم. ففي الوقت الذي استطاع بعضُهم التأقلم مع الوضعية الجديدة بشكل من الأشكال، شكّلت العملية لدى البعض الآخر تحديًا حقيقيًّا من جوانب مختلفة، إذ لعب المستوى الاجتماعي والدراسي للأسر دورًا أساسيًّا في هذا التأقلم. بالنسبة للأسر التي تسود فيها الأمية، والتي لم تعتَد استعمالَ الوسائل المعلوماتية، وجد الأطفالُ أنفسهم أمام دروس يغيب فيها التفاعلُ مع الأستاذ ومع الزملاء، وقد شكّل غيابُ المساعدة من قِبل الآباء أو الأمهات أو فردٍ آخر من الأسرة للولوج للدروس وفهمها سببًا من الأسباب التي حالت دون متابعة المتمدرسين لدروسهم عن بُعد (تمثل نسبة الأسر المعنية حسب المندوبية السامية للتخطيط 25٪، وتصل هذه النسبة إلى 67٪ في صفوف الأسر التي يرأسها شخصٌ لا يتوفر على أي مستوى تعليمي)[139]؛ وقد أكد ممثل وزارة التربية في ندوة رقمية أن الدراسة التي شملت 100 ألف معني خلصت إلى نفس النتيجة[140].

من جهة أخرى، شكّل تحويلُ البيت إلى فضاء للدراسة سببًا آخر لتعميق الفوارق في التحصيل، إذ تكبر الهوّة بين من يمتلك وسائل الدراسة الرقمية وبين من لا يمتلكها[141]. فمتابعة الدراسة عن بُعد كانت تستوجب توفر المتعلمين والمتعلمات على وسائل رقمية، خاصة الحواسيب أو لوحات إلكترونية أو هواتف ذكية، والربط بشبكة الإنترنت بصبيب عالٍ. لكن الملاحَظ، وعلى الرغم من مجّانية الولوج إلى المنصات الموضوعة من قِبل الوزارة الوصية، فإنّ الضغطَ على شبكة الإنترنت جعل الصبيب، الضعيف أصلًا في المغرب، غير كافٍ لمتابعة الدروس من دون التعرض إلى انقطاعات متعددة، بالإضافة إلى وجود مناطق غير مرتبطة بشبكة الهاتف المحمول أو الإنترنت، وهو ما ناهز 29٪ من الأسر عام 2019، حسب معطيات الوكالة الوطنية لتقنين الاتصالات (ANRT).[142] وفي السياق نفسه، لا تتوفر 64٪ من الأسر على حواسيب في الوسط الحضري و94٪ بالوسط القروي[143]. ورغم محاولة بعض الأسر اقتناء الهواتف أو اللوحات أو الحواسيب رغم إمكانياتها المحدودة، فقد حال إعلان حالة الطوارئ والحجر الصحي بشكل سريع ومفاجئ، مع ما تلاه من إقفال للمحلات التجارية غير المرتبطة

138 إدريسي علمي و. أقوضاض ص. L'exploitation des TIC dans l'enseignement à distance : Défis et opportunités. Tribune libre n°3. Juin 2020. RSSI.

139 المندوبية السامية للتخطيط. بحث حول تأثير فيروس كورونا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والنفسي للأسر. أيار/مايو 2020 ص. 19 – 22

140 مداخلة مدير المناهج بوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي بندوة رقمية نظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان تحت عنوان «التعليم عن بعد والحق في التعليم» بتاريخ 2020/6/26

141 إدريسي علمي و. أقوضاض ص. L'exploitation des TIC dans l'enseignement à distance : Défis et opportunités. Tribune libre n°3. Juin 2020. RSSI

142 إدريسي علمي و. أقوضاض ص. L'exploitation des TIC dans l'enseignement à distance : Défis et opportunités. Tribune libre n°3. Juin 2020. RSSI

143 المندوبية السامية للتخطيط. الإحصاء العام للسكن والسكنى. 2014. www.hcp.ma

بالمعيش اليومي للمواطنين، دون الوصول إلى هذه الوسائل حسب إفادة مجموعة من الأسر. ولم يتمكن سوى 9,7٪ من الأسر من اقتناء هاتف ذكي في هذه الفترة (11,2٪ في المجال الحضري مقابل 6,2٪ في المجال القروي) و2,8٪ من اقتناء حاسوب أو لوحة إلكترونية[144].

وقد أكد البحث الذي أنجزته المندوبية السامية للتخطيط، أنّ عدم توفر أو نقص الأدوات أو الوسائط اللازمة (أجهزة الحاسوب، الهاتف الذكي، الإنترنت، التلفزيون، إلخ) يُعدّ السبب الرئيسي لعدم متابعة الدروس عن بُعد أو لعدم انتظامها، إذ إنّ تلاميذ حوالي نصف الأسر موضوع البحث (51٪ من الأسر في المستوى الابتدائي و48٪ في الإعدادي) 60٪ منهم في الوسط القروي و53٪ في أوساط الأسر الفقيرة[154].

من جهة أخرى، ولمحاولة معرفة مدى استعمال الوسائل والوسائط التي وضعتها الوزارة الوصية لإنجاح عملية التعليم عن بُعد، أكدت مجموعة من الأسر وكذلك مجموعة من المتعلمات والمتعلمين أنّ العملية ارتكزت أساسًا على وسائل التواصل الاجتماعي، خاصةً تطبيق «واتساب»، وهو ما أكده بحث المندوبية السامية للتخطيط (ما بين 40 و46٪ حسب المستوى الدراسي) وخصوصًا في القطاع الخاص (65٪ في الابتدائي لتنخفض هذه النسبة إلى 48٪ في المستوى الثانوي)[146]. وتأتي قنوات التلفزيون الوطنية في المرتبة الثانية بنسبة تتراوح بين 39٪ للمستوى الابتدائي، و29٪ للإعدادي، لترتفع هذه النسبة في الوسط القروي حيث تصل إلى 63٪ في المستوى الابتدائي و44٪ في المستوى الثانوي[147].

وفي ما يخصّ المنصات الرقمية التي أنشأتها وزارة التربية الوطنية فقد كان استعمالها متواضعًا، خاصةً في التعليم الابتدائي والإعدادي، وترتفع نسبته مع ارتفاع مستوى التعليم إذ تصل إلى 9٪ في السلك الابتدائي و20٪ في الإعدادي و30٪ في الثانوي. أما في الوسط القروي فلا تتجاوز هذه النسب 4٪ و12٪ و27٪ على التوالي. أما في ما يخصّ متابعة المنصات التي أنشأتها مؤسسات التعليم الخصوصي فكانت أفضل نسبيًا إذ وصلت إلى 27٪ في المستوى الابتدائي و34٪ في الإعدادي و52٪ في الثانوي[148]. ولعلّ ذلك يرجع إلى المستوى الاجتماعي والمعرفي لهذه الأسر التي تنتمي في الغالب إلى الفئات المتوسطة والميسورة، والتي تقطن في المجال الحضري.

وبشكل عام فقد خلُص البحث الذي أنجزته المندوبية السامية للتخطيط، والذي استهدف 2350 أسرة مغربية تنتمي إلى مختلف الطبقات الاجتماعية والاقتصادية وأيضًا إلى المجالين الحضري والقروي[149]، إلى أن الأطفال المتمدرسين لأسرة واحدة من أصل خمسة، لم يتابعوا الدروس عن بُعد. كما أن متابعة الدروس اختلفت من سلك تعليمي لآخر، إذ بلغت نسبة الأسر التي استطاع أطفالُها المتمدرسون متابعة الدروس عن بُعد بانتظام في المستوى الابتدائي (48٪) وفي المستوى الإعدادي (51٪) والمستوى الثانوي (69٪) وفي التعليم العالي (56٪). كما خلصت هذه الدراسة إلى أن نسبة الأسر التي لم يتابع أطفالها المتمدرسون الدروس عن بعد بتاتًا بلغت 18٪ كمعدل للأسر التي شملها البحث، 29٪ في الوسط القروي و13٪ في الوسط الحضري. وتتوزع هذه النسب حسب السلك الدراسي 21٪ في المستوى الابتدائي (33٪ في

[144] المندوبية السامية للتخطيط. العلاقات الاجتماعية في ظل جائحة «كوفيد 19». المرحلة الثانية من البحث حول تأثير فيروس كورونا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والنفسي للأسر. تموز/يوليو 2020. ص. 17

[145] المندوبية السامية للتخطيط. بحث حول تأثير فيروس كورونا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والنفسي للأسر. أيار/مايو 2020. ص. 19 – 22

[146] المندوبية السامية للتخطيط. بحث حول تأثير فيروس كورونا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والنفسي للأسر. أيار/مايو 2020. ص. 19 – 22

[147] نفس المرجع أعلاه

[148] نفس المرجع أعلاه

[149] المندوبية السامية للتخطيط. بحث حول تأثير فيروس كورونا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والنفسي للأسر. أيار/مايو 2020. ص. 19 – 22

الوسط القروي مقابل 14٪ في الوسط الحضري)، 24٪ منهم ينتمون لأسر فقيرة، 17٪ في المستوى الإعدادي (27٪ في الوسط القروي مقابل 12٪ في الوسط الحضري)، 10٪ في المستوى الثانوي (21٪ في الوسط القروي و7٪ في الوسط الحضري)[150].

كما أن نسبة المتابعة المنتظمة للدروس عن بُعد كانت أكبر بين المتمدرسين في التعليم الابتدائي والإعدادي في القطاع الخاص، وقد بلغت على التوالي 81٪ و84٪ مقابل 42٪ و48٪ في القطاع العمومي[151]، ويرجع ذلك بالخصوص إلى كون الأطفال المتمدرسين في القطاع الخاص ينتمون للطبقة الوسطى والميسورة والتي لا تعاني من ظاهرة الأمية، عكس القطاع العمومي الذي يستقبل أطفال الفقراء وأطفال الوسط القروي.

وبالنسبة للتعليم الأولي، فقد أكدت المرحلة الثانية من البحث الذي قامت به المندوبية السامية للتخطيط أنّ 83,5٪ من الأطفال لم يتابعوا الدروس عن بُعد (79,1٪ في المجال الحضري مقابل 94,6٪ في المجال القروي). وترجع الأسباب الرئيسية حسب الأسر المستجوَبة إلى عدم العلم بوجود قنوات مخصصة للتعليم عن بُعد (43,7٪) وصعوبة متابعة الدروس بسبب صغر سن الطفل (22,1٪) وعدم فعالية الدروس (10,7٪) وعدم التوفر أو نقص في الأدوات الإلكترونية (5,5٪)[152].

وفي ما يخص التعليم العالي، حيث يتوفر أغلب الطلبة على هواتف ذكية بالخصوص وعلى حواسيب و/أو لوحات إلكترونية أحيانًا، خاصةً بالنسبة لطلبة المؤسسات ذات الاستقطاب المحدود، عرفت متابعةُ الدراسة تفاوتات حسب الوضعية الاجتماعية والمجالية للأسباب نفسها التي ذكرناها سابقًا في هذه الورقة، إذ أظهرت دراسة أنجزتها جامعة «محمد الخامس» في الرباط وشملت عيّنة مكونة من 8355 طالبا(ة)، يدرسون في المؤسسات الجامعية ذات الاستقطاب المفتوح والمحدود، وعينة مكونة من 571 أستاذا(ة)، أنّ 70٪ من الطلاب الذين شملهم الاستطلاع اطّلعوا بانتظام على المواد البيداغوجية الموضوعة من قِبل الأساتذة خلال هذه الفترة، بينما صرّح حوالي 26٪ منهم بعدم الاطلاع عليها إلا نادرًا، في حين أكد 4٪ منهم عدم الاطلاع عليها نهائيًّا. كما أوضحت الدراسةُ نفسها أنّ حوالي 71٪ من الطلاب و84٪ من الأساتذة أبدوا رضاهم عن تجربة التعليم عن بُعد، بنسبٍ متفاوتة، فيما عبّر 29٪ من الطلاب و16٪ من الأساتذة عن عدم رضاهم بشكل تام[153].

ومن نتائج الدراسة أيضًا، أنّ الجامعة المغربية ما زالت متأخرة في المجال الرقمي، رغم مخططات رقمنة المؤسسات التعليمية التي وُضعت منذ سنوات، إذ أفاد أكثر من 70٪ من الطلبة و72٪ من الأساتذة الذين شملهم الاستطلاع، بأنهم لم يسبق لهم استعمال تقنيات التعلم عن بُعد من قبل، الأمر الذي شكّل صعوبةً في التكيف مع نمط التعليم المعتمد في فترة الحجر الصحي. وقد أكد 30٪ من الطلاب صعوبةَ المنصات التي وضعتها الجامعة كوسائط للتعليم عن بعد[154].

ويظهر من نتائج الدراسة كذلك أن الأساتذة ارتكزوا على اجتهادهم الشخصي لتدبير عملية التعليم عن بُعد، إذ لم تتعدّ نسبة من صرّح منهم باستفادته من المواكبة عن بُعد في ما يتعلق باستعمال الأدوات والمنصات المُعدة لهذا النمط من التعليم 24٪ فقط[155]. واستفاد 34٪ من الأساتذة من مواكبة المؤسسات الجامعية لتسجيل الدروس عن طريق

[150] المندوبية السامية للتخطيط. بحث حول تأثير فيروس كورونا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والنفسي للأسر. أيار/مايو 2020. ص. 19 – 22

[151] نفس المرجع أعلاه

[152] المندوبية السامية للتخطيط. العلاقات الاجتماعية في ظل جائحة «كوفيد-19». المرحلة الثانية من البحث حول تأثير فيروس كورونا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والنفسي للأسر. تموز/يوليو 2020. ص. 16

[153] محمد الراجي 05 حزيران/يونيو 2020 – https://www.hespress.com/societe/473713.html

[154] نفس المرجع أعلاه

[155] نفس المرجع أعلاه

تقنية الفيديو. في المقابل، أكّد زهاء 90٪ منهم ولوجَه إلى أدوات العمل مثل البريد الإلكتروني المؤسساتي، والمنصات الرقمية المؤسساتية، وأدوات تسهّل عملية الاتصال بالطلبة[156].

وفي السياق نفسه، يرى أحدُ الأستاذة الجامعيين أنّ الاكتفاء بتسجيل دروس جاهزة، سمعية – بصرية أو مرقونة، مسألةً معيبةً حسب كل الأدبيات البيداغوجية الحديثة والمعاصرة، إذ أنها لا تحمل من مواصفات الحصة الدراسية الجامعية إلا الاسم، مضيفًا أنّ «ما يكون في حوزة الأساتذة من وثائق وأدوات، هو مجرد وسائل يُلقونها في بحر الحصة كي تحرك مياه وأمواج التفاعلات الطلابية المختلفة، التي تعتبر العمود الفقري لبناء الدرس الجامعي بالمعنى القوي للكلمة، لأن الدرس يبنى ولا يلقى جاهزًا، وفي عملية البناء هذه، يُعدّ الجهدُ الطلابي عنصرًا حاسمًا ورئيسيًا»[157].

من جهة أخرى، اعتبر أغلب المغاربة، أسرًا ومتعلمين وممثلين لأوليائهم، أن عملية التعليم عن بُعد لم تستطع تحقيق أهدافها ولم تتمكن من تعويض التعليم الحضوري، وهو ما أكدته المندوبية السامية للتخطيط بالأرقام، إذ خلصت إلى أنّ سبع أسر من بين عشر راضون بشكل متوسط أو غير راضين على الإطلاق عن القنوات المستخدمة لمتابعة الدروس عن بُعد بالنسبة لمراحل التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي و59٪ بالنسبة للتعليم العالي. ويشكّل غياب التفاعل مع أعضاء هيئة التدريس السببَ الرئيسي لعدم رضا 39٪ من الأسر التي لديها أطفال في الابتدائي، و35٪ بالنسبة للإعدادي، و43٪ للثانوي، و29٪ للتعليم العالي. ويحتلّ غياب أو نقص الوسائط الرقمية اللازمة المرتبةَ الثانية بنسبة 23٪ في السلك الابتدائي و28٪ في الإعدادي و24٪ في الثانوي و16٪ في التعليم العالي[158].

وقد خلُصت أيضًا الوزارة الوصية والنقابات القطاعية للأطر التربوية وكذلك الشأن بالنسبة لجمعيات آباء وأولياء التلاميذ إلى النتائج نفسها (مع اختلاف في نسبة متابعة الدروس عن بُعد[159])، إذ وَجّهت هذه التنظيمات للوزارة مذكّرات تطالبها بعدم اعتماد الدروس التي أنجزت عن بُعد في امتحانات آخر السنة لجميع المستويات[160]. وبالفعل، قررت الوزارة اعتمادَ الدروس المنجزة قبل تعليق الدراسة الحضورية (إذ تمّ إنجاز 70 إلى 75٪ من المقررات الدراسية والبرامج التكوينية) لاجتياز امتحانات الباكالوريا وإلغاء الامتحانات بالنسبة لباقي المستويات والاقتصار على المراقبة التي تمّت قبل 16 آذار/مارس. وقد علّلت الوزارة اللجوء إلى هذا القرار بكون التعليم عن بُعد لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يعوّض التعليم الحضوري، كما عللته بالحرص على ضمان الإنصاف وتكافؤ الفرص بين جميع المتعلمات والمتعلمين، وبمراعاة التفاوتات الحاصلة بين الأسر في مجال تأطير ومواكبة بناتهم وأبنائهم وتوفير الظروف المواتية لمتابعة دراستهم بانتظام، بالإضافة إلى ضرورة الحفاظ على قيمة ومصداقية الشواهد الوطنية[161].

IV. انعكاسات أزمة «كوفيد- 19» على التعليم

يتضح ممّا سبق أنّ عملية التعليم عن بُعد التي تم اعتمادها في المغرب على غرار دول عديدة أخرى خلال فترة الحجر الصحي تفاديًا لتفشي

156 نفس المرجع أعلاه

157 جريدة اليوم 24. مارس 2020 https://www.alyaoum24.com/1396000.html

158 المندوبية السامية للتخطيط. بحث حول تأثير فيروس كورونا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والنفسي للأسر. أيار/ مايو 2020. ص. 19 – 22

159 مداخلة الكاتب العام للنقابة الوطنية للتعليم (كدش) في ندوة رقمية نظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان تحت عنوان «التعليم عن بعد والحق في التعليم» يوم 2020/6/26

160 رسالة النقابة الوطنية للصحة (كدش) لوزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي في شأن مآل السنة الدراسية 2019–2020 بتاريخ 9/ 5/ 2020 .

161 مداخلة وزير التربية والتكوين المهن والتعليم العالي والبحث العلمي بمجلس المستشارين بتاريخ 12/ 5/ 2020

جائحة «كوفيد-19»، لم تفِ بأهدافها المتمثّلة في الاستمرارية البيداغوجية وتعويض الدراسة الحضورية لاستكمال المقررات الدراسية. فبالإضافة إلى التفاوتات التي عرفتها هذه العملية اجتماعيًّا ومجاليًّا، كان لعدم حصول بعض الأساتذة والتلاميذ على الأجهزة الإلكترونية اللازمة أو على الربط بشبكة الإنترنت أو حتى على المعارف الكفيلة باعتماد هذا النوع من التدريس، أثرٌ سلبيٌّ على نجاح هذه العملية وعلى ضمان تكافؤ الفرص بالنسبة لجميع المتعلمين والمتعلمات.

من جهة أخرى، عانى المتعلمون والمتعلمات وأولياء أمورهم من حدة الضغوطات النفسية خلال هذه الفترة، وذلك راجعٌ إلى أسباب عدة، منها ما هو مرتبط بعدم اعتيادهم وجاهزيتهم لهذا النوع من التعليم، ومنها ما هو مرتبط بضعف خدمة الانترنت أو انعدامها في بعض المناطق أو عدم توفرهم على الأجهزة الإلكترونية اللازمة أو على الفضاء المناسب للتعلم، ومنها ما هو مرتبط بالحجر المنزلي لمدة قاربت الأربعة أشهر، الأمر الذي لم يعتَدِ عليه المغاربة. وقد أدى ذلك إلى فقدان التركيز والرغبة في التعلم. وهو ما أكدته نتائج البحث الذي أنجزته المندوبية السامية للتخطيط إذ خلصت إلى أنّ ما يقارب نصف المتمدرسين في التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي فقط، كانوا متحفّزين للتعليم عن بُعد، في حين أن 30٪ شعروا بالحرج والانزعاج تجاه هذا النوع من التعليم[162]. كما أكدت المرحلة الثانية من الدراسة نفسها أن حوالي 47٪ من التلاميذ والطلبة وجدوا صعوبة في استيعاب الدروس، و16٪ عانوا من اضطرابات في التركيز، بالإضافة إلى أنّ 18٪ عانوا من الإدمان على الأدوات الإلكترونية و14,6٪ من النقص في الأنشطة البدنية والحركية[163]. لذلك يعتقد عدد من المتتبعين أنه كان على الوزارة أن تقوم بالإعداد النفسي للمتعلمين والمتعلمات قبل الشروع في تقديم الدروس. وقد فطنت الوزارة للمسألة النفسية فبثّت دروسًا للتربية البدنية على إحدى قنوات التلفزيون لتخفيف الضغط على المتعلمين، ولكن بعد انطلاق عملية التدريس عن بُعد بكثير؛ بالإضافة إلى كون الاستفادة من هذه الدروس ليست متاحة للجميع بسبب غياب فضاء خاص لذلك ولأن أغلبية الأسر تعيش في شقق صغيرة[164].

في السياق نفسه، أطلقت جامعات مغربيّة عدّة تحت إشراف أساتذة علم النفس خلايا للاستماع والدعم النفسي والتربوي عن بُعد، وذلك بهدف المساهمة في تقديم المساعدة للمتعلمين وأولياء أمورهم لتجاوز المشاكل النفسية الناجمة عن الوضعية التي فرضها الحجر الصحي سواءً على المستوى الدراسي أو المستوى الأسري، والتي وصلت حدّ الاكتئاب ومحاولات الانتحار بين التلاميذ بالإضافة إلى حالات عديدة من العنف المنزلي[165].

من جهة أخرى، وبسبب غياب أجواء الفصل الدراسي الفعلي وما ينجم عنه من تفاعل بين المتعلمين من جهة وبينهم وبين المدرِّس من جهة أخرى، فقدت عمليةُ التعليم عن بعد جزءًا هامًّا من نجاعتها. وهو ما أكده بعض المتعلمين والأساتذة الذين أفادوا أنّ العملية التعليمية تعتمد على التفاعل المعرفي وأيضًا على التفاعل الوجداني والحركي المستمرّ بين المتعلمين أنفسهم والمتعلمين والمعلم، الشيء الذي يغيب في التعليم عن بُعد، إضافةً إلى عدم معرفة مدى إنصات وتتبع ما يقدمه الأستاذ للتلميذ[166]. وأكد فاعلون تربويون آخرون أنّ من بين الأسباب التي حالت دون نجاح الدروس عن بُعد في تعويضها

[162] المندوبية السامية للتخطيط. بحث حول تأثير فيروس كورونا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والنفسي للأسر. أيار/ مايو 2020. ص. 19 – 22

[163] المندوبية السامية للتخطيط. العلاقات الاجتماعية في ظل جائحة «كوفيد-19». المرحلة الثانية من البحث حول تأثير فيروس كورونا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والنفسي للأسر. تموز/يوليو 2020. ص. 16

[164] المندوبية السامية للتخطيط. الإحصاء العام للسكن والسكنى. 2014. www.hcp.ma

[165] التعليم عن بعد: الصدمة والإقصاء يحكمان سلوكيات التلاميذ والأسر. 19/ 4/ 2020. https://milafattadla24.com/24466.html

[166] نفس المرجع أعلاه

عـن الـدروس الحضوريـة ارتكازهـا علـى مـا هـو تقنـي محض وتغافلها عن أبعاد أخرى، وعلى رأسها البعدان التربـوي والاجتماعـي[167].

إضافةً إلى ذلك، أكدت مجموعة من التلاميذ والأساتذة أن الـدروس المقدّمـة فـي القنـوات والمنصـات لـم تكـن كافيـة ولا يمكـن اعتبارهـا سـوى مـواد تكميليـة لا يجـوز الاعتمـاد عليهـا بشـكل أساسـي فـي العمليـة التعليميـة. وهـو مـا أكده البحـث الـذي أنجزتـه المندوبيـة السـامية للتخطيـط إذ خلـص إلـى أن أكثـر مـن ثلثـي التلاميـذ والطلبـة الذيـن تابعـوا الدراسـة عـن بُعـد خـلال فتـرة الحجـر الصحـي، اعتبـروا أن هـذه الـدروس لـم تغطِّ المقـرر البيداغوجـي السـنوي بالكامـل[168].

الخاتمة وأبرز الخلاصات

إن أهـم درس يمكـن اسـتخلاصه مـن فشـل تجربـة التعليـم عـن بُعـد ومسـاهمتها فـي تكريـس اللامسـاواة فـي الولـوج إلـى الحـق فـي التربيـة والتكويـن لـكل المتعلميـن فـي ظـل جائحـة «كوفيـد-19»، هـو ضـرورة إعـادة التفكيـر فـي دور التعليـم وإيلائـه الاهتمـام الضـروري كأداة لبنـاء الإنسـان والمجتمـع ومسـاهمته فـي التنميـة البشـرية، والقطـع مـع حشـو أدمغـة التلاميـذ المعتمـدة حاليًـا والعمـل علـى تكويـن تلاميـذ يتمتعـون بالاسـتقلال الفكـري والحـس النقـدي وحريـة الإبـداع ويتحكمـون فـي اسـتعمال الرقميـات. فأزمـة التعليـم فـي المغـرب أزمـةٌ بنيويّـةٌ لا ترتبـط بالتعليـم عـن بُعـد أو بالتعليـم الحضـوري، بـل بالسياسـات المتبعـة فـي هـذا القطـاع واعتبـاره قطاعًـا غيـر منتـج يجـب علـى الدولـة التخلـي عنـه لصالـح الاسـتثمار الخـاص كمـا توصـي بذلـك المؤسسـات الدوليـة الماليـة. لكـن الملاحـظ أن الحكومـة المغربيـة، ورغـم الشـعارات التـي رفعتهـا فـي بدايـة الجائحـة كـون «مغـرب مـا قبـل كورونـا لـن يكـون كمغـرب مـا بعـد كورونـا»، مـا زالـت مصـرة علـى السياسـات نفسـها التـي أنتجـت الأزمـة. والدليـل علـى ذلـك تقليـصُ ميزانيـة وزارة التربيـة والتكويـن فـي ميزانيـة 2020 المعدَّلـة فـي تموز/يوليـو الأخيـر، وكذلـك تصريـح وزيـر التربيـة فـي البرلمـان المغربـي برفضـه مغـادرة المتعلميـن المدرسـةَ الخصوصيّـةَ للالتحـاق بالمدرسـة العموميـة علـى خلفيـة النـزاع الـذي عرفتـه المـدارس الخصوصيـة مـع أوليـاء أمـور التلاميـذ؛ هـذا النـزاع الـذي بيّـن كيفيّـة تعامـل القطـاع الخـاص مـع التربيـة والتعليـم كسـلعة تخضـع لقيـم السـوق الاسـتهلاكية حتـى فـي ظـل الجائحـة، وقـد وصـل الأمـر بالمـدارس الخصوصيـة حـدّ ابتـزاز الأسـر، تـارّةً برفضهـا تسـليم الوثائـق الخاصـة بالتلاميـذ، وتـارة أخـرى بإجبارهـا علـى تأديـة مصاريـف الدراسـة للموسـم الدراسـي 2020-2021 دفعـة واحـدة وتوقيـع عقـود أقـل مـا يمكـن وصفهـا بأنهـا عقـود إذعـان، الأمـر الـذي أثـار سـخط جـلّ الفاعليـن والأسـر المغربيـة.

إنّ خصخصـة التعليـم تسـاهم فـي تعميـق الفـوارق التـي تعانـي منهـا المنظومـة التعليميـة المغربيـة بسـبب المسـارات المختلفـة للتلاميـذ، التـي تمنـع الاختـلاط بيـن فئـات اجتماعيـة ومجاليـة مختلفـة، وكذلـك بيـن تلاميـذ مـن مسـتويات معرفيـة مختلفـة، الأمـر الـذي يهـدّد التماسـك الاجتماعـي. فالمدرسـة يجـب أن تكـون موحَّـدة وموحِّـدة، تضمَـنُ تكافـؤ الفـرص وتسـاعد الأطفـال علـى النجـاح، بغـضّ النظـر عـن جنسـهم وأصولهـم الاجتماعيـة أو المجاليـة. والمدرسـة العموميـة هـي الوحيـدة الكفيلـة بتوفيـر هـذه الشـروط، لـذا علـى الدولـة أن تتحمّـل مسـؤولياتها لإعـادة الاعتبـار لهـا، ولتوفـر لهـا كل مـا يلـزم كـي تلعـب أدوارهـا فـي بنـاء مواطـن الغـد ومسـاهمته فـي التنميـة المسـتدامة وفـي تَقـدّم البـلاد. كمـا علـى الدولـة أن تولـي الاهتمـام الـلازم للبحـث العلمـي الـذي أبانـت الجائحـة عـن أهميتـه القصـوى فـي اكتشـاف وتطويـر أدويـة ولقاحـات وأجهـزة ومسـتلزمات طبيـة لحمايـة صحـة المواطنيـن ووقايتهـم مـن الأمـراض والأوبئـة، فالـدول التـي تهمّـش البحـث العلمـي مصيرُهـا انتظـارُ مـا ستسـفر عنـه نتائـج بحـوث الـدول المتقدمـة لتقتنـي منهـا مـا يلزمهـا لحمايـة مواطنيهـا مـن الأمـراض.

[167] مداخلة الكاتب العام للنقابة الوطنية للتعليم (كدش) في ندوة رقمية نظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان تحت عنوان «التعليم عن بعد والحق في التعليم» يوم 2020/6/26

[168] المندوبية السامية للتخطيط. العلاقات الاجتماعية في ظل جائحة «كوفيد-19». المرحلة الثانية من البحث حول تأثير فيروس كورونا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والنفسي للأسر. تموز/يوليو 2020. ص. 15

من جهة أخرى، أظهرت تجربةُ التعليم عن بُعد فشلَها في التعويض عن التعليم الحضوري، لكن، وحسب جلّ الفاعلين في الحقل التربوي وكذلك التلاميذ والطلبة، بإمكان هذا النمط من التعليم، المساهمة في العملية التعلمية كدعامة وكأداة تكميلية تساعد على تعميق الفهم لدى المتعلمين، كما يمكن اللجوء إليه في ظروف استثنائية وخلال الأزمات. إضافة إلى ذلك، يجب استثمار هذه التجربة لمواكبة التطور الحاصل على المستوى العالمي في هذا المجال، حيث أصبحت منصات التعليم على الانترنت منتشرة بشكل واسع. ولتدارك النقائص التي ساهمت في فشل التجربة خلال أزمة كورونا، أصبح لزامًا على وزارة التربية والتكوين العمل على تزويد المؤسسات التعليمية بالمستلزمات الضرورية لهذه العملية، خاصةً في المجال القروي وشبه الحضري. كما يتعيّن عليها تزويد التلاميذ الذين ينتمون للفئات الفقيرة بلوحات إلكترونية أو حواسيب لتشجيعهم على الاهتمام بهذا النمط من التعليم مع ضرورة توفرهم على الربط بشبكة الإنترنت مجّانًا لأنهم لا يستطيعون تحمّل تكلفته كما أظهرت الجائحة. كما يجب عليها العمل على تكوين الأساتذة والمتعلمين على تقنيات التعليم عن بُعد لإدماج الأخير في المنظومة التعليمية، فالتكوين الذي استفاد منه الأساتذة خلال الفترة الممتدة بين 2009 و2011 كان فقط حول الرقمنة في التدريس وليس التعليم عن بعد.

القسم الثالث

إعادة النظر في الحرب والاحتلال بعد فيروس كوفيد – 19: سوريا وفلسطين

مقـــدمـــة

ملاحظات حول رهانات جائحة كورونا في مناطق النزاع والحروب

ساري حنفي[1] (ترجمة النسخة الانجليزية: سونيا فريد)[2]

بعد سبعة أشهر ونيّف على بدء جائحة كورونا، نحن أمام تداعيات تتجلّى في كل المستويات الفردية والمجتمعية، من سياسة واقتصاد واجتماع، إضافةً إلى علاقتنا مع الطبيعة. وقد كشفت الجائحةُ هشاشةَ الدولة وحجمَ اللامساواة، خصوصًا مع الطبقات الفقيرة والأقليات الإثنية والمهاجرين واللاجئين. لقد أكد المراقبون أنّ «كوفيد-19» هو هنا ليبقى ويتمدّد (أو على الأقل سيستمرّ بالانتشار على شكل موجات)، وعلينا ببساطة التعايش معه. وإذا كنا نعترف أنه لا يمكن العودة ببساطة إلى «الوضع العادي» أو «العمل كالمعتاد»، فإنّ رهانات جائحة كورونا كثيرة: يتعلّق الرهان الأول بتبعات التباعد الاجتماعي والقوى المتناقضة الدافعة فيه، أما الرهان الثاني فهو في واقع ومستقبل الحركات الاجتماعية في ظل أزمة مثل كورونا، وذلك في ظل الفشل الذريع للدولة الاستبدادية والشعبوية والنيوليبرالية في معالجة تبعات هذا الفيروس. في هذه الورقة القصيرة سأكتفي بالتركيز على بعض الرهانات في مناطق النزاع والحرب.

النصوص الثلاثة

نحن أمام ثلاثة نصوص تتعامل مع مجتمعات تنهكها الحرب وتعيش حالة صراع، كما أنها ذات أنظمة استبدادية: سوريا والعراق والأراضي الفلسطينية المحتلّة. وكما يتّضح من اسم الأخيرة، فإنها ترزح تحت سَوْطين: الاستبداد والاحتلال (حوكمة كولونياليّة). وقد تمّ التركيز على النقاط الآتية:

- تفعيل سياسات الاحتلال الحيوية عند الكيان الصهيوني شيءٌ متوقَّع، كما أوضحته ورقة أباهر السقا «وباء كورونا: بين فشل السياسات الاجتماعية للسلطة الفلسطينية وسياسات الاحتلال الحيوية الإسرائيلية»، لكن هذه السياسات الحيوية غالبًا ما فُعِّلتْ في حالات الطوارئ. وإذا كنا نتّفق مع بشار حيدر[3] أن أخلاقيات الأوبئة مختلفة عن أخلاقيات الحياة العادية، لكن ما حصل هو نشوء تحويل سياسات الفرز (triage ethos) من سياسات لحفظ حياة الآخرين إلى سياسة لها حسابات اقتصادية تتعلق بمجموعة تتميّز عن الآخرين. هذا ما سمّاه سكوت شافر[4] «أخلاقيات الموت» (Necroethics) وهي تطوير لمفهوم أشيل مبمبي «سياسات الموت». أخلاقيات الموت، أو الأخلاقيات المعتمدة على الطرح بأن هناك أفراد يمكن التخلص منهم بسهولة (ethics of expendability) جعلت الكثيرين يموتون لأنهم غير مفيدين للمجتمع (كبار السن، السود

[1] أستاذ علم الاجتماع بالجامعة الأميركية في بيروت.

[2] مترجمة وأستاذة مساعدة اللغة الإنجليزية وآدابها بكلية الآداب بجامعة القاهرة.

[3] Alec Walen and Bashshar Haydar, "The Ethics of a Pandemic Are Not Those of a 'New Normal,'" CapX, May 12, 2020, https://capx.co/the-ethics-of-a-pandemic-are-not-those-of-a-new-normal/

[4] Scott Schaffer, "Necroethics in the Time of COVID-19 and Black Lives Matter," in *COVID-19: Global Pandemic, Societal Responses, Ideological Solutions*, ed. J. Michael Ryan, 2 vols. (London: Routledge, 2020).

الفقراء، المهمشون اجتماعيًا). وتتحوّل سياسات الحجر رهينة لاعتبارات لا تأخذ بعين الاعتبار أنّ جائحة كورونا وباء يتموضع بين الصحي والاجتماعي والثقافي. بالطّبع ما يُظهره السقا أخطر من خلال السياسات الإقصائية للعمّال الفلسطينيين في الكيان الصهيوني.

- الحالة السورية هي حالة قصوى من الصراع بين نظام استبدادي يقبع على صدر الشعب منذ نصف قرن، وشعب نصفه مهجّر أو لاجئ والباقون يكادون لا يجدون لقمة عيشهم في ظل العقوبات الاقتصادية ضد النظام السوري (قانون قيصر).
- يمكن القول إنّ وباء كورونا لم يمنع حركات اجتماعية من الازدهار في بعض مناطق العالم (مثل الانتفاضات ردًا على عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء للأمريكيين السود، ونشر القوات الفيدرالية الأمريكية في بورتلاند، أوريغون) بينما خمدت جزئيًا في أماكن أخرى. في المنطقة تظهر ورقةُ علي عبد الهادي المعموري (الاحتجاجات العراقية وفيروس «كوفيد-19»: تحدّي الحل والاستمرار) الوضعَ الحالي في العراق. وكذلك لبنان.

هذه النقطة الأخيرة جديرة بالتمعّن وفهم تحوّلات الحركات الاجتماعية في ظلّ النزاعات الاجتماعية المتفاقمة في كثير من بقع العالم، خاصةً بعد كورونا.

تحوّلات الحركات الاجتماعية ما بعد كورونا

لقد أوضح فيروس «كوفيد-19» مدى الترابط الحقيقي للعالم، إذ تحوّلت صورةُ العالم كقرية عالمية من الاستعارة إلى الحقيقة. ولكن هذا لا يعني أن العولمة قد حملت معها المزيد من التضامن العالمي وتأنسَنَت. ولقد فشلت قوى تقدّمية وبعض القوى اليسارية في إصلاح هذه العولمة وحداثتنا المتأخرة التي تحضنها.

لنرى كيف نحلّل ذلك من المنظور العربي. جادل الفيلسوف الفرنسي جيل ديلوز أنّ اليسار، (ومعه معظم باحثي العلوم الاجتماعية، باستثناء الاقتصاديين الأرثوذكس!) يدرك العالم من حيث العلاقات التي تبدأ من بعيد، وتتحرّك إلى الأقرب.[5] على سبيل المثال، تمّ فهم اللامساواة الاجتماعية كظاهرة عالمية واسعة للاستغلال يمكن تتبّعها منذ تَشكّل الإمبرياليات. ولهذا السبب، يدعو معظم علماء الاجتماع إلى معالجة بنى الإمبريالية من أجل معالجة معاناة الطبقات الاجتماعية المتأثرة، ومن ثم تمّت معالجة بنى الاستغلال وطنيًا ثم محليًا. أضف الى ذلك أنّ الكثير من الحركات الاجتماعية اليسارية يهتمّ بالمشاركة الديمقراطية العرَضيّة (أي المرتبطة بحدث ما).

في العالم العربي، هناك سلوك سياسي مختلف لبعض الحركات الاجتماعية ذات الخطاب الديني، فمن جهة تبدأ هذه الحركات من المحلّي الى العالمي والإنساني حيث تؤمن بالعمل المجتمعي والعلاقات الأسرية والجوار، من بناء مدارس الحي إلى تقديم المساعدة في السكن والزواج إلى عمل وقف خيري (المساعدة المتبادلة)، كلّ ذلك قبل التضامن الوطني والإنساني. ومن ثم فإن مشاركتها السياسية والنضالية في الأحداث تصبح جزءًا من سيرورة أوسع لنشاطها اليومي الدؤوب. وقد فصّل كثيرًا في ذلك السوسيولوجي الفلسطيني محمد بامية في كتابه الأخير، ميادين حياة الإسلام: برغماتيات دين[6]. وبغضّ النظر عن اختلافات الأجندات لمثل هذه الحركات الاجتماعية من دفع لموضوعات الديمقراطية، العدالة الاجتماعية، المحاربة الأخلاقية للفساد، و/أو المحافظة اجتماعيًا، فالاختلافات بين ما هو يسار ويمين، وما هو علماني وديني، وما هو محلي وعولمي يضمحلّ في ظل تحالفات نراها اليوم مثلًا في بلدان عربية مثل تونس والسودان. تدفع هذه الحركات ما يسميه بامية[7] بالأخلاق أو

[5] https://thefunambulist.net/philosophy/deleuze-what-is-it-to-be-from-the-left لمزيد من التحليل حول إشكاليات بعض اليسار العربي أنظر إلى ساري حنفي «أزمة اليسار ما بعد-الكولونيالي: نحو مقاربة ما بعد-استبدادية»، *Al-Jumhuriya* الجمهورية، July 15, 2016, http://aljumhuriya.net/35345.

[6] Mohammed A. Bamyeh, *Lifeworlds of Islam: The Pragmatics of a Religion, Lifeworlds of Islam* (Oxford: Oxford University Press, 2019)

[7] Bamyeh.

الإيتيقا التشاركية (participatory ethics) التي لها تأثير أساسي هو خلق مساحات أو فرص للمشاركة الاجتماعية اليومية في الحياة المحلية أو الوطنية أو العالمية.

أرى أنّ مستقبل فعالية الحركات الاجتماعية والتنظير المعرفي لها ما بعد كورونا هو في القدرة على الانتقال من المقاربة التقليدية (من البعيد إلى القريب) إلى حركة الذهاب والإياب في مستويات عدة، أي البدء بمفهوم القريب (الجماعة، الأسرة وأخلاقيات الحب والضيافة والرعاية) ثم الارتقاء إلى مستوى الدولة الوطنية والإنسانية ككل. والعكس صحيح، إذ نتأكد أنّ الاشتغال على المستوى الإنساني، بسبب هيمنة النزعة الاختزالية الوطنية المعادية للآخر، إن كان لاجئًا أو مهاجرًا أو من إثنية أخرى. إذن هذه المقاربة هي التي قد تعيد الاعتبار إلى أهميتنا كحركة اجتماعية أو نخبة قد تلعبُ دورًا بارزًا في معالجة الأمراض الخطيرة التي وضعَنا فيها النظامُ الاقتصاديُّ الرأسماليُّ الجشع. في الكثير من بقاع العالم، دفعت أزمةُ كورونا وظائفَ منظمات المجتمع المدني، المتمثّلة تاريخيًّا بالإغاثة والتوعية والمدافعة والتأثير على متّخذي القرار، إلى تفعيل وظيفة جديدة وهي التضامن. وحسب جيوفري بلايرز[8]، تختلف الإغاثة عن التضامن كون الأخير هو فعلٌ اجتماعيٌّ لا يتعلّق بالأشخاص الأكثر ثراءً بالتبرع لـ«إنقاذ الفقراء»، ولكن في التكاتف لمواجهة الفيروس والأزمات. ويكون خاصة في مبادرات أكثر حميمية ممّا تفعله المنظمات الأهلية في عملها الإغاثي المعتاد. وفعلًا يبيّنُ لنا علي عبد الوهاب أشكالَ المبادرات التضامنية في قطاع غزة خلال جائحة كورونا من خلال حملات «حملة إحسان التطوعية» و«فكر بغيرك» و«المقداد مقداد». إن الجانبَ الاجتماعي والمحلي والحميمي والقاعدي (grassroots) لهذه المبادرات والوظيفةَ التضامنية التي تحملها لم يمنع من أن تتحول إلى فعل سياسي. فقد نشط زلزالُ القاهرة في بداية التسعينيات مؤسساتٍ قاعديةً وغير حكومية لعبت بعدها دورًا هامًّا في المطالبة بالديمقراطية والعدالة الاجتماعية في مصر، وهذا ما أكد عليه عاصف بيات في أكثر من منطقة في العالم العربي وإيران[9]، ولو أنه لم ينتبه إلى خصوصية التضامن كفعل اجتماعي. ويذهب بلايرز إلى نفس النتيجة في ما يتعلق بالمكسيك حيث يؤرخ لبدء عملية الدمقرطة بعد الزلزال هناك في عام 1985.[10]

إنّ التركيز على تفعيل وظيفة التضامن في ظل أزمة مثل أزمة كورونا يجب أن لا يُخفي الأدوارَ الهامة التي تلعبها اليوم الحركاتُ الاجتماعية باعتبارها مصدرًا لمعرفة جديدة، معرفة تنبع من حسها العملي الناتج عن ناشطيتها وحركيتها، ولكن أيضًا عن تنظير أكاديمييها ومثقّفيها. هناك الكثير من الكتابات المنبثقة في العالم العربي وأماكن أخرى حول النقد الذي قدّمته هذه الحركات الباراديغمية الفصل التي راجت في حداثتنا المتأخرة: الفصل بين المجالات الاقتصاديّة والسياسيّة والاجتماعيّة، ولكن أيضًا الفصل بين الفرد والمُجتمع والطبيعة. وبيّنت أنه لا يُمكن فصل النضال من أجل البيئة عن نوع الاقتصاد السياسي وطبيعة النظام الاقتصادي الذي نريده. وقد بيّنت هذه الحركات أنّ رأسماليّتنا النيوليبراليّة ليست فقط طريقة إنتاج بل هي أيضًا تكوينات اجتماعيّة تنظّم العلاقة بين البشر والطبيعة.

وهكذا تنتشر هذه الحركات في كثير من الدول العربية ولو أنّ جانبها المعرفي ليس دائمًا بارزًا. لقد أظهر علي عبد الهادي المعموري أنّ الاحتجاجات العراقية في 2019 يواجهها التحدي الكبير في ظل فيروس «كوفيد-19» وهو عدم وضوح مطالبها وتوحيدها، ناهيك عن عدم وجود قيادات واضحة للاحتجاج. يذكّرنا كارل بولانيي أنّ كلَّ حركةٍ في سياق ما تستفزّ حركةً معاكسة (counter-movement)، ليصبح أمام الحركات الاجتماعية خطابٌ مضادٌّ يجب مواجهته.

[8] Geoffrey Pleyers, "The Pandemic Is a Battlefield. Social Movements in the COVID-19 Lockdown," *Journal of Civil Society 0*, no. 0 (August 6, 2020): 1–18, https://doi.org/10.1080/17448689.2020.1794398.

[9] Asef Bayat, *Life as Politics: How Ordinary People Change the Middle East* (Stanford University Press, 2010).

[10] Pleyers, "The Pandemic Is a Battlefield. Social Movements in the COVID-19 Lockdown."

هـذه الخطابـات كثيـرة وتأخـذ لـون الواقـع. فلسـطينيًّا وصـف وحلّـل أباهـر السـقا ببراعـة كيـف كشـف الوبـاءُ هشاشـةَ السياسـات الاجتماعيـة للسـلطة الفلسـطينية، واسـتخدام السـلطة للسـردية الأخلاقويـة لتغطيـة عجزها البنيـوي، وكيـف أن إسـرائيل تتبنّـى سـردية وسياسـات مـن نـوع سياسـات الاحتـلال الحيويـة.

المراجع

Bamyeh, Mohammed A. *Lifeworlds of Islam: The Pragmatics of a Religion. Lifeworlds of Islam*. Oxford: Oxford University Press, 2019.

Bayat, Asef. *Life as Politics: How Ordinary People Change the Middle East*. Stanford University Press, 2010.

Pleyers, Geoffrey. "The Pandemic Is a Battlefield. Social Movements in the COVID-19 Lockdown." *Journal of Civil Society 0*, no. 0 (August 6, 2020): 1–18. https://doi.org/10.1080/17448689.2020.1794398.

Schaffer, Scott. "Necroethics in the Time of COVID-19 and Black Lives Matter." *In COVID-19: Global Pandemic, Societal Responses, Ideological Solutions*, edited by J. Michael Ryan. London: Routledge, 2020.

Walen, Alec, and Bashshar Haydar. "The Ethics of a Pandemic Are Not Those of a 'New Normal.'" CapX, May 12, 2020. https://capx.co/the-ethics-of-a-pandemic-are-not-those-of-a-new-normal/.

بولانيي، كارل. التحول الكبير: الأصول السياسية والاقتصادية لزمننا المعاصر. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009.

حنفي، ساري. «أزمة اليسار ما بعد–الكولونيالي: نحو مقاربة ما بعد–استبدادية». *Al-Jumhuriya* الجمهورية، July 15, 2016. http://aljumhuriya.net/35345.

عبد الوهاب، علي. «الحملات والمبادرات الإغاثية في قطاع غزة خلال جائحة كورونا». مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2020. https://www.palestine-studies.org/ar/node/1650093.

1. الاحتجاجات العراقية وفيروس «كوفيد – 19»: تحدي الحل والاستمرار[11]

علي عبد الهادي المعموري[12]

(ترجمة النسخة الانجليزية: سونيا فريد)[13]

شهد العراق فعلًا احتجاجيًا مستمرًا منذ العام 2015. وفي شهر تشرين الأول/أكتوبر 2019 أخذت الاحتجاجات منحًى آخر، قد يكون متشابهًا في بعض مضامينه مع الاحتجاجات السابقة، لكنه مختلفٌ عنها من ناحية المحتجّين، وفي مدى وضوح رؤيتهم للاحتجاج. قاد هذا الأمر إلى نتائج مختلفة عن الاحتجاجات السابقة، في طليعتها استقالة الحكومة، ودخول البلاد في حالة فراغ سياسي لم تُحَلّ إلا عبر مفاوضاتٍ معقّدة جلبَت مصطفى الكاظمي رئيسًا للوزراء بعد انسحاب المكلّفَين محمد توفيق علاوي ثم عدنان الزرفي.

ومنذ تسجيل أولى حالات فيروس «كوفيد–19» في العراق، ظهرت متغيراتٌ جديدةٌ على الساحات الاحتجاجية، قدّمت معطياتٍ أكثر وضوحًا لجهة زخم الاحتجاجات، ومدى قدرة المحتجين على التنظيم وبلورة مطالبهم بشكلٍ محدّد، الأمر الذي لم يكن بذلك الوضوح من قبل.

ولأنّ مشكلة البطالة – والاقتصاد عمومًا- لعبت دورًا أساسيًّا في احتجاجات تشرين الأول/أكتوبر، فقد أضاف وباء «كوفيد–19» أعباءً أخرى على العراق، لانخفاض أسعار النفط وانخفاض الطلب واستمرار الأعباء الماليّة الملقاة على عاتق الحكومة العراقيّة بالمستوى نفسه.

كلّ هذا استتبع إجراءاتٍ استثنائية وتداعياتٍ شديدة الوطأة على العراقيين، ستلعب دورًا في ديمومة أو انتهاء الاحتجاجات، خصوصًا أنّ البلاد تواجه تحدّي نجاح حكومة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي في أداء التزاماتها، في ظلّ عجزٍ متصاعدٍ في القدرة على دفع رواتب الموظفين، عصب الحياة في العراق. تفترض الدراسةُ أنّ الاحتجاجات العراقيّة، وبقدر ما كانت خلال السنوات التي تلت العام 2003 تمثل نموذجًا لدورة التعبئة أو دورة الاحتجاج، فإن هذا النموذج نفسه قاد آخرَ الأمر إلى تحوّل الاحتجاجات في تشرين الأول/اكتوبر 2019 إلى نموذج «الفعل/الهوية» Action-Identity Paradigm بما يتضمّنه من حيلولة الحركات الاجتماعية دون الركود الاجتماعي، واستهدافها تغيير الأشكال المؤسسية القائمة، وما يرتبط بها من بنًى ومعايير معرفيّة، فهي بهذا المعنى تستهدف المجموعات المهيمنة على عمليات إعادة الإنتاج الاجتماعي والاقتصادي.

[11] تستند هذه الدراسة إلى مجموعة من الدراسات التي أنجزها الباحث منذ العام 2016، وتتناول تحليل تاريخ الحركة الاحتجاجية في العراق منذ وقت مبكر، عبر المعاينة الميدانية، والمقابلات الشخصية مع الفاعلين في الاحتجاجات، وأهم ما كُتب حول تحليل الحركة الاحتجاجية في العراق. ولأنّ هذه المعلومات مهمة، فقد تم استثمارها في هذه الدراسة كونها تشكّل استمرارًا لما سبق إنجازُه، وتتّحد معها في وحدة عضوية لا يمكن الفصل بينها، فالاحتجاجات العراقية دورةٌ مستمرّة ونموذجٌ خاص، مراحلُه متّصلة يقود بعضها إلى بعض، الأمر الذي قد يوجب المرور على بعض ما ورد في دراسات أخرى للباحث حول تحليل تاريخ الحركة الاحتجاجية في العراق، فهذه في النهاية وقائعُ تاريخيّةٌ لا تتبدّل، ولا مناص من توظيفها باستمرار.

[12] باحث في الاجتماع السياسي وكاتب مشارك في المونيتور.

[13] مترجمة وأستاذة مساعدة اللغة الإنجليزية وآدابها بكلية الآداب بجامعة القاهرة.

ويُقصد بمفهوم دورة التعبئة أو دورة الاحتجاج، المفهوم الذي اقترحه سيدني تارو، «موجات صعود ثمّ هبوط من الأفعال الجماعيّة الوثيقة الصلة بعضها ببعض ومن ردود الفعل المولَّدة ردًّا على تلك الأفعال» الذي يشتمل على مجموعةٍ من العناصر:

- تزايد كثافة الصراع
- انتشاره الجغرافي والاجتماعي
- ظهور أفعال عفويّة وظهور مجموعات منظّمة جديدة
- نشوء رموز جديدة، وتفسيرات جديدة للعالم وأيديولوجيات جديدة
- تنوّع الأفعال الممكن القيام بها

وتمرّ كل دورة تعبئة بثلاث مراحل:

- مرحلة صاعدة من التمرّد: تتمثل في «لحظة الجنون» حيث يبدو كلّ شيء ممكنًا.
- ثمّ مرحلة بلوغ الذروة، وهي مرحلة تتّسم بالراديكالية المتزايدة للأفعال.
- وأخيرًا مرحلة انزواء، تنقسم هي ذاتها إلى أربع إمكانيات محتملة الحدوث:
  1. إنشاء منظمات جديدة
  2. إضفاء طابع روتيني على الفعل الجماعي
  3. التلبية، الجزئيّة على الأقل، للمطالب
  4. الانسحاب[14]

أما نموذج الفعل/الهوية الذي تقترحه الدراسة ليكون مكمّلًا لنموذج دورة التعبئة، فيوضح أن الاحتجاجات انتقلت إلى بعد تصفيري، ومن البديهي أنّ الحركات التصفيرية تشكّل بُعدًا ذا خطورة استثنائية بالنسبة للقوى القابضة على عملية إنتاج الإنتاج الاجتماعي والسياسي، الأمر الذي يستتبع اجراءاتٍ عنيفةً يتطلّبها مَيلُ النظام – أيّ نظام – إلى الدفاع عن بقائه.

الأمر الأكثر أهمية، أنّ أيّ دعوة تصفيرية، قد يكون من المهم – لكي تكون لها فرصة في النجاح – أن تكون حاملة لمشروع، مشروع بديل عن الوضع القائم. وغيابُ المشروع والتنظيم، سوف يقود في النهاية إلى فوضى قد لا تقل ضررًا عن الوضع الحاضر الذي تستهدف الحركةُ ذاتها تصفيرَه، فالنشاطات السياسية بوصفها صراعًا بين الأفراد والجماعات، سواءً تلك المنظمة أم غير المنظمة، إنما تهدف للقبض على السلطة المنظّمة للشأن العام، والفضاء الاجتماعي، أو التمسك بها وممارستها، وآلية القبض على السلطة تلك تختلف بحسب مشروع المجموعة، ولكن القاسم المشترك بينها هو المشروع، حدوده وملامحه[15]، وهو ما حاولت الدراسة تبيّنه في الاحتجاجات العراقية، خصوصًا في احتجاجات تشرين الأول/أكتوبر 2019.

بناءً عليه، تستهدف الدراسة الإجابة على الأسئلة الآتية:

- هل كانت الاحتجاجات في العراق ردّ فعل على السياسات العامة في البلاد بوصفها سياسات خاطئة وسبّبت عدم مساواة في المجتمع العراقي؟
- هل كان المحتجّون واضحين في فهم المشاكل العراقية على المستويات السياسية والاقتصادية أم أنّ الفعل الاحتجاجي كان غاضبًا لدرجة عدم وضوح الرؤية؟
- ما هي التداعيات المحتملة لفيروس «كوفيد-19» على الاقتصاد العراقي والسياسات العامة فيه؟ وهل كانت الإجراءات العراقية فعّالة في حصر آثار الفيروس؟
- هل ستزيد الأعباء المترتبة على انتشار فيروس «كوفيد-19» عراقيًّا وعالميًّا من وتيرة الاحتجاجات في العراق؟

ستركن الدراسة إلى استعمال منهج البحث بالملاحظة ومنهج دراسة الحالة ضمن أطر علم الاجتماع السياسي لتحليل مشكلتها والإجابة عن أسئلتها.

[14] نقلًا عن: سيسي بيشو، أوليفيه فيليول، ليليان ماتيو، قاموس الحركات الاجتماعية، ترجمة عمر الشافعي، مراجعة وتحرير د. دينا الخواجة (القاهرة: دار صفصافة للنشر والتوزيع)، 2016، ص 147.

[15] د. صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي.. أسسه وأبعاده (بغداد: جامعة بغداد، 1990)، ص 271.

أوّلاً: الاحتجاجات في العراق، من الجذور إلى الانفجار

شكّلت احتجاجات تشرين الأول/أكتوبر 2019 امتدادًا لما سبقها من احتجاجات عراقية متقطعة بين عامي 2010 و2014، وصولًا إلى موجة استمرّت منذ العام 2015، على الرغم من أنّ احتجاجات تشرين الأول/أكتوبر استندت إلى عناصر مختلفة، مثل طبيعة مطالبها والمشاركين فيها وآليات الاحتجاج.

يبيّن استقصاءُ الاحتجاج بعد العام 2003 أنّ بعض الحركات الاحتجاجية وُلدت وتوفّيت في وقت مبكر، كالحراك الذي نشط خلال العام 2004 وبدايات العام 2005، وتوقّف مع تردّي الأوضاع الأمنية وشلل الحياة المدنية وتفجُّر التناقضات الإثنية وقتها. لذا، إنّ الأهم تحليل الحراك الذي بدأ نهايات العام 2010، حين شهدت بغداد استقرارًا أمنيًّا نسبيًّا، ليفكّرَ الفاعلين الاجتماعيين بمطالبة الحكومة بالإصلاح السياسي والحريات المدنية. وصولاً إلى صدمة سقوط مدينة الموصل ومناطق أخرى في العراق بيد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في حزيران/يونيو 2014.

1. جذور الحراك في العراق

تبلورت عام 2010 مجموعةٌ من المطالب المجتمعية التي جمعت بينها مطالبة الحكومة العراقية بأداء واجباتها، والتزاماتها الدستورية، وتنوّعت بين المناداة بالحريات العامة، أو المطالبة بتحسين الخدمات، وفرص العمل[16].

اختلفت التظاهرات في بغداد باختلاف جغرافيتها. طالبت المناطق الشعبية الأكثر فقرًا (مثل: بوب الشام، ومدينة الصدر) وغيرها بالخدمات[17]. وفي مدن عراقية أخرى، مثل الكوت والديوانية والبصرة ابتدأت الموجة الأولى، وتحديدًا في حزيران/يونيو 2010 بما تطلق عليه الأدبيات الاحتجاجية اسمَ (انتفاضة الكهرباء)، تلتها الموجة الثانية في ما يُطلق عليه اسم (جمعة الغضب) في 25 شباط/فبراير 2011، وصولًا إلى الموجة الثالثة في تموز/يوليو 2015[18].

وقد تصاعدت التظاهرات المطالبة بالحريات المدنية في مركز بغداد، في شارع المتنبي أحيانًا، وفي ساحة التحرير بشكل خاص، حيث يتمركز نصب الحرية الذي صار رمزية ملازمة للاحتجاجات[19]. وكان ممّا تسبّب بنشوبها مجموعةٌ من القرارات الحكومية، منها تفسير المادة الدستورية المتعلقة بحرية التظاهر وتقييده بموافقة حكومية بينما نص الدستور على ضرورة إعلام السلطات وحسب[20].

ومن التظاهرات المطالبة بالحريات كانت تلك التي سبقت حراك عام 2010 والتي أتت على إثر فصل الشاعر أحمد عبد الحسين من العمل بسبب مقال نشره في آب/أغسطس 2009 حول الفساد في العراق، لينظّم ناشطون تظاهرةً تمّ بعدها التراجع عن قرار الفصل في اليوم نفسه[21].

وفي السياق نفسه، شكّلت ثلاثة قرارات محلية منطلقًا لتظاهرات شعبية عام 2010، بدأت بقرار مجلس محافظة بابل بمنع مهرجان بابل للفنون

---

16 علي عبد الهادي المعموري، ورقة مسحية عن الفاعلين في مجال الحقوق المدنية والسياسية في العراق (بيروت: معهد الأصفري/الجامعة الأمريكية ببيروت)، 2018.

17 سعد سلوم، تحت نصب الحرية: كل ما هو صلب يتحوّل إلى أثير، هينريش بول فاونديشن، تم الاطلاع على المقالة بتاريخ 18/ 12/ 2019 عبر الرابط: https://is.gd/vw0xWR

18 تقسيم مراحل التظاهرات نقلًا عن: فارس كمال نظمي، سيكولوجيا الاحتجاج في العراق: أفول الأسلمة.. بزوغ الوطنياتية (بغداد: سطور للنشر والتوزيع، 2017)، ص 10.

19 شارع المتنبي من الشوارع التي شُقّت أواخر سنوات الحكم العثماني في العراق. متفرّع من شارع الرشيد، في المنطقة التي سميّت باسم (جديد حسن باشا) ويقع فيه سراي الحكم القديم، ومقر رئاسة الوزراء القديمة، ومبنى متصرفية بغداد القديم، وجامع الدولة القديم أيضًا. تحوّل الشارع لاحقًا إلى سوق للكتب. وهو يزدحم كلّ يوم جمعة بالباعة والمشترين، ليترسّخ وجوده في السنوات الأخيرة كشارع للثقافة العراقية. أما ساحة التحرير فهي مركز بغداد حيث يقوم نصب النحّات جواد سليم الأهم (نصب الحرية) الذي شُيّد بعد الانقلاب العسكري عام 1958.

20 Iraq: Crackdown on Baghdad Protest, *Human Rights Watch*, 20-7-2020: https://is.gd/fNNxNq

21 لقاء شخصي مع أحمد عبد الحسين بتاريخ الاثنين 2018/6/4

الشعبية، ثم قرار منع سيرك فرنسي من إقامة عروضه في محافظة البصرة، وقرار مجلس محافظة بغداد بإغلاق محال المشروبات الكحولية والملاهي الليلية. لذا انطلقت تظاهرات بدت عفوية، وتطورت إلى عمل منظم حمل شعار: (بغداد لن تكون قندهار)[22].

وممّا مهد لتنظيم التظاهرات المدنية كان التخطيط لتظاهرة في عيد الحب يوم 14 شباط/فبراير 2011. وضمن (التظاهرة المطالبة بالحب) أصدرت مجموعة من المتظاهرين لائحة مطالب من بينها إقالة أمين بغداد بسبب تقصيره. ولم يتضمّن البيان أي رؤية أخرى سوى المناورة حول شعار الإصلاح ومكافحة الفساد. وأطلق موقعو البيان على أنفسهم اسم (شباب 14 شباط)[23].

2. حراك العام 2015

على الرغم من التشابه في الأسس، إلا أنّ الاختلاف بين احتجاجات عامي 2011 و2015 كان في آليّة التحشيد للتظاهر، فقد ارتكزت احتجاجات العام 2011 على دعم وسائل الإعلام التقليدية والاتصالات الشخصية، بينما لعبت وسائلُ التواصل الاجتماعي الدورَ الأهم في التحشيد لتظاهرات 2015[24].

أ. مطالب الحراك

أعيدَ تأسيسُ النظام السياسي في العراق بعد العام 2003 وفق التركيبة القائمة على تقسيمات إثنية، وقاد ذلك إلى أن يُؤسَّس على ترتيبات توافقية وزّعت السلطة وشتّتت تمركزها، وفق إطار عام وُصف بأنه «حكومات شراكة وطنية» تُمثّل الإثنيات المشكّلة للنسيج العراقي[25].

لكنّ ذلك التمثيل قام على أساس محاصصة تتقاطع ضمنها تكتلات عمودية وأفقية، خلطت الإثنية بالحزبية، وتشتّت كل مكون إثني إلى أحزاب تمثله، وزّعت بينها المناصب كحصص، بما انعكس على السياسات العامة للبلد، وأغرق النظام الاقتصادي ضمن هذه الحصص في سياسات اقتصادية غير منتجة، بانت عواقبها بعد هبوط أسعار النفط عام 2014، وتفاعلت مع اختلال أمني سبب تدهور القطاع الخاص، في سوق شديد التسارع. وقبل انهيار أسعار النفط، وتداركًا للعجز عن إنعاش القطاع الخاص وتوفير فرص العمل، وسّعت الحكوماتُ السابقة سياسات التوظيف بطريقة غير مخططة، سبّبت ترهّلَ الجهاز الحكومي، فولدت طبقة من الموظفين همّها امتيازاتها. وقد رافق ذلك ارتفاع كلفة الحرب مع تنظيم داعش، مما قاد إلى فرض سياسات تقشفية، ونقل العبء إلى كاهل المواطن عبر إجراءات ضريبية متزايدة، وعدم تغيّر سياسات الإنفاق الحكومي الخاطئة، بل توسعت في عدد المؤسسات المستحدثة لإرضاء الأطراف عن حصصها، وعدم المساس بالرواتب والامتيازات للمناصب الكبيرة[26].

وحين انهارت وحدات الجيش في مدينة الموصل أمام تنظيم داعش في 9 حزيران/يونيو 2014، وتراجعها في محافظتي صلاح الدين والأنبار، وانبثاق (الحشد الشعبي) كقوة رديفة، توسّعت الهوةُ بين المجتمع والنخب السياسة والأداء الحكومي. وقد تزامن ذلك مع أزمة الكهرباء في العراق في ظل درجات حرارة مرتفعة، لتندلع الاحتجاجات في مدينة البصرة منددةً بتردّي الواقع الخدمي وانقطاع الكهرباء، وتخلّلتها صدامات عنيفة بين القوات الحكومية والمتظاهرين تسببت

[22] سلوم، تحت نصب الحرية، وجاسم الحلفي، الحركات الاجتماعية في العراق (بغداد: دار سطور للنشر والتوزيع، 2017)، ص 244.

[23] علي عبد الهادي المعموري، الاحتجاجات في العراق.. الجذور والفاعلين، ورقة ألقيت في مؤتمر السلوك الاحتجاجي في العراق: الديناميات الفردية والجماعية، الذي نظمته الجمعية العراقية لعلم النفس السياسي في بغداد في 22 حزيران/يونيو 2019، وسلوم، تحت نصب الحرية.

[24] اتصال هاتفي مسجّل مع فارس حرّام بتاريخ 8 حزيران/يونيو 2018. وحرّام هو الرئيس السابق لاتحاد الأدباء في النجف، وأحد الفاعلين المهمين في الحراك. بقي حرّام متصدّرًا الحراك في النجف حتّى سفره إلى الصين أستاذًا زائرًا في جامعة بكين الوطنية مطلع العام 2018. وقد كتب البيان النهائي لمؤتمر بغداد لحركات الاحتجاج (29 كانون الثاني/يناير 2016)، وكذلك ورقة آليات تنويع التحشيد للاحتجاج وتوسيعه وإدارته التي صدرت عن المؤتمر.

[25] حارث حسن، «أبعاد الاحتجاجات الاجتماعية في العراق ومعطيات الخلاف الشيعي» موقع قناة الجزيرة، تم الاطلاع عليه بتاريخ 1 حزيران/يونيو 2018 عبر الرابط: https://is.gd/8H9qxF

[26] المصدر نفسه

بسقوط ضحية مراهق يوم 16 تموز/يوليو 2015 [27].

أدّت تظاهرات البصرة إلى اندلاع تظاهرات مؤازرة في بغداد حظيت بدعم المرجعية في النجف، وقد شهدت بدايتها اشتباكات مع القوى الأمنية. لكنّ زخمها بقي يزداد، ما أوجب أن تتّخذ الحكومةُ خطوةً بدورها، فطرح رئيس مجلس الوزراء حيدر العبادي الحزمة الأولى للإصلاحات في الجلسة الاستثنائية لمجلس الوزراء المنعقدة بتاريخ 9 آب/أغسطس 2015، تضمّنت مقترح إلغاء مناصب نواب رئيس الجمهورية ونواب رئيس مجلس الوزراء وغيرها، مع حزمة إصلاحات مالية واقتصادية[28]. صوّت مجلس النواب على الحزمة بتاريخ 11 آب/أغسطس 2015، ليلحقَها بحزمة ثانية هدفت إلى تقليص الوزارات، وإنهاء التعيينات بالوكالة[29].

عند هذا الحد، يتّضح انطباق مفهوم دورة التعبئة على الحراك المدني في العراق، إذ شهد دورات صعود وهبوط يرتبط بعضُها ببعض، منذ التظاهرة التي خرجت عام 2009، ممهّدةً لتظاهرات عام 2011 التي قُمعت، ومهّدت لتظاهرات العام 2015، وبالناشطين أنفسهم الذين تفاعلوا في التظاهرات السابقة.

مهّدت التظاهرات العفوية التي قامت في محافظة البصرة للمطالبة بالخدمات، لاندلاع تظاهرات عام 2015. تطوّرت التظاهرةُ الأولى في بغداد، والتي جاءت استجابةً لمشكلة الكهرباء، إلى المطالبة بالإصلاح تحت مظلّة سياسية واسعة، وحرّكت القوى الاجتماعيةَ الأخرى للتضامن معها، خصوصًا المؤسسة الدينية، المرجعية العليا في النجف.

ووسّعت الاحتجاجات الرؤية تجاه الدولة، كما أجبرت الحكومة والقوى السياسية على تبنّي خطاب حاولت عبره التبرؤ من الفشل والفساد، وأدّت إلى موافقة مجلس النواب العراقي على حزمة إصلاحات رئيس مجلس الوزراء بالإجماع.

وشهدت الاحتجاجات كذلك تطورًا للصراع وذلك عبر انتشارها الجغرافي أو عبر تطوّر آليّاتها. وانتقل المتظاهرون من التجمّع في ساحة التحرير فقط، إلى الاعتصام أمام أبواب المنطقة الخضراء، ثم اقتحام تلك المنطقة. وقد حمل الاقتحام دلالةً مهمّة، فالمنطقة التي أنشئت بسبب الحاجة الأمنية إليها صارت عالمًا منفصلًا عمّا يحيطها، آمنةً لم تشهد أيّ خرق أمني إبان الاقتتال الطائفي قبل العام 2009، وغدت معتزلا للقوى السياسية التي وفد أغلبُها من المعارضة خارج العراق. وراكمت تجربةُ الفشل الشعورَ بالسخط تجاه المنطقة الآمنة التي تسبّبت «أنانيّةُ سكانها وجشعُهم» بالخراب الذي فجّر الاحتجاجات، وغدا عبورها كسرًا لهيمنتِها على البلد واعتياشِها على اقتصاده الريعي بطريقة سبّبت إثراء المتنفذين فيها، ومن قبل متظاهرين شكلت قاعدة التيار الصدري غالبيتهم، التيار الممثل في الحكومة والبرلمان.

لكنّ القاعدة الأوسع للصدريين هم، أيضًا، سكانُ المناطق الأكثر بؤسًا في بغداد، مع نسبة شباب غالبة، بما قاد آخر المطاف إلى اقتحام المنطقة الخضراء وتحطيم هيبتها وعزلتها التي بدا أنها لا تُقهر[30]. كان اقتحام المنطقة بمثابة ذروة الاحتجاجات، وقد كشف وهنَ السلطة، إذ كيف يظلّ نظامٌ سياسي متماسكًا بعد أن يتمّ، ولأكثر من مرة، اقتحام منطقته المحصّنة ومقرّ سلطاته؟ هذه دلالة تبيّن أن مركز قوة النظام السياسي، أو مراكز القوى المتحكمة فيه، يقع خارج مقارّ مؤسساته التقليدية. ومما يحمل دلالةً هنا

[27] «العراق: احتجاجات مطلبية تحوّلت صراعًا داخل بيت السلطة»، وحدة تحليل السياسيات في المركز العربي، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص 1.

[28] ينظر للتفاصيل: «السومرية نيوز تنشر نص الحزمة الأولى للإصلاحات التي صوّت عليها مجلس الوزراء»، موقع قناة السومرية، تم الاطلاع على الخبر بتاريخ 25 أيار/مايو 2018 عبر الرابط: https://is.gd/jesGNd

[29] ينظر: «العبادي يطرح حزمة إصلاحات جديدة اليوم»، موقع جريدة الحياة، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 25 أيار/مايو 2019 عبر الرابط: https://is.gd/cx3x4y

[30] حارث حسن، سقوط «الخضراء» في بغداد، السفير العربي، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 24 آب/أغسطس 2020 عبر الرابط: https://is.gd/Uw9iMQ

أنّ أيّ محاذير لم تطلَق بشأن الاقتحام مثل تلك التي رافقت الأيام الأولى للتظاهر وما قد يسبّبه من تهديد للمرجعية في النجف، أو التظاهر أمام مقر السلطة القضائية.

وفي المرحلة الثالثة من دورة التعبئة، بدا أنّ المشاهد الأربعة للمرحلة قد تحققت. تمّت الاستجابة لبعض مطالب المحتجين، وشهد الاحتجاج حالة من الروتين الأسبوعي، وتناقصت أعداد المحتجين، كما ظهرت حالة من عدم الاستجابة الكثيفة لنداءات التظاهر. من جانب آخر، ولّد الحراك كيانًا شبه مؤسّس تمثّل بالتحالف الانتخابي الجديد كنتيجة لما تحدث عنه منظّر الاحتجاجات الأول فارس كمال نظمي حول (الكتلة التاريخية)[31]، تحالفٌ موحّد ضمّ الحزب الشيوعي، والمدنيين المستقلين، مع التيار الصدري في انتخابات العام 2018، وهو تحالف «سائرون»، وقد حاز الأخير على عدد مقاعد أكبر من تلك التي حازتها التحالفات الانتخابية الأخرى.

ولا يمكن القول بحدوث انسحاب تام، فقد توقفت التظاهرات في البصرة وذي قار وكربلاء وغيرها، ولم تستمرّ ولو بعددٍ قليل من المشاركين إلا في بغداد والنجف. من جانبٍ آخر، حصل تشتّت بين الفاعلين، وانسحب الكثير من الناشطين بعد التحالف مع التيار الصدري.

خُلق وضعٌ جديد وفهمٌ جديدٌ للسياسة، وصُنعت قياداتٌ اجتماعيّةٌ جديدة. ويبيّن هذا الأمر تغيّرَ آليات صنع الزعامة في مجتمع تقليدي، بظهور فاعلين من غير الأسر ذات الرياسة الاجتماعية، أو من طبقة الزعماء، الأمر الذي يدلّ على تفكيرٍ جديدٍ أحدثته الاحتجاجات على المستوى الاجتماعي.

يبقى أن نشير إلى أمر مهم قبل أن نختم هذه الفقرة، وهو مدى تعلّق الاحتجاجات في العراق بالحراك في المنطقة العربية. إنّ أحدًا ممّن تم اللقاء بهم من الفاعلين لم يشِر إلى تأثّر الاحتجاجات بأحداث الربيع العربي. ورغم المواربة، أو عدم تقديم تعليل مناسب، تذهب الدراسة إلى تفسير موقف الفاعلين هذا من زاوية أخرى.

على الرغم من أن الدراسة لم تشِر إلى الاحتجاجات التي سبقت انهيار حزيران/يونيو 2014، إلا أنها تفسّر غياب تأثير الاحتجاجات العربية في العراق، كانت جغرافية انتشارها غرب العراق صعودًا إلى محافظة نينوى شمالًا، وحملت طابعًا سياسيًّا متماهٍ مع الانحياز الإثني العراقي، ورفعت شعارات تسبغ عليها صفة التواصل العضوي مع أحداث الربيع العربي، بوصفها ربيعًا عراقيًّا يهدف إلى تغيير النظام الحاكم، وانتهت الاعتصامات التي توصَف عادة بـ«السنية» نهايةً عاصفة، عبر فضّها بالقوة العسكرية، ودخول تنظيم داعش إلى جغرافيتها، الأمر الذي ألقى شبهة كان يمكن أن تئد الاحتجاجات في مهدها لو اتخذت عنوانًا متّصلًا بالربيع العربي، فسارت الاحتجاجات بوصفها تجربة عراقية، لا تتصل بالحراك في المنطقة، وإن شابهته في الميكانيزمات الاحتجاجية[32].

ثانيًا: الارتباك في الاحتجاج وفهم المشاكل العراقية

بقدر ما يمكن القول بتواصل الاحتجاج كفعل جمعي منذ العام 2015 وصولًا إلى احتجاجات تشرين الأول/أكتوبر 2019، إلا أن هناك اختلافًا كبيرًا في الرؤى وفهم المشاكل العراقية والقدرة على بلورة المطالب ضمن نظام سياسي، اختلاف كبير بين محتجّي ما قبل وما بعد تشرين الأول/أكتوبر 2019.

هنا يمكن القول إنّ الاحتجاجات، وبقدر اتصالها مع ما سبقها ضمن نموذج دورة التعبئة، فإنّ المقاربة الأكثر تفسيرًا لاحتجاجات تشرين الأول/أكتوبر

[31] يُنظر: د. فارس كمال نظمي، الشيوعيون والصدريون وخيار الكتلة التاريخية، الحوار المتمدن، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 23 آب/أغسطس 2020 عبر الرابط: https://is.gd/tOdTuF

[32] للمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، ينظر: علي عبد الهادي المعموري، داعش والموصل، خلفية الأحداث (القاهرة: منتدى البدائل العربي، 2014).

ستكون باعتماد نموذج «الفعل/الهوية» Action-Identity Paradigm بما يتضمنه من حيلولة الحركات الاجتماعية دون الركود الاجتماعي، واستهدافها تغيير الأشكال المؤسسية القائمة، وما يرتبط بها من بنى ومعايير معرفية، فهي بهذا المعنى تستهدف المجموعات المهيمنة على عمليات إعادة الإنتاج الاجتماعي والاقتصادي.

وإذ تطرقنا إلى ما يتعلّق بالاحتجاجات قبل تشرين الأول/أكتوبر 2019، وتحوّلها إلى فعل روتيني أسبوعي، فإن هذه الفقرة ستركّز على مضمون الاحتجاجات والبنية الفكرية المشكّلة لها بعدها، والتغير الذي أحدثته.

1. البنية الفكرية للاحتجاجات

إذا أردنا وصف البنية الفكرية للاحتجاجات عبر تتبّع الشعارات التي رُفعت خلالها منذ أيامها الأولى، ناهيك عما كُتب على الفيسبوك، في محاولة لإيجاد نمط عمّا تطالب به التظاهرات، سنجد أنها محصورة ضمن الخيارات الآتية[33]:

- **اقتصاديّة:** بالمجمل تطالب بالتوظيف الحكومي، ولاحقًا طالبت بتشجيع الإنتاج المحلّي.
- **سياسية:** لا تسير باتجاه واحد، فالمجاميع المحتجّة تحمل رؤى وأهدافًا متباينة. ومن الممكن إيجاد نمط رابط بينها عبر شعاراتها التصفيرية، فشعار مثل «شلع قلع كلهم حرامية» يتضمّن مطلبًا تصفيريًّا، تطوّر لاحقًا إلى «الشعب يريد إسقاط النظام». وبعد مقتل عدد من المتظاهرين، رُفعت شعاراتٌ مستوحاة من أهم ما كانوا يكتبونه على صفحاتهم، مثل صفاء السرّاي، الذي كان يردّد أنه لا يريد شيئًا سوى الوطن، فظهر شعار «نريد وطن»، ناهيك عن شعارات أخرى دوافعها السياسية واضحة جدًّا مثل «إيران برّه برّه».
- **ثقافية اجتماعية:** متنوعة، يتعلّق بعضُها بالدعوة لإنهاء صراع الهويات بتمظهره الطائفي، والرغبة بدولة ذات مجتمع تعددي، وبعضّها بالحريات العامة وحرية التعبير ونقد القيم الاجتماعية التقليدية والثقافة الدينية المتشددة.

لم تخلُ أيضًا من الجدل حول شخصيات صارت رموزًا، بطريقة منسجمة مع المخيال الشعبوي، مثل الفريق عبد الوهاب الساعدي الذي أصبح صورة عن «النزيه المظلوم في نظام فاسد»، في حنين شعبوي للرمز العسكري المنقذ، أو اصطناع بعض الرموز الأخرى من الذين قتلوا أثناء التظاهرات.

تناغمت شعاراتٌ أخرى مع خطاب مركّب بشأن مزدوجي الجنسية من المسؤولين في العراق. مشاعر بالغبن تجاه نخبة سياسية حملت جنسيات غربية، وفشلت في نقل التجربة الغربية الناجحة للعراق، وسبّبت التدهور الذي أوصل إلى هذه المرحلة، وأثّرَتْ بطريقةٍ غير مشروعة. ولا تخلو الدعوة إلى تنحية مزدوجي الجنسية من نزعة وطنياتية شعبوية، نزوع وطنياتي إلى الداخل.

تكمن الخلاصة المستفادة من حوار قادة احتجاجات العام 2015 في أنّ هناك رؤية واضحة لموضوع وأسباب الاحتجاجات. لقد كان أغلب قياداتها من النخب الأدبية والإعلامية، وأغلبهم عاصر حقبة «البعث» في العراق، بعضُهم نُفي، وبعضهم اعتُقل، وآخرون تعرّضوا للإفقار والمضايقات قبل العام 2003. بالمجمل، لقد عاصروا حقبة مختلفة لم يكن ممكنًا فيها الحديث بحرية أو التظاهر ضد السلطة.

ربما لهذا السبب تمحورت مطالبهم حول الإصلاح وترسيخ مؤسسات المجتمع المدني. وشكّل انشغال الحكومة بمحاربة تنظيم داعش، وتوجيه الموارد نحو الحرب عاملًا مساعدًا للتركيز على أساس المشاكل، وهو ارتباك السياسات العامة كنتيجة للصراعات السياسية الإثنية على المؤسسات الحكومية، وهو أمر

[33] ترتكز هذه الاستنتاجات على رصد ميداني أجراه الباحث، ميدانيًا في ساحة التحرير، وعلى صفحات مواقع التواصل الاجتماعي، أو مما نُشر في البيانات التي صدرت عن المحتجّين في ساحة التحرير، أو جريدة «تكتك» التي أصدرها المحتجون في ساحة التحرير.

بدا واضحًا من خلال اللقاءات التي أجراها الباحث مع قيادات الاحتجاجات[34].

على العكس من ذلك، حملت احتجاجات تشرين الأول/أكتوبر 2019 رؤًى مشتّتة، بعضها اقتصادي، وبعضها سياسي شعبوي، ولم تكن هناك قيادات واضحة يمكن مفاوضتُها، كما شهدت اصطدامات عنيفة بشكل شبه يومي بين المتظاهرين والقوى الأمنية والفصائل المسلحة الأخرى. وكان قوام المتظاهرين من الفئات الشابّة التي كبرت بعد العام 2003، فلم تعاصر حقبة القمع ولم تختبر الخوف من القوات الأمنية، وذلك في ظلّ انفتاح إعلامي كبير، أتاح لهذه الفئات سيلًا من المعلومات التي لم تبقِ «خطًا أحمرَ» وفق التعبير الذي شاع بين المحتجين، فأغلبهم من الفئات العمرية ما دون العشرين أو فوقها بقليل، والكثير منهم لم يكمل تعليمه[35].

كما أن بعضهم خاض تجربة القتال مع المتطوعين ضد تنظيم الدولة الاسلامية (داعش)، وعادوا إلى مدنهم وقراهم دون فرص عمل، ضمن فشل سوق العمل في استيعابهم، وتركّز ثقافة الريع والتعويل على التوظيف الحكومي[36].

لهذا، اتّسمت احتجاجات تشرين الأول/أكتوبر 2019 بطابع صدامي وحملت شعارات تصفيرية، ما دفع الحكومة وحلفاءها من الفصائل المسلّحة إلى الاصطدام معها بعنف أدّى إلى سقوط المئات من الضحايا بين قتيل وجريح. ولم تشهد الاحتجاجات السابقة هذا الكمّ من العنف[37].

وممّا عزّز هذه الصدامية انحدارُ أغلب المحتجين من فئات اجتماعية هامشيّة، ذات وضع اقتصادي مزرٍ، ومستوى تعليم منخفض، مع نزوع نحو عصيان المؤسسات الاجتماعية برمّتها، إلى درجة عدم الخضوع حتى للعشيرة التي تتمتّع عادةً بنفوذ في مناطقهم. كما أنّ صغر سنّ هذه الفئة جعلها أكثر حدة وثباتًا في الاحتجاجات، وقد أطّرت مطالبها بعنوان (نريد وطن) دون أن تتجاوز صورة الوطن تلك العمل والاستقرار[38]. وبينما أفرزت احتجاجات العام 2015 رموزًا وقيادات اجتماعية فاعلة سياسيًّا، وهي نخبٌ كانت في الأصل فاعلة أدبيًّا واعلاميًّا، فإن احتجاجات تشرين 2019 أفرزت رموزًا مختلفة، وفاعلين يصنَّفون ضمن طبقات اجتماعية دنيا. ولعلّ المثال الأبرز هنا هو سائقو «التكتك» الذين شكّلوا سابقًا موضع سخط مجتمعي، وذلك لأسباب يتعلّق بعضُها بأصلهم الاجتماعي، وبعضُها بسلوكهم في الشارع أثناء القيادة.

لقد تحوّل هؤلاء إلى ما اصطلح عليه في المخيال الشعبي العراقي اسم «خط أحمر»، لا يمكن نقدهم أو الحديث عن أخطائهم، لأنهم بذلوا دون مقابل كل ما يملكون، وقاموا ونقلوا الجرحى إلى المستشفيات، واقتحموا الحرائق ونقاط الاشتباك مع القوات الأمنية دون خوف. لقد قامت هذه الرمزية على أسس ثقافية مختلفة، ففي العادة تبرز الرموز ضمن إطار الثقافات التقليدية من طبقات اجتماعية معينة، مثل الطبقة الدينية، أو بيوت الزعامة العشائرية أو الأسر ذات الأصول الاجتماعية الرفيعة، أو من بين المنغمسين لوقتٍ طويلٍ في السياسة والمعارضة، الأمر الذي لا ينطبق بالمجمل على رموز تظاهرات تشرين، سواءً كانوا من سائقي «التكتك» أو غيرهم، فهم في الغالب من الطبقات الاجتماعية الدنيا، لا من الزعامات الكبرى.

[34] تستند الدراسة هنا إلى اللقاءين اللذين أجراهما الباحث مع أحمد عبد الحسين، أبرز قيادات احتجاجات العام 2015 في بغداد، وفارس حرّام، الرئيس السابق لاتحاد الأدباء في النجف، وقيادي بارز في احتجاجات النجف.

[35] ينظر: علي عبد الهادي المعموري، احتجاجات تشرين 2019، معاينة ميدانية للفئات الاجتماعية المشاركة في بغداد والنجف والناصرية، ورقة ألقيت في ورشة حركة الاحتجاج والسياسات النزاعية المعقدة في العراق، مركز كارنيغي الشرق الاوسط، بيروت 6 شباط/فبراير 2020.

[36] المصدر نفسه.

[37] حول الاجراءات العنيفة التي قامت بها الحكومة العراقية لمواجهة احتجاجات تشرين الأول/أكتوبر يُنظر: هشام الهاشمي، مظاهرات تشرين في العراق.. الأسباب والتداعيات، (اسطنبول: مركز صنع السياسات للدراسات الدولية والاستراتيجية)، 2019.

[38] المعموري، معاينة ميدانية.

في الخلاصة، إنّ وضوح الرؤية الذي رافق احتجاجات العام 2015، ووضوح قياداتها، لم يتوفر في احتجاجات العام 2019، التي شكّل الغضبُ الشبابي طابعَها الغالب، بما انعكس على عدم وضوح مطالبها وتوحيدها، ناهيك عن عدم وجود قيادات واضحة للاحتجاج.

ثالثًا: فيروس «كوفيد-19» والسياسات العامة العراقية: ضعف الموارد والتخبّط

لعدّة أسابيع، تأخرت استجابة الحكومة العراقية للوباء قبل أن تغلق المعابر الحدودية مع إيران التي تفشّى فيها الوباء. وتزامن الوباء مع أزمة سياسية كبيرة، واحتجاجات تملأ الشارع، وحكومة مستقيلة، وعجز عن التوافق على تكليف رئيس وزراء جديد إلى حدّ تكليف شخصيّتين قبل التوصل إلى اتفاق جاء بمصطفى الكاظمي للمنصب. إنّ هذه الدراسة تحاول تفحّص مدى فعالية الإجراءات وانعكاساتها الاقتصادية.

لم تقف مشاكل الكاظمي عند حدّ الاحتجاجات، إذ امتدت إلى خطر فيروس «كوفيد-19» المستجد، وانخفاض أسعار النفط - ضمن اقتصاد ريعي يهيمن فيه النفط على الموازنة العراقية - ناهيك عن بقية المشكلات المتفاقمة في البلاد والتي ورثتها حكومة الكاظمي، وتفاقمت خلال الحقبة المضطربة لحكومة عادل عبد المهدي.

في البداية لم تسجّل البلاد حالات كثيرة، لكنّ التأخر في إغلاق الحدود قاد إلى تسجيل أول حالة في النجف. ثمّ حصل تصاعد بطيء. ومع الإجراءات المتأخرة، والتراخي في الحظر والاختلاط الذي حصل أثناء عيد الفطر تصاعدت النسب بشكل مخيف، وبدأت المحافظات العراقية تتهاوى تباعًا.

بدأت الحكومة العراقية بالتعامل مع الفيروس إبان حكومة عادل عبد المهدي، فشكّلت «لجنة الأمر الديواني رقم 55 لسنة 2020 لمواجهة وباء كورونا» في شباط/فبراير 2020. ثمّ أصدر مجلس الوزراء تعديلًا وتعليمات إضافية لعمل اللجنة في 26 آذار/مارس 2020، وشكّل «اللجنة العليا للصحة والسلامة الوطنية لمكافحة جائحة كورونا»، واجتمعت برئاسة عادل عبد المهدي في 30 آذار/مارس 2020[39].

ومن أولى قرارات اللجنة فرضها حظر تجول شامل، باستثناء محافظات إقليم كردستان العراق. ولكن شهد الحظر ضعفًا في تطبيق إجراءاته بشكل تامّ، فاضطرت الحكومة إلى تشديد الإجراءات الأمنية واعتقال المخالفين[40]. واستمر ضعف الالتزام بالحظر على الرغم من تمديده لمرّات عدّة خلال شهر آذار/مارس.

وحين قررت الحكومة فرض حظر تجوّل جزئي، رفض بعضُ المحافظات مثل محافظة النجف القرار ومضى بحظر تجول شامل للمدينة أغلقت بموجبه الدوائر الحكومية باستثناء الصحة والدوائر الأمنية[41].

ولم يسلم عمل اللجنة العليا للصحة والسلامة بدوره من المناكفات والتدخل في عمل وزارة الصحة، فقد طالب وزير الصحة السابق جعفر علاوي بتنحية حنان الفتلاوي، مستشارة رئيس الوزراء، من العمل في اللجنة، لأنها لم تنسجم مع عمل اللجنة في ظل ظرف دقيق يتطلّب انسجامًا بالعمل كما قال الوزير[42]. في المقابل، كان لفرض الحظر وقع اقتصادي مؤلم، تزامن مع اضطرابات سياسية، فهيمنة الاقتصاد الريعي على العراق قادت إلى تحوّل رواتب الموظفين إلى الشريان المغذي للاقتصاد. وإذا انهار الاستهلاك، انهار معه الاقتصاد العراقي.

[39] "Prime Minister chairs first meeting of Higher Committee for Health and National Safety", Government of Iraq, 16-7-2020, https://is.gd/k0tVV8

[40] «العراق: سنعتقل من يخالف حظر التجول»، موقع قناة العربية، تم الاطلاع عليه بتاريخ 17 تموز/يوليو 2020 عبر الرابط: https://is.gd/U3DgwC

[41] «النجف تعلن استمرار تطبيق حظر التجول في المحافظة»، عين العراق نيوز، تم الاطلاع عليه بتاريخ 15 تموز/يوليو 2020 عبر الرابط: https://is.gd/VjrFHX

[42] «وزير الصحة يتحدث عن سبب استبعاد حنان الفتلاوي.. هل سيبقى بمنصبه؟» موقع الترا عراق، تم الاطلاع عليه بتاريخ 17 تموز/يوليو 2020 عبر الرابط: https://is.gd/V6YIMW

ولمعرفة مدى ارتباط الاقتصاد العراقي، بكلّ فعالياته، بالنفط، يكفي أن نذكر أن انخفاض سعر البرميل بمقدار دولار واحد سوف يؤدي إلى خسارة العراق ما بين 1 إلى 1.4 مليار دولار[43]. وزادت الأزمة تفاقمًا مع اتفاق «أوبك» في نيسان/أبريل على تخفيض الإنتاج بما يقارب العشرة ملايين برميل يوميًّا[44]، وكانت حصة العراق من التخفيض مليون برميل.

واعتمدت موازنةُ العراق للعام 2020 – حتّى الآن لم يتمّ إقرارها – سعرَ بيع للنفط قُدّر بـ56 دولارًا، وعجزًا مخططًا بلغ 50 مليار دولار، ولكنّ انخفاض الأسعار وتقلّبها أوصل العجز إلى أرقام متقلبة، كان أقلّها ضررًا افتراض سعر البرميل الواحد بـ45 دولارًا، بما يرتّب عجزًا يقدَّر بـ 63 مليار دولار، وأسوؤها كان بداية الأزمة بافتراض السعر للبرميل 30 دولارًا، ويقود لعجز يقارب الـ81 مليار دولار.

1. ماذا فعلت الحكومة تجاه هذه الكارثة؟

بتاريخ 11 آذار/مارس 2020 ناقش المجلس الوزاري للاقتصاد الآليات الكفيلة لتدارك أزمة انخفاض أسعار النفط، واتخاذ تدابير لحماية المستوى المعاشي للمواطنين، وتوفير ما يمكن للتصدي لفيروس كورونا. وفي جلسات لاحقة تم النقاش بشأن آلية لتقديم منحة مالية لذوي الدخل المحدود الذين تضرروا من إجراءات حظر التجول[45].

واتخذت اللجنة العليا للصحة والسلامة الوطنية إجراءات من بينها:

- تقديم المنحة الطارئة للفئات المتضررة من حظر التجول.
- تأجيل استيفاء الأقساط المستحقة عن بدلات الأراضي السكنية المباعة أو الحكومية المؤجرة كافة لحين زوال الظرف الطارئ مع الإعفاء من الفائدة التأخيرية لحد 31 تموز/يوليو 2020، إعفاء مستأجري العقارات التجارية أو الصناعية وغيرها المملوكة للدولة من الإيجارات طيلة الظرف الطارئ[46].

قد تقود هذه الاجراءات، التي تتضمن تقشّفًا حكوميًّا، إلى دخول الاقتصاد العراقي مرحلة غير مسبوقة من الركود. بحسب أحد الخبراء، أدّت إجراءاتُ «الإغلاق الكامل بين 15 آذار/مارس و19 نيسان/أبريل» إلى «شلل يكاد يكون تامًّا في أغلب الأنشطة الاقتصادية، ما خلا بعض الأنشطة التي استمرت لارتباطها بحياة الناس مثل بيع المواد التموينية والغذائية».

وفرضت بطالة إجبارية على ملايين الناس وأفقدتهم أعمالهم. وقد وُعد الذين تُركوا خلال هذه المدة دون دخل بمنحة نقدية قيل إنها تساوي 30 ألف دينار للفرد شهريًّا (حوالي 25 دولار)، ويكفي أن نشير إلى أن أكثر من 13 مليون شخص سجلوا على هذه المنحة حسب تصريح وزير التخطيط، وبعد فترة قليلة صرّح بأن هذا العدد ارتفع إلى 18 مليون فرد، أي حوالي نصف سكان العراق. وفقد العراق نتيجة انخفاض أسعار النفط ثلثي عوائده النفطية التي تموّل حوالي 95% من موازنته.

وموافقة العراق على خفض صادراته من النفط الخام بكمية 1.06 مليون برميل يوميًّا تعني خسارته لثلث آخر من عوائده النفطية.

إن المناخ الاقتصادي العام غير محفّز في ظل سيادة التوقعات التشاؤمية، لذا فإن ذلك سيلقي بظلاله على الاستثمار والاستهلاك والأسعار»[47].

---

[43] د. سلطان جاسم النصراوي، «الاقتصاد العراقي في ظل جائحة كورونا.. سيناريوهات لمسارات عجز الموازنة»، موقع كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة كربلاء، تم الاطلاع عليه بتاريخ 14 تموز/يوليو 2020 عبر الرابط: https://is.gd/O2n28P

[44] OPEC and allies finalize record oil production cut after days of discussion, CNBC, 16-7-2020: https://is.gd/WsiKDu

[45] الغريب أنّ المجلس الوزاري للاقتصاد لا يقدّم أي معلومات عن نفسه، ولا يملك موقعًا إلكترونيًا، وما ذكرناه هنا كان نقلًا عن د. حسن لطيف كاظم، «الاقتصاد العراقي في زمن كورونا فايروس (3): أزمة الادارة الاقتصادية»، موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين، عبر الرابط: https://is.gd/ucR2tT

[46] نقلًا عن المصدر نفسه.

[47] بتصرّف عن: المصدر السابق.

ويعني هذا أنّ إجراءات التقشف سوف تقضي على الثلث المتبقّي من الطلب الكلي، لتُنهيه بإجراءات تقشفية غير مدروسة.

كما أن «تخفيض الرواتب يعني تحجيم الطلب الكلي للسوق العراقية» وهو «مؤشر دخول الاقتصاد مرحلة الركود». وقد لاحت نذر الركود بانخفاض حجم الاستهلاك الكلي وزيادة حجم الادخار تحسبًا لتخفيض الرواتب، فعلى سبيل المثال إن القطاع الإسكاني سيتضرّر إذا تم تخفيض الرواتب، لقلة توجه الموظفين إلى القروض الإسكانية، وانخفاض الطلب على الإسكان. والحقيقة أن هذا القطاع هو الرائد في الاقتصاد، لارتباطه بقطاعات أخرى قوية يمثّل محركًا لها، وأي تردٍّ فيه سيعني انخفاض مستويات الدخل الفردي، بما يقود إلى انخفاض سرعة تداول النقود وحصول انكماش اقتصادي، فالمحفّز الاقتصادي هو الاستهلاك، وأي ضرر في الاستهلاك يعني خنق الاقتصاد المحلي أو دورة الأعمال[48].

وإذا كانت الحكومة قد أعفت مستأجري عقاراتها من الإيجار، فالأمر لم يكن سيّان بالنسبة للمستأجرين في القطاع الخاص. وفي مسح ميداني أجراه الباحث، تبيّن أنّ بعض المؤجرين قد أعفى المستأجرين من دفع المستحقات الشهرية خلال أول شهرين من الأزمة، والبعض الآخر قام بتخفيض الإيجار، وآخرين ظلوا متمسكين بتحصيله، ولكن لا يمكن أن يستمر الوضع بهذه الطريقة حتى النهاية ما دامت الأزمة مستمرة. وقد استمع الباحث إلى شهادة عدد كبير من المستأجرين الذين تم تهديدهم بالطرد في حال لم يسددوا الإيجار المستحق، دون الالتفات إلى أنهم ممنوعون عن العمل منذ أشهر بسبب إجراءات الحظر.

ولا تقتصر الشكوى على جانب المستأجرين، فلبعض المؤجّرين وجهة نظر أيضًا. فلهؤلاء التزامات مالية لا بدّ من أدائها، بعضها اجتماعي، وبعضها التزامات للحكومة مثل الضرائب والرسوم المستحصلة حتى مع تخفيض الإيجارات[49].

ويُحَمِّلُ البعضُ الحكومةَ المسؤولية في ما يتعلق بالهلع الاجتماعي الحالي، فحتّى الآن لم تصدر خطةً واضحةً لتخفيض الرواتب، وتُرك الموظفون نهبًا للشائعات ولما يتم تداوله على مواقع التواصل الاجتماعي. وقد رُصدت منذ بداية الأزمة حوالي 4 جداول مختلفة لتخفيض الرواتب، بعضها تحدّث عن اقتصار التخفيض على الدرجات الخاصة والرئاسات الثلاث، وبعضها لم يذكر أعضاء مجلس النواب، وتضمّنت الحديث عن إيقاف تعدد الرواتب، وتحويل الرواتب الممنوحة لنزلاء معسكر رفحاء السابق وأسرهم إلى راتب واحد، والموظفين الوهميين، ناهيك عن استقطاع ضريبي فُرض على رواتب المتقاعدين وغيرها. وظهرت أخبار عن وجود 3 نسخ من قانون تخفيض الرواتب أعدّتها الحكومة ولكن كلّها مشروط بموافقة مجلس النواب[50].

ولعلّ التأخير الحكومي في اتخاذ قرار بات له ما يبرره، فبالإضافة إلى شرط موافقة البرلمان، لم يُتِح انعدامُ البيانات الموحّدة للحكومة تحديد الموظفين الوهميين ومزدوجي الرواتب بدقة، ممّا قاد إلى إصدار توجيه من رئيس مجلس الوزراء بتاريخ 7 حزيران/يونيو 2020 إلى جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية لتزويد وزارة التخطيط بإحصائية كاملة لأعداد الموظفين مع الدرجة الوظيفية ومقدار الراتب والإسراع بإكمال الأرقام الوظيفية لكافة المنسوبين[51]. ولاحت نذر المشكلة مع استلام المتقاعدين رواتبهم يوم 10 حزيران/يونيو 2020 باستقطاعٍ كبيرٍ بلغ 15%

[48] Ali Abdulhadi Al-mamoori, "Serious housing crisis creeps up on Iraq", *AL-MONITOR*, 24-7-2020: https://is.gd/uUHZ96

[49] الفقرات الثلاث المتعلقة بالإيجارات مبنية على استقصاء ميداني أجراه الباحث خلال شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو 2020 في مناطق زيونة، الكرادة، كرادة مريم في بغداد.

[50] Al-mamoori, ipd.

[51] «بالوثيقة: مجلس الوزراء يخاطب الوزارات كافة لتزويده بأعداد الموظفين ومقدار رواتبهم»، وكالة بغداد اليوم، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 16 تموز/يوليو 2020 عبر الرابط: https://is.gd/vJKYwe

من الراتب القليل أصل، وإزاء الاضطراب الذي نجم عن القرار، والنقاش بمدى قانونية فرض ضريبة دخل على رواتب المتقاعدين، قررت لجنة المالية النيابية رد القرار لعدم قانونيته، وتراجعت الحكومة وأعادت المبالغ المستقطعة[52].

وبيّن المستشار المالي لرئيس الوزراء أن العراق يتكبد خسائر بنحو 100 مليون دولار يوميًّا من قيمة الناتج المحلي الاجمالي جرّاء تداعيات فيروس «كوفيد-19»، وأنّ هذه الخسائر اليومية قد ترتفع في ما لو استمرت تداعيات الفيروس وتأثيراتها على الوضع الاقتصادي المحلي خلال الفترة المقبلة[53].

والمستخلص من هذا أن المشكلة المالية في العراق، وعجز الموازنة وعدم القدرة على دفع الرواتب سوف تقود آخر الأمر إلى ركود اقتصادي، قد يبدأ من قطاع الإسكان، المهمّ في الاقتصاد. ولو حصل الركود بشكل فعلي بسبب انخفاض الاستهلاك فإنّ مشاكل اجتماعية قد تتطور إلى تهديدات سياسية قد تعصف بالبلد والاستقرار الهش أصلًا.

أما الإجراءات الصحية فقد كانت بدورها مشكلة أكبر، فالتخبط في قرارات الحظر وعدم الالتزام به في مناطق كثيرة أدّى إلى فوضى وارتفاع أعداد المصابين، مع انعدام التجهيزات الطبية اللازمة، وتحمّل ذوي الدخل المحدود الجزء الأشد من العواقب، بما قاد إلى تدخل الفاعلين من غير الدولة لمساندة القطاع الصحي وتدارك آثار الجائحة.

على سبيل المثال، أسهمت العتبتان في كربلاء[54] ببناء عدد من المستشفيات بشكل سريع، بدأت في كربلاء، وانطلقت إلى محافظات أخرى لبناء مراكز حجر وعلاج، وبمشاركة بعض العتبات الدينية الأخرى في العراق[55].

ولم يقتصر الأمر على ذلك، فالتشكيلات العسكرية قامت بأدوار خارج وظائفها. بعض تلك التشكيلات المختلف حول وضعها أيضًا قامت بدور لتدارك انهيار القطاع الصحي، مثلًا قامت «سرايا السلام»، التشكيل العسكري المرتبط بمقتدى الصدر، بتحويل أحد مقارها في بغداد إلى مستشفى لعلاج المصابين بالفيروس، وافتتحه رئيس الوزراء[56].

ومن البديهي أن العجز الحكومي الموروث عن الحقب السابقة التي شهدت تردّ كبيرًا في قطاع الصحة[57]، وقيام قوى الفاعلين غير الدولتيين بسد العجز إنما يعني ضعف صورة الدولة بضعف قدرة الحكومة وهشاشة موقفها أمام المجتمع وعجزها عن الوفاء بالتزاماتها، والمزيد من القوة لبنى ما قبل الدولة، التي صارت خدماتها لا تقف عن تحقيق أمن المكون الإثني، بل امتدت إلى نواحي حياته الأخرى، وأبرزها القطاع الصحي والخدمات.

رابعًا: مستقبل الاحتجاجات العراقية وجائحة «كوفيد-19»

إزاء ما ذكر في الفقرات السابقة، نصل إلى ما يتعلّق بالاحتجاجات وإمكانية استمرارها بالوتيرة نفسها التي سبقت تصاعد عدد الإصابات بفيروس كورونا في العراق.

---

52 «رئيس الوزراء العراقي يتراجع عن خفض رواتب المتقاعدين»، جريدة العربي الجديد، عبر الرابط: https://is.gd/4LiFQl

53 «تداعيات كورونا تكبد العراق خسائر بـ 100 مليون دولار يوميًّا»، وكالة الأناضول، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 18 تموز/يوليو 2020 عبر الرابط: https://is.gd/HhUsKO

54 تنامى دور العتبات الدينية في العراق بشكل كبير بعد العام 2003، انتقلت من حالة الديني إلى حالة الدنيوي بالتدخل في العديد من الشؤون الاقتصادية على سبيل المثال، للتفصيل، يُنظر: علي مظلوم، «الخبرة الإيرانية والعتبات المقدسة في العراق.. مقاربة لتحول دور العتبتين في كربلاء من الديني إلى الدنيوي»، مجلة الدراسات الإيرانية، السنة الثانية، العدد السابع، يونيو 2018، ص 21.

55 ينظر: «لعلاج المصابين بـ (كورونا).. مستشفيات ومراكز وردهات انعاش بمواصفات عالمية تبنت تنفيذها العتبات المقدسة في العراق الحسينية والعباسية والعسكرية»، موقع العتبة الحسينية، تم الاطلاع عليه بتاريخ 22 تموز/يوليو 2020 عبر الرابط: https://is.gd/BH4C6y

56 «افتتاح مستشفى للمصابين بكوفيد 19 في العراق»، موقع جريدة الشرق الأوسط، تم الاطلاع عليه بتاريخ 22 تموز/يوليو 2020 عبر الرابط: https://is.gd/Q;DCbMh

57 يُنظر: «كورونا يعري النظام الصحي في العراق»، جريدة العربي الجديد، تم الاطلاع عليه بتاريخ 24 تموز/يوليو 2020 عبر الرابط: https://is.gd/T0rzKk

من الصعب الخلوص إلى نتيجة ثابتة بهذا الشأن. لقد شهدت ساحات الاحتجاج، في بغداد مثلًا، تراجعًا كبيرًا في الزخم بسبب إجراءات الحظر والتحذير من التجمّعات، لكن هذا لم يعنِ فراغ ساحة التحرير من المتظاهرين، وفي أواخر شباط/فبراير 2020 خرجت تظاهرة كبيرة تحدّت إجراءات الحظر والاحتراز من الفيروس، واحتشد مئات الطلاب وغيرهم في الساحة رافعين شعارات مضمونها أن الفيروس لن يقف حاجزًا دون الاحتجاجات[58]. ولم يطل الأمر حتى صدر في آذار/مارس بيان عن المتظاهرين في التحرير يعلن عن التعليق المؤقت للتظاهر بسبب تفشي الفيروس[59].

قاد هذا الإجراء، بالإضافة إلى الخلافات السياسية التي تسرّبت بين المتظاهرين في الساحة، آخر الأمر إلى انسحاب معظمهم من ساحة التحرير، ولم يبقَ سوى عددٍ قليلٍ رابطوا في الساحة معلنين رفضهم الانسحاب[60].

من جانب آخر، رصد الباحث ميدانيًّا تظاهرات أخرى مستمرّة حتّى شهر آب/أغسطس 2020 في مناطق أخرى غير ساحة التحرير.
تظاهرة شبابية قرب بوابة جامعة الدفاع في بغداد، سببها إقصاء المتظاهرين من القبول في الكلية العسكرية، وكانت لهم مجموعة عامة على الفيسبوك تغطي أخبارهم، لكنّها اختفت مؤخرًا[61].

وتتظاهر مجموعة أخرى من الخرّيجين وحاملي الشهادات العليا، تضمّ كلا الجنسين أمام بوابة المنطقة الخضراء عند الجسر المعلق - أغلقت الجسر لأسابيع عدّة - ورفع هؤلاء لافتات مضمونها مطالبة رئيس الوزراء (بالتعطف) عليهم وأن يستثمر (كفاءات البلاد)، وطالبوا بالتعيين المدني ضمن وزارة الدفاع. واعتصمت مجموعة وخيّمت تحت ظلال الأشجار في الشارع الذي يربط بين ساحة جسر الحسنين - ساحة كمال جنبلاط ـ والجسر المعلق[62]. واعتصم المحاضرون المجانيون أمام مدخل المنطقة الخضراء قرب العلاوي، ثم فرّقت قوة مكافحة الشغب الاعتصام يوم 22 تموز/يوليو 2020[63].

واعتصم خريجو كلية العلوم السياسية منذ أشهر أمام وزارة الخارجية في بغداد، مطالبين بتعيينهم في الملاك الدبلوماسي. وهناك تظاهرات أخرى لمطالب مختلفة، تعلقت بتقليص رواتب محتجزي معسكر رفحاء[64]، وخرج المتضررون في تظاهرات بمناطق متعددة، بعضها في بغداد، وفي محافظات أخرى، فقطعوا الطريق الدولي ومنعوا دخول السيارات إلى

---

58 «بغداد.. آلاف المتظاهرين يتحدّون «كورونا» في ساحة التحرير»، موقع وكالة الأناضول، تمّ الاطلاع عليه بتاريخ 22 تموز/يوليو 2020، عبر الرابط: https://is.gd/OAt2Db

59 «بسبب كورونا: تعليق مؤقت للحشود الكبيرة والاعتصامات في ساحة التحرير ببغداد»، جريدة العربي الجديد، تم الاطلاع عليه بتاريخ 22 تموز/يوليو 2020، عبر الرابط: https://is.gd/m0GPcJ

60 «انسحاب المتظاهرين من ميدان التحرير.. بين الخوف من كورونا والخلافات السياسية»، موقع قناة فرانس 24، تم الاطلاع عليه بتاريخ 22 تموز/يوليو 2020، عبر الرابط: https://is.gd/uOGjPp

61 آخر تظاهرة لهم كانت بداية شهر تموز/يوليو 2020.

62 رصد ميداني أجراه الباحث.

63 ينظر: «اشتباكات «بالحجارة» بين معتصمين وقوات الأمن في بغداد»، موقع قناة الحرة، تم الاطلاع بتاريخ 23 تموز/يوليو 2010، عبر الرابط: https://is.gd/qCWKGO

64 معسكر رفحاء: بعد فشل الانتفاضة التي اندلعت في العراق عقب الانسحاب من الكويت في آذار/مارس 1991، هرب الكثير من المشاركين في الانتفاضة هم وعوائلهم باتجاه الحدود السعودية العراقية، واحتجزتهم السعودية في مخيم صحراوي في رفحاء. وبين عامي 1992 و1996 تم توطين حوالي 24700 من لاجئي معسكر رفحاء في دول عدة مثل الولايات المتحدة وايران وبعض الدول الأوروبية، وعاد بعضهم إلى العراق قبل العام 2003، ينظر: سيدي ولد احمد سالم، «اللاجئون العراقيون في السعودية»، موقع الجزيرة، تم الاطلاع عليه بتاريخ 17 تموز/يوليو 2020، عبر الرابط: https://is.gd/4Dpj0k

عام 2013 تم تضمين نزلاء معسكر رفحاء السابقين ضمن قانون مؤسسة السجناء السياسيين رقم 4 بسنة 2006، وبموجبه حصلوا على رواتب شملت كل أفراد الأسر التي مرت بالمعسكر، حتى الذين ولدوا في المعسكر. وخلال السنوات الماضية وتزامنًا مع الأزمة السياسية والاحتجاجات على الفساد، ظهرت اعتراضات عارمة على قانونية هذه الرواتب لأشخاص لم يرَ بعضهم العراق أصلًا. وضمن سعيه إلى تقليص النفقات، أقرّ مجلس الوزراء تقليص الرواتب كما ذكرنا في المتن، الأمر الذي قاد إلى احتجاجات نزلاء المعسكر ممّن عاد إلى العراق. وحول قانونية الرواتب ينظر: د. روافد الطيار، «مستحقات محتجزي معسكر رفحاء، مخالفة قانونية وهدم للعدالة الاجتماعية»، مركز الفرات، تم الاطلاع عليه بتاريخ 15 تموز/يوليو 2020، عبر الرابط: https://is.gd/CNc4fy

بغداد[65]. ولكن القوى الأمنية تعاملت معهم بشدة بالغة، إذ فتحت النار عليهم، فأصيب عددٌ منهم، ناهيك عن تعرض البعض الآخر لضرب مبرح.

ويبدو أنّ هذه التظاهرات هي الوحيدة التي ترتّبت على القرارات الاقتصادية. حتّى تأخيرُ الرواتب، بما فيها رواتبُ القطاع الصحي التي تأخرت شهرًا كاملاً، ورواتبُ موظّفين آخرين في الدولة والتي تأخّر بعضُها أكثرَ من خمسين يومًا، فلم يواجَه بتذمّر كبير، الأمر الذي كان يقابَل في الحكومات السابقة بعاصفة من الشكوى. ويشير غيابُ التذمّر إلى رضا جمعي تجاه حكومة الكاظمي وتفهّمٍ لإجراءاتها ووضعها الدقيق.

ولم تظهر اعتراضات قوية خصوصًا من المدونين الكبار في مواقع التواصل الاجتماعي على حكومة الكاظمي، على الرغم من التراجع عن الكثير من القرارات التي اتخذها رئيس الوزراء، وعجزه عن إدارة بعض الملفات بفاعلية ـ مثل اعتقال عناصر كتائب حزب الله الذين حاولوا قصف السفارة الأمريكية الذي انتهى بالإفراج عنهم[66] – ناهيك عن تفريق تظاهرة المحاضرين المجانيين بعنف أوقع جرحى بينهم.

ثمة رأي يذهب إلى أنّ الصمت على مواقع التواصل الاجتماعي يعود إلى قوة ما اصطلح على تسميته في العراق بـ«الجيش الالكتروني)»[67] لرئيس الوزراء، وتغطيته على الأصوات المعارضة. بينما يذهب آخرون إلى أن هناك تفهّمًا للموقف الحرج الذي تقبع حكومةُ الكاظمي في ظله، فمطلوب منها التوازن في علاقاتها الداخلية والخارجية، وتوفير الرواتب، وتدعيم الاقتصاد، وبرهنة قدرة الدولة على احتكار الإكراه الشرعي، وأنّ الصورة المعروفة عن الكاظمي بكونه ليبرالي يعارض النفوذ الإيراني في العراق تلعب دورًا في تهدئة الشباب الغاضبين.

في كلّ الأحوال، لم تلقِ الاعتصاماتُ الصغيرةُ غير المؤثرة ذات الطبيعة الاقتصادية بتداعيات خطرة على حكومة الكاظمي. وقد مرّت عمليةُ فضّ تظاهرات المحاضرين المجانيين دون ضجة تُذكَر على مواقع التواصل الاجتماعي وفي الوسائل الإعلامية العراقية. وما دام هناك صبر على الحكومة، وأمل بتحرك فعلي لاستعادة سيطرة الدولة على القوى المسلحة، وتحقيق تقدم ملموس في مكافحة الفساد، فلا يبدو أن هناك احتمال خطر بتجدد التظاهرات أو تصعيد الصدام مرة أخرى مع القوى الأمنية.

وعلى الرغم من ذلك، فإن الوضع يتّسم بالهشاشة، ويمكن لأقلّ استفزاز أو عامل محفز أن يثير الوضع في ساحة التحرير، كما حدث ليلة الأحد 26 تموز/يوليو 2020 من اشتباكات بين القوات الأمنية ومَن تبقّى في ساحة التحرير. وقد قُتل اثنان من المعتصمين، ولحقهم الثالث صباح الثلاثاء 28 تموز/يوليو. واتهمت وزارة الداخلية «مجموعات إجرامية خطرة بالاندساس بين المتظاهرين» وحمّلتها مسؤولية التصعيد بين المتظاهرين والأجهزة الأمنية[68].

وحتى كتابة هذه الدراسة، لم يحدث أي تصعيد آخر. ولو قورن الحدث بما كان خلال فترة حكومة عادل عبد المهدي فإنّ أي اشتباك بسيط بين المحتجين والأجهزة الأمنية كان يتلوه تصعيد يزداد ضراوة باطّراد، ما يعزز مرة أخرى القول الذي يذهب برضا المحتجين النسبي على الكاظمي والرغبة بمنحه المزيد من الوقت لينجز وعوده.

---

[65] بالصور: «محتجزوا رفحاء وذوو الشهداء والسجناء السياسيين يقطعون الطريق الدولي السريع»، موقع قناة السومرية، تم الاطلاع عليه بتاريخ 24 تموز/يوليو 2020، عبر الرابط: https://is.gd/5BFSSF

[66] «عناصر حزب الله العراقي المفرج عنهم يستعرضون قوتهم في بغداد»، موقع الجزيرة، تم الاطلاع عليه بتاريخ 23 تموز/يوليو 2020 عبر الرابط: https://is.gd/C1sfBO

[67] ظهر هذا المصطلح خلال أيام حكومة رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي، ثم ترسّخ في الشارع العراقي، وصار كل سياسي كبير يمتلك «جيشًا الكترونيًا» يدير عددًا من الصفحات على مواقع التواصل المختلفة، مهمّته الدفاع عن مموّله، أو الهجوم على الخصوم، وبث الإشاعات، ينظر: «الجيوش الالكترونية... إرهاب ضد العراقيين»، جريدة العربي الجديد، عبر الرابط: https://is.gd/OrjAma

[68] «الثالث خلال يومين.. مقتل متظاهر عراقي بمواجهات ليلية في بغداد»، موقع قناة الحرة، تم الاطلاع عليه بتاريخ 28 تموز/يوليو 2020 عبر الرابط: https://is.gd/SWl2y7

حتى أزمة نقص تجهيز الكهرباء لم تؤدّ إلى تظاهرات جارفة، ولم يزِد فعلُ الكاظمي عن توجيه كلمة للمواطنين لتهدئة الأمور[69]. ويبيّن الواقع أنّ أي تصعيد في هذا الملف لن يكون بمنجى عن استثمار خصوم الكاظمي، مما يسهم في إحراجه والتعجيل بانتهاء ولايته أو استقالته قبل تمكّنه من إجراء انتخابات مبكرة كما وعد.

خاتمة

يتبيّن عند هذا الحد كيف تطورت التظاهرات في العراق بين موجاتها المتعددة، وكيف تبدّل الفاعلون فيها، وتغيرت منهجية فهم الاحتجاج بتغيرهم، وتطور آليات الفعل الاحتجاجي على السياسات الحكومية. لقد واجهت الحركات الاحتجاجية في العراق متغيرات عديدة، ومرت بمراحل تَشكُّل مختلفة واتجاهات أكثر اختلافًا، كما تعرضت لها هذه الدراسة في الصفحات الماضية.

وبقدر تزامنها مع حراك اجتماعي عربي متسارع، فإن الظروف الداخلية للعراق، وتعقيدات العلاقة بين قواه الاجتماعية، والتداخل بين السياسات الحزبية والمطالب الاجتماعية، سبّبت ولادة تجربة احتجاج عراقية ذات هوية خاصة، هدفت في مرحلتها الأولى إلى جعل الفعل الاحتجاجي فعلاً دائمًا يزعج السلطة بوصفه فعل ثقافي، ثم تغيرت ميكانزماتها إلى إعادة إنتاج القيم الاجتماعية.

على أي حال، صنعت الاحتجاجات وعيًا جمعيًّا ومفاهيم جديدة، وأجبرت القوى السياسية على تغيير خطابها، وانتهاج خطاب وطني إصلاحي بغية التناغم مع الشارع العراقي الساخط المطالب بالإصلاح، مما يعني أن هناك نجاحًا ترتب على الاحتجاجات، قد يقدَّر له أن يتطور في المستقبل لو استمرّ بنفس الرغبة بالمواصلة والصمود.

بالاستناد إلى ما ذُكر، يبدو أنّ مستقبل الاحتجاجات في العراق يتحدد بمجموعة من العوامل:

- **إجراءات حظر التجول ومنع الاختلاط بسبب فيروس «كوفيد-19»**: على الرغم من رفع الجزء الأكبر من حظر التجول في آب/أغسطس، فإن أي دعوات للتظاهر لم تُطرح على مواقع التواصل الاجتماعي، والأرجح أن الأعداد القليلة ستستمرّ في ساحات الاحتجاج لأنّ إجراءات الحظر لم تشكّل رادعًا فعليًّا يمنع الناس من التنقل تمامًا بما يضمن فراغ ساحات الاحتجاج. الأمر مرهون بتصعيد يطرحه الناشطون لأسباب لا تتعلق بالوباء.

- **العامل الاقتصادي**: لا يزال هذا العامل مؤثرًا فاعلًا، سواءً في ما يتعلق بمطالبة الشباب العاطلين عن العمل بالتعيين في وظائف حكومية، أو في ما يتعلق بأزمة الرواتب وديون الحكومة، أو تعطيل الأسواق وتقييد الحركة التجارية. ولكن كان يمكن لهذا العامل أن ينفجر حتى في ظروف الحظر. وقد ذكرنا مسبقًا أن هناك اعتصامات مستمرة في أمكنة عدّة، ناهيك عن تظاهرات المستفيدين من محتجزي رفحاء، على الرغم من أن الحكومة قمعتهم بشدة، ولم يحصلوا على أي تعاطف من الفئات الاجتماعية الأخرى في العراق.

- **العامل السياسي**: يبدو أن هذا العامل هو الأكثر فاعلية، لناحية الغضب من الحكومات التي سبقت حكومة الكاظمي، واعتبار البعض أن تكليفه كان نجاحًا للاحتجاجات، على الأقل في ما يتعلق باستقالة رئيس الوزراء السابق عادل عبد المهدي التي يذهب البعض في تفسيرها إلى أنّها، أي استقالته، والتي صادق عليها البرلمان العراقي في الأول من كانون الأول/ديسمبر 2019، إنما كانت استجابة لضغط المرجعية الشيعية العليا التي اطلقها وكيل

[69] «نص كلمة رئيس مجلس الوزراء السيد مصطفى الكاظمي»، موقع رئيس مجلس الوزراء، تم الاطلاع بتاريخ 2020/7/28، على الرابط: https://is.gd/94tkbP

المرجعية في كربلاء، وليس استجابة فعلية للتظاهرات[70].

وقبل الختام، من المهم الإشارة عند هذا الموضع إلى أن مستقبل الاحتجاجات، ونجاح حكومة الكاظمي، مرتهنان معا في مصير واحد، لابد للمحتجين من تفهم الوضع الحرج الذي تمر به حكومة الكاظمي، وشحة مواردها، وانفلات السلاح بيد الفصائل، والضغوط الدولية والداخلية التي تخضع لها، فمن غير الممكن أن تقوم الحكومة بتلبية كل ما يطلبه المحتجين.

من جانب آخر، على حكومة الكاظمي مصارحة المواطنين، ومن بينهم المحتجين بما يستطيع فعله وما لا يستطيع، بعدم قدرته على تلبية كل المطالب التي يريدها المحتجين، ربما بما فيها الانتخابات المبكرة.

[70] ينظر: «استقالة عبد المهدي ستهدئ الشارع لكنها لن توقف الاحتجاجات»، موقع DW، تم الاطلاع بتاريخ 2020/7/23، على الرابط: https://is.gd/BfTNPD

2. «كوفيد – 19» في سوريا: الاستجابة للوباء والسياسات العامة والتفاوتات الاجتماعية والاقتصادية

فادي إسبر[71] (ترجمة النسخة الانجليزية: سونيا فريد)[72]

عندما بدأت أزمة فيروس كورونا المستجد، كان الصراع الدائر في سوريا منذ حوالي عقد قد دمر بالفعل الاقتصاد والبنية التحتية وأنظمة الصحة والتعليم بالإضافة إلى رأس المال البشري ممّا أعاق تحقيق أي من أهداف التنمية المستدامة. بحلول عام 2019، بلغ عدد السوريين الذين غادروا البلاد 5.7 مليون بينما نزح 6.2 مليون داخليًا[73]. دفع التدميرُ الذي طال الإنتاجَ الزراعي والصناعي سوريا إلى الاعتماد على الاستيراد بشكلٍ شبه كلّي، كما أصبح أكثر من 80٪ من السكان يصنَّفون كفقراء وزادت حدة التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية بشكل ملحوظ[74]. في بداية عام 2020، هبطت قيمة الليرة السورية بشكل سريع وزادت معدلات التضخم ممّا هدّد مصادر دخل معظم السوريين. قبل انتشار فيروس كورونا مباشرة، كان حوالي 50٪ فقط من المستشفيات الحكومية يعمل بطاقة كاملة، وحوالي 70٪ من الأطقم الطبية كانوا قد غادروا البلاد بالفعل[75]. في ظلّ هذا الوضع الاجتماعي والاقتصادي الهشّ سجّلت سوريا أول حالة إصابة بفيروس كورونا المستجد في 22 آذار/مارس 2020.

تتناول هذه الورقة أزمة وباء كورونا المستجد في الفترة بين أواخر شهر آذار/مارس ومنتصف شهر آب/أغسطس 2020 في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة السورية،[76] كما تتّبع التسلسل الزمني لتطوّر الأزمة. تبدأ الورقة بربط أزمة الوباء بالسياق السوري شديد الهشاشة اقتصاديًا واجتماعيًا نتيجةً لعدد من الأزمات المتشابكة، ثم تنتقل إلى دور الإجراءات الوقائية التي فرضتها الحكومة في زيادة حدّة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي تأثير الوباء على المجتمع السوري بشكل عام. تقوم الورقة بتحليل سياسات الحكومة السورية لمواجهة الوباء وتأثيرها من خلال دراسة تبعات الإغلاق الكامل على الاقتصاد والأزمة الاقتصادية التي صاحبت التخفيف التدريجي لإجراءات الإغلاق، مع التركيز بشكل خاص على الفئات الأكثر هشاشة في المجتمع. ثم تتناول الورقة تأثير الأزمة الاقتصادية في الفترة ما بعد الإغلاق الكامل على موقف الحكومة والمواطنين من الموجة الثانية للوباء التي حدثت أثناء الصيف والتبعات المحتملة لهذا الموقف في ما يتعلّق بتطورات الوباء في المستقبل.

---

71 مؤسس مشارك وباحث مشارك في مؤسسة تاريخ دمشق.

72 مترجمة وأستاذة مساعدة اللغة الإنجليزية وآدابها بكلية الآداب بجامعة القاهرة.

73 United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), "*Humanitarian Needs Overview: Syrian Arab Republic*," March, 2019, 5.

74 Ibid, 6.

75 World Health Organization. Regional Office for the Eastern Mediterranean. (2020). HeRAMS annual report January – December 2019 public hospitals in the Syrian Arab Republic. World Health Organization. Regional Office for the Eastern Mediterranean; OCHA, "Syria anniversary press release," 6 March, 2020.

76 نتيجة للصراع، انقسمت سوريا لثلاث مناطق نفوذ. الأولى تحت سيطرة الحكومة السورية وتشكّل 65٪ من مساحة البلاد وتتضمن معظم المدن الرئيسية وغالبية السكان. الثانية تحت سيطرة الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا وتديرها فصائل وميليشيات كردية مدعومة من الولايات المتحدة وتشكّل 25٪ من مساحة البلاد. الثالثة تحت سيطرة «الحكومة الانتقالية» وتديرها فصائل المعارضة المسلّحة المدعومة من تركيا و«حكومة الإنقاذ» المدعومة من هيئة تحرير الشام المدرجة في قائمة الأمم المتحدة للمنظمات الإرهابية. تختلف الإجراءات التي تم اتخاذها للاستجابة لانتشار فيروس كورونا بشكل جذري من منطقة لأخرى.

يرى الكاتب أنّه بينما نجحت إجراءات الإغلاق الكامل في الحد من انتشار الوباء، إلا أن تبعاتها السلبية على مجتمع يعاني بالفعل من الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية دفعت الحكومة السورية لتغيير سياساتها حيال الأزمة من خلال إعادة الحياة إلى طبيعتها في مختلف أنحاء البلاد وإعطاء الأولوية لإنقاذ الاقتصاد لا للمخاطر الصحية التي سيتعرض لها المواطنون جراء موجة ثانية أكثر شراسة من الوباء. كما توضح الورقة أن الأزمة الاقتصادية التي نتجت عن الإجراءات المفروضة أثناء الموجة الأولى أثّرت سلبًا على قدرة المواطنين على التأقلم مع الموجات التالية من الوباء.

وفقًا للتقرير الوطني الأول للتنمية المستدامة الصادر عام 2019 عن الحكومة السورية، أدّت الأزمة المستمرة على مدى ما يقرب من عقد إلى صعوبة جمع البيانات المطلوبة أو قياس مؤشرات تحقيق التنمية المستدامة[77]. بغضّ النظر عن هذه المعوقات، نشرت الحكومة السورية ومنظمات الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية والعديد من مراكز البحث تقارير كثيرة عن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية في سوريا منذ بدء الصراع، وتمثّل هذه التقارير المصدرَ الأساسي للبيانات المستخدمة في هذه الورقة. لكن تجدر الإشارة إلى أن البيانات المنشورة عن تأثير انتشار الوباء على الاقتصاد السوري لا تزال قليلة في الوقت الحالي. المصدر الثاني للبيانات المستخدمة في هذه الدراسة هو تواجد الكاتب في سوريا عند كتابة الورقة ممّا أتاح له ملاحظة تطورات أزمة الوباء أوّلًا بأول[78]. كما استعان الكاتب بالتقارير المنشورة في وسائل الإعلام المحلية والعالمية.

سوريا قبل فيروس كورونا المستجد

في عام 2019، وصل النمو الاقتصادي في سوريا إلى 7.9٪ لأول مرة منذ 2011 نتيجة لانخفاض معدلات العنف ونمو ملحوظ في قطاع الزراعة، إلا أن الاقتصاد السوري في ذلك العام لم يتخطَّ 36٪ من قيمته قبل عام 2011 وفقًا لقياسات إجمالي الناتج المحلي[79]. في نهاية عام 2019 وصلت خسائر إجمالي الناتج المحلي المتراكمة إلى 420 مليار دولار،[80] وقد حدثت هذه الخسائر في جميع القطاعات كما ظهر اقتصاد حرب يتضمن أنشطة مثل التهريب وفرض رسوم داخلية على حركة السلع والمضاربة في سوق العملات الأجنبية، بالإضافة إلى الفساد المستشري من قَبل. دفع تدميرُ القدرات الإنتاجية في القطاعات الصناعية والزراعية الحكومةَ السورية للاعتماد شبه الكلي على الاستيراد في الاحتياجات الأساسية بما فيها القمح والأغذية الرئيسية ومنتجات الطاقة والأدوية. نتيجة لذلك وصل عجز الميزان التجاري عام 2019 إلى 5.5 مليار دولار وإن كان أقلّ من عجز عام 2018 الذي وصل إلى 6.9٪ مليار، وهو رقم قياسي[81]. أدت القيود المفروضة على التعاملات المالية والإجراءات الأخرى التي فرضتها الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي منذ عام 2011 إلى زيادة تكاليف الاستيراد بما فيها السلع التي يفترض إعفاؤها، مثل الأغذية الرئيسية والأدوية، وعادةً ما يتحمل المواطن العادي هذه الزيادة في التكاليف[82]. دفع نقص المداخيل الحكومةَ السورية للجوء إلى التمويل بالعجز ما أدى إلى وصول الدين العام إلى 7 تريليونات ليرة عام 2019 وهو رقم غير مسبوق[83]. وفقًا للبيانات الرسمية، وصل معدل البطالة إلى 30٪ في عام 2018، لكن يزعم بعض المراقبين أن الرقم الحقيقي أعلى[84].

77 التقرير الوطني الأول للتنمية المستدامة، رئاسة مجلس الوزراء، الجمهورية العربية السورية، 2019

78 استخدم الكاتب المعلومات التي أمدها الطبيب يوسف موصلي عن انتشار فيروس كورونا المستجد.

79 The Syrian Centre for Policy Research, "Impact of Syrian Conflict Report, 2016-2019," May, 2020, 35.

80 Ibid.

81 «6.3 مليارت دولار قيمة مستوردات سورية العام الماضي.» موقع الاقتصادي، 17 فبراير 2020، https://is.gd/pZPwE3

82 Alloush, Basma, "Will More Syria Sanctions Hurt the Very Civilians They Aim to Protect?," War on the Rocks, 10 June, 2020, warontherocks.com/2020/06/will-more-syria-sanctions-hurt-the-very-civilians-they-aim-to-protect/

83 زياد غصن، سوريا في معركة الإيرادات: تمويل العجز بالديون!، 18 يوليو/تموز 2020، الأخبار اللبنانية، https://bit.ly/2UvAhCq

84 Ghisn, Ziad, "The Central Bureau for Statistics declares: one million employed in three years," *The Damascus Centre for Research and Studies (DCRS)*, 27 April, 2020

مع بداية عام 2020، بينما كان ثمانية من كل عشرة سوريين يعيشون تحت خط الفقر، أصيبت البلاد بأزمة اقتصادية ومالية غير مسبوقة[85]. بدأت قيمة الليرة السورية بالهبوط بشكل سريع في أعقاب الأزمة الاقتصادية التي أصابت لبنان عام 2019. حين فرضت المؤسسات اللبنانية إجراءات صارمة على رأس المال، لم يستطِع السوريون الوصول إلى المبالغ التي أودعوها في المصارف اللبنانية والتي تقدر بـ40 مليار دولار،[86] كما توقفت الحوالات من لبنان إلى سوريا والتي بلغت 4 مليون يوميًّا[87]. عندما استحال الحصول على النقود من المصارف اللبنانية، اتجه المستوردون السوريون للسوق السورية من أجل الحصول على الدولارات الأميركية، وهذا ما فعلته أيضًا شركات الصرافة اللبنانية[88]. أدت زيادة الطلب على الدولارات الأميركية و عدم القدرة على الحصول على الدولارات من لبنان إلى انخفاض قيمة الليرة السورية من 640 للدولار في تشرين الأول/أكتوبر 2019 إلى 1230 للدولار في كانون الثاني/يناير 2020 [89]. ولأن معظم السلع في سوريا مستوردة أو محلية الصنع بمكونات مستوردة، أدى الانخفاض الحاد للعملة السورية إلى ارتفاع قياسي في معدلات التضخم[90]. في كانون الثاني/يناير 2020 وصل مؤشر أسعار المستهلك إلى ضعف مستواه في شباط/فبراير 2019 وزاد متوسط أسعار السلع 17 مرة عن عام 2010 بينما زادت أسعار المأكولات والمشروبات تحديدًا 20 مرة[91].

أدى الانخفاض السريع للعملة المحلية وما نتج عنه من ارتفاع في الأسعار إلى إفقار المزيد من السوريين وتعميق اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية. في آذار/مارس 2020، بلغ عدد السوريين بدون مصدر ثابت للطعام 8 مليون، بزيادة 20٪ عن العام الماضي، ممّا يدل على سوء الأوضاع بعد الأزمة اللبنانية[92]. استجابت الحكومة السورية لهذا التدهور برفع رواتب العاملين في القطاع العام والذين يمثلون نصف قوة العمل في سوريا. بعد الزيادة، أصبح متوسط راتب الموظف في القطاع العام 60 ألف ليرة، وهو ستة أضعاف متوسط الراتب عام 2010، بينما ارتفعت الأسعار 20 مرة في الفترة نفسها. في شباط/فبراير 2020، بدأت الحكومة ببيع حصص مدعومة من الأرز والسكر للأسر، بالإضافة إلى الاستمرار في بيع حصص الخبز المدعوم بشكل يومي. لم تكن هذه الإجراءات كافية لتخفيف وطأة الاقتصاد الآخذ في التدهور على الغالبية العظمى من السكان.

كان للصراع الذي دام تسعة أعوام أثرٌ مدمّرٌ على القطاع الصحي في سوريا. في بداية عام 2020، كان هناك 113 مستشفى عامة في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة السورية، 50٪ منها (57 مستشفى) تعمل بطاقة كاملة و25٪ (28 مستشفى) تعمل بشكل جزئي و25٪ (28 مستشفى) لا تعمل[93]. وفقًا لتقرير أصدرته منظمة الصحة العالمية، حدث خللٌ ملحوظٌ في الخدمات الطبية في كل أنحاء سوريا بما فيها المناطق الواقعة بها مستشفيات صالحة للاستخدام[94]. كما تقدّر الأمم المتحدة نسبةَ العاملين في القطاع

85 OCHA, "Humanitarian Needs Overview: Syrian Arab Republic," March, 2019, 6.

86 Kan'an, Ali, "Lebanon is facing an imminent financial crisis: negative impacts on the Syrian economy," *The General Workers Union of Syria*, 13 February, 2020.

87 Ibid, 18.

88 Ibid.

89 تشير الورقة إلى سعر السوق، والمسمى أيضًا بـ«سعر السوق الموازي»، لا إلى السعر الذي يحدده البنك المركزي. سعر السوق هو المؤشر الأفضل لقيمة العملة الحقيقية كما أنه المستخدَم لتسعير غالبية السلع في سوريا.

90 قبل بدء الصراع في 2011، كان الدولار الأميركي يساوي 45 ليرة سورية.

91 Turkmani, Rim, and Mehchy, Zaki. New Consumer Price Index Estimates for Syria Reveal Further Economic Deterioration and Alarming Levels of Humanitarian Need. Conflict Research Programme, London School of Economics and Political Science, 2020.

92 OCHA, "Syria anniversary press release," 6 March, 2020.

93 World Health Organization. Regional Office for the Eastern Mediterranean. (2020). HeRAMS annual report January – December 2019 public hospitals in the Syrian Arab Republic. World Health Organization. Regional Office for the Eastern Mediterranean.

94 Ibid.

الطبي الذين غادروا سوريا حتى آذار/مارس 2020 بـ70 ٪[95]. تراجع الإنفاق الحكومي على القطاع الصحي من 35 مليار ليرة سورية في 2010 (700 مليون دولار) إلى 16.5 مليار ليرة (66 مليون دولار) في 2015 [96]. كما تراجعت تغطية قطاع الأدوية لاحتياجات الشعب السوري من 93٪ في 2010 إلى 70٪ في 2019. ستناقش الورقة لاحقًا تأثيرَ هشاشة هذا القطاع في زيادة الأزمة الناتجة عن انتشار فيروس كورونا.[97]

فيروس كورونا في سوريا: الاستجابة الأولية والتبعات الاجتماعية والاقتصادية

حين بدأ فيروس كورونا بالانتشار في الدول المجاورة لسوريا مثل لبنان والعراق والأردن في آخر شباط/فبراير 2020، كانت الحكومة والشعب منشغلَين بهبوط العملة المحلية وارتفاع معدلات التضخم. لكن في آذار/مارس بدأ الجميع بالانتباه للتهديد الذي يشكّله فيروس كورونا. بدأت الشائعات بشأن انتشار الفيروس في سوريا، بينما بدأت وسائل الإعلام الرسمية في بث بيانات تخص أهمية الحفاظ على النظافة الشخصية. قبل أسبوع من إعلان أول إصابة في 22 آذار/مارس، تم اتخاذ قرار بإغلاق الحدود مع العراق ولبنان والأردن وتم تعليق رحلات الطيران من وإلى سوريا في الأيام التالية. كما أغلقت الحكومة جميع أماكن التجمعات مثل قاعات السينما والمطاعم والمقاهي. في 22 آذار/مارس، تم إغلاق المتاجر وجميع أشكال الأنشطة الاقتصادية ما عدا الصيدليات ومتاجر الطعام والمصارف. بعد ثلاثة أيام، تم فرض حظر تجوال لمدة 12 ساعة في أنحاء البلاد وتوقفت وسائل المواصلات العامة. واصلت الخدمات العامة العمل بـ40٪ من طاقتها مع تقليص ساعات العمل اليومية، لكن تم إغلاق الإدارات التي يزداد التكدّس فيها، مثل إدارة المرور وهيئات المسح العقاري.

أثناء فرض الإغلاق، بدأت الحكومة سلسلةً من الإجراءات على مستوى السياسات للتعامل مع الأزمة الصحية. خصّص مجلس الوزراء 100 مليار ليرة سورية (100 مليون دولار وفقًا للقيمة السوقية حينها) لمحاربة انتشار الفيروس، وأعطت وزارة الصحة خط ائتمان مفتوح. تم إيقاف تصدير الأغذية الرئيسية مثل منتجات الألبان والحبوب والبيض بالإضافة إلى الأقنعة الواقية والمطهرات والمنتجات الصحية الأخرى. على الجانب الآخر، رفعت الحكومة القيود على الاستيراد التي تم فرضها في وقت سابق من العام بهدف التعامل مع انخفاض العملة، وسمحت الحكومة للشركات باستيراد كميات لا محدودة من الكحول الطبي والدّقيق. عملت الحكومة على إمداد الأسواق بالسلع مع ارتفاع الطلب على المواد الغذائية أثناء الإغلاق، وتمّ تجنّب نقص الأطعمة الرئيسية والسلع الأساسية الأخرى بشكل عام. لكن ارتفعت الأسعار بشكل ملحوظ بسبب زيادة الطلب وانخفاض قيمة الليرة السورية بنسبة 25٪ أمام الدولار نتيجة لفرض الإغلاق الكامل.

على الجانب الاجتماعي والاقتصادي، أصدر البنك المركزي السوري تعليمات لجميع المصارف لإعفاء العملاء من سداد القروض لمدة شهرين، كما ألغت الحكومة جميع الغرامات على الضرائب المتأخرة. علّقت وزارة الشؤون الاجتماعية إنهاء التعاقدات في القطاع الخاص لكن لم تحدد كيف سيتم تعويض الشركات عن خسائر فترة الإغلاق. كما أطلقت الحكومة برنامج معونات للعمال الذين تضرروا من الإغلاق خاصةً العاملين في القطاع غير الرسمي والعاملين باليومية، وقد تقدّم ربع مليون سوري، أي حوالي 10٪ من القوة العاملة، لهذا البرنامج خلال أسبوعين من إطلاقه ممّا يوضح أثر إجراءات الإغلاق[98].

[95] OCHA, "Syria anniversary press release," 6 March, 2020

[96] GoS, "The First National Report on Sustainable Development," 2019, 27

[97] Ghisn, Ziad, "How economic sanctions negatively affect the health sector in Syria: a case study of the pharmaceutical industry," *The London School of Economics*, 16 April, 2020, blogs.lse.ac.uk/crp/2020/04/16/how-economic-sanctions-negatively-affect-the-health-sector-in-syria-a-case-study-of-the-pharmaceutical-industry/

[98] «نحو 250 ألف مسجلين في منحة المتعطلين عن العمل.» الاقتصادي، 29 إبريل 2020: aliqtisadi.com/1758941-منحة-التعطل-عن-العمل/

في نهاية نيسان/أبريل 2020، سجّلت سوريا 43 حالة إصابة فيروس كورونا وتركّزت معظم الحالات في العاصمة دمشق وريفها. لم يحدث الضغط المتوقَّع على قطاع الصحة إذ تمّ نقل الحالات التي احتاجت رعايةً خاصة إلى مستشفى في ريف دمشق تمّ تخصيصها لعلاج المصابين بفيروس كورونا. بدأت الحكومة في تخفيف إجراءات الإغلاق في الأسبوع الأخير من نيسان/أبريل والذي تزامن مع بدء شهر رمضان وهو موسمٌ هامّ للعديد من الأعمال، لكن ظلّ حظر التجوال قائمًا لعدد الساعات نفسها حتى آخر أيار/مايو. خصّصت الحكومة عدة رحلات طيران لإعادة السوريين العالقين في الخارج. ساد شعور عام بالارتياح في أنحاء البلاد حين تم الحد من الانتشار الواسع للفيروس.

سوريا بعد الإغلاق: كارثة اقتصادية عاتية

في 4 أيار/مايو 2020، التقى الرئيس السوري بشار الأسد بالفريق الوزاري الذي تم تكوينه لمواجهة فيروس كورونا المستجد. على الرغم من أن الآثار السلبية للإغلاق على الاقتصاد لم تكن قد اتضحت بعد، تضمن خطاب الأسد تنبؤات بالتبعات الاجتماعية والاقتصادية لانتشار الفيروس. أشار الأسد إلى أنّ الحكومة اضطرت إلى الاختيار بين حلَّين اثنين كلاهما سيء، بين إغلاق تامّ يدمّر الاقتصاد أو عدم استجابة للأزمة ممّا كان ليؤدّي إلى انتشار الفيروس، وقد اختارت الحكومة الحل الأول، لكن الآن بينما أصبحت الإصابة بفيروس كورونا مجرد احتمال، أصبح الفقر والجوع حقيقة مؤكدة بالنسبة لجميع السوريين[99]. يعكس الخطاب آراء صانعي السياسات في مختلف أنحاء العالم حين قالوا إن العلاج (إجراءات الإغلاق) لا يمكن أن يكون أسوأ من الوباء نفسه. بدأت الحكومة في تخفيف الإجراءات بشكل تدريجي حين بقي المنحنى مسطحًا إذ تمّ تسجيل حوالي 50 حالة في الأسبوع الأول من أيار/مايو، أي سبعة أسابيع بعد اكتشاف الحالة الأولى.

بعد العودة التدريجية إلى النشاط الاقتصادي، شهدت الليرة السورية هبوطًا غير مسبوق، سواءً من حيث الدرجة أو السرعة. انخفض سعر السوق من 1300 ليرة للدولار في أوائل أيار/مايو إلى 3200 ليرة للدولار في 7 حزيران/يونيو، ثمّ استقر على 2500 ليرة للدولار خلال شهري حزيران/يونيو وتموز/يوليو. أدى غياب البيانات الموثوق منها لصعوبة الربط بين الإجراءات الهادفة للحد من فيروس كورونا وانخفاض العملة المحلية، لكن تتيح المعلومات الموجودة الوصول لبعض الاستنتاجات المنطقية. أوّلًا، حين تمّت إعادة الأنشطة الاقتصادية، احتاجت الأعمال المختلفة أن تتزوّد بالسلع ممّا أدى إلى زيادة الطلب على السلع المستوردة وبالتالي زيادة الطلب على العملة الأجنبية. ثانيًا، قانون قيصر لحماية المدنيين في سوريا، الذي اقترحته الولايات المتحدة الأميركية لفرض مزيدٍ من العقوبات على الحكومة السورية بالإضافة إلى العقوبات التي تمّ فرضها بعد عام 2011 من قِبل كلٍّ من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، خلق شعورًا عامًّا بالقلق وعدم الاستقرار ممّا أدى إلى ارتفاع تكلفة السلع المستوردة، وهي الطريقة الوحيدة للتحايل على العقوبات بعد أن رفضت المصارف وشركات التأمين والشحن القيام بأي معاملات مع سوريا حتى في حالة السلع المعفيّة مثل الطعام والأدوية[100]. ثالثًا، أصبح الدولار الأميركي الملجأ الآمن لبعض السوريين القادرين في ذلك الوقت من عدم الاستقرار والتضخم. أخيرًا، لعبت المضاربات في سوق العملات الأجنبية دورًا محوريًّا في هذه التقلّبات المستمرة.

في الاقتصاد السوري المعتمِد على الاستيراد، أصبحت القوة الشرائية للعملة المحلية مرتبطةً بقيمتها أمام الدولار. لهذا تضمّنت موجة التضخم التي أعقبت الإغلاق ارتفاعًا قياسيًّا في أسعار جميع السلع، بما فيها الأطعمة الأساسية والسلع الصحية، كما ارتفع مؤشر أسعار المستهلك من 40 إلى 45 مرة عن عام 2010 مقارنةً بـ20 مرة في بداية عام 2020[101].

[99] President al-Assad holds meeting with government team for confronting Coronavirus to discuss latest developments," SANA, 4 May, 2020," sana.sy/en/?p=191017

[100] Alloush, Basma, "Will More Syria Sanctions Hurt the Very Civilians They Aim to Protect?," War on the Rocks, 10 June, 2020, warontherocks.com/2020/06/will-more-syria-sanctions-hurt-the-very-civilians-they-aim-to-protect/

[101] زياد غصن، تجربة الحجر الصحّي: تنمّر وفقر ومراكمة ثروات!، 25 يوليو/تموز 2020، الأخبار اللبنانية، https://bit.ly/3kC93o6

كان لهذه الأزمة الاقتصادية تأثيرٌ كارثيٌّ على الشعب السوري. تشير الأرقام الرسمية إلى أن كلّ مواطن سوري لديه عمل يعول خمسة من عائلته[102]. وفقًا للاتحاد العام لنقابات العمّال، تقدَّر قيمةُ سلّة الطعام المكوّنة من ثمانية أنواع لتضمن حصول كل عامل على 2400 سعرة حرارية في اليوم بحوالي 59 ألف ليرة سورية[103]. هذا يعني أن العامل الواحد يحتاج أن يربح 295 ألف ليرة سورية شهريًا للحصول على الطعام الكافي لنفسه ولأفراد عائلته، وإذا تمت إضافة تكلفة الاحتياجات الرئيسية الأخرى مثل المسكن والمواصلات، يرتفع هذا الرقم إلى 490 ألف ليرة سورية[104]. يقدَّر متوسط الرواتب في القطاع العام بسوريا بحوالي 60 ألف ليرة، ولا تختلف رواتب القطاع الخاص كثيرًا، وفي بعض الأحيان تكون أعلى بشكل طفيف. نتيجةً لانخفاض قيمة العملة المحلية وضعف قوّتها الشرائية، أعلن برنامج الغذاء العالمي في نهاية حزيران/يونيو أن 3.9 مليون سوري أصبحوا يعانون من انعدام الأمان الغذائي، بزيادة 1.4 مليون عن الأشهر الستة الأولى من 2020 وأعلى رقم تمّ تسجيله حتى الآن[105] . لكن في الوقت نفسه، لن تتمكن الحكومة السورية من رفع رواتب القطاع العام لتلائم تكلفة المعيشة، أو على الأقل لن تتمكن من هذا من دون أن تتسبّب في ارتفاع شديد في معدلات التضخم وانهيار العملة المحلية.

على الرغم من عدم توفر أرقام دقيقة، أعلنت وزارة الشؤون الاجتماعية أنّ حوالي 250 ألفًا تقدموا لمنحة البطالة، أي 10٪ من القوة العاملة قبل انتشار فيروس كورونا[106]. على الرغم من غياب البيانات، توضح الملاحظات الشخصية لسوق العمل السوري أنّ العاملين في القطاع غير الرسمي والعاملين باليومية هم الأكثر تأثرًا من الإغلاق، وأنّ أعدادًا كبيرة منهم، وإن كانت الأعداد غير محددة، قد فقدت عملها. هذا بالإضافة إلى فئة المزارعين والعاملين المؤقّتين في قطاع الزراعة، والتي كانت من الأكثر تضررًا من الأزمة. أدى ارتفاع معدلات التضخم إلى ارتفاع تكلفة مدخلات الإنتاج، ممّا دفع المزارعين إلى رفع الأسعار وبالتالي قلّ الطلبُ على العديد من منتجاتهم. كما أنّ معظم الأرباح تذهب للوسطاء لا للمزارعين. هذا بالإضافة إلى أن المزارعين، شأنهم شأن باقي الفئات الهشّة، يعانون بشدة من ارتفاع تكاليف المعيشة. هذا الخلل في القطاع الزراعي سيؤدّي إلى تفاقم أزمة الأمن الغذائي في سوريا.

عند عودة النشاط الاقتصادي بعد الإغلاق، أملت شركاتُ القطاع الخاص ليس فقط أن تعود للعمل، بل أيضًا أن تعوّض خسائرها وقت الإغلاق، لكن أدّت موجةُ التضخم العاتية إلى انخفاضٍ حادٍّ في الطلب من قِبل المستهلك ممّا دفع العديد من الشركات إلى إغلاق مقارها وتسريح العاملين فيها وبالتالي زيادة الأعداد المنتمية للفئات الهشة. في نهاية شهر حزيران/يونيو، بدا أن سوريا قد دخلت مرحلةً من الركود التضخمي التي تتّسم بارتفاع معدلات التضخم والبطالة والركود الاقتصادي. أدّى هذا إلى زيادة هشاشة الاقتصاد السوري الذي ظلّ يعاني بشدّة تحت وطأة الصراع، وبالتالي أصبح أقلّ قدرة على مواجهة الموجات التالية للوباء أو أي أزمات مستقبلية.

صناعة السياسات في أحلك الظروف: من الوباء للكساد

الأزمة الاقتصادية الناتجة عن انتشار وباء كورونا هي أزمة عالمية أصابت حتى أكثر الدول تقدمًا حيث عانت من الكساد وانخفاض إجمالي الناتج المحلي واضطرت الحكومات إلى فرض مجموعة من الإجراءات المعقّدة للتعامل مع تبعات الأزمة. في سوريا، أضافت الإجراءات الوقائية لمواجهة انتشار فيروس كورونا لأزمة موجودة بالفعل، إذ زادت تبعات

[102] عشتار محمود. أجر 2010 كان على حدّ الجوع والأجر اليوم يجب ألّا يقل عن 490 ألف ليرة!» قاسيون، 29 يونيو 2020: kassioun.org/economic/item/65042-2010-490

[103] المرجع السابق.

[104] المرجع السابق.

[105] The World Food Program, "*Syria Country Brief*," 8 July, 2020.

[106] «نحو 250 ألفًا مسجلين في منحة المتعطلين عن العمل» مصدر سابق.

هذه الإجراءات من الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية التي تعاني منها سوريا منذ سنوات. كما أن ديناميكيات الأزمة، سواءً الموجودة بالفعل أو الآخذة في الظهور، قلّلت الاختيارات المتاحة للحكومة السورية التي وجدت نفسها في مواجهة وضع اقتصادي شديد السوء في بداية شهر حزيران/يونيو.

بعد أسبوع من عودة النشاط الاقتصادي، تمّت إقالة عاطف نداف، وزير التجارة الخارجية وحماية المستهلك، نظرًا إلى ضعف أدائه أثناء فترة الإغلاق. في الأسبوع الثاني من حزيران/يونيو، شهدت الليرة السورية انخفاضًا غير مسبوق، وتمّت إقالة رئيس الوزراء عماد خميس. صارت الأولوية القصوى للحكومة السورية هي توفير احتياجات المواطنين الأساسية والتخفيف من وطأة التضخم. كان هذا يعني استمرار توفير مواد غذائية مدعومة تتضمّن الخبز والأرز والسكر والشاي وزيت الطهي لكل أسرة سورية، بالإضافة إلى حصة مدعومة من البنزين والديزل وغاز البوتان (غاز الطهي). كما وفّرت منافذُ بيع تابعة للقطاع العام سلعًا أخرى بأسعار مخفضة، وأقامت الحكومة أسواقًا للمزارعين في أنحاء البلاد لمساعدة المزارعين على بيع منتجاتهم من الخضروات والفاكهة للمستهلك مباشرة وبالتالي تمكّنهم من تخطي الوسطاء والبيع بأسعار أقل. على الرغم من ذلك، لم يكن لدى القطاع العام القدرة الكافية على تلبية احتياجات المواطنين الأساسية أو التخفيف من وطأة الأزمة. بعيدًا عن الحلول قصيرة المدى، لجأت الحكومة إلى سياسات نقدية للحدّ من التضخم. قرر البنك المركز السوري تقليص المعروض النقدي في السوق من خلال تعليق جميع التسهيلات الائتمانية من أجل تعزيز العملة المحلية. لكن هذه السياسة المتناقضة سلاح ذو حدين لأنها يمكن أن تزيد من حدّة الكساد. من ناحية أخرى، تواجه الحكومة مطالبات مستمرة لرفع رواتب القطاع العام، الذي يتضمن أكثر من 50٪ من قوة العمل في سوريا، من أجل حلّ مشكلة تكاليف المعيشة وضعف الطلب من قبل المستهلكين[107]. لكن رفع الرواتب بالنسب المطلوبة من شأنه أن يناقض سياسة البنك المركزي السوري المتناقضة في الأساس وسوف يزيد معدلات التضخم. في حالة أن تقرر الحكومة رفع الرواتب، يجب أن تفعل ذلك من خلال الإنفاق العجزي الذي تزايد بشكل كبير عندما انخفض الإيراد الحكومي بسبب الدمار الذي حل بالبلاد والعقوبات، وقد تسببت الأخيرةُ بعزل سوريا عن الأسواق والمؤسسات المالية الدولية. وصل الدين العام في سوريا إلى 7 تريليونات ليرة سوريّة في 2019، وهو رقم قياسي، بينما وصل العجز إلى 37٪ من ميزانية الدولة لعام 2020[108]. قد يؤدي هذا الاعتماد المتنامي على الإنفاق العجزي إلى مزيدٍ من موجات التضخم وبالتالي مزيدٍ من التدهور الاقتصادي.

الموجة الثانية من فيروس كورونا في سياق الكساد الاقتصادي

في خضمّ الأزمات الاقتصادية والمالية التي تعاني منها سوريا، بدأت الموجة الثانية من فيروس كورونا المستجد. في يوم 6 حزيران/يونيو، أصيب سائق شاحنة قادم من الأردن بالفيروس وتمّ عزل بلدته رأس المعرة في ريف دمشق. في يوم 17 حزيران/يونيو، اتضح إصابة امرأة توفيت في مستشفى بدمشق بالفيروس وتم عزل بلدتها جديدة الفضل في ريف دمشق. منذ ذلك الحين، ازداد عدد الإصابات وبدأت الموجة الثانية من الفيروس. وفقًا للأرقام الرسمية، سجلت سوريا 2628 إصابة و106 حالة وفاة في 29 آب/أغسطس. أقرّت وزارة الصحة بقدرتها المحدودة على إجراء الاختبارات وبأنّ عدد الإصابات قد يكون أكثر من المعلن. ترجّح الشهادات الشفهية أنّ عدد الإصابات اليومية كان بالمئات خلال شهر آب/أغسطس وأنّ عدد الوفيات في دمشق وحدها تراوح ما بين 100 إلى 150. في أول أسبوعين من آب/أغسطس، فاق عدد الإصابات طاقة المستشفيات، ولم يُسمح بدخول المرضى الذين يحتاجون فقط إلى أنابيب أوكسجين وليس أجهزة تنفس لعدم وجود أسرّة

[107] وزير الاقتصاد في «مكاشفات»: يجب زيادة الرواتب... واستثناء الدواء والغذاء من قانون قيصر غير صحيح.» الوطن، 15 يوليو 2020: alwatanonline.com/وزير-الاقتصاد-في-مكاشفات-يجب-زيادة-ا/

[108] زياد غصن، سوريا في معركة الإيرادات: تمويل العجز بالديون!، 18 يوليو/تموز 2020، الأخبار اللبنانية، https://bit.ly/2UvAhCq

كافية، وطُلب منهم إتمام العلاج في المنزل واستئجار أنابيب أوكسجين. لا يمكن حصر الحالات التي ظهرت عليها أعراض خفيفة، لكن يُقدّر عددها بالآلاف.

على الرغم من تكدس المستشفيات والضغط الشديد على الأطقم الطبية ووفاة أكثر من 60 طبيبًا خلال شهرَي تموز/يوليو وآب/أغسطس، كرّر المسؤولون أنه لن يتمّ فرض إغلاق كامل مرة أخرى، فالحكومة لن تستطيع التعامل مع مزيدٍ من التدهور الاقتصادي. وبالفعل، لم يتم حتى فرض إغلاق جزئي أو في مناطق بعينها. وفقًا لهذه الخطة، تم إجراء امتحانات المدارس الإعدادية والثانوية في أول تموز/يوليو والانتخابات البرلمانية في منتصف تموز/يوليو، كما بدأ العام الدراسي الجديد في منتصف أيلول/سبتمبر. كما نظمت الحكومة، بالتعاون مع القطاع الخاص، ستة مهرجانات تسوّق في النصف الثاني من تموز/يوليو لبيع سلع بأسعار مخفضة قبل عطلة عيد الأضحى بهدف التخفيف من آثار التضخم، وقد حضرت هذه المهرجانات أعداد كبيرة من المواطنين. حتى تاريخ كتابة هذه الورقة، كانت جميع الأنشطة الاقتصادية في سوريا تسير بشكل طبيعي.

أدى التدهور الاقتصادي الذي نتج عن الموجة الأولى من فيروس كورونا ليس فقط إلى تغيير موقف الحكومة، بل أيضًا إلى إضعاف قدرة السوريين على مواجهة الموجة الثانية التي جاءت أكثر شراسة. لم يتمكن المرضى الذين لم يُسمح لهم بدخول المستشفيات العامة من تلقّي العلاج في المستشفيات الخاصة لارتفاع النفقات. في حالة المرضى الذين لا يملكون تأمينًا صحيًا، تصل تكلفة اليوم الواحد في مستشفى خاص لعلاج كورونا، بما فيه جهاز التنفس، إلى حوالي 500 ألف ليرة. جدير بالذكر أن متوسط الراتب الشهري في سوريا يبلغ 60 ألف ليرة. كما أنّ تكلفةَ تلقّي العلاج في المنزل للمرضى الذين يحتاجون إلى أنابيب أوكسجين باهظةٌ، خاصّةً أنه نتيجةً لزيادة الطلب على أنابيب الأوكسجين، لجأ الموردون إلى رفع الأسعار إذ تروح سعر الأنبوبة الواحدة من 250 إلى 400 ألف ليرة، بينما قام موردون آخرون بتأجير الأنابيب مقابل 3000 ليرة في اليوم بشرط أن يدفع المستأجر دفعة تأمينٍ قدرها 125 ألف ليرة. تحتاج الأنبوبة الواحدة إلى إعادة تعبئتها على الأقلّ مرةً واحدةً في اليوم، ممّا يعني 3000 ليرة إضافية. تضاف إلى هذا تكاليفُ الأدوية والاستشارات الطبية وخدمات التمريض.

الخاتمة

تمّت كتابة هذه الورقة على مدى أربعة أشهر، وتمّت كتابة مسوّدات عدّة عندما بدأ الوباء بالانتشار وبدأت تبعاته بالظهور. عندما أنهينا كتابة المسوّدة الأولى في آخر تموز/يوليو، كانت سوريا تعاني من الأزمة الاقتصادية المصاحبة للموجة الأولى، وكانت الموجة الثانية على وشك البدء. وعندما أنهينا المسوّدة الثانية في آخر آب/أغسطس، كان عدد الإصابات في تزايد مستمر وتكدّست المستشفيات بينما حالت الأزمةُ الاقتصاديةُ دون تعامل الحكومة والمواطنين مع الوباء. كما توقّعتُ في المسوّدة الثانية، لم تفرض الحكومة السورية إغلاقًا كاملًا، وبالتالي أعطت الأولوية للاقتصاد على الصحة العامة. كما أنه بالنسبة للغالبية العظمى من المواطنين، تراجعت المخاوف من الوباء أمام تدهور الظروف المعيشية، وهذا أمر طبيعي من وجهة نظر الكاتب. تمّ الانتهاء من المسوّدة الأخيرة في أيلول/سبتمبر حين بدأ الوباء بالانحسار وفقًا للشهادات الشفهية وملاحظات الكاتب، بينما أصيب الاقتصاد السوري بموجة كساد جديدة. في أول أيلول/سبتمبر، بدأت سوريا تعاني من نقص حاد في الوقود ممّا أدى إلى فرض نظام صارم للحصص المدعومة المسموح بها ولتدفق المواطنين على محطات الوقود بأعداد كبيرة. كانت أزمة الوقود مستمرة حتى تاريخ كتابة الورقة. في الوقت نفسه، خفّضت الحكومةُ الحصةَ اليوميةَ من الخبز المدعوم بهدف التعامل مع التكاليف المرتفعة ما أثار استياء الأسر المستفيدة. من المتوقّع أن تستمر الحكومة والمواطنون في مواجهة هذه الاختيارات الصعبة إذا استمر الوباء والأزمة الاقتصادية المصاحبة له في الأشهر المقبلة.

هذه الورقة جزءٌ من مشروع أكبر عن الآثار الاجتماعية والاقتصادية لفيروس كورونا المستجد في المنطقة العربية. أشارت الأبحاث إلى وجود أنماط متشابهة

في اقتصاديات العديد من الدول العربية محلّ البحث. مثل سوريا، عانى معظم الدول العربية من أزمات اقتصادية نتيجة لفرض الإغلاق الكامل. في المغرب وتونس والجزائر، وهي دول تتمتع باستقرار نسبي مقارنة بسوريا، أدى الإغلاق إلى انخفاض الطلب، ممّا ألحق ضررًا بالغًا بالقطاعات الخدمية والصناعية وبالتالي ارتفاع معدلات البطالة. في لبنان والعراق والسودان، وهي دول تزامن فيها انتشار الوباء مع اضطرابات سياسية، عانى العاملون في القطاع غير الرسمي من إجراءات الإغلاق التي جعلت كثيرًا منهم يفقدون وظائفهم وبالتالي مصدرَ دخلهم. عمّقت هذه التبعات وغيرها التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية، وازداد الأمر سوءًا مع غياب سياسات الحماية الاجتماعية. كما اضطرت دول عربية عدّة إلى تقليص الدعم في أحلك الأوقات.

عانت سوريا من التبعات نفسها التي عانت منها دول عربية أخرى في أعقاب انتشار الوباء، لكن كان الوضع أكثر سوءًا في سوريا بسبب هشاشة الاقتصاد والأزمات العديدة التي مرّت بها البلاد نتيجةً للصراع الذي استمر لسنوات، بالإضافة إلى تأثير الأزمة اللبنانية والقيود المفروضة من قِبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي (آخرها قانون قيصر). زاد انتشار الوباء والآثار المترتبة على الإجراءات التي فرضتها الحكومة من حدّة المعاناة في سوريا.

لم يؤدِّ الوضع في سوريا إلى زيادة معاناة المواطنين فحسب، بل سلب سوريا الأدوات المتاحة للدول العربية الأخرى لمواجهة الأزمة الاقتصادية والمالية الناتجة عن انتشار الفيروس. قطعت المؤسسات المالية الدولية علاقتها بسوريا، ولا يمكن لسوريا تلقي أي معونات من الخارج، حتى وإن كانت موجّهة للقطاع الخاص، وبالطبع لا يمكنها الاقتراض من المؤسسات الدولية. لهذا لم يعُد أمام الحكومة سوى اللجوء للإنفاق العجزي، لكن قد تتسبب هذه السياسة في ارتفاع معدلات التضخم في المستقبل مما سيزيد من تدهور الأحوال المعيشية لمعظم السوريين. على الجانب الآخر، دفع التضخمُ البنكَ المركزي السوري إلى تقليص المعروض النقدي بشكل مؤقت من أجل تعزيز العملة المحلية وتخفيض الأسعار، الأمر الذي أثّر سلبًا على الاقتصاد الذي يعاني أساسًا من الكساد. تحاول الحكومة السورية إحياء القدرات الإنتاجية للبلاد من أجل تقليل الاعتماد على الاستيراد، لكنّ هذه الجهود لا تحقق أهدافها نظرًا لضعف إمكانيات الدول المالية والحاجة إلى التركيز على تخفيف آثار الأزمة.

حين يتمّ أخذ السياقات الإقليمية والدولية في الاعتبار، يتّضح أن سوريا تواجه مخاطر إضافية. على سبيل المثال، يمكن أن يفقد السوريون العاملون في الخارج وظائفَهم بسبب الأزمة الاقتصادية في مختلف أنحاء العالم، وبالتالي لن يتمكنوا من إرسال الحوالات التي يعتمد عليها العديد من الأسر السورية. كما أن العامل الجيوسياسي يلعب دورًا هامًّا، فالأزمة في سوريا لا تزال قائمة ويتورط فيها العديد من اللاعبين الإقليميين والدوليين. لذا من شأن أيّ تطورات سلبية زيادة حدة الأزمات التي تم ذكرها في هذه الورقة. في المجمل، يجب أن تتعامل سوريا مع ظروف عصيبة في الأسابيع والشهور الآتية، فقد وقع المواطنون بين مطرقة الوباء وسندان الأحوال المعيشية المتدهورة، بينما تبدو كل سياسة تتبنّاها الحكومة لحلّ مشكلةٍ ما تساهم في خلق مشكلةٍ جديدة. في هذا السياقِ المعقّد، يصبح الوباء مجرد أحد العوامل التي تساهم في تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي. على الرغم من ذلك، كان للوباء أثر كبير في زيادة حدة الأزمة ليس فقط لأنه أدى إلى مزيد من التدهور الاقتصادي والاجتماعي، ولكن أيضًا لأنه أعاق عملية صناعة السياسات وبالتالي خلَق واقعًا جديدًا لم يكن ليحدث لولا انتشار الوباء.

3. وباء كورونا: السياسات الاجتماعية للسلطة الفلسطينية وسياسات الاحتلال الحيوية لإسرائيل

أباهر السقا[109]

مقدمة

تُعَدّ الكتابةُ اللحظية إحدى الصعوبات الأساسية في الكتابة، فهي لا تمنح الباحث القراءة الما بعدية، ذلك أنّ الحدث ما زال قيد التشكّل، وتتغيّر آثارُه بشكلٍ يومي. لذا طمح الباحثُ إلى الإحاطة بالموضوع من حيث تحليل الآنيّ. يمكن بالتأكيد، من ناحية سوسيولوجية، توصيف هذه الجائحة، وفقًا لمنطق

تعرض هذه المداخلة تأثير الوباء على المجتمع الفلسطيني بين سياسات السلطة وسياسات الاحتلال من خلال المحاور الثلاثة الآتية:

أوّلًا: قراءة في حالة الطوارئ وسياسات الحجر وأشكال اللامساواة التي تعزّزها سياسات السلطة الفلسطينية من خلال قوانينها الأخيرة، وسنّها قوانين لصالح كبار الموظفين للحصول على المزيد من المزايا. وانكشاف البنى الصحية ومحاولتها تعويض فشل سياساتها الاقتصادية والاجتماعية باللجوء إلى سياسات ذات طابع أمني – فرض الحجر وعدم التجوال والتفتيش والسياسات الحيوية والرقابة والعقاب – مترافقة مع «خطاب أبوي» يحمّل الأفراد مسؤوليتهم، واستعراض للقوة عبر حلقة يومية تسمى «الإيجاز الصحافي» لتمرير خطابات لمحاولة الحصول على شرعية مفقودة. ثم تأثير الجائحة على تعاظم الفروقات بين المناطق وبين الشرائح الاجتماعية المختلفة، والفجوة في الحصول على الخدمات والتعليم عن بعد وتطبيق فكرة الحجر في مناطق مكتظة سكنيًّا، وعدم حصول غالبية الفلسطينيين على رعاية صحية. وعدم قدرة الجائحة على تجسيد اللحمة بين طرفي الانقسام.

ثانيًا: تعزيز الجائحة لهشاشة وتهميش فئات اجتماعيّة مثل العمّال المياومين وصغار التجار، وانكشاف مبادرات القطاع الخاص في المساهمة في أشكال التضامن الاجتماعي المجتمعي، ومساجلة صندوق «وقفة عز» الذي أنشأته السلطة والمساهمة الخجولة للقطاع الخاص فيه، وكذلك قرارات السلطة باستقطاع أجزاء من رواتب الموظفين العموميين من دون أن يسري ذلك على كبار المسؤولين، و«شيطنتها» العمّالَ الفلسطينيين الذين يعملون في المستوطنات الصهيونية في الضفة الغربية وفي إسرائيل كحاملين وناقلين للفيروس ومصدر خطر على المجتمع.

ثالثًا: قراءة في السياسات الحيوية للإدارة الاحتلالية خلال الوباء وسياسات التهميش وعدم رعاية الفلسطينيين الذين يقعون تحت سيطرتها في القدس وكفر عقب إلخ، وتفشّي الوباء عند بعض المعتقلين في سجونها، ورمي العمّال المصابين على الحواجز؛ وتغيّر قوانين تسمح للعمّال بالمبيت في إسرائيل، للحفاظ على وتيرة اقتصادها. واستغلال الإدارة الاحتلالية جائحةَ كورونا للتحضير لخطة الضم لمساحة 30٪ من مساحة الضفة الغربية والضمّ الكامل لغور الأردن وفقًا لصفقة ترامب، واستمرار هدم البيوت والاعتقال. تعتمد الدراسة منهجيًّا عدة تقنيات مثل الملاحظة بالمشاركة وتحليل المعلومات والقوانين والإحصائيات.

[109] أستاذ مشارك، دائرة العلوم الاجتماعية والسلوكية، جامعة بيرزيت.

دوركهايم، كظاهرة كلية في المجتمع الفلسطيني. والأزمة التي يتعرّض لها المجتمع الفلسطيني أزمةٌ مركّبة، أزمةٌ سياسية واقتصادية واجتماعية بسبب مسبّباتها المرتبطة بالعناصر الثلاثة وكذلك بتبعاتها على الأصعدة المذكورة.

انتشار الوباء وتأثيره

بدأ انتشار الوباء في فلسطين بعد تسجيل الإصابات الأولى بالفيروس في مدينة بيت لحم بفعل الإعلان عن إصابة مجموعة من السياح الكوريين الذين زاروا فلسطين نهاية شهر شباط/فبراير 2020 بعد عودتهم إلى بلادهم. على إثر ذلك، تمّ إغلاق محافظة بيت لحم ومدن متاخمة لها مثل بيت جالا وبيت ساحور المحيطة، تبعه فرض حالة الطوارئ. وحتى لحظة الانتهاء من كتابة هذه الدراسة بلغ عددُ الوفيات 317، والإصابات ما يقارب 48 ألف حالة. فهناك 43 ألف حالة في الضفة الغربية وحدها و2600 في قطاع غزة وما يقارب 11 ألف حالة في القدس المحتلة وضواحيها، وقد تعافت 35 ألف حالة؛ بينما ما زال هناك 8000 حالة نشطة. أما في الشتات الفلسطيني فقد بلغ عدد الوفيات 6.100. وبحسب التوزيع الجغرافي، يتمركز جزءٌ كبيرٌ من الحالات في مناطق جنوب الضفة الغربيّة، وتحديدًا بين محافظتَي الخليل وبيت لحم.[110]

تطبيق حالة الطوارئ

أعلنت السلطة الفلسطينية في الخامس من آذار/مارس 2020 حالة الطوارئ في الضفة الغربية إثر تفشي فيروس «كوفيد-19»، إذ أعلن رئيسُ السلطة الفلسطينية محمود عباس، في خطابٍ متلفزٍ ألقاه بالنيابة عنه رئيسُ الوزراء محمد اشتية، حالةَ الطوارئ في فلسطين لمدة 30 يومًا قابلة للتجديد؛ تمّ تمديدها ثلاث مرات وسط سجال قانوني عن مدى دستوريتها في ظلّ غياب مؤسسة المجلس التشريعي المعطّل بسبب الانقسام.

وقد عاش المجتمعُ الفلسطينيّ مع حالة الطوارئ في الضفة الغربية تجربةَ الحجر الصحي، في حين لم يخضع قطاعُ غزة لحالة الطوارئ بسبب عدم إعلانها من قِبل السلطة المرتبطة بحماس. وقد استمرّت الحياة في القطاع على طبيعتها، إلى حدٍّ كبير، باستثناء إقامة بعض المراكز الصحية للحجر وتسجيل بعض الحالات للقادمين من الخارج. واستمرّت هذه الإجراءات حتى بداية شهر آب/أغسطس عندما بدأ الفيروس ينتشر في قطاع غزة، فعمدت السلطات إلى تطبيق منع التجوّل لمدة أسبوعين وتعطيل المؤسسات العامة. في بداية الأزمة وبداية تطبيق حالة الطوارئ لوحظ وجود تخبّط، ويعود ذلك إلى غياب البناء المؤسسي. ويظهر لنا أنّ معالجةَ السلطة بالأساس معالجةٌ وقائيّةٌ وأمنيّةٌ رقابية، لأنّ السلطة لا تمتلك الإمكانيات، والمقاربةُ الأمنيّةُ هي الوسيلة الأنجح لإخفاء ضعفها وتغليف فشل سياساتها الصحية والاجتماعية منذ قيامها في العام 1994. وتُظهر المشاهدات العينيّة أنّ المواطنين التزموا نسبيًّا بالحجر برغم تفاوت التطبيق في المناطق، حيث شهدت بعض المناطق صرامةً في التطبيق، خاصةً في منطقة رام الله، في حين لم تتأثر مناطق أخرى. أما في المناطق الخارجة عن السيطرة الأمنية الفلسطينية، مثل كفر عقب، بقيت الحياة اليومية تجري كالمعتاد ولم تتأثّر إطلاقًا. إلى حدّ كبير، التزم سكان المناطق التي تديرها السلطة بالإجراءات بسبب خوفهم وقلقهم على حياتهم وعدم ثقتهم بالنظام الصحي الفلسطيني. إنّ ردود فعل الناس مرتبطة بإرث طويل من منع التجول والعزلة وتخزين المواد وغيرها.

السياسات الصحية الفلسطينية

بالنّظر إلى النظام الصحّي الفلسطيني، نجد أربع جهات يقوم عليها هذا النظام وهي: وزارة الصحة الفلسطينية التابعة للسلطة الفلسطينية، وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين، منظمات غير حكومية، ومؤسسات في القطاع الخاص. تقدّم الخدمات الصحية عبر 735 مركزًا، 587 منها في الضفة

[110] إحصائيات وزارة الصحة الفلسطينية من على موقع وزارة الصحة الفلسطينية، تمت زيارة الموقع بتاريخ 24 أيلول/سبتمبر 2020: https://corona.ps

الغربيـة و152 فـي قطـاع غـزة تديـر 63 بالمائـة منهـا وزارةُ الصحـة.[111] أمـا بالنسـبة لتوزّع عـدد السـكان على المراكـز الصحيـة، فنجـد أنّ لـكل 4.599 مواطنًـا مركـزٌ صحّـي فـي الضفـة الغربيـة، ولـكلّ 12.376 مواطنًـا مركز صحّـي فـي قطـاع غـزة. أمـا أعـداد المستشـفيات فيبلـغ 81. وترجـع هـذه الفجـوة بيـن قطـاع غـزة والضفـة الغربيـة إلـى الكثافـة السـكانية فـي القطـاع مقارنـةً بالضفـة الغربيـة، ولأسـباب عديـدة منهـا حصـارُ «إسـرائيل» لقطاع غـزة منـذ 14 عامًـا، إضافـةً إلـى تبعـات الانقسـام بيـن حركَتـي «حمـاس» و«فتـح». وتُظهـر الإحصائيـات غيـاب التخطيـط فـي توزيـع المستشـفيات، ووجـود سـوء توزيـع فـي المستشـفيات وتفـاوت فـي المناطـق.[112] وكمـا هـو معـروف، تؤثّـر التوزيعـات السـكانية بشـكل أساسـي على الصحـة والمـرض والتمييـز والحرمـان وعـدم القـدرة على الوصـول إلـى الخدمـات. أمـا الإنفـاق العـام فـي القطـاع الصحـي فيتجلّـى لنـا فـي أنّ المواطنيـن يصرفـون علـى هـذا القطـاع بواقـع 42٪، تليهـم السـلطة الفلسـطينية بميزانيـة 38٪،[113] فـي حيـن أن عـدد الأسـر التـي يغطّيهـا التأميـن الصحـي يبلـغ 190 ألفًـا فقـط. ويبيّـن هـذا بوضـوح هشاشـةَ السياسـات الصحيـة الفلسـطينية. علاوةً علـى ذلـك، ثمّـة خلـل بنيوي فـي توزيـع الميزانيات، إذ يحظـى الأمـن بنسـبة أعلـى مـن الصحـة التـي تحظـى بنسـبة 11٪ مـن الميزانيـة. وبالإشـارة إلـى حصـة بعـض القطاعـات ذات الأولويـة، يظهـر لنـا أنّ حصـة الأمـن تبلـغ 26٪، والتعليـم 20٪، والصحـة 11٪، والتنميـة الاجتماعيـة 8٪ [114]. وقـد قدّمـت السـلطة قبـل عـام مشـروعَ قانـون ضمـان اجتماعـي أثـار موجـةَ احتجاجـات هـي الأعلـى فـي سلسـلة الحـراكات الاجتماعيـة فـي الضفـة الغربيـة ضـد مسـودة القانـون، والـذي اعتُبـر مـن قبـل الكثيريـن بأنـه يخـدم مصلحـة رجـال الأعمـال ولا يلبّـي الحـدّ الأدنـى مـن الحقـوق. ونتيجـةً للاحتجاجـات العارمـة التـي شـهدتها الضفـة الغربيـة بسـبب هـذا القانـون قـررت السـلطة إعـادة صياغتـه وعرضـه لاحقًـا للإقـرار.

الإدارة الصحية لـ «كوفيد-19»

بالتأكيـد، لقـد عـرّت أزمـة «كوفيـد-19» دولًا كبـرى تمتلـك نظمًـا صحيـة واجتماعيّـة متقدّمـة، وفتحـت أبـواب التسـاؤلات عنهـا وعـن ماهيـة الدولـة وعـن سياسـاتها الاقتصاديـة والاجتماعيـة مـن قبـل مواطنيهـا. وعلـى الرغـم مـن أنّ السـلطة الفلسـطينية تمتلـك ميزانيـة تتكـون مـن مصـادر عـدّة أهمّهـا ضرائـب المقاصّـة والإيـرادات المحليّـة والمسـاعدات الخارجيـة، فإنهـا لا تسـتطيع التصـرّف فيهـا كأثـر لتبعيّـة السـلطة للاحتـلال الإسـرائيلي وسياسـات الـدول المانحـة، لكـنّ الأهـم هـو تحكّـم الادارة الاحتلاليـة بنحـو 60٪ مـن المـوارد الماليـة للسـلطة.[115] وكمـا ذكرنـا، فإنـه بسـبب الخلـل البنيـوي فـي سياسـاتها الاقتصاديـة والاجتماعيـة والسياسـة، فقـد أدارت الأزمـة وفـق منطـق وقائـي أمنـي ذرائعـي. وسـنعرض هنـا أهـمّ الإجـراءات التـي اتّخذتهـا السـلطة علـى الأصعـدة المختلفـة.

علـى المسـتوى الصحـي الوقائـي، أجـرت السـلطة حسـب إحصائيـات وزارة الصحـة[116] 184,885 فحصًـا منـذ 6 آذار/مـارس 2020، وحتـى كتابـة هـذه الدراسـة، تـمّ إخضـاع حوالـي 23 ألفًـا ومائتيـن وأربعة أشـخاص للحجر الصحـي. وتطمـح الـوزارة إلـى إجـراء 500 فحـص يومـي، ولكـن هـذا منـوط بالتطـورات وبوقـف التنسـيق المعلـن

[111] وزارة الصحـة الفلسـطينية – التقريـر الصحـي السـنوي، تمـت زيـارة الموقـع بتاريـخ 23 آب/أغسـطس 2020 . 2017 . http://www.moh.gov.ps/portal/wp-content/uploads/2018/08/MOH-Annual-Report-2017-Final-9-9-2018.pdf

[112] إحصائيات وزارة الصحة، التقرير السنوي 2018، تمت الزيارة بتاريخ 15 آب/أغسطس 2020.
https://www.moh.gov.ps/portal/category/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/%D8%A7%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A7%D8%AA/

[113] سمير عبد الله، نقص وفجوة المهارات في القطاع الصحي (رام الله: معهد ماس للدراسات الاقتصادية، 2018)، 39.

[114] تقرير آمان لعام 2019 سلسة تقارير رقم: 158. تمت زيارة الموقع بتاريخ 15 آب/أغسطس 2020.
https://www.amanpalestine.org/cached_uploads/download/2020/02/01/%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B2%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-1580554365.pdf

[115] إحصائيات وزارة الصحة، التقرير السنوي 2018، تمت الزيارة بتاريخ 15 آب/أغسطس 2020.
https://www.moh.gov.ps/portal/category/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/%D8%A7%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A7%D8%AA/

[116] إحصائيات وزارة الصحة الفلسطينية من على موقع وزارة الصحة الفلسطينية، تمت زيارة الموقع بتاريخ 24 أيلول/سبتمبر 2020: https://corona.ps

بين السلطة الفلسطينية وسلطات الاحتلال. وتظهر التقارير المختلفة أنّ المواد الرئيسية المطلوبة مثل مجموعات الفحص ومعدات الوقاية الشخصية وأجهزة التنفس الاصطناعي والمعدات اللازمة لوحدات العناية المركزة، ما زالت ناقصة، ويعكس هذا الوضعَ الهش للنظام الصحي الفلسطيني حتى قبل هذه الأزمة. وحسب تقرير مكتب الأمم المتحدة، ما زال هناك نقص كبير في توفّر معدات الحماية الشخصية من كمامات ومنظفات. والأهم فإنه على المستوى الشفائي السريري، تملك السلطة فقط 20 جهاز تنفّس صناعي و22 جهازًا لرصد مرضى الفيروس و55 جهازًا لتكثيف الأوكسجين وذلك حسب مكتب الأمم المتحدة[117] (أوتشا). كما تظهر الملاحظات العينية أنّ السلطة الفلسطينية طلبت من المواطنين عدم إجراء الفحص إلا في حالة المخالطة. وفي أواخر شهر أيلول/سبتمبر ظهرت ضائقة بالمسوحات، إذ اتَّهمت السلطةُ الفلسطينية سلطات الاحتلال بإفساد 100 ألف سمحة نتيجة عرقلة دخولها وتركها دون حماية[118].

لقد تمّ تحويل غالبية الحالات للحجر المنزلي، ويعود هذا إلى قلّة المراكز وإلى رفضها في المخيال الاجتماعي العام باعتبارها مراكز موبوءة وموصومة اجتماعيًّا وقمعيّة. وتحوّلت مراكز الحجر الصحي في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى مؤسسات قامعة، ويذكّرنا هذا بمقاربات جوفمان Goffman عن أنّ بعض المؤسسات الصحية تضحي مؤسسات قمعية[119] علاوةً على الاكتظاظ. وقد شهد المجتمع الفلسطيني عدة احتجاجات وحملات ضد مراكز الحجر الصحي في أريحا ورفح وعدم احترام ظروف الحجر الصحية. أما على المستوى الإداري فقد عملت السلطة على تنفيذ إغلاقات متتالية وحظر تجوال ليلي وإغلاق المحافظات ومنع التنقل منها وإليها وفرض حظر من مساء الخميس حتى صباح الأحد، إضافةً إلى حظر كل التجمعات العامّة وفرض غرامات على عدم ارتداء الكمامات والقفازات وكذلك على من لا يلتزم من أصحاب المنشآت والأفراد بقواعد التباعد الجسدي. كذلك فرضت مجموعة من الإجراءات للحدّ من فتح المحلات التجارية والمؤسسات الرسمية، في حين أبقت على المصارف ممّا فتح تساؤلات في الشارع عن دلالات ذلك ومبرراته.

ومن الملاحظات الميدانية أنّ الجمهور التزم إلى حدٍّ ما بالقوانين، وذلك لسببين: الأول خوف الناس على حياتهم، والثاني عدم الثقة بالمنظومة الصحية الفلسطينية. وقد لوحظ أنه خلال الموجة الأولى لم يكن عددُ الإصابات عاليًا، ليرتفع مع الموجه الثانية التي بدأت في أواخر شهر حزيران/يونيو. وتعتقد السلطات أنّ سبب هذه الزيادة الممارساتُ الاجتماعية المرتبطة بالأعراس والمآتم وغيرها.

وقد اندلعت في بعض المناطق تظاهراتٌ احتجاجية على قرارات الإغلاق كالخليل كبرى مدن الضفة الغربية وكذلك نتيجة للتفاوت في فرض القوانين، إذ تمّ تطبيق الحجر بصرامة في مدينة رام الله، بينما لم تحترم قواعد الحجر في مدن فلسطينية أخرى. وعقب الاحتجاجات خففت السلطة القيود وسمحت للمواصلات العامة بالعمل من جديد والسماح بالحركة التجارية. واجهت إجراءات السلطة صعوبةَ التطبيق، خاصّةً في المناطق خارج سيطرة السلطة، والتي تُصنَّف ضمن مناطق ج، مثل كفر عقب التي تعيش حياة عادية كما لو أنها في بلد آخر، وكذلك الكثير

[117] تقرير حالة الطوارئ الناجمة عن (كوفيد-19)، تقرير الحالة الثالث عشر (1–14 تموز/يوليو 2020). مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، تمت زيارة الموقع بتاريخ 15 آب/أغسطس 2020. https://www.ochaopt.org/ar/content/covid-19-emergency-situation-report-13

[118] أكدت وزيرة الصحة مي الكيلة أنّ سلطات الاحتلال الإسرائيلي تسببت بإتلاف 100 ألف مسحة خاصة بفيروس «كورونا» المستجد، بسبب عرقلته إجراءات دخولها من الأردن إلى فلسطين بالتنسيق مع الأمم المتحدة قبل أيام، جريدة الحدث، بتاريخ 22 أيلول/سبتمبر 2012. تمت الزيارة في 24 أيلول/سبتمبر.
https://www.alhadath.ps/article/128948/%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%8A%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D9%84%D8%A7%D9%84-%D8%AA%D8%B3%D8%A8%D8%A8-%D8%A8%D8%A5%D8%AA%D9%84%D8%A7%D9%81-100%D8%A3%D9%84%D9%81-%D9%85%D8%B3%D8%AD%D8%A9-%D8%AE%D8%A7%D8%B5%D8%A9%D8%A8%D9%80%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7

[119] Evring Goffman, Asiles. Etudes sur la condition sociale des malades mentaux (Paris: Collection Le sens commun, Minuit1986 .

من مناطق ج في الخليل ومحافظات شمال الضفة الغربية. كما أنّ انتشار الفيروس كان ظاهرًا في بعض المخيمات مثل بلاطة قرب نابلس والجلزون والأمعري قرب رام الله، حيث الاكتظاظ في الأحياء الفقيرة والمخيمات يجعل هؤلاء السكان أكثر عرضةً للمرض ويفتح التساؤلات عن مدى نجاعة إجراءات الحجر الصحي.

أما في قطاع غزة فقد تمّ فحص 13,202 عينة، ويوجد حوالي 338 شخصًا في ستة مراكز حجر صحي. ولم تتغير كثيرًا حالة قلة انتشار الفيروس فيه، إذ لم تدخله من الخارج سوى مجموعة صغيرة، فقد بقي معبر رفح الحدودي الذي يربط القطاع مع مصر مغلقًا ولم يُفتح إلا في حالات نادرة جدًّا ولعدد محدود جدًّا من الأفراد، تحديدًا العائدون. وعلى عكس الضفة الغربية، سمحت سلطة «حماس» بدءًا من 27 نيسان/أبريل بفتح المطاعم والفنادق والمنشآت السياحية، مع الدعوة إلى الالتزام بالقواعد الصحية والتباعد الجسدي. ثم عملت على فتح المساجد والأسواق العامة الأسبوعية و قاعات الأفراح والمقاهي والمطاعم والأسواق والملاعب. وما زال الخروج من قطاع غزة عبر حاجز بيت حانون «أيرز» شبه مغلق بواقع 80 شخصًا أسبوعيًّا حسب مكتب الأمم المتحدة (أوتشا)، تقرير حالة الطوارئ الناجمة عن فيروس كورونا.[120] وفي بداية شهر آب/أغسطس، عاد الوضع ليشتدّ صعوبةً في القطاع حيث فرضت السلطات منع التجوّل بالقوة، وترافق هذا مع انقطاع التيار الكهربائي لساعات طويلة، ما زاد من صعوبة الحياة اليومية.

الآثار الاقتصادية

حسب مركز الإحصاء الفلسطيني وتنبؤاته الاقتصادية لعام 2020، تقدّر الخسائرُ المتوقعة عن انتشار «كوفيد-19» على الاقتصاد الفلسطيني بـ2.5 مليار دولار أميركي، وهناك توقعات بانخفاض 14 بالمائة من الناتج المحلي. وحسب مركز الإحصاء، يقدَّر حجمُ الخسائر في نشاط الزراعة والصيد بحوالي 200 مليون دولار، والنشاط الصناعي بـ 362 مليون دولار، وقطاع الإنشاءات بـ220 مليون دولار، والخدمات بـ1175 مليون دولار. لقد أثّر الوباء بشكل ملموس على كل القطاعات الفلسطينية إذ تعطّلت فعليًّا عجلة الدورات الاقتصادية وارتفعت حالة البطالة لتصل إلى أرقام غير مسبوقة، ويقدّم مركز الإحصاء الفلسطيني أرقامًا تصل إلى 45 بالمائة في قطاع غزة و40 بالمائة في الضفة الغربية. ويعود هذا إلى استمرار إغلاق المحلات التجارية ورياض الأطفال والمدارس والجامعات وإغلاق بعض المصانع والمنشآت وتراجع العوائد الضريبة وتراجع حركة التجارة مع الصين. إضافةً إلى فقدان حوالي 150 ألف عامل لأعمالهم؛ وجلّ هذه الفئات من العمّال المياومين والسائقين.

بالتأكيد، أجّجت الأزمة الصعوبات على أصحاب المنشآت الصغيرة والذين تُقدَّر نسبتهم حسب مركز الإحصاء الفلسطيني بـ88.6٪ من المجموع الكلي للمنشآت الفلسطينية. وقد حاولت السلطة التخفيف من إجرائها فسمحت للمصانع بإعادة فتح أبوابها والعمل بنسبة 50 بالمائة من العمال فيها، وسُمح للورش الحرفية (الكراجات وورش الحدادة ومحلات الأثاث) بالعمل لبضعة أيام في الأسبوع، ومحلات البيع بالمفرق خلال أيام الجمعة فقط. وقد تضرّرت النشاطات الزراعية، وأسعار الأعلاف والأسمدة والمبيدات، وتراجع الطلب بسبب نقص القوة الشرائية وإغلاق الأسواق المحلية ووقف التصدير. وكذلك الحال بالنسبة لسوق الحيوانات ومنتجاتها. لقد ضاعفت عمليّات العزل من الصعوبات التي تعيشها مناطق معيّنة، ممّا زاد من صعوبات العيش. وتتوقع وزارةُ التنمية الاجتماعية أنّ 100,000 أسرة في مختلف أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة ستضاف إلى قائمة الأسر الفقيرة الجديدة بحلول نهاية شهر نيسان/أبريل. وكذلك في قطاع غزة، تشير تقديرات وزارة العمل إلى أنّ نحو 38,000 عامل من بين 130,000

[120] تقرير حالة الطوارئ الناجمة عن (كوفيد – 19)، تقرير الحالة الثالث عشر (1–14 تموز/يوليو 2020). مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، تمت زيارة الموقع بتاريخ 15 آب/أغسطس 2020. https://www.ochaopt.org/ar/content/covid-19-emergency-situation-report-13

عامل مسجّل سيحتاجون إلى المساعدات الإنسانية العاجلة بناءً على حالة الفقر وغيرها من الظروف الاجتماعية والاقتصادية[121].

المستوى الاجتماعي

ويشعر بعض المبحوثين[122] بوجود تعاظم للمشاكل الاجتماعية والعنف بسبب بقاء الجميع في فضاءات ضيّقة وبسبب ضيق الأوضاع المعيشية، ودخول مجموعة كبيرة من العائلات دائرة الفقر بسبب فقدان الدخل وسبل العيش. وتُظهر التقارير المختلفة أنّ سكان المناطق المصنّفة ج، والتي تسيطر عليها سلطات الاحتلال، تعاني من صعوبات بالغة بسبب قربها من المستوطنات الإسرائيلية وعزلها عن المناطق الفلسطينية الأخرى. وقد تبدّلت بالتأكيد العادات الاجتماعية الحميمة والزيارات والمصافحة وغيرها.

التعليم

لقد تمّ إغلاق المنشآت التعليمية مطلع شهر آذار/مارس. وحسب الإحصائيات، فإن حوالي 1.43 مليون طفل في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة يحتاجون للوصول إلى منصات التعلّم عن بُعد وتلقي الرسائل التوعوية التي تتناسب مع أعمارهم بشأن فيروس كورونا. وفي المناطق المعزولة والفقيرة، ثمة احتياج لتأمين وصول الانترنت إلى حوالي 360,000 طفل لتأمين تعليمهم عن بُعد. وتحتاج 3,037 مدرسة إلى التنظيف والتعقيم. وهناك فجوات في التمويل اللازم لإعادة تأهيل مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في حالات الطوارئ في المدارس. وهذا يظهر التفاوتَ الجغرافي والطبقي المتعاظم في الأراضي الفلسطينية. أما الجامعات فقد انتقلت إلى التعليم عن بُعد مع ظهور بعض الأزمات المرتبطة بقضايا حقوقية لها علاقة بعدم دفع مستحقات لموظّفين وإنهاء خدمات بعض الموظفين، كما حدث في جامعة بيت لحم على سبيل المثال. ويُظهر التعلم غير الوجاهي بأنّ هذا النوع من التعليم يكرّس الفجوات بين الطلبة وظروفهم المعيشية، إذ تلعب اللامساواةُ الاجتماعية، المرتبطة بظروف السكن وعدد أفراد الأسرة والحصول على الانترنت، دورًا في الحصول على جودة هذا النوع من التعليم. ومن المؤكّد ستكون لجائحة كورونا تبعات على الجامعات الفلسطينية لناحية قدرة إمكانية دفع الطلبة للرسوم المستحقة واستمرارية تقاعس السلطة الفلسطينية عن دفع مستحقاتها للجامعات الفلسطينية.

استعراض للسلطة وخطابات أخلاقوية وتعاظم المنظومة الرقابية

كما في أماكن أخرى من العالم، عمدت السلطات والأجهزة الأمنيّة، عبر سلسلة الإجراءات الاحترازية المتّخذة لمنع تفشّي الجائحة، إلى تطبيق حالة الطوارئ وتعميم «حالة الخوف». ولجأت السلطة الفلسطينية إلى عقد لقاء تلفزيوني دوري أطلقت عليه تسمية «الإيجاز الصحافي» يظهر من خلاله الناطقُ الرسمي باسم الحكومة إبراهيم ملحم وكذلك بعض الوزراء كوزيرة الصحة مي كيلة ورئيس الوزراء محمد شتية لمخاطبة الجمهور عبر تلفزيون فلسطين وإبلاغ المواطنين عن الإجراءات الجديدة وحصيلة الإصابات، إلخ. تتبّعًا لهذه المؤتمرات الصحافية يمكننا أن نلخّص بعضَ الملاحظات: ترتكز هذه التصريحات على استخدام خطاب أبوي وأخلاقوي؛ إذ عملت السلطة منذ بداية الأزمة على تقديم نفسها كمؤسسة تعمل من «أجل الصالح العام» وتقدّم حالة الطوارئ كـ«براديغم اعتيادي» وتقدم نفس «الديباجة دائمًا: «الحفاظ عليكم وعلى أمنكم و«ساعدونا لنساعدكم»، حتّى وصل الأمر بالناطق الرسمي ملحم إبراهيم إلى الشروع بإعطاء «دروس أخلاقية» عن انتشار الأوبئة بسبب «عدم وعي الناس» واستخدام عبارة «ساعدونا لنحافظ على

[121] تقرير حالة الطوارئ الناجمة عن (كوفيد- 19)، تقرير الحالة الثالث عشر (1–14 تموز/يوليو 2020). مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، تمت زيارة الموقع بتاريخ 15 آب/أغسطس 2020. https://www.ochaopt.org/ar/content/covid-19-emergency-situation-report-13

[122] مقابلات أجراها الباحث مع عيّنة عشوائية في الفترة الواقعة ما بين 15 نيسان/أبريل و25 تموز/يوليو 2020 في مدينة رام الله فقط بسبب عدم القدرة على الخروج من المدينة.

وعيكم» و«ساعدونا لنحميكم من استهتاركم» و«عملت الحكومة وتعمل على حمايتكم، والآن حان دوركم أن تحموا أنفسكم وتتحمّلوا المسؤولية معنا».

واستهدف في خطاباته المتكررة فئات اجتماعية معينة، كمخاطبة الأطفال تارّة وتارة اخرى الحجات – السيدات كبيرات السن – إلخ، وذلك لاستمالة الناس عبر تكرار عبارات نجاعة قرارات السلطة ومنافسة الدول العظمى في إدارة الأزمة بسب «حكمتهما». وقد «تطوّع»، أو ربما نقول «اتفق ممثّلو العشائر مع بعضهم البعض»، لمساندة السلطة في فرض الحجر وتطبيق الإجراءات[123]، إذ عبّر داود الزير، أحد أبرز وجهاء العشائر في منطقة جنوب الضفة الغربيّة، عن رغبته بمساندة السلطة في إنفاذ سلطتها، قائلًا «يجب أن تكون هناك وثيقة شرف، ويجب إلزام الناس بعدم إقامة أفراح وبيوت عزاء»، ويتابع الشيخ داود الزير «إن المواطنين ينقسمون بين مستهتر بالفيروس وغير مؤمن به، وآخر معاند لقرارات الحكومة...»، و«أن من الواجب التحرك لمساعدة الحكومة الفلسطينية في هذا الظرف الصعب»، مشيرًا إلى أنّ وثيقة الشرف «تمّت الموافقة عليها من مختلف وجهاء العشائر في جميع المحافظات الفلسطينية، للحد من تفشي الوباء».

وكذلك فعل رئيسُ السلطة في خطاباته المتلفزة. فعلى سبيل المثال، في كلمته الموجّهة إلى الناس عبر تلفزيون فلسطين بتاريخ 24 حزيران/يونيو 2020، استخدم خطابًا أبويًّا فقال «يا أبناء شعبنا الفلسطيني المُرابط والصابر، أخاطبكم وأنا واحدٌ منكم.. أُخاطبكم ليس فقط كرئيس، بل أيضًا كأب وأخ لكل واحدة وواحد منكم... وأجدني اليوم مضطرًا إلى مخاطبتكم من جديد، وبالذات أمام تفاقم انتشار الفيروس بشكل شديد الخطورة، لكي نعمل سويًّا، الحكومة والشعب؛ وكلٌّ من موقعه وفي حدود اختصاصه ومسؤوليته، لتوفير أقصى درجة ممكنة من إجراءات الوقاية، انطلاقًا من التوجيه النبوي الكريم: «كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيّته.» (...) لقد نجحنا سويًّا أيها الأحبة في بدايات ظهور هذا الوباء، وبالتزامكم وتضامنكم ووعيكم في مواجهته والحد من انتشاره في أضيق نطاق ممكن، وبدرجة نالت إشادة واحترام العالم أجمع (...)». هذه العبارة كررها أيضًا الناطق الرسمي ورئيس الوزراء، وكأنّ السلطة الفلسطينية تمتلك منظومة صحية فعّالة ومنظومة ضمان اجتماعي عادل؛ ونظام معونات اجتماعية للمتضررين من الجائحة وتبعاتها، أو كأنّ السلطة قادرة على فرض الاجراءات، في ظلّ الأزمة المالية الخانقة التي تعيشها بسبب توقف إسرائيل عن تحويل أموال المقاصّة لها ممّا أثّر على الرواتب وحجم الاستقطاعات الشهرية، إذ يتمّ دفع 50٪ فقط من قيمة الراتب. علاوةً على أنّ جزءًا كبيرًا من الموظفين يتقاضون رواتب أقلّ من 580 دولارًا أمريكيًّا شهريًّا، ما يعني أنّ أكثر من 40٪ من موظفي السلطة الفلسطينية يعيشون تحت خط الفقر.[124] كذلك فعلت حركة «حماس» إذ رفعت خلف منصّة الناطق الرسمي باسمها في مدينة غزة شعارَ «نمنع استهتاركم لحمايتكم». بالطّبع، لا تمثّل ممارسةُ السلطة حالةً استثنائيّةً، لكنّ هذا الخطاب الأخلاقوي لا يقدَّم بالتوازي مع تعويضات ذات قيمة – باستثناء مبالغ زهيدة أعطيت لشرائح متضررة – أو ممارسات على الأرض أو محاولات الحماية خارج الفعل الوقائي، الأمر الذي يجعل من هذا الخطاب مجرّد مادّة من أجل إلقاء المسؤولية على المواطنين والتنصّل من مسؤوليات السلطتين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

والوضع في القطاع الخاصّ ليس أفضل حالًا، حيث يعمل المواطنون في هذا القطاع ويعملون في منشئات صغيرة، وجزء كبير من هؤلاء انضم أو سينضم قريبًا إلى دائرة الفقر بسبب توقف الأعمال والمنشآت الصغيرة والحرفيين والمهنيين الصغار ومحلات الورش الصغيرة. في حين أنّ مقاربة السلطة مقاربةٌ وقائيّة أمنيّة تقوم على الإغلاق والحجر. يُخفي هذا الخطاب الأخلاقوي ضعفَ المؤسسة الرسمية والخللَ البنيوي فيها، وأيضًا يستعيض عن تعويض خسائر المواطنين في القطاعات المختلفة بخطاب عاطفي.

[123] تقرير للجزيرة بتاريخ 2020/7/11، تمت الزيارة بتاريخ 14 أيلول/سبتمبر 2020، https://www.aljazeera.net/news/politics/2020/7/11

[124] تصريحات وزير المالية بتاريخ 2019/3/10 بشأن خطة الطوارئ وأزمة المقاصة مع إسرائيل. https://nn.ps/news/Palestine/2019/03/10/209284

وقد تجلّت هذه المقاربة الأمنيّة الآنفة الذكر في إجراءات تفرض بعضَ القيود على الحركة والتنقّل، وترافق ذلك مع حملات إيقاف عشوائي للسكان وإقامة الحواجز التي أطلقت عليها السلطةُ الفلسطينيةُ اسم «حواجز المحبة». في حين تُظهر شهاداتُ بعض المواطنين[125] أنّ ممارسات تجسّد المحسوبية والمحاباة والتمييز والمزاجية كانت تطبَّق على هذه الحواجز، كجواز مرور أفراد دون غيرهم، علاوةً على عسكرة وتقسيم المناطق. ويرى الكثير من المبحوثين أنّ السلطة قد استغلّت الأزمة من أجل خدمة السلطات وإحكام السيطرة الأمنية على الفضاء العام ومحاولة تعويض شرعيتها المفقودة وذلك عبر ممارسات باعتبارها قوة حامية لها، والتغطية على قصور سياساتها الاجتماعية وفشلها السياسي.

كما منحت حالةُ الطوارئ السلطة الفرصة للحدّ من تصاعد الاحتجاجات بين أوساط قطاعات عديدة، من نقابات العمل والأطباء والمعلمين والحراكات التي نظّمت ضد قانون الضمان الاجتماعي وضد الانقسام وضد الفساد، إلخ. وتمّ في بعض الأحيان استغلال الجائحة كذريعة لتقييد الحقوق الرقمية وخصوصية استخدام الإنترنت، ونُفّذت اعتقالات طالت العديد من الصحافيين بذريعة التحريض وبثّ البلبلة وخرق قوانين حالة الطوارئ. وكذلك تمّ التضييق على الحريات، من ضمنها حرية الحركة والتنقل وحرية التجمع والتجمهر، واعتقلت السلطةُ عشرة أشخاص من مجموعة «شباب الحراك ضد الفساد» بتهمة التجمهر، وقد تمّ الإفراج عنهم لاحقًا بعد ضغوط شعبية. وكذلك حاولت قوى شُرطيّة وأمنيّة فلسطينية فضَّ احتجاج مواطنين في مخيم بلاطة بالقوة، وقتلت مسؤول حركة «فتح» في المخيم. وكذلك شهدت العديد من منصات التواصل الاجتماعي دعوات للتظاهر والإضراب ضد «سلطة النقد» وضد فرض الغرامات من قِبل المصارف على الشيكات المرجعة وضد تغريم تأجيل القروض لمدة أربعة أشهر، والتي طالبت سلطةُ النقد المصارف بتنفيذها. ويتّهم المواطنون سلطةَ النقد بجني أرباح طائلة من هذه العملية المغلّفة بمساعدة الناس. وكذلك حراكات بعض الأهالي ضد بعض المدارس الخاصّة لخصمها رواتب الموظفين لديها.

يرى العديد من المواطنين[126] أنّ السلطة سنّت مجموعةً من الإجراءات بهدف الحفاظ على مصالح القطاع الخاص وبعض القطاعات الصناعية والتجارية المتحالفة معها ومع مصالح بعض مسؤولي السلطة، فقد أورد مثلًا أحد المبحوثين أنّ السلطة قررت السماح لمحلات غسل وكيّ الملابس بالعمل، في حين منعت قطاعات أخرى. تبعت هذه الإجراءات مجموعةٌ من الاحتجاجات، منها احتجاجُ النقابات واحتجاجُ العاملين في القطاع الصحي.[127] فقد قررت النقابات تنظيم الإضراب احتجاجًا على سياسات المصارف الفلسطينية المدعومة من سلطة النقد الفلسطينية والتي تهدف إلى إذلال الموظفين، إذ قامت بفرض ضرائب باهظة على الشيكات المرجعة، علمًا أنّ جزءًا كبيرًا من المواطنين لم يستلم رواتبه كاملة.

كما أظهرت الجائحة أزمةَ تمثيل السلطة إذ ظهرت في كثير من الأحيان حالة تخبّط في الصلاحيات، فعلى سبيل المثال قررت السلطة بتاريخ 7 نيسان/أبريل 2020، عبر لسان ناطقها إبراهيم ملحم، تمديد الإغلاق لبضعة أيام، بينما أعلن العديد من المحافظين أنّ محافظاتهم مستثناة من قرار الإغلاق، مثل رام الله والخليل ونابلس. وقد دفع هذا الأمر مجموعات كبيرة من الناس إلى الاعتقاد بأن هذه القرارات رضوخ لسلطة ممثلي الغرف التجارية والقطاع الخاص التي ترغب باستئناف نشاطاتها الاقتصادية. ونتيجة لهذه البلبلة في الشارع، عادت السلطة لتؤكد على نفاذ قراراتها وإلغاء قرارات المحافظين.

[125] مقابلات مع مواطنين في الفترة الواقعة ما بين 20 حزيران/يونيو إلى 20 تموز/يوليو 2020.

[126] مقابلات أجريت في مدينة رام الله بتاريخ 21 حزيران/يونيو 2020.

[127] تقرير إخباري، القطاعات الصحية تعلن الاضراب، وكالة «معًا»، 2020، تمت زيارة الموقع بتاريخ 28 أيلول/سبتمبر 2020.

كورونا تفشل في تجسير الهوّة بين طرفَي الانقسام

لم تحدّ حالةُ الوباء من استمرار الانقسام الداخلي، إذ تبادل طرفا إدارة الانقسام، السلطة الفلسطينية وحركة «حماس»، الاتهامات، إذ اتهمت «حماس» السلطةَ الفلسطينية في رام الله بعدم تقديم الدعم الكافي لمجابهة كورونا، بينما اتهمت السلطةُ الفلسطينية في رام الله سلطةَ غزة بالتنسيق مع الإسرائيليين للحصول على تدريبات صحية غير معلن عنها، كما قامت تيارات مقربة من الأخيرة بتاريخ 12 نيسان/أبريل بنشر منشورات تدّعي بأنّ «حماس» قامت بتدريب بعض أطبائها على الحاجز الإسرائيلي في معبر بيت حانون «حاجز ايرز» – الحاجز الذى يفصل قطاع غزة عن «حدود الإدارة الاحتلالية». وكذلك فعلت مواقعُ صحافية مقرّبة من حركة «حماس»، إذ اتّهمت السلطة بتلقّي أطبائها تدريبات من قبل أطباء إسرائيليين في جامعة الاستقلال بمدينة أريحا. وكذلك محادثات المصالحة لم تستطِع حتى اللحظة تجسيد إنهاء حالة الانقسام الداخلي. وبالنظر إلى أشكال التضامن الاجتماعي الأهلي، يمكننا تقسيم الأخير إلى قسمين: قسم أهلي مرتبط بمجموعات أهلية، وقسم مرتبط بالقطاع الخاص كنموذج «صندوق وقفة عز». مع بداية انتشار الوباء، شرعت مجموعات أهلية فلسطينية إلى مساعدة العائلات لمواجهة تبعات كورونا عليها، وذلك عبر مبادرات جمعية عدّة غالبيّتها قامت على الدعم العيني- المادي الإغاثي. تركّز هذه المبادرات على إرث مجتمعي طويل من التضامن والتكافل الاجتماعي ومن تجارب سابقة في فترات طويلة كإحدى بنى الصمود والمقاومة الفلسطينية. ولكن وبفعل تبدّلات عميقة جرت في السياق الفلسطيني وفي هيمنة السلطة الفلسطينية على الفضاءات العامة والعمل على قولبة أشكال التضامن، والذي ترافق مع سياسات عملت على تهميش العمل الطوعي، تراجعت قوّة هذه المبادرات مجتمعيًّا. ففي قطاع غزة برزت مبادرات عدّة، كمبادرة «جسد واحد» المنبثقة عن «حملة إحسان التطوعية»، وحملة «فكر بغيرك» والتي بدورها وزّعت نحو 500 طرد غذائي للأسر المحتاجة جدًّا والتي لا تستفيد من أي قنوات أخرى، والمتضررة من أزمة كورونا، كما قامت بتوفير نحو 800 طرد صحّي تمّ توزيعها من خلال بعض البلديات في قطاع غزة. وكذلك مبادرات لبعض مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية على سبيل المثال مركز العمل التنموي (معًا)، الذي قدّم مساعدة في تهيئة مراكز الحجر بالتعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية بقيمة 81 ألف دولار أميركي، شملت: حرامات، فرشات، وسائد، حصر، سلة مواد تنظيف، ملابس نسائية، وكذلك توزيع حقائب صحيّة وقسائم شرائية. وكذلك اللجنة الوطنية الإسلامية للتنمية والتكافل الاجتماعي، «التكافل»، ولجان الإغاثة الزراعية الفلسطينية وأيضًا مبادرة «أنتج غداءك واحمِ عائلتك في قطاع غزة»[128].

حرّك الوباءُ من جديد هذا الإرث ودفع بمجموعات أهلية، والتي يمكن حصرها بمبادرات شبابية ومجتمعية، قامت بتوزيع طرود غذائية ومساعدات طبية وتوزيع معقّمات وكمامات وقفازات وتوزيع أموال نقدية، وكذلك مؤسسات أهلية وجمعيات خيرية إلى تعقيم شوارع وتوزيع وجبات غذائية إلخ. وكذلك قام بعض البلديات، مثل بلدية رام الله، بتوزيع أشتال وأشجار على البيوت لمساعدة الناس على الزراعة في بيوتهم وإقامة حدائق منزلية تحت شعار «خلّي بيتك أخضر». الملفت أنّ هذه الجائحة دفعت مجموعات كبيرة من الفلسطينيين إلى الاهتمام بالزراعة في البيوت والحدائق، وفتْح نقاشاتٍ مجتمعيّة حول فكرة الأمن الغذائي والسيادة وعدم التبعية؛ علاوةً على السجالات الصحية المرتبطة بالعودة إلى المنتجات الطبيعية مقابل المواد الكيماوية والصناعية حاملة الأمراض. وطبعًا الانفكاك من التبعيّة الاقتصادية للاقتصاد الاحتلالي الإسرائيلي. أما الشكل الثاني فهو مبادرات من مبادرات القطاع الخاص، أشهرُها صندوق «وقفة عز»، إذ أنشأت السلطة، بقرارٍ من رئيس السلطة ورئيس الحكومة محمد اشتية، صندوقَ «وقفة عز» تحت شعار «البلد بحملها أهلها». يدير هذا الصندوق

[128] علي، عبد الوهاب، الحملات والمبادرات الإغاثية في قطاع غزة خلال جائحة كورونا، مدونة: «كورونا في الحياة الفلسطينية»، «مؤسسة الدراسات الفلسطينية»، تمت الزيارة بتاريخ 21 أيلول/سبتمبر 2020. https://www.palestine-studies.org/ar/node/1650093

رجال أعمال فلسطينيّون، وقد ضمّ في عضويّته 30 شخصية فلسطينية من ممثّلي القطاع الخاص والغرف التجارية ورجال الأعمال. ولأنّ جلّ الأعضاء الفعليين فيه من روّاد القطاع الخاص الفلسطيني، عزف عددٌ كبيرٌ من المواطنين عن التبرّع للصندوق.[129]

هدفُ الصندوق، كما يصرّح عنه مديره، هو «المساهمة في توفير مقومات العيش الكريم لإخوتنا وأخواتنا ممّن تقطعت بهم سبل العيش الكريم في هذه الأوضاع، وتحديدًا الأسر التي كانت بالكاد تتدبر قوت يومها قبل الجائحة، وصغار الكسبة وعمال المياومة والعمال الموسميون وغيرهم ممّن كانوا يتدبرون عيشهم الكريم من عرق جبينهم كل يوم بالكدح والعمل لذلك اليوم»، وأعلن الصندوق أنه سيقدم مبلغ 700 شيكل، أي ما يقارب 250 دولارًا. ولم يتمّ جمع الأموال التي كان من المفترض تحصيلها، وهي مبلغ 20 مليون دينار أردني[130]. أما التبرعات التي جُمعت فقد جاءت متواضعة، إذ جُمعت تبرّعات من 138 شركة ورجل أعمال. وقد بلغت حصيلة الصندوق حتى تاريخ 9 أيار/مايو 2020 ما يقارب 54 مليون شيكل، أي ما يقارب 16 مليون دولار (تقريبًا أقلّ من 11 مليون دينار أردني)، وكان الصندوق قد وضع الهدف من التبرعات بلوغ 20 مليون دينار أردني.

المساعدات الخارجية

تلقّت السلطة الفلسطينية مجموعة من المساعدات الدولية المتعددة على شكل مساعدات ومنح وقروض ومساعدات ودعم مواد وبرامج من عدة دول من دول الاتحاد الأوروبي والدول العربية، كان آخرها إعلان البنك الدولي عن منحة بقيمة 30 مليون دولار مساعدات لمتضرّري جائحة «كورونا» في الأراضي الفلسطينية؛ مخصصة لمساعدة ما يقارب 90 ألف أسرة[131].

السياسات الحيوية للإدارة الاحتلالية

منذ خضوع الضفة الغربية وقطاع غزة للاحتلال عام 1976، بدأ الاقتصادُ الاحتلالي الاعتمادَ على اليد العاملة الرخيصة من العمّال الفلسطينيين. ومع بدء ظهور جائحة كورونا، فرضت سلطاتُ الاحتلال طوقًا وحصارًا على محافظة بيت لحم لتمنع عمّالَها من الوصول إلى أماكن عملهم في إسرائيل. ونتيجةً لضغط أرباب العمل في إسرائيل، سمحت الأخيرة لعمّال قطاعات الإنشاءات، والمقدّر عددُهم بـ65 ألف عامل، بالدّخول وذلك حرصًا على عدم خسارة هذا القطاع فيها.

وفرضت إسرائيل على العمّال الدخول إلى إسرائيل والبقاء فيها من دون السماح لهم بالتنقّل، وذلك للحفاظ على وتيرة العمل في القطاعات المختلفة، وذلك شرط التنسيق المسبق مع صاحب العمل لتأمين أماكن المبيت والشروط الصحية الملائمة. ومنحت سلطات الاحتلال تصاريحَ لـ55 ألف عامل وحسب أكثر من مصدر فإن ذلك يتم بالتنسيق مع السلطة الفلسطينية. يبلغ عدد العمال الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات في أراضي الضفة الغربية 133.300 عامل وعاملة حتى نهاية 2019، بنسبة 14٪ من إجمالي العاملين في فلسطين، و19٪ من إجمالي العاملين في الضفة الغربية. ويعمل 23.000 من هؤلاء العمّال في المستوطنات غير الشرعية و110.000 في داخل إسرائيل، ويبلغ متوسط أجرهم اليومي 254 شيكلًا، مرتفعًا بقيمة 11 شيكلًا عن عام 2018. وبينما يملك 71٪ من هؤلاء العمّال تصاريح عمل، يعمل 21٪ منهم من دون تصريح، ويضطرون في الغالب إلى المبيت فترات طويلة في إسرائيل.[132] ومع بداية الأزمة، قامت قوات إسرائيلية بإلقاء عامل فلسطيني مريض على حاجز بيت سيرا بتاريخ 25 آذار/مارس

[129] أسعد، أحمد، «البلد بحملها أهلها»: صندوق وقفة عز، على موقع مدونة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، تمت الزيارة بتاريخ 18 أيار/مايو 2020 https://www.palestine-studies.org/ar/node/1650092

[130] المرجع السابق.

[131] بيان للبنك الدولي بتاريخ 2020/7/28، موقع وفا الإخباري https://www.wafa.ps/Pages/Details/6781

[132] النتائج الأولية لمسح القوى العاملة، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019. تمت الزيارة بتاريخ 15 تموز/يوليو 2020 .http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3747

ويُدعى مالك غانم (29 عامًا) من قرية صرة غرب مدينة نابلس. وبحسب شهادة العامل، فإنّ المشفى الإسرائيلي رفض دخوله وتمّ طرده عبر شرطة عسكرية ارتدت زيًّا وقائيًّا حتى الحاجز. بعدها بدأت السلطة تطلب من العمال العودة إلى منازلهم والالتزام بالحجر الصحي لمدة 14 يومًا. وقد صرّح رئيس وزراء السلطة الفلسطينية اشتيه أنّ لدى العمال ثلاثة أيام لترتيب أوضاعهم للمبيت في إسرائيل. يعبّر ذلك عن الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشها هؤلاء العمال ورغبتهم في الحصول على أجور أفضل رغم شروط العمل القاسية، التي تتضمّن العمل والمبيت في ظروف قاسية جدًّا. وشاهد سكانُ الضفة الغربية آلافَ المواطنين، ممّن يحملون تصاريح الدخول والذهاب للعمل في القطاعات المختلفة، محمّلين بأغطية ووسادات للنوم في أماكن عملهم. يضاف إليهم العمّال الذين يدخلون عن طريق التهريب، والذين يعيشون ظروف عمل أكثر قسوةً واستغلالًا. وبحسب رئيس اتحاد النقابات الفلسطينية، عمدت إسرائيل إلى غضّ البصر، بل تسهيل دخول العمّال إلى إسرائيل، عبر ترك ثغرات في الجدار الفاصل لتسمح للعمّال بالوصول إلى أماكن عملهم. وتعاملت السلطة مع العمّال الفلسطينيين كحاملين للفيروس وناقلين للوباء. وجرت عملية شيطنة لهم عبر خطاب يحاول القول إنّ مناطق السلطة خالية من الوباء وأنّ مصدر الوباء هو إسرائيل بسبب ارتفاع نسبة الإصابة مقارنة مع الضفة الغربية ولأنّ إسرائيل لا تقدّم الرعاية الصحية للعمّال. وأقامت حواجز لتفتيشهم وإجراء الفحوصات لهم، وشكّلت لجان الطوارئ لمنع العدوى، وقامت أيضًا القوات الأمنية الفلسطينية ولجان الطوارئ المحلية، وفقًا للتقارير الواردة عن مكتب الأمم المتحدة، بمصادرة تصاريح عمل بعض العمّال وبطاقاتهم الممغنطة. ومن اللافت للانتباه أيضًا أنّ السلطة الفلسطينية تكرّس منطق التجزئة، إذ تعمل قوات الأمن الفلسطينية، تنفيذًا لقرارات السلطة الفلسطينية، على منع وصول فلسطينيّي الـ48 إلى مناطق الضفة الغربية، كما تتمّ شيطنتهم، برغم أنّ السلطة الفلسطينية لا تسيطر سوى على مساحات ضيّقة من الأرض ولا سيادة لها لا على الحدود الخارجية ولا على الحدود مع «المناطق تحت السيطرة الإسرائيلية»؛ وهو يعبّر عمّا أسميتُه سابقًا استعراضًا «للسلطة الوهميّة». وينسحب هذا على تقاعس السلطة الفلسطينية عن جلب رعاياها من الخارج، من المسافرين والمقيمين والطلبة، الإجراءات التي بدأت متأخرة جدًّا وذلك بعد حملات احتجاجية متلاحقة من أجل الضغط على السلطة الفلسطينية للتحرك لإعادتهم إلى أراضي السلطة الفلسطينية بعد أن تقطعت بهم السبل في الخارج.

بالتوازي مع هذه السياسات الحيوية الضابطة للفلسطيني وجسده، ووقوع العامل الفلسطيني بين مطرقة استعراض السلطة الوهمي لسلطتها؛ وسندان عمله عند مستعمره بحثًا عن قوت عمله، سعَت دولةُ الاحتلال الإسرائيلي إلى استغلال الجائحة لاستكمال مشاريعها الاستيطانية في الضفة الغربية، ولتطبيق خطة الضم وفقًا لرؤية ثنائيّة مع صفقة ترامب. وقد أعلن نتنياهو مع بداية الأزمة عن مشروع إقرار خرائط الضمّ التي تشمل ضمّ 30 في المائة من أراضي الضفة الغربية في الأغوار وشمال البحر الميت عملًا بصفقة القرن.

وعملت السلطات الاحتلالية على مباشرة ضمّ أراضي وهدم بيوت، وصادرت ثمانية مبانٍ يملكها فلسطينيون في المنطقة ج بالضفة الغربية بحجّة افتقارها إلى رخص البناء.[133] وكانت هذه المباني، باستثناء واحد منها، عبارة عن مساعدات موّلها المانحون، بما فيها بيت متنقل قرب أريحا، حيث تسبّب هدمه في تهجير أسرة تضمّ ثمانية أفراد وكذلك إهمال المواطنين الفلسطينيين القاطنين في التجمعات السكنية الفلسطينية في «القدس الشرقية»، لا سيّما تلك الواقعة خلف الجدار (وبالذات كفر عقب ومخيم شعفاط وقلنديا) ولكنهم يقعون خارج سيطرة السلطة الفلسطينية. وهم الذين رضخت السلطة لفكرة تقديم العون الصحي لهم بعد أن رفعت جمعية حقوقية فلسطينية – من فلسطينيي 1948 – شكوى ضدهم

[133] تقرير مكتب الأمم المتحدة، 2020، تمت الزيارة بتاريخ 21 أيلول/سبتمبر 2020. https://www.ochaopt.org/ar/poc/30-june-13-july-2020

في محكمة العدل العليا من أجل السماح بتقديم الرعاية الصحية للفلسطينيين الواقعين تحت سيطرة إسرائيل[134].

اعتداءات للمستوطنين

هناك أيضًا الزيادة المستمرة في الهجمات التي يشنّها المستوطنون الإسرائيليون، والتي ارتفعت منذ بداية تفشي الوباء بنسبة بلغت 80 في المائة بالمقارنة مع الشهرين الأوّلين من هذا العام، إذ تُظهر التقارير الصادرة عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلّة OCHA،[135] أنّ هجمات المستوطنين ضد المدنيين الفلسطينيين حتى منتصف نيسان/أبريل 2020، سجّلت زيادة بنسبة 80٪ عنها في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير من العام الحالي. وتؤكّد مؤسسات عدّة أنه تمّ تنفيذ قرابة 85 اعتداءً في الفترة الممتدة بين 5 آذار/مارس و17 نيسان/أبريل الحاليّين وذلك حسب تقارير (OCHA)، فقد قام المستوطنون بثلاث هجمات أسبوعيًّا خلال عام 2017، لترتفع إلى خمس هجمات أسبوعيًّا في عام 2018 ضد الممتلكات والأفراد. فخلال عام 2018، سُجّل 358 اعتداءً، بينها 219 على الممتلكات، وأدّت 79 منها إلى إصابات جسدية. وفي عام 2019 سُجّل 341 اعتداءً، منها 266 تسبّبت بأضرار في الممتلكات، وأدّت 75 منها إلى إصابات جسدية.

كذلك شدّدت إسرائيل من التّفتيش على حواجزها، والمقدّرة بـ593 حاجزًا في الضفة الغربية، فبحسب تقارير (أوتشا)، زادت التدابير التي فرضها الاحتلال بدعوى جائحة «كورونا» من تفاقم القيود التي لا يزال الاحتلال يفرضها على الوصول منذ أمد طويل. وكشف مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية «اوتشا»، في تقريره نصف الشهري، النّقابَ عن أنّ الاحتلال يفرض نظامًا متعدد المستويات من التدابير المادية والإدارية التي تقيّد الفلسطينيين في تنقُّلهم وحركتهم. وتوسيع الخطط الاستيطانية من عمليات شق شبكة من الطرق الثانوية المخصصة للفلسطينيين، بما في ذلك 50 نفقًا وطريقًا تحتيّة، حيث أعادت من خلالها ربط التجمعات السكانية الفلسطينية، التي تقطّع العوائقُ المادية أوصالَها، ببعضها البعض. ووفقًا لتقرير («مكت») بالأمم المتحدة فهناك ما يقرب مجموعه من 108 من هذه الحواجز، التي ارتفع عددها من 73 حاجزًا في الفترة الممتدة بين نيسان/أبريل 2019 وآذار/مارس 2020. وأضاف التقرير أنّ التدابير الجديدة التي اتُّخذت مؤخرًا في سياق حالة الطوارئ الناجمة عن فيروس «كورونا»، فرضت قيودًا إضافية على وصول الفلسطينيين إلى أراضيهم الواقعة خلف الجدار. وأشارت التقارير الميدانية إلى أنّ قوات الاحتلال علّقت معظم التصاريح التي كانت سارية في محافظات جنين وطولكرم وقلقيلية وسلفيت، والتي تستحوذ على نصيب الأسد من الإنتاج الزراعي الفلسطيني.

الأسرى الفلسطينيون في ظل الجائحة

تُعتبر شريحةُ الأسرى الشريحةَ الأكثر تمثيلًا في سياق الاحتلال الفلسطيني، إذ يُقدَّر عدد الفلسطينيين الذين دخلوا المعتقلات الإسرائيلية منذ عام 1967، بحسب إحصائيات الصليب الأحمر، ما يقارب مليون شخص، أي أنّ ربع الفلسطينيين قد مروا بتجربة اعتقالية. لذا يحتلّ موضوع الأسرى في سجون الإدارة الاحتلالية مكانةً في غاية الأهمية بالنسبة للمجتمع الفلسطيني. ومع بداية الجائحة أفرجت سلطات الاحتلال عن الأسير نور الدين صرصور، بتاريخ 2020/4/1، وكشف الفحصُ الطبي إصابتَه بفيروس كورونا. وبحسب إفادة هيئة شؤون الأسرى والمحررين، فإن الأسير خالط زملاءه في السجن وودّعهم قبل خروجه، ما ينذر بكارثة حقيقية لكل القسم. وتتّهم الجهات الحقوقية المهتمة بالأسرى الفلسطينيين إسرائيلَ بعدم اتخاذ إجراءات وقائية فعّالة لحماية الأسرى من الفيروس. وتعرضُ الجهات الحقوقية عدة حالات خالط فيها الأسرى الفلسطينيون أطباء

[134] تقرير مركز عدالة 2020، تمت الزيارة بتاريخ 2020/07/27. https://www.adalah.org/en

[135] تقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة.

أو سجّانين إسرائيليين مصابين بالفيروس. وبحسب تصريح رئيس نادي الأسير الفلسطيني قدورة فارس، أصيب أربعة أسرى بفيروس كورونا في سجن مجدو، وتوفّي أسيران منذ بداية الجائحة. علاوةً على ذلك، صادرت سلطات مصلحة السجون الإسرائيلية موادَ التعقيم والتنظيف، وامتنعت عن توفير مواد التنظيف للأسرى، أو تعقيم الأقسام والزنازين كإجراء وقائي لمنع انتشار الفيروس، كذلك منعت زيارة الأقارب، علمًا أنّ السجون الإسرائيلية تضع قواطع زجاجية بين الأسرى وزائريهم.

وينتاب الأهالي الذعر بسبب وجود 700 أسير يعانون من أمراض مختلفة، 200 منهم يعانون من أمراضٍ مزمنة، وسط لا مبالاة لمصلحة السجون واستمرار الإجراءات القمعية والإهمال الطبي والوقائي.

خاتمة

كما حصل في أماكن أخرى من العالم، وكما عرّت الجائحة النظمَ الصحية في الدول وفتحت السجالات حول ضرورة الالتفات إلى النظام الصحي والرعاية الاجتماعية وحماية المواطن أوّلًا قبل أي أولويات أخرى، فإنّ هذه المداخلة في السياق الفلسطيني تُظهر ما اعترى الدول قاطبةً مع صعوبات أخرى تضاف إلى ما ذُكر، إذ أنّ الجائحة عملت على زيادة الهشاشة في الحياة اليومية الفلسطينية. وأدّت الجائحة كذلك إلى تردّي الأوضاع الصحية وصعوبة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية خاصّةً على فئات اجتماعية معيّنة، وأدّت إلى تعاظم الهوّة التي تفصل بين منطق التضامن الاجتماعي ومنطق الربح لبعض من القطاع الخاص المتحالف مع أقطاب من السلطة السياسية. كما تظهر المداخلة هشاشة البنى الصحية وفشل السياسات الاقتصادية والاجتماعية للسلطة الفلسطينية، والتي استعاضت عن قصورها بمقاربة وقائية أمنيّة، بل استغلت الجائحة عبر التطبيق الحالي لحالة الطوارئ للانقضاض على الاحتجاج والهيمنة على الفضاء العام. وتبيّن المداخلةُ وجودَ هوّة كبيرة من اللامساواة أبرزتها الجائحة المرتبطة بسياسة الاقصاء الاجتماعي والاقتصادي.

كما أدّت الجائحة إلى دخول مجموعات جديدة إلى دائرة الفقر برغم تعاظم حالات التضامن المجتمعي الأهلي. كما أظهرت المداخلة أنّ سلطات الاحتلال الإسرائيلي استغلّت انشغال العالم بالجائحة لتطبيق خطتها بالضم وتنفيذ صفقة ترامب وتغيير الواقع على الأرض من خلال فرض واقع جديد يُلغي مشروع الدولتين ويحول دون إمكانية قيام دولة فلسطينية ويقلّص المساحة التي قد تعطى للفلسطينيين إلى 15 في المائة من مساحة فلسطين لمنحهم ما يشبه كيانيّة جديدة. أخيرًا، تظهر هذه الجائحة الحاجة لإعادة التفكير في النظام الصحي الفلسطيني وحمايته خارج نطاق التدخل الإغاثي الحدثي، بل بإعادة التفكير بالنظام الصحي الفلسطيني وخلق نظام صحي عبر إقرار قانون الضمان الاجتماعي بعد فتح حوار مجتمعي شامل بين أطراف العقد الاجتماعي: النقابات والوزرات وممثلو القطاع الخاص والمؤسسات الأهلية، لتوسيع دائرة المستفيدين من الخدمات الصحية. كما بيّنت الجائحة الحاجة إلى العودة للمجتمع وتطوير البنى الأصيلة فيه والقائمة على التعاضد والتكافل الاجتماعي والعمل التطوعي، وتطوير آليات مجتمعية أصيلة تعمل على رفد ومساعدة المواطنين بشكل دائم عبر إحياء اللجان التطوعية والمساندة.

المراجع

باللغة العربية:

التنبـؤات الاقتصاديـة لسـنة 2020 جـراء جائحـة كورونـا، بيـان صحافـي. رام الله: الجهـاز المركـزي للإحصـاء الفلسـطيني، 2020.

عبـد الله، سـمير، نقـص وفجـوة المهـارات فـي القطـاع الصحـي، عبـد الله سـمير. رام الله: معهـد مـاس للدراسـات الاقتصاديـة، 2018.

مسح القوى العاملة. رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018.

مؤشرات واقع سوق العمل والمنشآت في دولة فلسطين. رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020.

النتائج الأولية لمسح القوى العاملة. رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019.

باللغات الأجنبية

Goffman Evring, *Asiles. Etudes sur la condition sociale des malades mentaux*. Paris : Collection Le sens commun, Minuit,1986.

مواقع إلكترونية

https://corona.ps/details?fbclid=IwAR3xHUNQHL_mU_jSY6-CdIdj8v1sdftn8E3E-90zx9K7GATAp1ZZLewg87s
https://pcbs-coronavirus-response-ar-pcbs.hub.arcgis.com/
https://www.ochaopt.org/ar/content/covid-19-emergency-situation-report-6
https://www.ochaopt.org/ar/poc/30-june-13-july-2020

https://www.waqfetizz.ps/ صندوق وقفة عز

مركز عدالة، تمت الزيارة بتاريخ 2020/07/27. https://www.adalah.org/en

https://www.ochaopt.org/ar/content/covid-19-emergency-situation-report-13

أحمد أسعد مقالة بعنوان https://www.palestine-studies.org/ar/node/1650092

«البلـد بحملِهـا أهلهـا»: صنـدوق وقفـة عـز، تفـاؤل العقـل وتشـاؤم الإرادة، مدونـة علـى موقـع مؤسسـة الدراسـات الفلسـطينية تمـت الزيـار ة بتاريـخ 20 تموز/يوليـو 2020.

التقاريـر الصـادرة عـن مكتـب تنسـيق الشـؤون الإنسـانية فـي الأرض الفلسـطينية المحتلـة (OCHA)، تقريـر حمايـة المدنييـن الفلسـطينيين علـى الرابـط الآتـي: https://www.ochaopt.org/ar/reports/protection-of-civilians

معهد الأبحاث التطبيقية أريج: http://poica.org/

تقرير عن العشائر، قناة الجزيرة https://www.aljazeera.net/news/politics/2020/7/11/%D9%81%D9%8A-%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B4%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87%D8%A9-%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7

شبكة أمان

https://www.aman-palestine.org/cached_uploads/download/2020/02/01/%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B2%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-1580554365.pdf

مركز عدالة، تمت الزيارة بتاريخ 2020/07/27. https://www.adalah.org/en

القسم الرابع

إعادة النظر في مبادئ المواطنة وحقوق الإنسان فيما يتعلق بالفئات المهمشة

(النساء، اللاجئون، ذوي الاحتياجات الخاصة)

مقـــدمـــة

إعادة النظر في مبادئ المواطنة وحقوق الإنسان في ما يتعلق بالفئات المهمشة

أسماء نويرة[1] (ترجمة النسخة الانجليزية: سونيا فريد)[2]

لا شك أنّ الأزمة الصحية العالمية الناتجة عن «كوفيد-19» كانت لها تداعيات على حقوق الإنسان، سواءً من خلال الإجراءات الصحية التي فُرضت من أجل الحدّ من انتشار الوباء، أو من خلال إعلان حالة الطوارئ والحالة الاستثنائية في العديد من البلدان وما يترتّب على ذلك من اتخاذ السلطة التنفيذية إجراءات قد تمسّ حقوق الإنسان. وفي هذا السياق، دعا المدير العام لمنظمة الصحة العالمية، في خطابه الافتتاحي خلال المؤتمر الصحافي حول «كوفيد-19» في 11 آذار/مارس 2020، الى اتخاذ إجراءات عاجلة، مؤكّدًا أنه «يجب إيجاد توازن عادل بين حماية الصحة، والحدّ من الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية، واحترام حقوق الإنسان»[3]. من جانبها، أعلنت مفوّضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان سريعًا أنّ «كرامة الإنسان وحقوق الإنسان يجب أن تكون في صميم هذه الجهود»[4]. وبالتالي، يواجه العالم معادلةً صعبة الحل، حتى في الدول الأكثر ديمقراطية. في الواقع، إذا اختار الجميع بشكل بديهيّ الحفاظَ على حياة الإنسان، فإنّ القرار السياسي يكافح لإيجاد هذا «التوازن الصحيح» بين الضرورات الصحية وتداعياتها الاجتماعية والاقتصادية من ناحية، والضمان الضروري لحقوق الإنسان، من ناحية أخرى.

لقد أثّرت هذه الإجراءات المتّخذة من أجل الحدّ من انتشار الوباء، بشكل مباشر، على الحريات الفردية والعامة، كحرية التنقّل وحرية إقامة الشعائر الدينية وحرية التجمّع والتظاهر. وذلك بسبب إلزام الناس بالبقاء في البيوت، سواءً من خلال فرض الحجر الصحي أو حظر التجوّل. كما أثّرت تداعيات الأزمة الاجتماعية والاقتصادية على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، كالحقّ في الصحة والعمل والتعليم. إذ تسبّبت الأزمة، خاصةً فرض الحجر الصحي، بأضرار اقتصادية واجتماعية وصحية ونفسية. وكما هو الحال في أيّ أزمة، فإنّ الفئات الهشة هي دائمًا الأكثر تعرّضًا للتداعيات السلبية. وقد تركت الأزمة، من حيث حجمها وخطورتها، المواطنين في مواقف لا يملكون فيها سوى القليل من الخيارات في مواجهة معضلات كبيرة، في كثيرٍ من الأحيان. وعطّل الوباءُ مجرى الحياة العادية، وفرَض الحجرُ الصحي إعادةَ تنظيم المجتمع من خلال عزل الأفراد والتباعد الاجتماعي وتعطيل الأدوار داخل الأسرة وإدارة جديدة للزمان والمكان.

وتراوح ردّ الفعل تجاه الحدّ من الحريات بين القبول والخضوع، وعيًا بخطورة الازمة، وبين الرفض والتحدي. ويختلف هذا من فئة اجتماعيّة إلى أخرى. كما أثار نقاشًا مجتمعيًا بين مختلف هذه الفئات،

[1] أستاذة العلوم السياسية بجامعة المنار بتونس، ومديرة المرصد التونسي للانتقال الديمقراطي.

[2] مترجمة وأستاذة مساعدة اللغة الإنجليزية وآدابها بكلية الآداب بجامعة القاهرة.

[3] https://bit.ly/3dZG0Yp

[4] Déclaration de la Haute Commissaire des Nations Unies aux droits de l'homme, Michelle Bachelet, Genève, 6 mars 2020, https://bit.ly/3dZG8Hn

حتى أننا نشعر، أحيانًا، ببعض العدوانية و«العداء أو الصراع الطبقي» في هذا النقاش. كما أبرزت أزمةُ «كوفيد-19» أيضًا، كغيرها من الأزمات والكوارث الطبيعية، دورَ المجتمع المدني الذي يبلور المدّ التضامني في المجتمع. وإن لم تقف الدولة مكتوفة الأيدي في العديد من الدول، حيث اتخذت إجراءات من أجل الحدّ من التداعيات الاقتصادية والاجتماعية على الفئات الهشّة كالنساء والمهاجرين، إلا أنّ هذه الإجراءات لم تكن بالنجاعة الكافية للحدّ من المزيد من التهميش.

وقد سلّط وباء «كوفيد-19»، مثل جميع الأزمات، الضوء على عدم المساواة الاجتماعية، سواءً في منطقتنا العربية أو في بقية بلدان العالم. فعلى الرغم من تأثيره على جميع الفئات الاجتماعية، إلا أنّ تأثيره لم يكن نفسه على الجميع. فنحن لسنا سواسية أمام المخاطر أو الإجراءات المتّخذة لدرئه. وتتحوّل التفاوتات الشديدة، بشكل كبير، إلى اختلافات أنثروبولوجية، أي إلى انقسامات داخل الجنس البشري.

ومن المسلّمات، أن تُعمِّقَ تداعياتُ الأزمة الصحية والإجراءات المصاحبة لها حالةَ اللامساواة والتهميش في دول فقيرة وذات اقتصاديات هشة. بيد أنّ الأمر لا يقتصر على هذا النوع من الدول. فقد أبرزت، الأزمة على سبيل المثال، حالةَ العنصرية ورهاب الأجانب في بعض المجتمعات العربية الغنية. بالتالي، فإنّ لكل مجتمع فئاته الهشة التي تعاني من التهميش واللامساواة.

ومع اختلاف الإطار المكاني للأوراق المقدّمة في إطار هذا المحور، فإنّ الفئات الهشة والمهمّشة تكاد تكون نفسها: النساء العاملات في القطاع غير الرسمي وذوو الاحتياجات الخصوصية من حاملي الإعاقة والمهاجرون. فقد أدّت الاضطرابات الناجمة عن الوباء، بما في ذلك القيود المفروضة على الحركة، إلى منعهم من كسب لقمة العيش وتوفير الاحتياجات الأساسية لأسرهم. هذا هو حال بائعات الشاي والأطعمة في الخرطوم والنساء ذوات الاحتياجات الخاصة، موضوع ورقة عزة مصطفى التي تحمل عنوان «كورونا مأساة إنسانية ذات تجليات كارثية: حال الفئات المهمشة/ الضعيفة في السودان». فالسودان بلد يعاني من تبعات الحصار الاقتصادي المفروض منذ التسعينيات، وهو ما أثّر سلبًا على المرافق العمومية، ومن بينها قطاع الصحة. لذلك، لم تكن مواجهة الوباء من الناحية الصحية بالأمر الهيّن في ظل عدم توفر المعدات والتجهيزات الطبية اللازمة. ويعرف السودان، كغيره، ظاهرةَ النساء العاملات في القطاع غير الرسمي في ظلّ الهشاشة ودون حماية. وهنّ يعملن في الوظائف منخفضة الأجر وغير المستقرة وغير الرسمية. وقد اختارت عزة مصطفى متابعة وضعية بائعات الشاي والأطعمة في الخرطوم ومدى تأثير أزمة «كوفيد-19» على وضعياتهنّ الاقتصادية والاجتماعية. وهذه المهنة من المهن الهامشيّة التي ظهرت نتيجة موجات النزوح من الأقاليم الداخلية نحو الخرطوم، والتي عرفتها البلاد منذ ثمانينيات القرن الماضي. وهي مهن لا تتطلّب تأهيلًا أو مهارات عالية. لكنها في المقابل، غير منظمة ولا يتمتّع أصحابها بالتغطية الاجتماعية. كما يعرف هذا القطاع غير الرسمي كثافةَ العمالة النسائية، لأنّ النساء يمثّلن الفئة الأكثر تأثرًا بانعدام الأمن والاستقرار في مناطقهنّ نتيجة الصراعات والحروب الداخلية، فيذهبن إلى العاصمة بحثًا عن العمل لسدّ حاجيّات الأسرة. وقد قدِمْنَ في الأغلب من جنوب كردفان ودارفور والنيل الأزرق (88.6٪). وتمثّل الفئة العمرية بين 18 و45 سنة النسبةَ الأكبر بينهنّ (87٪).

وقد زادت الإجراءات المقررة من أجل الحدّ من انتشار الوباء، خصوصًا الحجر الصحي، من بؤس وخصاصة/فقر بائعات الشاي والأطعمة. وقد حاول عدد منهنّ كسر الحجر والخروج إلى العمل نظرًا إلى حاجتهنّ الملحّة إلى المال. لكن ذلك كلّفهنّ دفع خطايا وزادَ من إرهاق كاهلهنّ. وحاول المجتمع المدني التخفيف من وطأة الأزمة على هذه الفئة المهمّشة عن طريق تقديم مساعدات عينيّة من جهة، والاتفاق مع وزارة التنمية الاجتماعية على دفع مبالغ شهرية لهؤلاء العاملات من ناحية أخرى. وعلى الرغم

من أنّ هذه الجهود لم تكن كافية، إلا أنها تعكس مدى أهمية الدور الذي يقوم به المجتمع المدني لمعاضدة جهود الدولة والتعاون مع الأخيرة لمحاولة الحدّ، ولو نسبيًّا، من تداعيات الإجراءات المتخذة من أجل الحدّ من انتشار «كوفيد-19».

وتتضاعف معاناة النساء في السودان إذا ما اقترن الفقر بالإعاقة الجسدية. فعلى الرغم من أنّ المنظومة القانونية تضمن حقوق هذه الفئة، إلا أنّ النساء المعوّقات يتعرّضن، عمليًّا، إلى تمييز مزدوج على أساس الجنس والإعاقة. وكان لأزمة «كوفيد-19» تداعيات على هذه الفئة ليست فقط اقتصادية بل اجتماعية ونفسية كذلك.

وتزيد معاناة النساء كلما تعدّدت عوامل التهميش وتقاطعت في ما بينها. وتعاني فئة العاملات داخل البيوت في لبنان من مظاهر عدّة للتمييز: فهنّ نساء ومهاجرات ومن أصول إفريقية، ذوات البشرة السمراء، وآسوية، ويشتغلن بمهنة يُنظر إليها، تقليديًّا، نظرة دونية. ولطالما عانت العاملات المهاجرات في ظل الاقتصاد السياسي العالمي غير المنصف. وكشفت أزمة «كوفيد-19» عن وضعهنّ الهش في اقتصاد عالمي غير متكافئ. وقد كُتب الكثير عن عدم المساواة الاقتصادية والعرقية التي كشفها الوباء وعن الديناميكيات المرتبطة بالنوع الاجتماعي، بسبب النسبة الكبيرة من النساء والأشخاص الملوّنين الذين يمتهنون الأعمال المنزلية. في هذا الإطار، حلّلت سوسن عبد الرحيم وفرح سلكة تأثيرَ جائحة «كوفيد-19» على هذه الفئة الهشة في لبنان، في ظل أزمة سياسية اجتماعية خانقة وانهيار اقتصادي. واعتمدتا في هذا التحليل على نظريات الاقتصاد السياسي النسوي من ناحية وعلى مفهوم الرأسمالية العرقية من ناحية أخرى. وبيّنتا كيف أثّرت الجائحة والأزمة الاقتصادية في الوقت نفسه على العاملات المهاجرات من خلال نقاشات الباحثين في مجال حقوق المهاجرين والناشطين في المجتمع المدني في هذا المجال. وقد سلّطت الورقة الضوء على ضعف العاملات المهاجرات في لبنان كنساء مهاجرات يتعرضن للعنصرية.

لا تؤثّر الأوبئة، مثل الحروب والكوارث الطبيعية، على جميع الناس على قدم المساواة، ولكنّها تمارس تأثيرًا غير متناسب على الفئات التي تعاني بالفعل من الفقر والاستبعاد العرقي والتمتع المحدود أو المنعدم بالرعاية الصحية والتغطية الاجتماعية. فسرعان ما بدأت تظهر علامات عدم المساواة في تأثير الفيروس على مختلف الفئات الاجتماعية والعرقية، وذلك منذ أواخر آذار/مارس ونيسان/أبريل 2020. فبعد انتشار الوباء وإلزام الناس بالحجر الصحي وإلزامهم البقاء في بيوتهم، وجد المئات من العاملات المهاجرات أنفسهنّ ملقيات على عتبات أبواب سفاراتهنّ إما بسبب تخلّي أصحاب العمل عنهنّ أو طردهنّ من قِبل أصحاب العقارات. وتمّت تغطية هذا الأمر على نطاق واسع في وسائل الإعلام المحلية والدولية. فمع إغلاق المطار بسبب فيروس كورونا، أصبح من الصعب، مثلًا، تجاهل الصور المرئية لعشرات العاملات الإثيوبيات اللاتي تخلّى عنهنّ أربابُ العمل أمام القنصلية الإثيوبية، دون دفع مستحقاتهنّ من الأجر للأشهر السابقة.

ولبنان كغيره من دول الشرق الأوسط الذي يتبنى سياسات تحول دون توطين المهاجرين واندماجهم، وذلك عن طريق تبنّي نظام الكفالة. والكفالة نظام غير رسمي لتوظيف العمال، وممارسة تشترط في توظيف العمال المهاجرين وجود كفيل – عادة ما يكون صاحب العمل – في إطار عقد قصير الأجل. وبالتالي، تتخلّى الدولة عن إدارة العمالة الوافدة لصالح الأفراد. وتكتفي المصالح الرسمية بإسداء خدمات في شكل تصاريح عمل وإقامة، مع الحد الأدنى من تدابير حماية حقوق العمال. ما يعني أن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للعامل المهاجر غير مضمونة، وتعتمد تمامًا على القيم الأخلاقية لصاحب العمل. ويبلغ عدد العاملات المهاجرات في لبنان حوالي مائتين وخمسين ألف عاملة، تأتي النسبة الأكبر منهنّ من إثيوبيا وبنغلاديش والفيلبين وسريلانكا. وهي بلدان تأثرت تاريخيًّا بالفقر والحرب وتغيُّر المناخ وعدم المساواة. وأصبح العمل الذي توفره العاملات المهاجرات جزءًا لا يتجزأ من الأسرة اللبنانية والبنية الاجتماعية اللبنانية ككل. وكما هو الحال في معظم

الـدول العربيـة العاملـة بنظـام الكفالـة، يُسـتثنى هـؤلاء العمـال مـن الحمايـة بموجـب قانـون العمـل اللبنانـي ويُحرمـون مـن التمـاس اللجـوء القانونـي إذا تعرضـوا إلـى ظـروف عمـل اسـتغلاليّة. وإضافـةً إلـى هـذه الوضعيـة القانونيـة الهشـة للعامـلات المهاجـرات، يتعرّضـن إلـى العنصريـة، التـي هـي سـبب أساسـي لعـدم المسـاواة الاجتماعيـة فـي الوصـول إلـى المـوارد. وتبعًـا لذلـك، فـإن العنصريـة تشـكل الوضـع الاجتماعـي للعامـلات المهاجـرات فـي لبنـان وتحـدّد قدرتهـنّ علـى الوصـول إلـى المـوارد التـي يمكـن أن تسـتخدمها النسـاء لحمايـة أنفسـهنّ عنـد ظهـور مخاطـر جديـدة.

وعندمـا أعلنـت منظمـة الصحـة العالميـة فـي أوائـل آذار/مـارس 2020 أنّ «كوفيـد-19» جائحـة، كان العمـال المهاجـرون، رجـالًا ونسـاء، يعانـون بالفعـل مـن أزمـة اقتصاديـة بسـبب الانهيـار الاقتصـادي الـذي كانـت لـه آثـار مروّعـة علـى الشـباب والنسـاء اللبنانييـن والمتقاعديـن والفقـراء والطبقـة الوسـطى، الذيـن فقـدوا مدّخراتهـم وقدرتهـم الشـرائية. وكنتيجـة لذلـك، أثّـر هـذا الوضـع علـى المهاجريـن بشـكل عـام. بيـد أنّ لهـذا الانهيـار الاقتصـادي تأثيـر أكبـر علـى النسـاء المهاجـرات العامـلات فـي المنـازل، إذ تفاقمـت هشاشـة وضعهـنّ علـى المسـتوى الصحـي والاقتصـادي بسـبب عـدم المسـاواة المتأصّلـة فـي النـوع الاجتماعـي والعرقـي. لقـد كشـفت أزمـة جائحـة «كوفيـد-19» عـن هـذا الوضـع الهـش لهـذا النـوع مـن المهاجـرات، الأمـر الـذي دعـا المجتمـع المدنـي المناضـل مـن أجـل إقـرار حقـوق المهاجريـن واللاجئيـن وضـد العنصريـة، إلـى التحـرك لمزيـدٍ مـن المطالبـة بإلغـاء نظـام الكفالـة، إضافـة إلـى المسـاعدات الميدانيـة التـي يقدّمهـا مـن أجـل الحـد مـن تفاقـم تداعيـات الأزمـة المزدوجـة.

وفـي مصـر، أثّـرت تداعيـات أزمـة «كوفيـد-19» علـى صغـار الفلاحيـن فـزادت فـي تعميـق حالـة الفقـر التـي يعيشـونها. وهـذه الفئـة مهمّـة مـن حيـث العـدد، إذ يمثّـل صغـار الفلاحيـن نسـبة 95٪ مـن جملـة الفلاحيـن فـي مصـر، لكنّهـم لا يملكـون سـوى 58.1٪ مـن الأراضـي الزراعيـة. وهـي فئـة لا تتمتـع بحقوقهـا الاقتصاديـة والاجتماعيـة إذ تـكاد تغيـب عنهـا الحمايـة الاجتماعيـة (التأميـن الصحـي). كمـا أنّ قـدرة صغـار الفلاحيـن علـى الوصـول إلـى مصـادر التمويـل مـن جهـة والتسـويق مـن جهـة أخـرى ضعيفـة. ولا توجـد صناديـق تأميـن علـى المحاصيـل للحـدّ مـن تأثيـر تداعيـات التغييـرات المناخيـة أو مـا يمكـن أن يطـرأ علـى أسـواق المدخـلات الزراعيـة. لذلـك، فـإن ارتفـاع كلفـة الإنتـاج بسـبب الجائحـة ومـا يقابلـه مـن انخفـاض فـي العائـد مـن المحصـولات الزراعيـة خفّـض بنسـبة كبيـرة الأربـاح، الأمـر الـذي انعكـس سـلبًا علـى حالتهـم المعيشـية. بيـد أنّ هـذه الفئـة حاولـت الصمـود أمـام تداعيـات جائحـة «كوفيـد-19» مـن خـلال عـدد مـن الآليـات المتمثّلـة أساسًـا فـي تعاونيـات القـرى الإنتاجيـة التـي تخلـق نوعًـا مـن التكامـل داخـل القطـاع الزراعـي؛ ونمـط العيـش المشـترك بيـن السـكان كنمـط تكافلـي داخـل المجتمـع التقليـدي الـذي يقـوم علـى التـآزر الاجتماعـي؛ وتنويـع مصـادر الدخـل مـن خـلال ممارسـة أنشـطة غيـر فلاحيـة لضمـان دخـل إضافـي.

لقـد واجـه وبـاء «كوفيـد-19» البشـريةَ جمعـاء بخطـر مشـترك غيـر معـروف لا يمكـن السـيطرة عليـه بعـد. وأثـار مـن جديـد الجـدلَ الفلسـفي حـول عـدم اكتمـال الوجـود الإنسـاني وقابليّتـه للتأثّـر. فـكان التعامـل مـع عـدم اليقيـن وإدارة الشـك تحديًـا كبيـرًا كمـا يقـول إدغـار مـوران «يجـب أن تعلّمنـا أزمـة الوبـاء أن نفهـم العلـم بشـكل أفضـل وأن نتعايـش مـع عـدم اليقيـن وأن نسـتعيد شـكلًا مـن أشـكال الإنسـانية»[5]. وذكّرتنـا الأزمـة الناتجـة عـن الجائحـة بأنـه، مهمـا كان وضعنـا، يجـب إعـادة النظـر فـي النمـوذج الاجتماعـي والاقتصـادي الـذي يحكمنـا وأنّ مسـألة عـدم المسـاواة الاجتماعيـة والاقتصاديـة أصبحـت أكثـر إلحاحًـا مـن أي وقـت مضـى، خصوصًـا أنّ الأمـر سـيزداد سـوءًا فـي فتـرة مـا بعـد الوبـاء لأنّ آثارهـا الاقتصاديـة والاجتماعيـة سـتكون طويلـة المـدى. وهـو مـا يقلـق الاقتصادييـن وقـادة هـذا العالـم.

[5] https://bit.ly/3irtjsV

وإذا لم تعد الحياة إلى ما كانت عليه قبل الجائحة، فإن البحث في مجال العلوم الاجتماعية عليه أن يتغيّر أيضًا لتفسير وفهم تداعيات هذا الوباء على المجتمعات المعاصرة بشكل عام. وقد تكون مساهمة الأزمة الصحية في تعميق عدم المساواة بين الدول العربية وداخلها نقطةَ انطلاق للبحث عن أسباب التهميش من خلال دراسة السياقات المحلية المختلفة. وهي فرصة أيضًا لابتكار سياسات جديدة لحلّ المشكلات وإعادة النظر في دور الدولة في علاقتها بالمجتمع. وهو عبء يقوم على الباحثين في مجالات العلوم الاجتماعية المختلفة وكذلك نشطاء المجتمع المدني والنخب السياسية والخبراء الأكاديميين والمواطنين العاديين. فلا يجب أن يبقى التفكير حول وباء ما من اختصاص منظمة الصحة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. فتتطلب هذه الأزمة، التي ابتليت بها البشرية جمعاء، أكثر من مجرد حلول تقنية وجزئية وشبه مخصصة خاضعة في جزء منها إلى التنافس السياسي والمصالح الضيقة.

1. ملاحظات من تونس والخليج العربي: نحو إثنوجرافيا لجائحة كورونا؟

العربي صديقي وليلى صالح[6]

(ترجمة النسخة الانجليزية: سونيا فريد)[7]

مقدمة

إن كانت الحياة لن تعود إلى سابق عهدها بعد فيروس كورونا المستجد، فهذا ينطبق على الممارسات البحثية أيضًا. لقد عمّق انتشارُ الفيروس الفجوات الاجتماعية، سواءً داخل الدولة الواحدة أو بين الدول في المنطقة العربية. تقدّم هذه الورقة تناولًا جديدًا للجائحة فتعرض مجموعة من المقترحات عن كيفية البحث في هذه الظاهرة العالمية من خلال دراسة تبعاتها على عدة سياقات محلية. يمكن لهذه المقترحات أن تتيح الفرصة لاتخاذ خطوات جادة في اتجاه صياغة سياسات من شأنها حل المشكلة والقيام بتدخل شامل وجمعي يتضمن الباحثين والمجتمع المدني والنخب السياسية والخبراء الأكاديميين والمواطنين العاديين.

يهدف هذا إلى حشد الأكاديميين والنشطاء من أجل الوصول إلى نظريات يؤدي تطبيقُها إلى حلّ المشكلة فعليًا بدلًا من وضع الأمر برمّته تحت تصرف خبراء منظمة الصحة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. تتطلّب هذه الأزمة، التي أصابت العالم أجمع، ما هو أكثر من الحلول التقنية والتي عادةً ما تكون جزئية وآنية وفقًا للصراعات السياسية السائدة أو المصالح الحالية مثل إعادة انتخاب الرئيس الأميركي دونالد ترامب على سبيل المثال. يجب الوصول إلى استراتيجيات وحلول تحرص على تحقيق التوافق بين النظرية والتطبيق على المدى الطويل، فمن المتوقع أن لا تزول تبعات انتشار الفيروس لسنوات عدة على المستوى الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والاجتماعي والنفسي والتنموي.

تبدأ الورقة بتناول شيوع فيروس كورونا المستجد ومواصفاته من خلال مفهوم حنة آرنت عن «الوضع البشري»، ثم تقترح وجود أزمة على مستوى العالم في الرأسمالية/العولمة والحريات السياسية والمهارات المعرفية والبنية التحتية، وهي العوامل التي يتم من خلالها تحليل دور الفيروس في تعميق الفجوات بالمنطقة العربية. يركّز الجزء التجريبي من الورقة على العوامل الثلاثة في سياقات مختلفة في المنطقة العربية، تحديدًا في تونس والخليج العربي. تنتقل الورقة إلى الحديث عن نشوء نوع من الانعكاسية المرتبطة بانتشار الفيروس بناءً على نظريات حنة آرنت ويورجن هابرماس وميشيل فوكو وكذلك نظرية أولريش بيك عن «مجتمع المخاطر». في النهاية، تقترح الورقة الوصول لـ«إدراك إثنوجرافي» يمكّن من إحداث تغيير في الأبحاث والتطبيق للتخفيف من وطأة التفاوتات الاجتماعية والسياسية وتعزيز مشاركة المجتمع المدني.

[6] العربي وليلى: أساتذة مساعدون في برنامج الشؤون الدولية، كلية الآداب والعلوم ، جامعة قطر

[7] مترجمة وأستاذة مساعدة اللغة الإنجليزية وآدابها بكلية الآداب بجامعة القاهرة.

وضع فيروس كورونا المستجد

يمكن اللجوء لكتاب حنة آرنت «الوضع البشري»[8] لتناول تبعات انتشار فيروس كورونا المستجد كنتيجة لمساوئ الحياة الحديثة والتي تتضمن الجشع الرأسمالي وعدم الحفاظ على البيئة والأسلحة البيولوجية وصراعات القوة بين الدول والنظم الاقتصادية المتنافسة مثل الولايات المتحدة والصين. السؤال هو كيف يمكن التعامل مع هذا الوباء العالمي مع تحليل التجارب المحلية من خلال نظرية آرنت عن التعددية مع الأخذ في الاعتبار أن الدول والمجتمعات والأفراد لم تكن مستعدة بنفس الدرجة للتعامل مع الوباء والأزمة الاقتصادية. تشكل تبعات انتشار الوباء، مثل اللامساواة في الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والحريات السياسية والوصول للمعرفة، نقطةَ تحوّل محورية في «الوضع البشري». يمكن من خلال آرنت فهم التجارب المشتركة والمستويات المختلفة للحياة الحديثة والحياة النشطة وبعض مساوئ وتناقضات الحداثة. وفقًا لآرنت، يتقاطع عالم الطبيعة مع العالم الذي صنعه الإنسان ومع العالم الاجتماعي والسياسي في فضاءات الكدح والعمل والفعل.

يلتقي الإنسان والطبيعة والأشياء في ظروف عدة ولا يوجد شيء في الوجود الإنساني لا يتأثر بالأفراد الآخرين وأنشطتهم: «الوجود الإنساني مشروط بظروف، لذا فسوف يكون مستحيلًا بدون الأشياء التي تحدد هذه الشروط»[9]. تكونت هذه الأشياء و«صُنعت» من خلال تواصل الإنسان مع الطبيعة والبيولوجيا ومع الكائنات الحية والجماد، لكن ترى آرنت أن شروط الوجود الإنساني ليست مطلقة[10] لأن هناك دائمًا مجال للإرادة الإنسانية حتى في مواجهة الأزمات الهيكلية العاتية. إذا اعتبرنا أن فيروس كورونا المستجد هو في الوقت الحالي والمستقبل القريب أحد المظاهر الأساسية لـ«الوضع البشري» في القرن الحادي والعشرين، يمكننا محاولة فهم مدى وحدود «شروط» هذا الوضع بينما يستمر في التطور.

أزمة فيروس كورونا العالمية

كشف تفشّي فيروس كورونا السريع عن مساوئ الترقي الاقتصادي الذي لطالما ارتبط بالعولمة وتم اعتباره أحد مزاياها. دار العديد من النقاشات عن الضرر الذي ألحقه الوباء بالرأسمالية وعن الأسواق والأعمال والممارسات الاقتصادية التي يمكن إنقاذها، كما قارن كثيرون بين الوضع الحالي وبين الكساد الكبير والأزمة المالية في 2008– 2009. يزعم البعض أن فيروس كورونا الجديد قد كشف عن ضعف الأنظمة الوظيفية وممارسات الاقتراض غير المسؤولة مما اتضح في ارتفاع الديون الأسرية ومخاطر ضعف القطاع العام[11]. ظهر ضعف البنية التحتية الصحية ليس فقط في تونس إنما أيضًا في العديد من الدول الديموقراطية المتقدّمة بما فيها الولايات المتحدة الأميركية والمملكة المتحدة. تنبأ البنك الدولي بتراجع النمو الاقتصادي بمعدل 5.2٪ يصاحبه انخفاض شديد في دخل الفرد ويعقبه تدهور حاد في الاستثمار وتآكل رأس المال البشري بسبب الوقت الضائع من العمل والدراسة بالإضافة إلى تعثّر التجارة الدولية وسلاسل التوريد[12]. وفقًا للبنك الدولي، ستعاني الدول النامية، والتي تعاني بالفعل منذ ما قبل الوباء، بدرجة أكبر. يؤدي ارتفاع معدلات البطالة والفقر إلى زيادة اللامساواة، كما أن الحريات السياسية تأثّرت بشكل سلبي بعد انتشار الوباء إذ صارت المواطنة الكاملة تواجه العديد من التحديات. تراقب الكيانات العالمية تراجع حقوق الإنسان والديموقراطية نتيجةً للإجراءات التي اتخذتها الحكومات للاستجابة لانتشار الوباء والتي تضمّنت الرقابة على الحركة والتعبير[13]. أكد مناصرو

[8] Arendt, Hannah, (Chicago: The University of Chicago Press, 1998 [1958]) The Human Condition, Second Edition

[9] Arendt, The Human Condition, 9

[10] Arendt, The Human Condition, 11

[11] Mazzucato, Mariana, "Coronavirus and capitalism: How will the virus change the way the world works?" World Economic Forum, April 2, 2020, https://www.weforum.org/agenda/2020/04/coronavirus-covid19-business-economics-society-economics-change

[12] World Bank. 2020. "The Global Economic Outlook During the COVID-19 Pandemic: A Changed World." 8 June. https://www.worldbank.org/en/news/feature/2020/06/08/the-global-economic-outlook-during-the-covid-19-pandemic-a-changed-world

الديموقراطية، سواءً الأفراد أو المؤسسات، أن الأنظمة السلطوية وبعض الحكومات التي وصلت للسلطة من خلال انتخابات ديموقراطية أساءت استخدام حالة الطوارئ للحدّ من حرية التعبير والالتفاف على سيادة القانون[14]. على مستوى المعرفة، لم يكن هناك أي نظام عالمي للتعامل مع الوباء. قامت بعض المؤسسات الدولية مثل منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية وكذلك مؤسسات «بريتون وودز» بالتدخل لكنها كانت تدخلات تكنوقراطية وآنيّة وليست ممنهجة، خاصةً أن هذه المؤسسات كانت مقيّدة بميول صانعي السياسات أو الانتماءات الحزبية في الدول المختلفة وكذلك تحديات السلطة اللامركزية مثل الولايات المتحدة حيث اختلفت إجراءات مواجهة الوباء من ولاية لأخرى. تشارك كل دولة في محاولات حل الأزمة بالخبرة المتاحة لديها، بينما تعاني الدول النامية من غيابٍ شبه كامل في التنسيق بين العلم وقطاع الأدوية والبحث والتنمية. يجب التركيز على هذه الفجوات كجزءٍ من محاولة حلّ المشكلات الناجمة عن انتشار الوباء. يناقش الجزء الثاني من الورقة غياب المساواة، ووضع نشاط المجتمع المدني في بعض مناطق تونس والخليج العربي مع التركيز على أزمة الرأسمالية العالمية والديموقراطية والحقوق المدنية والإمكانيات المعرفية.

لقطات من الخليج العربي

تأثرت الاقتصادات الريعية في دول الخليج بانخفاض الطلب العالمي على النفط وبالتالي انخفاض أسعار النفط وقد تنبّأ البنك لدولي بتراجع في النمو الاقتصادي بدول الخليج بمعدل 7.6 ٪[15] مما دفع الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي إلى الاجتماع لمناقشة استراتيجيات إنتاج النفط[16]. بالرغم من ارتفاع الإنفاق الاجتماعي على مواطنيها، شعرت دول الخليج بالأزمة الاقتصادية الناتجة عن انتشار فيروس كورونا المستجد، لكنّ الفئة التي تعاني بشكل أكبر هي العمالة الوافدة والعائلات التي تعتمد على الحوالات. نظرًا إلى تقاطع العوامل الاجتماعية والاقتصادية، ترتبط إجراءات التقشف بزيادة التمييز ضد المهاجرين[17]. بينما تصاعد الخطاب العنصري الذي تبنّاه العديد من الساسة الغربيين مثل بوريس جونسون، يزداد الأمر سوءًا في حالة التمييز ضد الفلسطينيين والسوريين في لبنان وضد المهاجرين في الكويت والذي اتّضح في تصريحات الممثلة الكويتية حياة الفهد التي دعت إلى إلقاء الأجانب في الصحراء[18]. انتشرت مؤخرًا شائعات عن تسريح ما بين 30٪ و70٪ من العمالة الوافدة في الكويت وإنهاء عقود نصف العاملين الهنود، المقدر عددهم بـ920 ألفًا، والعاملين المصريين، المقدر عددهم بـ520 ألفًا، كما أن هناك تقارير تشير إلى إجبار حوالي 100 ألف عامل على الرحيل ممّا يعتبرونه «وطنَهم الثاني»[19]. ترتبط خطابات العنصرية بالسياسة القومية والإقليمية. وقد حذر المسؤولون الكويتيون من تصاعد خطاب الكراهية الذي يحمّل المهاجرين مسؤولية انتشار فيروس كورونا خاصةً في مواقع التواصل الاجتماعي وبالإشارة تحديدًا إلى المصريين. من المتوقع أن يؤثّر هذا على السياسة الخارجية مثل علاقة مصر بالكويت وعلى الصراعات الإقليمية مثل الصراع بين الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي ودول عربية أخرى ضد الإخوان المسلمين[20]. وفقًا للأخبار المحلية في الكويت، صرّح المسؤولون أنه

[13] International IDEA. 2020. "The Global Monitor of COVID-19's Impact on Democracy and Human Rights-A one-stop tool to hold governments to account." 7 July. https://www.idea.int/news-media/events/global-monitor-covid-19%C2%B4s-impact-democracy-and-human-rights-one-stop-tool-hold

[14] National Endowment for Democracy. 2020. "A Call to Defend Democracy." 25 June. https://www.ned.org/call-to-defend-democracy/

[15] دويتش فيلة، 25 يوليو/تموز 2020: توم إليسون. «الطرد من الوطن الثاني: تداعيات كورونا على المغتربين في الكويت» https://bit.ly/32ZYmGT

[16] «دول الخليج تناقش آثار جائحة كورونا على الصناعة البترولية،» الاتنين، 18 يوليو/تموز 2020: bit.ly/2P1qFML

[17] غانم النجار. «صراع العنصرية في زمن الكورونا.» الجريدة، 22 يونيو/يوليو 2020: https://www.aljarida.com/articles/1592756049728471800/

[18] على الصالح. «هل تقضي كورونا على عنصرية الغرب وتوقظه؟» القدس العربي، 17 إبريل/نيسان 2020: https://bit.ly/3jQfEwe

[19] توم إليسون، مرجع سابق

[20] «الكويت تواجه وبائين: كورونا وكراهية الوافدين». العرب، 10 إبريل/نيسان 2020: https://bit.ly/30ZEaT0

أثناء إجراءات الإغلاق الكامل فقد حوالي 250 ألفًا من عاملي القطاع غير الرسمي وظائفهم ويعيشون تحت خط الفقر بالإضافة إلى 167 ألفًا آخرين أصبحوا بلا عمل وعليهم مغادرة البلاد،[21] فبحسب نظام الكفالة المعمول به في الكويت ترتبط الإقامة برب العمل. هذا النمط سائدٌ في الكويت والإمارات وقطر والسعودية حيث يشكو العاملون في الخدمات المنزلية من عدم تلقّي رواتبهم في موعدها، كما تم ترحيل الآلاف إلى بلادهم في جنوب آسيا مثل النيبال[22]. وقد تقوم السعودية بتسريح 1.2 مليون من العمالة الوافدة كجزء من إجراءات التقشف، بينما ستقوم برفع ضريبة القيمة المضافة الجديدة ثلاثة أضعاف وتجميد بدل السكن لموظفي القطاع العام[23].

بينما أصاب فيروس كورونا العالم أجمع، تم تطبيق الإجراءات للحد من انتشاره وآثاره بشكلٍ متساوٍ في بعض الأحيان وغير متساوٍ في أحيان أخرى سواءً على المستوى الاقتصادي في ما يخص العمل والرواتب، أو على المستوى الطبي في ما يخص فرض التباعد الاجتماعي. يتم العمل حاليًّا على التخلص من حوالي 35 مليون من العاملين الأجانب[24]. أعلنت قطر عن تخفيض الإنفاق على الأجانب بمعدل 30٪ مما يعني تخفيض الرواتب وتقليص المزايا وكذلك فصل الكثيرين من وظائفهم[25]. هنا يظهر الفارق بين المواطنين وغير المواطنين إذ لا تتمتع الفئةُ الأخيرةُ بالحماية نفسها. من شأن هذه الإجراءات إلحاق ضررٍ جمّ بالاقتصاد الخليجي على المدى الطويل إذ لا تزال هذه المنطقة تعاني من نقص رأس المال البشري المحلّي ومصادر المعرفة المحلية. على سبيل المثال، 85٪ من الأطباء والممرضين في الإمارات أجانب وكذلك 78٪ في السعودية، الأمر الذي يهدّد القطاع الصحي بأسره خاصةً أنّ العمالة الوافدة تعاني أكثر من وطأة إجراءات التقشف[26]. كما أعربت مجموعات حقوق الإنسان عن قلقها من أشكال الإساءة التي يتعرض لها المهاجرين في المنطقة مثل سوء الرعاية الصحية وتدهور الأحوال المعيشية وغياب المساواة في الوصول إلى المعلومات ومراكز الترحيل التي يتم إبقاء العمال المهاجرين فيها من دون تطبيق التباعد الاجتماعي مما يؤدي إلى زيادة معدلات الإصابة[27]. كما توجد تناقضات عدّة في دول الخليج. كانت أحد مظاهر «عودة الدولة» انتهاك الخصوصية في أشكال التكنولوجيا الجديدة، وهذا يذكرنا بمفهوم ميشيل فوكو عن «السلطة الحيوية».[28] ويظهر هذا في تطبيقات المتابعة الصحية في دول الخليج. في قطر، ألقت مشكلاتُ حماية البيانات في تطبيق «احتراز»[29] الضوءَ على الخيط الرفيع بين إجراءات الدولة لمواجهة كورونا والمعايير الدولية للخصوصية الرقمية[30] من جهة، واستخدام هذه التطبيقات للمراقبة من جهة أخرى، وهذا هو الحال أيضًا في البحرين والكويت[31].

21 خالد الحطاب. «تفنيشات بالآلاف يوميًّا: ربع مليون عامل تحت خط الفقر». القبس، 9 إبريل/نيسان 2020: https://bit.ly/2X2KYhw 2020,

22 Jaffery, Rabiya. 2020. "Gulf Migrant Workers Fear for their Post-Pandemic Future." Qantara, 18 May. https://en.qantara.de/content/coronavirus-and-the-kafala-system-gulf-migrant-workers-fear-for-their-post-pandemic-future?nopaging=1

23 Al-Sherbini, Ramadan. 2020. "COVID-19: Gulf Expats Forced to Leave for Home as Pandemic Impacts Jobs." Gulf News, 18 June. https://gulfnews.com/world/gulf/covid-19-gulf-expats-forced-to-leave-for-home-as-pandemic-impacts-jobs-1.72112920

24 Barbuscia, Davide and Marwa Rashad. 2020. "What's the point of staying?: Gulf faces expatriate exodus." 7 May. Reuters https://www.reuters.com/article/us-health-coronavirus-gulf-jobs/whats-the-point-of-staying-gulf-faces-expatriate-exodus-idUSKBN22J1WL

25 Foxman, Simone. 2020. "Expats working for Qatar government face pay cuts and lay-offs." 11 June, Aljazeera and Bloomberg. https://www.aljazeera.com/ajimpact/expats-working-qatar-government-face-pay-cuts-lay-offs-200611131300913.html

26 Telci, Ismail Numan. 2020. "The Implications of COVID-19 in the Gulf: Challenges and Constraints." Doha Institute. https://www.dohainstitute.org/en/PoliticalStudies/Pages/The-Implications-of-Covid-19-in-the-Gulf-Challenges-and-Constraints.aspx

27 Amnesty International. 30 April 2020. "COVID-19 Makes Gulf Countries' Abuse of Migrant Workers Impossible to Ignore." https://www.amnesty.org/en/latest/campaigns/2020/04/covid19-makes-gulf-countries-abuse-of-migrant-workers-impossible-to-ignore/

28 Foucault, Michel, (New York: Pantheon Books, 1978), The History of Sexuality, Volume 1: An Introduction (trans. Robert Hurley)

29 Aljazeera. "Qatar makes COVID-19 app mandatory, experts question efficiency." Aljazeera, 26 May. https://www.aljazeera.com/news/2020/05/qatar-covid-19-app-mandatory-experts-question-efficiency-200524201502130.html

30 Amnesty International. 2020b. "Qatar: Contact tracing app security flaw exposed sensitive personal details of more than one million." Amnesty International, 26 May. https://www.amnesty.org/en/latest/news/2020/05/qatar-covid19-contact-tracing-app-security-flaw/

31 Statt, Nick. 2020. "Gulf States Using COVID-19 contact tracing apps as mass surveillance tools, report says." The Verge, 16 June, https://www.theverge.com/2020/6/16/21293363/covid-19-contact-tracing-bahrain-kuwait-mass-surveillance-tools-privacy-invasion

في الوقت الذي يتم فيه التضييق على العمل المدني، ظهرت مبادرات تطوعية في منطقة الخليج مثل إرسال المعونات للدول العربية الأخرى[32] وتوزيع سلال الطعام على المعزولين في السعودية[33] والهلال الأحمر والدفاع المدني في الكويت،[34] وكذلك عمل المتطوّعات في مصانع الأقنعة الواقية والمستشفيات وأماكن الخدمة المجتمعية الأخرى[35]. يتضح هنا وجود تناقض بين انتهاك الخصوصية الرقمية ومراقبة الأفراد من جهة وارتفاع معدل المبادرات التطوعية من جهة أخرى. ينبغي النظر في آثار هذا المبادرات وكيف يساهم المتطوعون في دعم وتعزيز القيم الخاصة بعملهم مثل المسؤولية والثقة والتضامن في وقت انتشار الوباء. قد تكون هذه إحدى الموضوعات التي قلّما تم التطرق إليها لكنها تستحق التأمل والبحث.

تونس

مرّت الديموقراطية الأولى في المنطقة العربية بالعديد من الأزمات الاقتصادية قبل انتشار فيروس كورونا. تضمّنت هذه الأزمات ارتفاع معدل البطالة الذي وصل إلى 15٪ على المستوى القومي ووصل إلى ضعف هذه النسبة في مناطق محددة من البلاد والدّين العام الذي وصل إلى 70٪ وتعويم الدينار. لم ينحسر «التهميش المضاعف»[36] الذي تعاني منه المناطق الداخلية والجنوبية في تونس، بل تزايد خلال السنوات العشر الأخيرة. يبدو التناقض واضحًا بين هذا التدهور الاجتماعي والاقتصادي من جهة والمكتسبات الديموقراطية الأخرى مثل دستور 2014 والانتخابات الحرة النزيهة والتداول السلمي للسلطة من جهةٍ أخرى. أثّر الإغلاق الكامل بشكل سلبي على الاقتصادٍ في تونس كما حدث في جميع بلدان العالم. انخفضت الحوالات بمعدل 12٪ والاستثمار المباشر بمعدل 82٪، كما تضررت السياحة من انخفاض أسعار النفط والقيود المفروضة على السفر على الرغم من قرار الحكومة بتأجيل سداد الضرائب ومنح قروض للمشروعات الصغيرة[37]. دفع تدهور البنية التحتية الصحية في المناطق المهمّشة وزارةَ الصحة إلى بدء عملية شراء موسّعة للمعدات الطبية بتمويلٍ من البنك الدولي بهدف وصول عدد أسرّة العناية المركزة إلى 2000 [38]. من أجل سد ثغرات الموازنة والتعامل مع توقعات انخفاض النمو الاقتصادي بمعدل 4.3٪، وقّعت الحكومةُ التونسية اتفاقيّةً بقرضٍ قيمته 745 مليون دولار من صندوق البنك الدولي[39]. هذا بالإضافة إلى القروض الأخرى المتعلّقة بفيروس كورونا والتي تقدر بـ1.4 مليار دولار[40]. أدّت استجابة الحكومة إلى الحدّ من انتشار الفيروس، وبالتالي نجحت نسبيًّا لكنها ألحقت الضرر ببعض الفئات بشكل خاص. أثّر الإغلاقُ الكامل وتقييدُ الحركة بين المحافظات المختلفة على الاقتصاد غير الرسمي الذي يستوعب حوالي 32.2٪ من العمالة في تونس، ممّا هدّد حوالي

[32] Gulf Times. "Gulf Charity Provides Aid for Various Countries to Fight Covid-19." 21 April 2020. https://www.gulf-times.com/story/661328/Qatar-Charity-provides-aid-for-various-countries-to-fight-Covid-19 [Accessed 27 July 2020].

[33] Fareed, Salah. 2020. "Saudi volunteers using their cars and hearts to give back during Ramadan under coronavirus lockdown." The National, 20 May. https://www.thenational.ae/world/gcc/saudi-volunteers-using-their-cars-and-hearts-to-give-back-during-ramadan-under-coronavirus-lockdown-1.1022414 [Accessed 27 July 2020].

[34] Kuwait Times. "People in Kuwait Volunteer in Times of Distress." 24 March, 2020. https://www.msn.com/en-ae/news/coronavirus/people-in-kuwait-volunteer-in-time-of-distress/ar-BB11DMAJ?li=BBqrVLO [Accessed 27 July 2020].

[35] Ghassan Alkhoja and Maryam Abdullah. May 19, 2020. "Women are Leading the Fight Against Coronavirus in Kuwait." World Bank Blogs, https://blogs.worldbank.org/arabvoices/women-are-leading-fight-against-coronavirus-kuwait [Accessed 27 July 2020].

[36] Sadiki, Larbi. 2019. "Regional development in Tunisia: The consequences of multiple marginalization." Brookings Policy Paper, https://www.brookings.edu/research/regional-development-in-tunisia-the-consequences-of-multiple-marginalization/ [Accessed 27 July 2020].

[37] OECD. 2020. COVID-19 Crisis Response in MENA countries. https://www.oecd.org/coronavirus/policy-responses/covid-19-crisis-response-in-mena-countries-4b366396/ [Accessed 27 July 2020].

[38] Ibid.

[39] IMF. 2020. "Tunisia: Request for Purchase Under the Rapid Financing Instrument." 14 April, https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2020/04/14/Tunisia-Request-for-Purchase-Under-the-Rapid-Financing-Instrument-Press-Release-Staff-Report-49327 [Accessed 28 July 2020].

[40] Dridi, Manel. 2020. "Coronavirus and Tunisia's Regional Economic Inequalities." Carnegie Middle East Center, April 29, https://carnegieendowment.org/sada/81686 [Accessed 28 July 2020]..

مليون عامل بفقدان وظائفهم، كما عطّل الأنشطة الصناعية، وكانت المناطق الداخلية والجنوبية هي الأكثر تضرّرًا[41]. على الرغم من قدرة المؤسسات السياسية التونسية على تحقيق التحول الديموقراطي خلال السنوات العشر الماضية، لا تزال البلاد تعاني من التفكك وغياب الاستقرار. سارع البرلمان إلى منح رئيس الحكومة الجديد إلياس الفخفاخ صلاحيات غير مسبوقة لمدة ستين يومًا. يشكل الانتقال إلى هذا النوع من صياغة السياسات تنازلًا عن السلطة التشريعية للسلطة التنفيذية مما يهدد بدوره العملية الديموقراطية الناشئة[42]. قبل انتشار الفيروس بفترة قصيرة، كانت هناك مطالبات بين صفوف النخبة السياسية التونسية بتحقيق التوافق من أجل مواجهة تبعات الاستقطاب والشعبوية وغياب المساواة بين المناطق المختلفة على الاستقرار السياسي والعملية الديموقراطية،[43] وقد زاد تورطُ الفخفاخ في قضايا فساد الأمرَ سوءًا. حين قدّم الفخفاخ استقالته وكلّف الرئيس قيس سعيد وزيرَ الداخلية هشام مشيشي بتشكيل حكومة جديدة على الرغم من عدم وجود توافق سياسي، ساد جو عام من عدم الثقة في ما يتعلق بهذه الخطوة الانتقالية[44].

على الرغم من هذا الخلاف[45]، يظلّ التحوّلُ الديموقراطي أهمَّ ما يميّز تونس على الرغم من انتشار الفيروس وعلى الرغم من الحرمان الذي تعاني منه المناطق الداخلية والجنوبية وبعض الأجزاء في تونس العاصمة وفي المناطق الساحلية الثرية. تعتبر تونس دولةً ذات موارد محدودة لكن لا تزال العملية الديموقراطية حيةً ممّا يعني الوجود الدائم للرقابة على عملية التحول. ظهر ذلك في إصرار المتظاهرين على مطالبهم الاجتماعية والاقتصادية واندلاع العديد من التظاهرات فور تخفيف القيود المفروضة بسبب الوباء. طالب المتظاهرون بوظائف في منطقة الجفصة الغنية بالفوسفات وبحل مشكلة البطالة التي تتفاقم على مدى عشر سنوات والاعتراض على تخفيض الأجور. هذا بالإضافة إلى الإصرار على تنفيذ اتفاقية الكامور الموقّعة عام 2017 في ولاية تطاوين[46]. أوقف شبابُ تنسيقيّة اعتصام الكامور إنتاجَ النفط حتى تنفّذ الحكومة الجزء الخاص بها من الاتفاقية والذي يشمل الوظائف المتبقية والتنمية الإقليمية التي وعدت بها حكومة يوسف الشاهد. بالتوازي مع هذه الأنشطة، ظهر العديد من المبادرات التطوعية في تونس إذ يرى بعضها أن أنشطتها مكمّلة لجهود الحكومة من أجل مكافحة الفيروس ومواجهة التبعات الاقتصادية، مثل مبادرة فندق بن جاسم لتوزيع وجبات شهر رمضان للمحتاجين في مدينة تونس العتيقة بالتعاون مع القطاع التطوعي (الصليب الأحمر التونسي) والسلطات المحلية للحصول على قائمة بالعائلات المحتاجة[47]. قام العديد من الطلاب بتزويد معدات طبية وصناعة الأقنعة الواقية، كما صمّم الشبابُ تطبيقًا لمتابعة الإصابات بالفيروس. شكّلت الأنشطة التونسية جزءًا من مبادرات تطوّعية واسعة النطاق على مستوى المنطقة العربية لمواجهة آثار الوباء[48]. يدعو هذا النوع من المبادرات التي تبدأ من أسفل إلى التأمل في فعالية الأنشطة التي لا تُعتبر جزءًا من إجراءات وسياسات الدولة. توجد

41 Ibid.

42 Cimini, Giulia. 2020. "COVID-19 and Tunisian Democracy: High Risks Ahead." Istituto Affari Internazionali, https://www.iai.it/en/pubblicazioni/covid-19-and-tunisian-democracy-high-risks-ahead [Accessed 27 July 2020].

43 International Crisis Group. 2020. "Avoiding a Populist Surge in Tunisia," 4 March. https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/north-africa/tunisia/b73-tunisie-eviter-les-surencheres-populistes [Accessed 28 July 2020].

44 ناجي بجوري. «هل يمر المشيشي بأغلبية برلمانية أم بصواريخ الرئيس الدستورية.» نواة، 27 يوليو/تموز 2020: https://bit.ly/3g6fSNb [Accessed 28 July 2020].

45 Sadiki, Larbi and Layla Saleh. 2020. "Tunisia's Political Discord: Crisis of Democratisation?" 29 July, Afro-Middle East Centre, https://www.amec.org.za/tunisia/item/1673-tunisia-s-political-discord-crisis-of-democratisation.html.

46 Kazemi, Elham. 2020. "Demonstrations Spike in Tunisia Despite COVID-19 Pandemic." ACLED. https://acleddata.com/2020/06/29/demonstrations-spike-in-tunisia-despite-covid-19-pandemic/ [Accessed 28 July 2020].

47 ReliefWeb. 2020. "Tunisian Red Crescent Collaborated with Dar Ben Gacem to Feed the Needy." 29 May, https://reliefweb.int/report/tunisia/tunisian-red-crescent-collaborated-dar-ben-gacem-feed-needy [Accessed 28 July 2020].

48 Bouadli, Imene. 2020. "In the face of the pandemic, a blossoming of Arab creative initiatives." The Arab Weekly, 26 April. https://thearabweekly.com/face-pandemic-blossoming-arab-creative-initiatives [Accessed 28 July 2020].

حاجة لإجراء دراسة إثنوجرافيّة عن الدور المتنامي للمواطنة في سياقات مختلفة من خلال، على سبيل المثال، تحليل الأنشطة والقيم التطوعية المبطنة بمفهوم المواطنة سواءً لدى المهمّشين أو القادرين.

الانعكاسية: النظرية والتطبيق

الانعكاسية في سياق فيروس كورونا المستجد هي مفهومٌ ثنائي. أولًا، يتضمن هذا المفهوم الممارسة البحثية. على المستوى الثقافي، يتعلق مفهوم الانعكاسية بصياغة المعنى ويتبنّى اتجاه حل المشكلات. ثانيًا، تُمكّن الانعكاسيّةُ الباحثينَ من الاطّلاع على التفاصيل الخاصة بالوباء وتبعاته وتحدّي الكيانات التي باتت مسيطرة منذ انتشاره مثل منظمة الصحة العالمية وصندوق النقد الدولي، وبالتالي التعرف إلى المشكلات الأساسية التي تنتج عن الوباء. يمكن تناول هذه الدراسة من اتجاهات عدّة مثل أزمة الرأسمالية والحريات السياسية والمعرفة. تصبح الأبحاث في هذه الحالة وسيطًا للانعكاسيّة لمحاولة تحليل الأمور المتعلقة بالسياسة والمجتمع واللغة والديموغرافيا. يُمكّن هذه الاتجاه الباحثينَ من المشاركة في حلّ المشاكل بشكل فعّال وممارسة التفكير النقدي. من خلال تطبيق نظرية الانعكاسية، يمكن أن يقوم الباحثون بدور علماء الإثنوجرافيا وأن يعدّوا دراسةً إثنوجرافيّة عن الوباء.

قام العديد من الكتّاب والباحثين بتفكيك مفهوم الحياة الحديثة. مثل ميشيل فوكو، تركّز حنة آرنت على انتهاك المجال العام للمجال الخاص «حيث يتدفق كل منهما داخل الآخر مثل الأمواج في نهر الحياة الذي لا يتوقف عن الجريان»[49]. وفقًا لآرنت، يفرض المجتمع، حيث يصعب التمييز بين العام والخاص، العديدَ من القواعد لإقصاء الأفعال العفوية أو الإنجازات الاستثنائية[50]. تندد حنة آرنت باختفاء المجال الخاص ليس فقط في الاقتصاد كسياسة لكن أيضًا في العلوم الاجتماعية التجريبية والسلوكية والتي تهدف إلى تلخيص الإنسان في كونه حيوان ملتزم بسلوكيات محددة[51]. من الناحية المادية، يبدو أنّ دول الخليج تمتلك أو قادرة على امتلاك الوسائل الطبية التي يمكن أن تحدّ من انتشار الفيروس، لكن لا يمكن تلخيص القطاع الصحي في توفير المعدات اللازمة. تكمن المشكلة في طرق الحكم وفي وضع المهاجرين في دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية الأخرى. ينبّهنا مفهوم ميشيل فوكو عن «السلطة الحيوية» لفكرة «التأديب» التي تجعل الشعوب «مسالمة». هناك حاجة ماسّة إلى دراساتٍ متعدّدة التخصصات. لقد أصبحت الأدواتُ التي لعبت دورًا هامًّا في قراءة سياسات الشرق الأوسط في الماضي، مثلُ القوى والكيانات الأمنية التقليدية والعزل والسيطرة واستخدام القوة، غيرَ فعّالةٍ أو غير كافيةٍ لفهم الوباء إذ أنّ نوع القوة الفعّال الآن مختلف ويتمثل في المعرفة. السيادة في حد ذاتها لا تبدو منطقية إذ أنّ عودة الدولة تعني عودة الأشكال التقليدية لقوة وسيطرة الدولة بدءًا من مراقبة المواطنين من خلال التطبيقات المختلفة وحتى السيطرة عليهم من خلال الإغلاق الكلي حتى في الوقت الذي لا تتمكّن فيه الدولة من توفير الأدوات اللازمة لمحاربة الفيروس. تصبح كلُّ أشكال وأدوات السيطرة والقوة، من البيروقراطية والقبيلة حتى المدارس ووسائل الإعلام والتكنولوجيا، تحت سيطرة الدولة. يرى فوكو أن السلطة هي التحكم في الحياة كما يفعل الموت أو «سيطرة الموت والسلطة على الحياة»،[52] وينطبق هذا على سياق الوباء.

تتضمن أعمال حنة آرنت أيضًا هذا النقد لممارسات المعرفة التي تتحكم في المواطنين والحكومات. تقوم المعايير الاجتماعية وتجارب باحثي العلوم الإنسانية والإحصائيات والقوانين بإعادة تشكيل السلوك الإنساني في اتجاه التشابه المصحوب بعدم التفكير. بهذا يتمّ سلب «التعددية التناقضية للأفراد

[49] Arendt, The Humdan Condition, 33

[50] Arendt, The Human Condition, 40.

[51] Arendt, The Human Condition, 45.

[52] Foucault, The History of Sexuality, 133.

الاستثنائيين» وهي «الشرط الأساسي للفكر والتعبير» والمجال السياسي كنقيض لممارسة العنف وبالتالي الحرية الحقيقية[53]. الانعكاسية في أعمال آرنت وفوكو هي التي تجعل العالم كما يُفترض أن يكون، أي «موطنًا للإنسان أثناء حياته على الأرض»[54]. في ما يخص فيروس كورونا المستجد، نقترح إشراك الباحثين في العلوم الاجتماعية وليس فقط التكنوقراط في دراسة الوباء. لن يكون هذا ممكنًا من خلال تشكيل المجتمع وفقًا لشروط محددة، بل البحث عن طرق إبداعية لحل المشكلات المتعلقة بهذه الشروط أو ربما إلغاء هذه الشروط ككل. يتطلب هذا الإقرار بأهمية حرية الفعل السياسي المدفوع بمعايير أخلاقية تنأى بنفسها عن الاعتقاد الكارثي بأننا «نتعامل مع الغايات والوسائل في المجال السياسي»[55]. تعبّر آرنت عن شعور بالتفاؤل طالما «الفكر» موجود أو «طالما يعيش الإنسان في حرية سياسية»[56] السؤال هو: الحرية من ماذا؟ قد تستحيل الحرية التي تعنيها آرنت وهي التحرر من كل الاحتياجات المادية على الطريقة الإغريقية القديمة لذا يمكن تفسير الحرية على أنها التحرر من العوز أي التحرر من الحرمان والتهميش وفقدان الكرامة.

هنا تساعد نظرية الانعكاسية كما ناقشها أولريش بيك ويورجن هابرماس في سدّ الفجوة بين التأمل الفلسفي وحل المشكلات، وهي في هذه الحالة الأزمات الناتجة عن انتشار فيروس كورونا المستجد. تبدو نظريات أولريش بيك وأنطوني جيدينز عن «مجتمع المخاطر» ملائمة بينما نبحث عن المعنى وراء الوباء والطرق التي يمكن أن تساهم في تخفيف تبعاته. يتّسم مجتمع المخاطر بالصراعات التوزيعية على ما هو سيء وليس ما هو جيد أي «الصراع حول كيفية توزيع ومنع والسيطرة على وتقنين المخاطر المصاحبة لإنتاج السلع»[57]. يمكن أن يؤدي الوباء إلى ما يشير له أولريش بيك بـ«الحداثة الانعكاسية» أو «إمكانية التدمير الذاتي الخلّاق»[58]. يتطلب هذا النوع من الإنعكاسية إعادةَ التفكير في مشكلات السياسات والاقتصاديات العربية في فترة ما بعد الاستعمار، إذ يمكن أن تلتقي النظرية مع التطبيق أو «التفكر العام والسياسي والعلمي»[59] لإبطال الديناميكيات الاجتماعية والسياسة الحالية لمواجهة اللامساواة والحث على المزيد من المشاركة المدنية والشمول والحفاظ على البيئة. الأوبئة هي أنواع جديدة من المخاطر التي صنعها الإنسان، وهي جزء من مخاطر الحداثة بتقدمها العلمي والطبي وتحضّرها والتدهور البيئي الذي تسبّبت به. يمكن أن يتم تحفيز العملية المستمرة التي يشارك فيها الفاعلون (الساسة والنشطاء وأصحاب الأعمال) والأكاديميون (الباحثون) من خلال الانعكاسية الحوارية التي تحدّث عنها هابرماس. وفقًا لهابرماس، الفعل التواصلي[60] بطبيعته تعددي وتشاركي ويتّسم بتوافق الذوات والإرادة والشمول. يسمح هذا الفعل بتضمين العديد من المدخلات لزيادة المشاركة في الجدالات الدائرة بشأن المجال العام سواءً على مستوى صناعة السياسات رسميًّا، أي من خلال التشريعات، أو الفعل الجمعي غير الرسمي من خلال منظمات المجتمع المدني. من هذا المنطق التفاعلي، يجب أن يكون الحوار في المنطقة العربية متعدد الاتجاهات بحيث يتم الربط بين المشاركة القومية (داخل كل دولة) والإقليمية (بين الدول). يمكن أن يكون هذا الإدراك الحواري الانعكاسي لـ«مجتمع المخاطر العربي»[61] مفيدًا للأبحاث كما هو مفيد لصانعي السياسات.

53 Arendt, The Human Condition, 175-6.

54 Arendt, The Human Condition, 173.

55 Arendt, The Human Condition, 220.

56 Arendt, The Human Condition, 324.

57 Beck, Ulrich, Anthony Giddens and Scott Lash. 1992. Reflexive Modernization: Politics, Tradition and Aesthetics in the Modern Social Order. Stanford: Stanford University Press, p.6.

58 Ibid, p. 2..

59 Ibid, p. 6

60 Habermas, Jürgen. 1984. The Theory of Communicative Action, Vol. I, Reason and the Rationalization of Society. Boston: Beacon Press.

61 Sadiki, Larbi and Layla Saleh. 2020. "Reflexive Politics and Arab 'Risk Society'? COVID-19 and Issues of Public Health. Orient: German Journal for Politics, Economics and Culture of the Middle East 61(3): 6-20.

في اتجاه إثنوجرافيا الوباء

تبنّت الصفوة السياسية والإعلامية خطابًا يبدو عسكريًا في التعامل مع الوباء، إذ تتمّ الإشارة إلى «الحرب على كورونا»، وهذا ما ينتقده الكثيرون ممن سئموا من عسكرة الفضاء العام والسياسات العامة. لكن المقارنة بين الوباء والحرب قد تساعد في تحديد اتجاه الأبحاث التي يمكن إجراؤها عن فيروس كورونا المستجد. بما أن فيروس كورونا أصبح الإطارَ الذي تتمّ من خلاله رؤية الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، يمكن الاستفادة من الباحثين في مفهوم «الحرب كتجربة»[62]. هنا يأتي دور الإثنوجرافيا، خاصةً «الإثنوجرافيا المشتبكة»[63]. تتضمّن الإثنوجرافيا كممارسة بحثية نقدية وتفسيرية (أي غير تجريبية) اشتباكاتٍ أخلاقيّةً (صراعات وقرارات) حين يواجه الباحثون العالم والعكس مما يجعل الأمر برمّته «ارتجالي»[64]. يمكن للعلماء، الذين يتبنّون موقفًا انعكاسيًا يركّز على حلّ المشكلات، الاستفادة من الباحثين في الحرب من وجهة النظر الإثنوجرافيّة، أي دراسة «الحرب كحدث يعيق العمليات الاجتماعية». يتّضح هذا في دراسة ستيفن لوبكيمان عن الحرب والتهجير في موزمبيق والتي تتناول الحرب «كظرف اجتماعي تحوّلي» يتضمّن لكن لا يقتصر على العنف[65]. يرى لوبكيمان أن الحرب حدثٌ تتكشّف من خلاله «الحياة الاجتماعية اليومية» وليس بالضرورة قوة هادرة من شأنها القضاء على الإرادة الإنسانية[66]. لقد أدى انتشار فيروس كورونا إلى تعليق الحياة الفردية والجمعية، لكن يجب استكشاف الديناميكيات الاجتماعية والسياسية التي أدى الوباءُ إلى ظهورها بغرض البحث عن حلول. لا يجب أن ينتظر الباحثون أن تعود الأمور إلى طبيعتها سواءً رحلات الطيران أوالرواتب والمكافآت أو المؤتمرات والقمم السياسية أو رأسمال المشروعات أو زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية أو قوانين لتنفيذ التشريعات الصادرة قبل الوباء. ما زال بإمكان المواطنين والنشطاء والساسة والمهمشين المشاركة الفعّالة واتخاذ القرارات وأن يكونوا جزءًا من «الفعل والتعبير» اللذين تحدّثت عنهما حنة آرنت وهما أساس ممارسة السياسة حتى في وقت انتشار الوباء. ينبغي طرح سؤال هام وهو كيف تضاءل المجال العام الذي تمّ تحريره أثناء الربيع العربي وكيف اقتحمت الجيوش وقوات الأمن هذا المجال وفرضت حظر التجول والإغلاق الكلّي كجزء من عودة الدولة؟ كيف تقلّص الفضاء المدني حين أصبح قطاعُ الصحة العامة خاضعًا إلى سيطرة الدولة أو السياسة الحيوية، كما أسماها ميشيل فوكو، من خلال وسائل التتبع وتحديد الفئات الأكثر عرضةً للحظر من خلال المراحل العمرية ونقاط التفتيش الشرطية وقياس درجة الحرارة عند دخول أي مبنًى خاصّ أو عام؟

بدأ الباحثون في العلوم السياسية في توسيع دائرة دراسة الحروب. استنادًا إلى حالات مثل سيراليون وسريلانكا والسلفادور وبيرو، تقترح إليزابيث وودز تضمين شبكات التواصل الاجتماعي في دراسة الحرب لإتاحة الفرصة للتركيز على نطاق أوسع من التجارب مثل الحشد والالتزام بالمعايير الاجتماعية والتغيرات التي تطرأ على الهويات والاقتصاديات والعلاقات الجندرية[67]. كما يمكن دراسة الظروف الاجتماعية الناجمة عن انتشار الوباء، مثل وسائل كسب العيش والمشاركة السياسية وصراعات القوى بين الدولة والمجتمع والحشد من أجل الحقوق المدنية والتضييق على الحريات السياسية وقوانين الطوارئ المرتبطة بالوباء والقيم التي تم استدعاؤها أو تعلّمها أو تطوّرها أو انحسارها نتيجةً للأزمة. هذه ليست ديناميكيات

62 Sylvester, Christine C. 2013. War as Experience: Contributions from International Relations and Feminist Analysis. London: Routledge.

63 Mathers, Andrew and Mario Novelli. 2007. "Researching Resistance to Neoliberal Globalization: Engaged Ethnography as Solidarity and Praxis." Globalizations 4(2): 229-249.

64 Cerwonka, Allaine and Liisa H. Malkki. 2007. Improvising Theory: Process and Temporality in Ethnographic Fieldwork. Chicago: The University of Chicago Press, pp. 3-10.

65 Lubkemann, Stephen C. 2008. Culture in Chaos: An Anthropology of the Social Condition in War. Chicago: University of Chicago Press, p. 1.

66 Ibid, 14-15.

67 Wood, Elisabeth Jean. 2008. "The Social Processes of Civil War: The Wartime Transformation of Social Networks." Annual Review of Political Science 11: 539-61.

أو أنماط سلوكية أو اتجاهات سياسية يمكن ببساطة قياسها من خلال مقاييس إحصائية عالمية تم استخدامها قبل الوباء مثل مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. قد لا توضح معدلاتُ البطالة المعوقاتِ المتزايدةِ أمام العثور على وظائف في وقت التباعد الاجتماعي وتقليص خدمات النقل العام، وقد لا توضح أعدادُ الناخبين في لجان الاقتراع لماذا يرفض المواطنون النخب السياسية التي تطالبهم بالالتزام بالإغلاق الكامل بينما لم ينفّذ أيّ سياسي وعوده السابقة (اتفاقية الكامور في تونس على سبيل المثال). سيساهم جمع المعلومات بشكل أكثر دقة في إلقاء الضوء على الميول السياسية والمواقف والقيم والسلوكيات المصاحبة سواءً «القانوني» منها مثل التصويت أو «المشاغب» مثل الاحتجاجات والاعتصامات. لن تعطي المعلوماتُ الحكوميّةُ عن الأموال التي تمّ إنفاقها على الأزمة (مثل عدد العائلات التي تمت مساعدتها ماليًّا من خلال تطبيق المعونات الحكومية) صورةً دقيقةً عن زيادة الحرمان بعد انتشار الفيروس بعد إغلاق المشروعات الصغيرة واختفاء الدخول القابلة للتصرف. إجراءات التقشف التي تم إعلانها في دول الخليج أو التقارير الخاصة بتسريح آلاف العاملين في تونس أو في مصر والأردن ونيبال ما هي إلا البداية. لكن قد لا تكون هذه المؤشرات وحدها كافية لإعطاء الأسباب الكاملة لتفضيل التونسيين اللجوء إلى الهجرة وتعريض حياتهم للخطر في قوارب الموت، على قضاء حياتهم في التسكع بالمقاهي في ولاية تطاوين بدون عمل أو هدف. قد تُمكّن إثنوجرافيا الوباء الباحثينَ من التعرف بشكل أكبر ليس فقط إلى التبعات الاجتماعية والسياسية على المستويين المحلي والقومي، لكن أيضًا اكتشاف التشابهات بين الدول العربية المختلفة مثل تونس والكويت وقطر على مستوى الاقتصاد والمجتمعات وكذلك التوقعات والسلوكيات السياسية. كما يمكن أن تتضمن إثنوجرافيا الوباء النخب الفاعلة.

تساهم دراسة مفاوضات القروض الدولية من الناحية الإثنوجرافية في إلقاء الضوء على ممارسات التفاوض ومهارات الإقناع أو غيابها واختلال القوى والأعباء التاريخية والروابط الشخصية أوغير الرسمية ومحفزات الاستثمار والعلاقات الإنسانية التي تسهّل تكوين شبكات الاقتصاد الرأسمالي العالمي الدولية والإقليمية والقومية والمؤسسات المالية الدولية التابعة لها. المعرفة بلا شك مصدرٌ للقوة، بما في ذلك القدرة على إيجاد بدائل لممارسات الإقراض الاستغلالية التي تحرم الدولَ والمجتمعات في فترة ما بعد الاستعمار مثل تونس ومصر والأردن من الاستقلال الحقيقي. لهذا بإمكان الممارسات البحثية الإثنوجرافيّة القائمة على أساس أخلاقي أن تفتح الباب للتفكير الإبداعي والتآزري من أجل التوصل إلى حلول. يمكن أن يَجمع الباحثون والمواطنون والنخب السياسية خبراتهم وملاحظاتهم ودراساتهم واقتراحاتهم من أجل الوصول إلى سياسات أكثر فعالية ومبادرات شعبية من شأنها التخفيف من اللامساواة التي ازدادت حدّتها مع انتشار الفيروس وتحسين البنية التحتية الصحية والتفاوض على قروض أكثر عدالة مع المؤسسات المالية الدولية والتعامل مع القيود على السفر وتعزيز مشاركة المجتمع المدني وإصدار تشريعات عادلة للجميع.

عالمٌ واحدٌ وأوبئةٌ عدّة

لا تتوقف إثنوجرافيا الوباء عند دراسة علاقات وسلوكيات واتجاهات اللاعبين المختلفين والمؤسسات في الدول والمجتمعات العربية حيث أنّ الطب والأساليب العلمية التي تتبعها الدول الغنية هي بحدّ ذاتها نوعٌ من الأيديولوجيا التي تجعل الدول الفقيرة باقية في مكانها، كما يمكن تناول هذه الأساليب من الناحية الإثنوجرافيّة في وقت الوباء. من المهم أيضًا الاعتراف بعدم تساوي التأثير الاجتماعي والاقتصادي للوباء في أنحاء العالم[68]. لكن لا يمكن أن يتوقف الأمر عند ذلك، إذ تلعب المؤسسات الدولية

[68] World Bank. 2020b. "Poverty and Distributional Impacts of COVID-19: Potential Channels of Impact and Mitigating Policies." 16 April, 2020. https://www.worldbank.org/en/topic/poverty/brief/poverty-and-distributional-impacts-of-covid-19-potential-channels-of-impact-and-mitigating-policies [Accessed 28 July 2020].

المالية والعلمية والصحية دورًا محوريًّا في صياغة وتنفيذ السياسات التي تؤدي إلى عدم عدالة التوزيع وبالتالي إجراءات التقشف وتقليص الإنفاق العام وشروط الاستثمار الأجنبي في الدول الفقيرة. لذا لا يمكننا فقط أن نتحدّث عن «وباءين» يتجلّيان بشكل مختلف، أحيانًا بشكل غير منطقي من خلال معدلات الإصابة والوفاة[69]، بل يمكن أيضًا الحديث عن «عدة أوبئة»، سواءً داخل الدولة الواحدة أو عبر الدول، العربية أو غيرها. لذلك من المهم الاعتراف بـ«جوانب اللامساواة المختلفة» في الجنوب العالمي[70] وكذلك المطالبة بالمزيد من «الشفافية» و«التعاون» على المستوى الدولي في ما يتعلق بالمعرفة والبيانات[71]. يمكن أن تساهم الدراسة الإثنوجرافيّة في الكشف عن جميع المشكلات التي تسبّب بها الوباء، بما فيها نقاط الضعف في اقتصاديات المعرفة[72]. يجب أن يتم بناءُ هذا على بياناتٍ حقيقية وفهمٍ للجوانب المختلفة للواقع وللحياة بعد الوباء على المستويات المحلية والقومية والإقليمية والدولية، وقد يتطلّب هذا أشكالاً مختلفةً من المعارف كي يتمكّن الباحثون في دراسة الوباء بشكل وافي. بالنسبة للدول الفقيرة أو النامية أو الجنوب العالمي، يعني هذا تحليل الممارسات والاتجاهات ذات الطبيعة النيوليبرالية الخاصة بالإدارة الاقتصادية والعلمية للوباء واقتصاديات الأزمة. بينما يخطط «المجتمع العلمي الدولي» في منظمة الصحة العالمية لطرق التعامل مع الدراسات المستقبلية عن الوباء[73]، يجب أن نطرح سؤالين: ما مدى «عالمية» ما هو عالمي؟ وهل يمثّل المسؤولون في منظمة الصحة العالمية الواقع في ولاية القصرين بتونس أو مخيمات المهاجرين في الكويت؟

لا يمكن تعميم مخاطر الوباء، إذ يجب أخذ العديد من العوامل في الاعتبار مثل التهميش والسلطوية والتمييز بين الجنسين والعنصرية والإمبريالية. يمكن أن تبدأ دراسة الوباء، من المنظور الإثنوجرافي، من البحث في الآثار المباشرة وبعيدة المدى والتحولات التي طرأت على الرأسمالية العالمية والحريات السياسية والأنشطة المدنية والقدرات المعرفية في تونس والخليج والدول والمجتمعات الأخرى. يمكن للباحثين التركيز على حجم المخاطر الناتجة عن الأوبئة على المستوى المحلي على الرغم من مكتسبات العولمة. يمكنهم دراسة التهديدات التي تواجه الحريات السياسية بسبب أساليب الحكم التي تصرّ على قلب موازين القوى لصالح الدولة من خلال فرض القيود على الحريات في مقابل إنقاذ حياة المواطنين الخاضعة بالفعل للعديد من القيود السابقة على انتشار الوباء.

[69] Schellekens, Philip and Diego Sourrouille. 2020. "COVID-19 Mortality in Rich and Poor Countries: A Tale of Two Pandemics?" World Bank, Policy Research Working Paper 9260. https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/33844 [Accessed 28 July 2020].

[70] GRIP Secretariat. 2020. "#1 Miniseries: COVID-19 and global dimensions of inequality." https://gripinequality.org/2020/03/miniseries-covid-19-and-global-dimensions-of-inequality/ [Accessed 28 July 2020].

[71] UNCTAD. 2020. Mukhisa Kityui. "Why the global science community must come and stay together beyond the coronavirus pandemic." https://unctad.org/en/pages/newsdetails.aspx?OriginalVersionID=2357 [Accessed 28 July 2020].

[72] McKee, Martin and David Stuckler. 2020. "If the world fails to protect the economy, COVID-19 will damage health not just now but also in the future." Nature Medicine 26, 640-642, https://doi.org/10.1038/s41591-020-0863-y.

[73] WHO. 2020. "Global scientific community unites to track progress on COVID-19 R &D, identifies new research priorities and critical gaps." https://www.who.int/news-room/feature-stories/detail/global-scientific-community-unites-to-track-progress-on-covid-19-r-d-identifies-new-research-priorities-and-critical-gaps [Accessed 28 July 2020].

المراجع

Al-Arab. 10 April 2020. *Al-Kuwait Tuwajih Waba'ain: Corona wa Karahiyyat al-Wafidin*. https://bit.ly/30ZEaT0 [Accessed 27 July 2020].

Al-Hattab, Khalid. 2020. *'Tafnishat' bil-Alaf Yawmiyyan: Rub' Malyoon 'Amil Tahta Khatt al-Faqr*. 9 April. https://bit.ly/2X2KYhw [Accessed 27 July 2020].

Aljazeera. "Qatar makes COVID-19 app mandatory, experts question efficiency." Aljazeera, 26 May. https://www.aljazeera.com/news/2020/05/qatar-covid-19-app-mandatory-experts-question-efficiency-200524201502130.html [Accessed 27 July 2020].

Ghassan Alkhoja and Maryam Abdullah. May 19, 2020. "Women are Leading the Fight Against Coronavirus in Kuwait." World Bank Blogs, https://blogs.worldbank.org/arabvoices/women-are-leading-fight-against-coronavirus-kuwait [Accessed 27 July 2020].

Al-Najjar, Ghanim. 2020. *Siraa' al-'Unsuriyyah fi Zaman Corona*. Aljarida, 22 June. https://www.aljarida.com/articles/1592756049728471800/ [Accessed 27 July 2020].

Al-Saleh, Ali. 2020. *Hal Taqdi Korona 'ala 'Unsuriyyat al-Gharb wa Tuqidhuhu?* AlQuds Arabi, 17 April. https://bit.ly/3jQfEwe [Accessed 27 July 2020].

Al-Sherbini, Ramadan. 2020. "COVID-19: Gulf Expats Forced to Leave for Home as Pandemic Impacts Jobs." *Gulf News*, 18 June. https://gulfnews.com/world/gulf/covid-19-gulf-expats-forced-to-leave-for-home-as-pandemic-impacts-jobs-1.72112920 [Accessed 27 July 2020].

Amnesty International. 30 April 2020. "COVID-19 Makes Gulf Countries' Abuse of Migrant Workers Impossible to Ignore." https://www.amnesty.org/en/latest/campaigns/2020/04/covid19-makes-gulf-countries-abuse-of-migrant-workers-impossible-to-ignore/ [Accessed 27 July 2020].

Amnesty International. 2020b. "Qatar: Contact tracing app security flaw exposed sensitive personal details of more than one million." Amnesty International, 26 May. https://www.amnesty.org/en/latest/news/2020/05/qatar-covid19-contact-tracing-app-security-flaw/ [Accessed 27 July 2020].

Arendt, Hannah. 1998 [1958]. *The Human Condition, Second Edition*. Chicago and London: The University of Chicago Press.

Barbuscia, Davide and Marwa Rashad. 2020. "What's the point of staying?: Gulf faces expatriate exodus." 7 May. Reuters https://www.reuters.com/article/us-health-coronavirus-gulf-jobs/whats-the-point-of-staying-gulf-faces-expatriate-exodus-idUSKBN22J1WL [Accessed 27 July 2020].

Bghouri, Neji, 2020. *Hal Yamur al-Mchicihi bi Aghlabiyyah barlamaniyyah am bisawarikh al-ra'is al-dusturiyyah?* Nawaat, 27 July. https://bit.ly/3g6fSNb [Accessed 28 July 2020].

Cox, Robert @. 1981. "Social Forces, States and World Orders: Beyond International Relations Theory." *Millennium* 10(2): 126-155.

Habermas, Jürgen. *The Theory of Communicative Action, Vol. I, Reason and the Rationalization of Society* (Boston: Beacon Press, 1984).

Beck, Ulrich, Anthony Giddens and Scott Lash, *Reflexive Modernization: Politics, Tradition and Aesthetics in the Modern Social Order* (Stanford: Stanford University Press, 1992).

Cerwonka, Allaine and Liisa H. Malkki. 2007. *Improvising Theory: Process and Temporality in Ethnographic Fieldwork*. Chicago: The University of Chicago Press.

Cimini, Giulia. 2020. "COVID-19 and Tunisian Democracy: High Risks Ahead." Istituto Affari Internazionali, https://www.iai.it/en/pubblicazioni/covid-19-and-tunisian-democracy-high-risks-ahead [Accessed 27 July 2020].

Bouadli, Imene. 2020. "In the face of the pandemic, a blossoming of Arab creative initiatives." The Arab Weekly, 26 April. https://thearabweekly.com/face-pandemic-blossoming-arab-creative-initiatives [Accessed 28 July 2020].

Dridi, Manel. 2020. "Coronavirus and Tunisia's Regional Economic Inequalities." Carnegie Middle East Center, April 29, https://carnegieendowment.org/sada/81686 [Accessed 28 July 2020].

Ellison, Tom. 2020. *Al-Tard min 'Al-Watan al-Thani'...Tada'iat Corona 'ala al-Mughtaribin fil Kuwait*. DW, 25 July. https://bit.ly/32ZYmGT [Accessed 27 July 2020].

Fareed, Salah. 2020. "Saudi volunteers using their cars and hearts to give back during Ramadan under coronavirus lockdown." *The National*, 20 May. https://www.thenational.ae/world/gcc/saudi-volunteers-using-their-cars-and-hearts-to-give-back-during-ramadan-under-coronavirus-lockdown-1.1022414 [Accessed 27 July 2020].

Foxman, Simone. 2020. "Expats working for Qatar government face pay cuts and lay-offs." 11 June, Aljazeera and Bloomberg. https://www.aljazeera.com/ajimpact/expats-working-qatar-government-face-pay-cuts-lay-offs-200611131300913.html [Accessed 27 July 2020].

Foucault, Michel. 1978. *The History of Sexuality*,Volume 1: An Introduction (trans. Robert Hurley). New York: Pantheon Books.

Gulf Times. "Gulf Charity Provides Aid for Various Countries to Fight Covid-19." 21 April 2020. https://www.gulf-times.com/story/661328/Qatar-Charity-provides-aid-for-various-countries-to-fight-Covid-19 [Accessed 27 July 2020].

GRIP Secretariat. 2020. "#1 Miniseries: COVID-19 and global dimensions of inequality." https://gripinequality.org/2020/03/miniseries-covid-19-and-global-dimensions-of-inequality/ [Accessed 28 July 2020].

IMF. 2020. "Tunisia: Request for Purchase Under the Rapid Financing Instrument." 14 April, https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2020/04/14/Tunisia-Request-for-Purchase-Under-the-Rapid-Financing-Instrument-Press-Release-Staff-Report-49327 [Accessed 28 July 2020].

International Crisis Group. 2020. "Avoiding a Populist Surge in Tunisia," 4 March. https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/north-africa/tunisia/b73-tunisie-eviter-les-surencheres-populistes [Accessed 28 July 2020].

International IDEA. 2020. "The Global Monitor of COVID-19's Impact on Democracy and Human Rights-A one-stop tool to hold governments to account." 7 July. https://www.idea.int/news-media/events/global-monitor-covid-19%C2%B4s-impact-democracy-and-human-rights-one-stop-tool-hold [Accessed 26 July 2020].

Jaffery, Rabiya. 2020. "Gulf Migrant Workers Fear for their Post-Pandemic Future." Qantara, 18 May. https://en.qantara.de/content/coronavirus-and-the-kafala-system-gulf-migrant-workers-fear-for-their-post-pandemic-future?nopaging=1 [Accessed 27 July 2020].

Kazemi, Elham. 2020. "Demonstrations Spike in Tunisia Despite COVID-19 Pandemic." ACLED. https://acleddata.com/2020/06/29/demonstrations-spike-in-tunisia-despite-covid-19-pandemic/ [Accessed 28 July 2020].

Kuwait Times. "People in Kuwait Volunteer in Times of Distress." 24 March, 2020. https://www.msn.com/en-ae/news/coronavirus/people-in-kuwait-volunteer-in-time-of-distress/ar-BB11DMAJ?li=BBqrVLO [Accessed 27 July 2020].

Lubkemann, Stephen C. 2008. Culture in Chaos: An Anthropology of the Social Condition in War. Chicago: University of Chicago Press.

Mazzucato, Mariana. 2020. "Coronavirus and capitalism: How will the virus change the way the world works?" *World Economic Forum*, 2 April. https://www.weforum.org/agenda/2020/04/coronavirus-covid19-business-economics-society-economics-change [Accessed 26 July 2020].

McKee, Martin and David Stuckler. 2020. "If the world failes to protect the economy, COVID-19 will damage health not just now but also in the future." Nature Medicine 26, 640-642, https://doi.org/10.1038/s41591-020-0863-y.

Mubashar. 18 July, 2020. *Duwal al-Khalij Tunaqish Athar Ja'ihat Corona 'ala al-Sina'ah al-Bitroliyyah*, Al-Ithnain. bit.ly/2P1qFML [Accessed 27 July 2020].

National Endowment for Democracy. 2020. "A Call to Defend Democracy." 25 June. https://www.ned.org/call-to-defend-democracy/ [Accessed 26 July 2020].

OECD. 2020. COVID-19 Crisis Response in MENA countries. https://www.oecd.org/coronavirus/policy-responses/covid-19-crisis-response-in-mena-countries-4b366396/ [Accessed 27 July 2020].

ReliefWeb. 2020. "Tunisian Red Crescent Collaborated with Dar Ben Gacem to Feed the Needy." 29 May, https://reliefweb.int/report/tunisia/tunisian-red-crescent-collaborated-dar-ben-gacem-feed-needy [Accessed 28 July 2020].

Sadiki, Larbi. 2019. "Regional development in Tunisia: The consequences of multiple marginalization." Brookings Policy Paper, https://www.brookings.edu/research/regional-development-in-tunisia-the-consequences-of-multiple-marginalization/ [Accessed 27 July 2020].

Sadiki, Larbi and Layla Saleh. 2020a. "Reflexive Politics and Arab 'Risk Society'? COVID-19 and Issues of Public Health. *Orient: German Journal for Politics, Economics and Culture of the Middle East* 61(3): 6-20.

Sadiki, Larbi and Layla Salehb. 2020. "The Arab world between a formidable virus and a repressive state." 6 April. OpenDemocracy, https://www.opendemocracy.net/en/north-africa-west-asia/arab-world-between-formidable-virus-and-repressive-state/

Sadiki, Larbi and Layla Saleh. 2020c. "Tunisia's Political Discord: Crisis of Democratisation?" 29 July, Afro-Middle East Centre, https://www.amec.org.za/tunisia/item/1673-tunisia-s-political-discord-crisis-of-democratisation.html.

Schellekens, Philip and Diego Sourrouille. 2020. "COVID-19 Mortality in Rich and Poor Countries: A Tale of Two Pandemics?" World Bank, Policy Research Working Paper 9260. https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/33844 [Accessed 28 July 2020].

Statt, Nick. 2020. "Gulf States Using COVID-19 contact tracing apps as mass surveillance tools, report says." The Verge, 16 June, https://www.theverge.com/2020/6/16/21293363/covid-19-contact-tracing-bahrain-kuwait-mass-surveillance-tools-privacy-invasion [Accessed 27 July 2020].

Sylvester, Christine C. 2013. *War as Experience: Contributions from International Relations and Feminist Analysis*. London: Routledge.

Telci, Ismail Numan. 2020. "The Implications of COVID-19 in the Gulf: Challenges and Constraints." Doha Institute. https://www.dohainstitute.org/en/PoliticalStudies/Pages/The-Implications-of-Covid-19-in-the-Gulf-Challenges-and-Constraints.aspx [Accessed 27 July 2020].

UNCTAD. 2020. Mukhisa Kityui. "Why the global science community must come and stay together beyond the coronavirus pandemic." https://unctad.org/en/pages/newsdetails.aspx?OriginalVersionID=2357 [Accessed 28 July 2020].

WHO. 2020. "Global scientific community unites to track progress on COVID-19 R &D, identifies new research priorities and critical gaps." https://www.who.int/news-room/feature-stories/detail/global-scientific-community-unites-to-track-progress-on-covid-19-r-d-identifies-new-research-priorities-and-critical-gaps [Accessed 28 July 2020].

Wood, Elisabeth Jean. 2008. "The Social Processes of Civil War: The Wartime Transformation of Social Networks." Annual Review of Political Science 11: 539-61.

World Bank. 2020. "The Global Economic Outlook During the COVID-19 Pandemic: A Changed World." 8 June. https://www.worldbank.org/en/news/feature/2020/06/08/the-global-economic-outlook-during-the-covid-19-pandemic-a-changed-world [Accessed 26 July 2020].

World Bank. 2020b. "Poverty and Distributional Impacts of COVID-19: Potential Channels of Impact and Mitigating Policies." 16 April, 2020. https://www.worldbank.org/en/topic/poverty/brief/poverty-and-distributional-impacts-of-covid-19-potential-channels-of-impact-and-mitigating-policies [Accessed 28 July 2020].

2. الرأسمالية العنصرية وتأثير فيروس كورونا المستجد على العمالة الوافدة من النساء في لبنان

سوسن عبد الرحيم وفرح سالكة[74]

(ترجمة النسخة الانجليزية: سونيا فريد)[75]

أُجريت دراسات عدّة عن التفاوتات الاقتصادية والعرقية التي كشف عنها انتشار فيروس كورونا المستجد وكذلك الديناميكيات الجندرية للوباء بسبب النسبة الكبيرة للنساء والملونين في قطاع الرعاية. بدأ انتشار الوباء في لبنان في وقت كانت تعاني فيه العديد من فئات المجتمع من الانهيار الاقتصادي والانخفاض المفاجىء لقيمة المداخيل والمدّخرات. لطالما واجهت العمالة الوافدة من النساء العديد من المخاطر المتشابكة بسبب السياسة الاقتصادية العالمية التي لا تتسم بالمساواة، ونظام رأسمالي عنصري يشجّع على استمرار سياسة الكَفالة. تمّ فرض إجراءات للحد من انتشار وباء كورونا في وقت انهيارٍ اقتصادي ممّا زاد من حدة المخاطر التي تواجهها العاملات المنزليات المهاجرات. تناقش هذه الورقة أثر انتشار فيروس كورونا والأزمة الاقتصادية مجتمعَين في فرض المزيد من القيود على العاملات المنزليات المهاجرات وزيادة المخاطر التي يتعرّضن لها على المستويين الصحي والاقتصادي. كما تتناول الورقة التأثير المحتمل لفيروس كورونا وتبعاته على العاملات بالعمل الحر واللواتي يتمتّعن بقدر من الاستقلالية، وكذلك العاملات المنزليات المقيمات.

وتستعرض الورقة نظريات الاقتصاد السياسي النسوي والرأسمالية العنصرية. يتم تعزيز الجدل بشأن تأثير فيروس كورونا والأزمة الاقتصادية من خلال النقاشات التي دارت بين كاتبتَي الورقة وهما باحثتان وناشطتان في مجال حقوق المهاجرين.

مثل الحروب والكوارث الطبيعية، لا تؤثر الأوبئة على الجميع بشكلٍ متساوٍ فهي تشكل خطرًا أكبر على الفئات التي تعاني من الفقر والإقصاء العنصري وغياب الرعاية الصحية. بعد فترة قصيرة من انتشار فيروس كورونا في آخر آذار/مارس ونيسان/أبريل 2020، بدأ التفاوت في تأثير الوباء على الفئات المختلفة بالظهور، ولم تكن المرحلة العمرية أو الحالة الصحية هي المعيار الذي يحدد الفئات الأكثر عرضة للإصابة، بل التفاوتات الموجودة مسبقًا على المستويات الاجتماعية والسياسية والعرقية.[76] كما أن العاملين في القطاعات الحيوية وقطاعات الرعاية في الدول المرتفعة الدخل المنقسمة عرقيًّا، وهم في معظم الأحوال من ذوي البشرة السوداء والبنية أو من المهاجرين نظرًا للتمييز الهيكلي والفصل العنصري في سوق العمل، أكثر عرضة من البيض لتحمّل الآثار السلبية لإجراءات الإغلاق.[78,77] كانت العمالة

[74] دكتورة سوسن من الجامعة الأميركية في بيروت، واستاذة فرح من حركة مناهضة العنصرية في لبنان.

[75] مترجمة وأستاذة مساعدة اللغة الإنجليزية وآدابها بكلية الآداب بجامعة القاهرة.

[76] Afifi, R., Novak, N., Gilbert, P., Pauly, B., Abdulrahim, S., Rashid, SF., Ortega, F., Ferrand, RA. (2020). 'Most at risk' for COVID 19? The imperative to expand the definition from biological to social factors for equity. Preventive Medicine.

[77] van Dorn, A., Cooney, RE, Sabin, ML. (2020). COVID-19 exacerbating inequalities in the US. Lancet, 395(10232), 1243-1244..

[78] Hu, Y. (2020). Intersecting ethnic and native-migrant inequalities in the economic impact of the COVID-19 pandemic in the UK. Research in Social Stratification and Mobility, 68. Doi: 10.1016/j.rssm.2020.100528.

الوافدة من أكثر الفئات التي تضررت في مختلف أنحاء العالم من انتشار الوباء بسبب فقدان الدخل المفاجىء وغياب الحماية التي يتمتع بها المواطنون. كما هو الحال مع المهاجرين الذين يعانون من الإقصاء الاقتصادي والعرقي، تزداد المخاطر التي تتعرض لها النساء في أوقات الأزمة بسبب عدم المساواة التي تتقاطع مع أشكال أخرى من الإقصاء.

لهذا كان من المتوقع أن تكون تبعات فيروس كورونا ذات طابع جندري وأن تؤثّر على النساء بشكل أكبر بسبب عددهنّ الكبير في أعمال الرعاية والقطاعات الأخرى غير المستقرة والتي لا تقدم أي شبكات حماية.[79] تتحمل النساء «العبء الثلاثي» الإنتاجي والإنجابي والمجتمعي ممّا يسلب منهنّ القوة السياسية في أوقات الأزمات.[80] بعد فرض إجراءات الإغلاق في الهند، تم نشر صور عن نزوح جماعي للعاملين المهاجرين، ومنهم عدد كبير من العاملات المنزليات والعاملات في قطاع الرعاية، الذين فقدوا وظائفهم واضطروا للرجوع إلى قراهم سيرًا على الأقدام. كشفت هذه الصور عن النظام الطبقي واللامساواة بين الجنسين السابقَين على انتشار الوباء[81]

هناك تشابهات بين الوضع الهندي واللبناني في أعقاب انتشار الفيروس وإجراءات الإغلاق، إذ وجدت مئات العاملات المهاجرات أنفسهنّ على أبواب سفاراتهنّ بعد أن تمّ طردهنّ من العمل أو من السكن. تخلّي أربابُ العمل عن العمالة الوافدة ليس بجديد في لبنان، لكن مع إغلاق المطارات عقب انتشار الفيروس، ازداد الأمر سوءًا ممّا لفت أنظار وسائل الإعلام المحلية والعالمية.[82،83] نناقش في هذه الورقة آثار الأزمات المتعاقبة على العمالة الوافدة في قطاع الخدمة المنزلية والرعاية، ونركز على المخاطر التي تواجهها العاملات كنساء وكأجنبيات يتعرّضن للتمييز. بينما ألحق وباء كورونا الضرر بأكثر الاقتصاديات استقرارًا، كان التأثير أكثر حدة على العاملات المهاجرات في لبنان ممّا جعلهنّ غير قادرات على التأقلم. كان لانفجار بيروت الذي وقع في 4 آب/أغسطس 2020 نتائج كارثية على كل المقيمين والعاملين في المناطق المحيطة، لكن تحديدًا على غير المواطنين.

تلقي الورقة الضوء على معاناة العاملات المهاجرات في مواجهة الأزمة المضاعفة الناتجة عن الانهيار الاقتصادي وانتشار الوباء. تتعرض هؤلاء النساء لمخاطر أكثر من الفئات الأخرى لأسبابٍ عدّة على رأسها وضعهنّ غير المستقر في اقتصاد سياسي عالمي غير متكافىء وسياسات عمل محلية تشكّلها الرأسمالية العنصرية ممّا يظهر في نظام الكفالة. من خلال محاولات حركة مناهضة العنصرية لتخفيف حدة الأزمة، تتناول الورقة القيود الإضافية التي فُرضت على العمال والمخاطر الصحية التي تعرضوا لها. كما تناقش الورقة كيف تعاونت حركة مناهضة العنصرية مع العاملات المهاجرات لدعم النساء الأكثر تضررًا بالأزمة المضاعفة والتضامن معهنّ. وتبدأ الورقة باستعراض نظريات الاقتصاد السياسي النسوي كإطار يمكن من خلاله الكشف عن التفاوتات العالمية ونظام الكفالة كسياسة عمل مدعومة من الرأسمالية العنصرية.

79 Al-Ali, N. (2020). Covid-19 and feminism in the Global South: Challenges, initiatives and dilemmas. European Journal of Women's Studies. Doi: 10.1177/1350506820943617

80 McLaren, HJ, Wong, KR, Nguyen, KN, Mahamadachchi, KND. (2020). Covid-19 and women's triple burden: Vignettes from Sri Lanka, Malaysia, Vietnam and Australia. Social Sciences, 9(5), 87.

81 Roy, A. (2020). The pandemic is a portal. The Journal of Pax Christi Australia, 45(2). Retrieved from: https://www.paxchristi.org.au/wp-content/uploads/2020/06/Disarming-Times-Vol-45-No-2-1.pdf

82 Ayoub, L. (2020). Domestic workers in front of the Ethiopian embassy: a daily scene foretells of a major disaster. Retrieved from: https://www.legal-agenda.com/article.php?id=6890&fbclid=IwAR1NftwAmvDauzqFC1ar9Z0tscmB0pvbnA0v1xU_e8ceVkjp7bFcV2bpeT0

83 Cheeseman, A. (2020). 'Thrown away like garbage': the plight of foreign workers in crisis-hit Lebanon. The Telegraph. Retrieved from: https://www.telegraph.co.uk/global-health/science-and-disease/thrown-away-like-garbage-plight-foreign-workers-crisis-hit-lebanon/

الاقتصاد السياسي النسوي وهجرة النساء

يقوم الاقتصاد السياسي على تحليل العلاقة بين النظم السياسية والسياسات الاقتصادية. ركزت نماذج الاقتصاد السياسي السائدة على فكرة السوق الحر وزعمت أنّ القيود المفروضة من قِبل الدولة ليست ضرورية حين يتصرف الأفراد بناءً على مصالحهم الشخصية ويوجهون السياسات التي تخدم مصالح المجتمع ككل.[84] في هذه الحالة، توجه المصالح الشخصية اختيارات الأفراد، وتندمج هذه الاختيارات لتكون نظامًا اجتماعيًا متماسكًا في ما أسماه آدم سميث «اليد الخفية». انتقدت الباحثات النسويات نماذج الاقتصاد السياسي النيوليبرالية لأنها مبنيّة على افتراضات خاطئة بشأن الاختيارات الصائبة وتتجاهل الجوانب الجندرية للعمليات الاقتصادية.[85] وفقًا لإطار الاقتصاد السياسي النسوي، تكون اختيارات الأشخاص مقيّدة بالهياكل الاقتصادية التي لا تساوي بين الرجل والمرأة والتي تتفاعل مع المؤسسات العالمية والمحلية من أجل الإبقاء على هذه اللامساواة سواءً داخل الدولة الواحدة أو بين الدول. لهذا طالبت باحثات الاقتصاد السياسي النسوي بتضمين الجندر كأداة تحليلية من شأنها المساعدة في فهم تأثير النظام الاقتصادي في الشمال العالمي و برامج إعادة الهيكلة على الجنوب العالمي.

يركز الاقتصاد السياسي النسوي، الذي يربط بين القرارات الاقتصادية من جهة وتلبية الاحتياجات الإنسانية وتحقيق الرفاه من جهة أخرى، على الفضاء الأسري والعمل غير المرئي الذي تقوم به المرأة داخل وخارج الفضاء الخاص. في مقدمة كتاب آفاق جديدة للاقتصاد السياسي النسوي، تكشف جورجينا وايلن وشيرين راي نقاط ضعف النظريات الاقتصادية التقليدية التي تجاهلت الأعمال الأخرى التي تقوم بها المرأة في المنزل على الرغم من مساهمتها الهامة في تراكم رأس المال في الدول التي تعمل بها.[86] ركزت الأبحاث التي أجريت عن الجندر والعمالة الوافدة على العلاقة بين العمل الإنتاجي والمنزلي الذي تقوم من خلاله العاملات المهاجرات بالمساهمة في الاقتصاد العالمي وكذلك تقسيم هذا العمل وفقًا للجندر والطبقة الاجتماعية والعرق والمواطنة.[87] أدت الضغوط إلى تقليل تكلفة العمل المنزلي في الدول ذات المداخيل المرتفعة لاستجلاب المهاجرات من الدول الفقيرة لتقديم الخدمات المنزلية بمقابل زهيد سواءً في المنازل أو في مؤسسات الرعاية والطبية الحكومية.[88] تتعدد العوامل التي تدفع النساء إلى الهجرة والعمل المنزلي بمقابل، وعلى رأسها إعادة الهيكلة الاقتصادية وتراجع دور الدولة في دول المنشأ ونمو اقتصاد الرعاية غير الرسمي في الدول المضيفة. بالإضافة إلى هذه العوامل، تلقي رتشيل سيلفي الضوء على السياسة الجندرية للهجرة والوضع المعقد للعاملات المهاجرات اللواتي لا يتمتّعن بحقوق المواطنة.[89]

لبعض الوقت ركزت الكتابات عن العاملات المهاجرات في المنطقة العربية وخاصةً لبنان على التعرض للأذى والإساءة، بينما قلّت الإشارة إلى النظريات الخاصة بالجندر والهجرة. تغيّر هذا في الكتابات الحديثة التي حلّلت الجانب الجندري للاقتصاد السياسي للهجرة في منطقة الخليج[91,90] وكذلك أعمال أخرى ألقت الضوء على المشاركة الفعالة للعمالة الوافدة في لبنان.[93,92]

84 Rothschild, E. (1994). Adam Smith and the Invisible Hand. The American Economic Review, 84(2), 319-322.

85 Waylen, G. (1997). Gender, feminism, and political economy. New Political Economy, 2 (2), 205-220.

86 Rai, SM. and Waylen, G. (2014). Feminist political economy: looking back, looking forward. In SM Rai and G Waylen (Eds.). New Frontiers in Feminist Political Economy. London: Routledge.

87 Roseman, SR, Barber, PG, Neis, B. (2015). Towards a feminist political economy framework for analyzing employment-related geographic mobility. Studies in Political Economy, 95(1), 175-203.

88 Shutes, I. and Anderson, B. (2014). Introduction. In B. Anderson and I. Shutes, Migration and Care Labour: Theory, Policy and Politics. Palgrave Macmillian.

89 Silvey, R. (2004). Transnational domestication: state power and Indonesian migrant women in Saudi Arabia. Political Geography, 23, 245-264.:

90 Silvey, R. & Parreñas, RS. (2020). Thinking policy through migrant domestic workers' itineraries. American Behavioral Scientist, 64(6), 859-877.

91 Parreñas, RS., Silvey, R., Hwang, MC., Choi, CA. (2019). Serial labor migration: precarity and itinerancy among Filipino and Indonesian domestic workers. International Migration Review, 53(4), 1230-1258.

92 Kobaissy, F. (2015). Organizing the unorganized: migrant domestic workers union organizing in Lebanon. MA Thesis.

93 Mansour-Ille, D. & Hendow, M. (2018). From exclusion to resistance: migrant domestic workers and the evolution of agency in Lebanon. Journal

تناولت كلُّ الأوراق الأكاديمية وتقارير منظمات المجتمع المدني وأوراق السياسات عن العمالة الوافدة في لبنان والمنطقة العربية نظامَ الكفالة، وهو الإطار الذي يحكم العمالة المهاجرة، وطالبت جميعها بإلغاء أو إصلاح هذه النظام.

الكفالة والرأسمالية العنصرية وفيروس كورونا

تنشط حركة الهجرة في المنطقة العربية ليس فقط منها ولكن أيضًا إليها حيث أصبح العديد من الدول العربية وجهةَ العمالة المهاجرة من أفريقيا وجنوب آسيا[94]. تمت صياغة السياسات في معظم الدول العربية بحيث تظل الهجرات إليها قصيرة المدى قدر الإمكان وبحيث لا يتم إدماج المهاجرين في المجتمع. يتكون نظام الكفالة من مجموعة من الممارسات الاعتيادية التي تحكم استجلاب وتوظيف العمالة الوافدة في المنطقة من خلال ربط كل عامل برب عمل محدد في الدولة المضيفة بعقد قصير المدى.[95]

بهذا تصبح إدارة العمالة الوافدة مسؤولية الأفراد بدلًا من الدولة. في معظم الدول العربية، بما فيها لبنان، تقدم مؤسسات العمل خدمات بيروقراطية فقط من خلال إصدار تصاريح العمل والإقامة والحد الأدنى من مستويات الحماية إن وُجدت. هذا يعني أن حصول العمال على أي حقوق غير مضمون، إذ يعتمد كليًا على معايير رب العمل الأخلاقية.[96]

بدأ معظم المهاجرين عملهم في قطاع الرعاية والأعمال المنزلية من خلال نظام الكفالة. يصل عدد العاملات في لبنان إلى حوالي 250 ألفًا يأتي معظمهنّ من إثيوبيا وبنجلاديش والفيلبين وسريلانكا.[97] مثل معظم الدول العربية، لا يتم منح هؤلاء العاملات أي حماية وفقًا لقانون العمل اللبناني، كما لا يحق لهنّ اللجوء إلى القضاء في حالة التعرض للاستغلال. يحظى نظام الكفالة باهتمام كبير من قِبل وسائل الإعلام اللبنانية والمنظمات المحلية والدولية وقد أصبح أحد الموضوعات الرئيسية التي يتم تناولها عند مناقشة حقوق العمالة الوافدة. يتم النظر إلى هذه السياسة على أنها السبب الأساسي في تعرض العمال للاستغلال والانتهاك. لهذا عادةً ما يتم تقديم إلغاء نظام الكفالة على أنه الحل للظلم الذي تتعرض له العمالة الوافدة سواءً في لبنان أو دول الخليج[98]

بينما يجب أن يظل إلغاء الكفالة أحد أهم الأولويات لتحقيق العدالة الاجتماعية، يجب ذكر أن الكفالة ليست سياسة بل آلية تعبّر عن نظام اقتصادي عالمي غير متكافىء يدفع النساءَ الفقيرات الملونات إلى الهجرة من أجل العمل بمقابل زهيد. الكفالة نظام غير رسمي لاستجلاب وتوظيف العمال، لذلك هو وسيلة وليس سببًا، إذ أن الإبقاء عليه ما هو إلا استجابة للاحتياجات الاقتصادية والأيديولوجيات العرقية التي تحدد من يجب أن يقدم خدمات الرعاية ولمن ومقابل ماذا. في لبنان، تظهر الأيديولوجيات العرقية من خلال المعتقدات السائدة والممارسات المقبولة اجتماعيًا بشأن استجلاب العمالة والتوظيف وبيئة العمل مع الأخذ في الاعتبار أن الغالبية العظمى من العاملات في الخدمة المنزلية وقطاع الرعاية هنّ نساء أفريقيات وآسيويات. في النطاق المحلي، يتم الإبقاء على نظام الكفالة من خلال تحقيق التوازن بين مصالح أرباب العمل وشركات التوظيف والعمالة الوافدة، وتُعتبر الأخيرةُ الحلقةَ الأضعف في هذه العلاقة. على المستوى العالمي، الكفالة نظام نتج عن عدم المساواة المبنيّة على النوع والعرق والجنسية

.of Immigrant and Refugee Studies, 16(4), 449-469

94 Fargues, P. (2006). International migration in the Arab region: trends and policies. United Nations Expert Group Meeting on International Migration and Development in the Arab Region. Retrieved from: http://apps.eui.eu/Personal/fargues/Documents/ESCWA_2006_%20P09_Fargues.pdf

95 ILO (2016). Intertwined: A Study of Employers of Migrant Domestic Workers in Lebanon. International Labour Organization.

96 Abdulrahim, S. & Abdul Malak, Y. (2012). The Health of Female Migrant Workers in the Arab Region. In (Eds) Giacaman, R., Jabbour, S., Khawaja, M. & Nuwayhid, I. Public Health in the Arab World. Cambridge University Press.

97 ILO (2016). Intertwined: A Study of Employers of Migrant Domestic Workers in Lebanon. International Labour Organization.

98 Ayoub (2019)..

والوضع القانوني، كما أنه نتيجة للعنف الهيكلي.[99] لهذا، ليس نظامُ الكفالة السببَ في استغلال العمالة المهاجرة، بل هو أحد مظاهر الرأسمالية العنصرية، وهو مصطلح استحدثه سيدريك روبنسون في كتابه الماركسية السوداء: تكوين حراك شعبي للشعوب السوداء للتعبير عن مدى تغلغل العنصرية في الهياكل الاجتماعية التي تخلقها الرأسمالية[100]. الرأسمالية العنصرية هي عملية التربح من العمل الذي يقوم به أشخاص ينتمون لعرق مختلف، وتتسم علاقة العمل في هذه الحالة بأشد أنواع اللامساواة. في حالة لبنان، أصبح العمل الذي تقوم به العاملات الوافدات جزءًا أساسيًّا من العائلات اللبنانية والتركيبة الاجتماعية في لبنان بشكل عام. ترتبط الاستفادة من هذا العمل مقابل أجر زهيد بالاستغلال العنصري الذي تتعرض له العاملات إذ يؤدي كلٌّ منهما إلى الآخر.

الرأسمالية العنصرية من أهم أسباب التفاوتات الاجتماعية.[101] يرى بروس لينك وجو فيلان أن في حالة مواجهة خطر جديد، مثل فيروس كورونا في الوقت الحالي، تحدد الظروف الاجتماعية السائدة بالفعل مدى تعرّض فئات المجتمع المختلفة لهذا الخطر الجديد ومدى القدرة على حشد الموارد من أجل تخفيف أثر هذا الخطر.[102] العنصرية من أهم أسباب التفاوتات الاجتماعية، ويرجع هذا بشكل أساسي إلى عدم التكافؤ في الوصول إلى الموارد والسلطة والحرية والعلاقات الاجتماعية بالنسبة للأقليات العرقية.[103] بشكل أعمّ، يمكن القول إن الرأسمالية العنصرية تشكّل وضع العاملات المهاجرات الاجتماعي في لبنان وتحدّد مدى قدرتهنّ على الوصول للموارد المرنة التي يمكنهنّ استخدامها لحماية أنفسهنّ حين يظهر خطر جديد.

أثر الأزمة المزدوجة على العمالة الوافدة في لبنان

تأتي العاملات المهاجرات في لبنان من دول عانت الفقر والحرب والتغيرات المناخية وغياب المساواة، مثل إثيوبيا وبنجلاديش وسريلانكا. يتقاطع التمييز العنصري الذي تعاني منه العاملات مع الحاجة الرأسمالية إلى تخفيض نفقات العمل المنزلي. حين أعلنت «منظمة الصحة العالمية» فيروس كورونا جائحة في أوائل آذار/مارس 2020، كانت العمالة الوافدة، رجالًا ونساءً، تعاني بالفعل من الأزمة الاقتصادية التي أصابت لبنان بعد انهيار العملة المحلية أمام الدولار الأميركي. عانى لبنان من أزمة اقتصادية على مدار سنوات، لكن وصلت هذه الأزمة إلى ذروتها في خريف 2020 وأدّت إلى احتجاجات 17 تشرين الأول/أكتوبر. كان للانهيار الاقتصادي آثار كارثية على فئات عدّة من المجتمع، مثل الشباب والنساء والمتقاعدين والفقراء والطبقة الوسطى التي فقدت مدّخراتها وقوّتها الشرائية، وكذلك العمالة الوافدة من الرجال[106,105,104] لكن الورقة تركز على تأثير فيروس كورونا والانهيار الاقتصادي على النساء اللواتي هاجرن إلى لبنان للعمل في قطاع الرعاية

99 Gardner, AM. (2010). Engulfed: Indian guest workers, Bahraini citizens and the structural violence of the Kafala system. In N. De Genova and NM-Peutz (Eds). The deportation regime: sovereignty, space, and the freedom of movement. Durham, NC: Duke University Press.
-Shutes, I. and Anderson, B. (2014). Introduction. In B. Anderson and I. Shutes, Migration and Care Labour: Theory, Policy and Politics. Palgrave Macmillian.

100 Melamed. J. (2015). Racial capitalism. Critical Ethnic Studies, 1(1), 76-85.

101 Lester Pirtle, WN. (2020). Racial capitalism: a fundamental cause of Novel Coronavirus (COVID-19) pandemic inequities in the United States. Health Education and Behavior. Doi:10/1177/1090198120922942

102 Link, BG. & Phelan, JC. (2010). Social conditions as fundamental causes of health inequalities. In CE. Bird, P. Conrad, AM. Fremont, & S. Timmermans (Eds). Handbook of Medical Sociology. Nashville: Vanderbilt University Press.

103 Phelan, JC. & Link, BG. (2015). Is racism a fundamental cause of inequalities in health? Annual Review of Sociology, 41, 311-330. Doi: 10.1146/annurev-soc-073014-112305.

104 Kranz, M. (2020). Poverty set to deepen with Lebanon's economic crisis. Aljazeera. Retrieved from: https://www.aljazeera.com/news/2020/01/poverty-set-deepen-lebanons-economic-crisis-200101093225897.html

105 Vohra, A. (2020). The death of Lebanon's middle class: a country with a proud history of trade and commerce is starting to crumble into permanent poverty. Foreign Policy. Retrieved from: https://foreignpolicy.com/2020/05/21/lebanon-coronavirus-middle-class-poverty/

106 Majzoub, A. (2020). RAMCO strike a key moment for labor rights in Lebanon. Executive Magazine. June 3, 2020. Retrieved from: https://www.executive.magazine.com/last-word-2/ramco-strike-a-key-moment-for-labor-right-in-lebanon

والخدمات المنزلية وتعرّضن لمخاطر أكثر بسبب كونهنّ نساء ملونات لا يتمتعنّ بحقوق المواطنة. تتناول الورقة دور العوامل السابقة في الحد من قدرة هؤلاء العاملات على الالتزام بإجراءات الوقاية من فيروس كورونا والمخاطر الصحية والاقتصادية التي اضطررن إلى مواجهتها.

صعوبة الالتزام بالتباعد الاجتماعي

تؤثر الظروف المعيشية للعاملات المهاجرات في منازل أرباب العمل على حياتهنّ بشكل كبير، سواءً على المستوى المهني أو الشخصي. على سبيل المثال، لا تتمكن العاملات من اختيار ساعات العمل أو أوقات الراحة أو من يخالطن اجتماعيًا. ويُعتبر توظيف عاملات مهاجرات مقيمات جزءًا من أسلوب حياة كانت فئة كبيرة من المجتمع قادرة على تحمّل تكلفته حتى وقت قريب بسبب الأجور الزهيدة التي تتلقاها العاملات. بالإضافة إلى مصروفات التوظيف، يمكن لعائلة في لبنان توظيف عاملة منزلية مقيمة مقابل 150 دولارًا في الشهر، وفي بعض الأحيان قد توفر لها العائلة مكانًا للمعيشة لا تتمتّع فيه بأي قدر من الخصوصية. كشفت دراسة كُلّفت بإجرائها «منظمةُ العمل الدولية» أن 30٪ من العاملات المنزليات في لبنان ينمْنَ في غرفة المعيشة أو غرفة الأطفال أو المطبخ أو الشرفة. لا تتمكن كثيرات منهنّ من الالتزام بالتباعد الاجتماعي مع أرباب العمل، ممّا يعني أن فرصة إصابتهنّ بفيروس كورونا لا تعتمد فقط على سلوكهنّ بل أيضًا على سلوك رب العمل والعائلة. من المرجّح خروج العاملات باستمرار أثناء فترة الإغلاق لشراء احتياجات العائلة التي تلتزم بالإجراءات الوقائية ولا تغادر المنزل. تعتمد العائلات اللبنانية الثرية، التي تسكن في الضواحي البعيدة عن المدينة، بشكلٍ كلّي على العمالة المنزلية لقضاء احتياجاتها والتي تتراوح بين التسوق وتمشية الحيوانات الأليفة، الأمر الذي ينتج عنه الاحتكاك بالآخرين في المنطقة المحيطة.[107] في الوقت نفسه، ازدادت ضغوط العمل على العمالة المنزلية إذ زادت المهام نظرًا إلى تواجد جميع أفراد العائلة في المنزل طوال الوقت.

على عكس العمالة المقيمة، تسكن العاملات غير المقيمات أو القائمات بالعمل الحر خارجَ المنازل التي يعملن بها عادةً وذلك في شقق يتشاركن فيها مع عاملاتٍ من البلد نفسه الذي أتين منه، وبالتالي لديهنّ فرصة أكبر لاتخاذ قرار بالامتناع عن العمل حين يتم استغلالهنّ أو حين تصبح بيئة العمل غير آمنة. في مقابل هذا القدر من الاستقلالية، تصبح العاملات غير المقيمات أكثر عرضة للإصابة بالعدوى نظرًا إلى استخدامهنّ المستمر لوسائل المواصلات العامة للذهاب إلى العمل، وتعاملهنّ مع عدد أكبر من أرباب العمل، إذ يتوجّهن عادةً إلى أكثر من منزل وفقًا لجدول أسبوعي. كما أن مشاركتهنّ السكن مع عاملات غير مقيمات أخريات يذهبن لمنازل عدّة أيضًا يزيد من احتمالات الإصابة. هذا بالإضافة إلى أنّ الغالبية العظمى من العمالة الوافدة لا تمتلك رفاهية العمل من المنزل وتجنّب وسائل المواصلات، وينطبق هذا على معظم دول العالم. كشفت دراسة تم إجراؤها في مدينة نيويورك أن ارتفاعَ معدلات الإصابة بفيروس كورونا في المدينة ذو صلة وثيقة بوجود أعداد كبيرة من العمال الذين يضطرون إلى استخدام المواصلات العامة بشكل منتظم.[108] على الرغم من أن الإصابات في لبنان ظلّت منخفضة حتى تموز/يوليو 2020، زادت أوضاع العمالة المهاجرة من مخاطر الإصابة بسبب عدم قدرة العاملين على اتخاذ قرارات مستقلة مثل التباعد الاجتماعي أو التحكم في الحركة.

[107] Sy, KTL., Martinez, ME., Rader, B., White, LF. (2020). Socioeconomic disparities in subway use and COVID-19 outcomes in New York City. medRxiv. Doi:10.1101/2020.05.28.20115949

[108] Sy, KTL., Martinez, ME., Rader, B., White, LF. (2020). Socioeconomic disparities in subway use and COVID-19 outcomes in New York City. medRxiv. Doi:10.1101/2020.05.28.20115949

الأوضاع الصحية الهشة

زادت حدة تأثير انتشار الفيروس على العاملات المهاجرات في لبنان نتيجة للتصنيف العرقي. العرق كما نُعرّفه هو مفهوم اجتماعي وليس واقعًا بيولوجيًّا، والتصنيف العرقي هو العملية التي يتم من خلالها تقسيم الأفراد وفقًا لأعراقهم في هيكل اجتماعي غير متكافىء. عدم الحصول على الرعاية الصحية من أهم العوامل التي عرّضت العمالة الوافدة في لبنان لخطر الإصابة بفيروس كورونا أكثر من الفئات الأخرى في المجتمع.[109] يطالب كلٌّ من وزارة العمل والأمن العام أربابَ العمل بتقديم أوراق تثبت حصول العمالة الوافدة على تأمين من أجل الموافقة على طلب التوظيف. في معظم الأحيان يدرج أرباب العمل العمالة الوافدة في خطة تأمين تقدّمها شركات التوظيف وتقوم فقط بتغطية الحوادث والمرض المفاجىء، لكن لا تتضمن ميزات أخرى مثل التحاليل والأدوية أو خدمات الأمومة. في الواقع، يحمي هذا النوع من التأمين ربَّ العمل وليس العامل إذ أنه يغطي تكلفة إعادة عامل مصاب بمرض خطير أو متوفي إلى بلاده. في الأحوال العادية، يكون رب العمل ملزَمًا بتغطية نفقات عودة العاملين إلى بلادهم بعد انتهاء عقد العمل. في ظل هذه الظروف، تعاني العاملات المهاجرات من غياب الرعاية الصحية وعدم توفر الخدمات الصحية الأساسية.

وثيقة التأمين الصورية التي تعترف بها مؤسسات الدولة هي أحد الأمثلة الكثيرة على الرأسمالية العنصرية في لبنان. كما تلقي هذه الوثيقة الضوء على الجانب الجندري من هذا النوع من الرأسمالية إذ يتمّ حرمان العاملات من الخدمات الطبية المتعلّقة بالأمومة. تشير رتشيل سيلفي إلى أن هجرة النساء من إندونيسيا إلى المملكة العربية السعودية كانت استجابةً لاحتياجات الاقتصاد السياسي المبني على الجندر الذي يختصر دور المرأة في الأمومة بينما يدفع النساء محدودات الدخل في إندونيسيا إلى العمل في الخارج والمساهمة في التنمية القومية.[110] تتمّ هجرة العاملات إلى لبنان تحت الظروف الاقتصادية نفسها التي تدفع النساء للعيش، ولسنوات متتالية، في مكان لا يمنحهنّ الرعاية، وبالتالي يعرضهنّ لمخاطر الإصابة بالأمراض.

بسبب غياب التأمين الصحي، يتوقف إجراء التحاليل للعاملات المقيمات على ما إذا كان رب العمل مستعدًّا لتحمّل التكاليف. على الجانب الآخر، تظل العاملات غير المقيمات بمفردهنّ، فمن تملك منهنّ إقامة قانونية في البلاد، يمكنها أن تقرر إجراء تحاليل على نفقتها الخاصة، أما من ليس لديهنّ إقامة قانونية فيخشين اللجوء إلى المؤسسات الطبية لإمكانية القبض عليهن. حتى عندما يتغلب بعض العاملات على هذه المخاوف، يُرفض في أحيان كثيرة تقديمُ خدمات طبية لهنّ. تلقت حركة مناهضة العنصرية تقارير عدّة من العمالة الوافدة عن رفض المستشفيات إجراء تحاليل لهم بسبب عدم وجود أوراق إقامة رسمية، وهذا مؤشر مثير للقلق فهو لا يمثّل انتهاكًا لحقوق العمال فحسب، بل يعرّض الجميع، مواطنين وغير مواطنين، إلى مخاطر صحية.

عند وصولهنّ لبنان، لا تخضع العاملات لاختبارات طبية سوى للإيدز والدرن ممّا يعني عدم الكشف عن أي أمراض مزمنة، أو السكر أو الضغط العالي، وكلها عوامل تزيد من إمكانية الإصابة بفيروس كورونا المستجد. كما أنّ الضغط العصبي الناتج عن العمل وعدم ممارسة الرياضة كلها عوامل تزيد من مخاطر الإصابة بالأمراض المزمنة في مراحل عمرية مبكرة، إذ يقتصر المجهود البدني على الأعمال المنزلية وغياب الاستقلالية وعدم القدرة على اتخاذ قرارات بشأن العمل.[111] وعلى الرغم من أن معظم العاملات

[109] Kline, NS. (2020). Rethinking COVID-19 vulnerability: a call for LGBTQ+ im/migrant health equity in the United States during and after the pandemic. Health Equity, 4(1). Doi:10.1089/heq.2020.0012

[110] Silvey, R. (2004). Transnational domestication: state power and Indonesian migrant women in Saudi Arabia. Political Geography, 23, 245-264.

[111] Mocayar Marón, FJ., Ferder, L., Saraví, FD., Manucha, W. (2019. Hypertension linked to allostatic load: from psychosocial stress to inflammation and mitochondrial dysfunction. Stress, 22(2), 169-181. Doi: 10.1080/10253890.2018.1542683

المهاجرات في عمر الشباب، إلا أنّ هذا لا يعني صحّة افتراض أنهنّ أقل عرضةً للإصابة بالأمراض إذ يتعرّضن للعزل عن العالم الخارجي وضغوط العمل، والأهم من ذلك، التمييز العنصري الذي لعب دورًا هامًّا في دراسة معدلات الإصابة بفيروس كورونا المستجد في الولايات المتحدة.[112]

الهشاشة الاقتصادية

نتجت عن إجراءات الإغلاق والقيود المفروضة على السفر تغيّراتٌ اقتصاديةٌ كارثيةٌ على مستوى العالم، وظهر هذا بشكل واضح في لبنان الذي كان يعاني بالفعل من انهيار اقتصادي في الأشهر السابقة على انتشار الفيروس. من الصعب في هذه الورقة الفصل بين تبِعات الأزمة الاقتصادية التي سبقت انتشار الفيروس وتلك التي تلته، لكن من المؤكد أن المواطنين والمهاجرين واللاجئين في لبنان عانوا من تراكم المصاعب الاقتصادية. تضرّر العمال المهاجرون بشكل كبير حين انخفضت قيمة العملة اللبنانية إذ قلّت قيمة مداخيلهم وبالتالي قيمة الحوالات التي يرسلونها إلى بلادهم. بعد إغلاق مطار بيروت في 17 آذار/مارس 2020 اضطرّ العديد من العمال الوافدين إلى البقاء في لبنان ومحاولة كسب ما يستطيعون من المال خاصةً أن الأحوال في بلادهم لم تكن أفضل مما هي عليه في لبنان على أي حال. كانت رواتب العاملات المنزليات منخفضة منذ ما قبل انتشار الوباء، فعلى سبيل المثال معظم العاملات من إندونيسيا وبنجلاديش و40٪ من العاملات الإثيوبيات كنّ يتقاضين أقل من 200 دولار شهريًا منذ سنوات عدّة،[113] لكن كان باستطاعهن إرسال حوالات إلى عائلاتهن. عند اختفاء الدولارات الأميركية من المصارف اللبنانية، اضطر أرباب العمل الذين ليس لديهم حسابات مصرفية خارج لبنان إلى دفع رواتب العاملات بالعملة المحلية. هذا يعني أنّ على العاملات استبدال هذه النقود بدولارات أميركية بأسعار فلكية ثم إرسال حوالات بقيمة أقل إلى بلادهن. الأسوأ من ذلك أن بعض أرباب العمل توقفوا عن دفع أجور العاملات لأشهر عدّة ثم تركوهنّ عند سفارات بلادهنّ أو خارج مأوى أو مؤسسة خدمية. في الأشهر التالية على تطبيق إجراءات الإغلاق، أصبحت حركة مناهضة العنصرية في حاجة ماسة إلى وجود مأوى لاستقبال العاملات، كما تلقت العديدَ من طلبات العودة التي استحال تنفيذها نظرًا إلى إغلاق المطارات.

فقدت القائمات بالعمل الحر العديد من الوظائف إذ توقّف كثير من أرباب العمل عن تشغيلهنّ، سواءً بسبب الأزمة الاقتصادية أو الخوف من الإصابة بفيروس كورونا أو كليهما، ما أدّى إلى انخفاض دخلهنّ وعدم قدرتهنّ على دفع الإيجار. تلقت حركة مناهضة العنصرية شكاوى من مجموعات عدّة تضم القائمات بالعمل المنزلي الحر اللواتي تمّ إخلاؤهنّ بشكل غير قانوني من الشقق التي يعِشنَ فيها مع عاملات أخريات. وبالتالي أصبحت العاملات في موقف عصيب، إذ لم يعد لديهنّ دخل ثابت ولا توفّر لهم الحكومة أي حماية بينما لا يمكنهنّ العودة إلى بلادهنّ. كما عانت العاملات المقيمات من أزمات اقتصادية حادة عندما تخلّى عنهنّ أرباب العمل بعد سنوات من العمل الشاق، ولم تستجب سفارات وقنصليات بلادهنّ لمطالبهنّ، ومنحتهنّ الحد الأدنى من الدعم والحماية إن وُجد. نتيجة للأزمة الاقتصادية، وقبل انتشار فيروس كورونا، سجّل آلاف العمال الوافدين أسماءهم في سفارات وقنصليات بلادهم كي تتم إعادتهم. اضطر كثيرون إلى الاقتراض لدفع مصروفات التسجيل وغرامات تخطي المدة المحددة في تأشيراتهم وتذاكر الطيران. حين تم إغلاق المطارات بعد انتشار الفيروس، فقدَ العمال الوافدون مدّخراتهم ولم يستطيعوا العودة إلى بلادهم.

عرّضت الهشاشة الاقتصادية النساءَ لمزيد من الاستغلال والانتهاكات، سواءً في منازل أرباب العمل أو الفضاء العام أو سفارات وقنصليات بلادهنّ أو

[112] Egede, LE. & Walker, RJ. (2020). Structural racism, social risk factors, and COVID-19 – a dangerous convergence for Black Americans. The New England Journal of Medicine. Doi: 10.1056/NEJMp2023616

[113] .ILO (2016). Intertwined: A Study of Employers of Migrant Domestic Workers in Lebanon. International Labour Organization

المؤسسات التي يفترض أن توفر لهنّ الحماية. انتهز بعض أرباب العمل فرصة احتياج العاملات المقيمات إلى النقود وخفّضوا رواتبهنّ وزادوا أعباء العمل عليهنّ، بالإضافة إلى الإساءة المستمرة للعاملات من خلال تذكيرهنّ أن عليهنّ الشعور بالامتنان لأرباب العمل بسبب توفير مأوى لهنّ وإطعامهنّ. كما تعرضت العاملات اللواتي استغنى عنهنّ أربابُ العمل إلى أشكال مختلفة من الإساءة في الفضاء العام إذ عرض عليهنّ المارّة من الرجال والنساء القيام بأعمال منزلية بمقابل زهيد، وبعضهم أصر على الرغم من رفض العاملات بسبب عدم الثقة في النظام ككل. وفّرت لجنةٌ شكّلتها القنصلية الإثيوبية مأوًى لعدد من العاملات المطرودات في شقّتين، ووصفت العاملات الظروف المعيشية في هاتين الشقتين بالكارثية. تم احتجار العاملات في الشقتين وانقطعت صلتهنّ بالعالم الخارجي ولم يتم توفير خدمات صحية أو أي نوع من الدعم لهنّ، وفي الأسبوع الثاني من تموز/يوليو سقطت واحدة من العاملات من شرفة المبن.[114] كما تركت 13 من العاملات المقيمات المأوى في مركز كاريتاس للهجرة بعد أسبوع من الإقامة هناك بسبب عدم إطلاعهنّ على وضعهنّ أو مدة بقائهنّ في المركز وكذلك عدم السماح لهنّ باستخدام الهواتف المحمولة وحقائب السفر. أصدرت ثلاثُ مجموعات لحقوق الإنسان بيانًا وذلك بناءً على شهادات العاملات الثلاث عشرة اللواتي وصفن الانتهاكات التي تعرّضنّ لها في المركز.

بالإضافة إلى آثار إجراءات الإغلاق والأزمة الاقتصادية، تعرّضت العاملات المهاجرات في لبنان إلى أنواع أخرى من المعاناة تضمّنت تدهور حالتهنّ النفسية والعقلية واليأس من تحقيق العدالة في لبنان. منذ آذار/مارس 2020، شهدت حركة مناهضة العنصرية ارتفاعًا ملحوظًا في الاحتياجات الخاصة بالصحة النفسية للعاملات المهاجرات، وتطلّب بعضُ هذه الحالات علاجًا نفسيًا عاجلًا. تحدثت العاملات عن تعرضهنّ للإساءة والاستغلال والعمل القسري، وفي بعض الأحيان كانت تجارب العاملات صادمةً لدرجة عدم قدرتهنّ على وصفها أو التعبير عن مشاعرهنّ حتى للنساء اللواتي يتحدّثن نفس لغتهن. كما شعرت النساء بخوف مستمر من تعرضهنّ للمزيد من الانتهاك من قِبل الغرباء والأفراد الذين أرادوا استغلال عوزهنّ عن طريق توظيفهنّ بأجور بخسة، وكذلك من قِبل العاملين في السفارات والقنصليات والمنظمات التي يُفترض أن توفر لهنّ الحماية. عبّرت العاملات عن شعورهنّ بفقدان الأمل في أن يكون لهنّ مستقبل في لبنان أو في بلادهنّ حيث ترتفع أيضًا معدلات الفقر والبطالة. حتى العاملات الراغبات في العودة إلى بلادهنّ شعرن بالمرارة لأنهنّ سيعدن «بخفّي حنين» بعد سنوات من العمل الشاق ومن دون تلقّي أي تعويضات عن المصاعب التي تعرّضن لها.

جهود حركة مناهضة العنصرية للتخفيف من حدة تأثير الأزمة المزدوجة

تتضاءل قوة وإرادة النساء وكذلك قدرتهنّ على التأقلم أثناء الأزمات، لذا يجب تقديم الدعم لهنّ من خلال الجهود التضامنية. على الرغم من أن مهمة حركة مناهضة العنصرية هي مواجهة الممارسات العنصرية على المستوى الاجتماعي والمؤسسي من خلال نشر الوعي ومناصرة قيم المساواة والبناء المجتمعي، إلا أن المؤسسة وُوجهت بالعديد من الاحتياجات الأخرى التي بدأت قبل انتشار الفيروس ثم تضاعفت بعد فرض إجراءات الإغلاق وبعد الانفجار الذي وقع في مرفأ بيروت. عملت مراكز العمال الأجانب، المؤسسة الشقيقة لحركة مناهضة العنصرية، على الأرض لتدريب العاملات الأجنبيات وتأهيلهنّ للمشاركة في التغيير المجتمعي. في أوائل نيسان/أبريل 2020، قيّمت مراكزُ العمال الأجانب الاحتياجات المطلوبة بناءً على 345 من أعضائها، واكتشفت أن ما يحتاجه العمال المهاجرون لا يختلف كثيرًا عن المعونات الإنسانية الأساسية مثل المأوى والأمن الغذائي. على سبيل المثال، أوضح 35٪ من المشاركين في التقييم أن لديهم الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية إن وُجدت، بينما أوضح 65٪ منهم أن لديهم طعامًا

[114] The Daily Star (2020). Migrant worker attempts suicide in Lebanon. Retrieved from: http://www.dailystar.com.lb/News/Lebanon-News/2020/Jul-09/508784-migrant-worker-attempts-suicide-in-lebanon.ashx

يكفي فقط للأيام القليلة المقبلة. من بين المشاركين المقيمين في سكن مشترك، أوضح 68٪ منهم أن ليس بإمكانهم دفع الإيجار الشهري.

في ظل هذه النتائج الصادمة، قررت حركة مناهضة العنصرية أن تغيّر أولوياتها بشكل مؤقت بحيث يمكنها تلبية احتيجات العمالة الوافدة والتنسيق مع المؤسسات المعنية التي بدأت بالفعل في إطلاق حملات تضامنية. كوّنت كلٌّ من حركة مناهضة العنصرية ومراكز العمال الأجانب علاقات وطيدة مع مجتمع المهاجرين في لبنان، خاصةً العاملات المنزليات، لذا تمكّنت المؤسستان من إطلاق حملات تضامنيّة بناءً على وعيهما السابق بأهم احتياجات العمالة الوافدة. هدفت الحملة التضامنية التي أطلقتها المؤسستان إلى تلبية الاحتياجات الأساسية لما بين 2500 و3000 من العمال الأجانب وعائلاتهم. كما شاركت مؤسسة «إجنا ليجنا»، وهي مجموعة نسوية قاعدية مكونة من نساء إثيوبيات، في الحملة من خلال تقديم المعونات للأمهات العازبات والعمال الأجانب الذين لديهم أطفال، ووزّعت الطعام ولوازم الأطفال في بيروت الكبرى والمناطق المحيطة بها. كما نظمت «إجنا ليجنا» فعاليّة لجمع التبرعات تم فيها جمع 100 ألف دولار لدعم العمال الذين رغبوا في العودة إلى بلادهم لكن يحتاجون المساعدات حتى يتسنّى لهم ذلك.

ركزت حركة مناهضة العنصرية ومراكز العمال الأجانب على توفير مأوى للعاملات اللواتي تم الاستغناء عنهنّ أو إخلاؤهنّ من مسكنهن. قبل انتشار فيروس كورونا، لم يكن أمام العاملات اللواتي احتجن مأوى أو واجهن صعوبات أخرى سوى خيارات محدودة إذ لجأن إلى عدد من المؤسسات، وهي ليست كثيرة، أو للسفارات والقنصليات. لم تكن المآوي التي وفرتها المؤسسات ملائمة، كما لم تسَع الجميع. على الجانب الآخر، كانت المآوي التي توفرها السفارات والقنصليات مكدّسة وغير آمنة صحيًا ولم تمنح العاملات الحدّ الأدنى من الحماية. مع تفاقم أزمة المشردين بعد انتشار الوباء، توالت الطلبات على حركة مناهضة العنصرية لتوفير مأوى آمن للعاملات وحمايتهنّ من مخاطر الحياة في الشارع. تدفقت هذه الطلبات بأعداد هائلة، وفي بعض الأسابيع طلبت مئات النساء الحصول على مأوى. رأى الناشطون في حركة مناهضة العنصرية، اللبنانيون منهم والأجانب، أن أفضل وسيلة لتلبية احتياجات المأوى هي اللجوء إلى الموارد المتوفرة داخل مجتمعات المهاجرين التي ظلّت لسنوات تدعم العاملات اللواتي يواجهن مصاعب أو يتمّ الاستغناء عنهنّ أو الاعتداء عليهن. حين تترك إحدى العاملات رب عمل يسيء معاملتها، عادةً ما تلجأ إلى نساء أخريات فيتعاطفن معها ويقُمن برعايتها وتعريفها على أرباب عمل جدد وتقديم الدعم لها حتى تستعيد قوّتها.

بينما أدى الاعتماد على التضامن المجتمعي والموارد المتاحة في مجتمعات المهاجرين إلى توفير حماية أفضل، واجه المنظمون الكثير من التحديات. أولًا، لم يكن جمع التبرعات في وقت انتشار فيروس كورونا سهلًا خاصةً أن الاحتياجات كانت طارئة بينما لا يمكن التنبؤ بوقت زوال الأزمة. ثانيًا، ازداد الطلب على المآوي في الأسابيع التالية لانتشار فيروس كورونا، وأدى الخوف من انتشار العدوى إلى تقليل فرص الحصول على مأوى. لكن مع مرور الوقت، بدأ تخفيف القيود تدريجيًا، إلا أنّ ذلك أدى إلى تكدس هذه المآوي وبالتالي زيادة مخاطر الإصابة. كما يتعرض العاملون إلى خطر الإخلاء إذ أنّ الأماكن التي تُستخدم كمأوى هي شقق مستأجرة، وحين يعلم أصحابها أن السكان من المهاجرين يسعون إلى إخلائها ممّا يعرّض الكثير من العاملات لخطر التشريد مرة أخرى. على الرغم من هذه التحديات، تمكّن الناشطون من جمع مبالغ كافية لاستئجار بعض الشقق لاستخدامها كمأوى بينما يأخذون في الاعتبار أن هذا حل مؤقت وأن أصحاب هذه الشقق قد يلجأون إلى الإخلاء بمجرد انتقال بعض العاملات للسكن فيها. بالإضافة إلى ذلك، واجهت حركة مناهضة العنصرية مشكلة نقل نساء تعرّضن لصدمات قاسية في نفس المسكن مع نساء أخريات غير مؤهلات للتعامل مع هذا النوع من المشكلات النفسية. في هذا السياق، طلبت بعض العاملات اللواتي تم طردهنّ من عملهنّ أو منازل أرباب العمل تلقّي التدريب المطلوب للتعامل

مع الأزمات النفسية من أجل توفير الرعاية للنساء الأخريات. من بين التحديات المتعددة التي واجهتها حركة مناهضة العنصرية عندما قررت الانتقال إلى تلبية الاحتياجات المجتمعة، كان العثور على مأوى آمن هو التحدي الأكبر إذ أنّ هذا تضمّن تحمّل مسؤولية حماية العاملات في المأوى وبذل الجهد والوقت لجمع التبرعات من أجل الاستمرار في تقديم هذه الخدمات. كما تعامل العاملون في الحركة مع الصراع الأخلاقي الناتج عن عدم قدرتهم أحيانًا على توفير مأوى لبعض المحتاجين على الرغم من بذل جميع الجهود الممكنة. وفي تلك الفترة، تضاعف عمل الحركة بمعدلات هائلة وبذل العاملون فيها مجهودًا مضنيًا لمحاولة تلبية جميع الاحتياجات.

الخاتمة

بدأ انتشار فيروس كورونا المستجد مع وجود أزمة اقتصادية طاحنة أفقرت غالبية الشعب اللبناني وزادت من حجم المخاطر التي تتعرض لها العمالة الوافدة وخاصة العاملات المهاجرات. لسنوات، ساهمت العاملات المهاجرات في دعم الأسر اللبنانية والحياة الأسرية في لبنان من خلال الخدمات التي قدّمنها، بالإضافة إلى أن أجورهنّ الزهيدة ساهمت في تراكم رأس المال في لبنان. عانت العاملات المهاجرات في لبنان من الآثار السلبية للأزمة المزدوجة بسبب وضعهنّ الهش في نظام يقسم الأفراد وفقًا للعرق والنوع ويقلّل من شأن عملهنّ على الرغم من قيمته المادية والمعنوية. أدّت أزمة فيروس كورونا وما كشفته أن الحل ليس فقط في إلغاء أو إصلاح نظام الكفالة، لكن يجب تحليل العامل الرئيسي الذي يضمن الإبقاء على هذا النظام. يجب على الناشطين في مجال حقوق الإنسان التركيز على أهمية تضمين حقوق العمال المهاجرين في أجندة حماية حقوق العمال بشكل عام في لبنان. تلعب الإرادة السياسية دورًا محوريًا في تحقيق هذا الهدف والمطالبة بإسقاط النظام الرأسمالي العنصري، ويظلّ الدور الذي تلعبه الشبكات المجتمعية التي كوّنها اللبنانيون وغير اللبنانيين محوريًا أيضًا. في الأيام الأولى لثورة 17 تشرين الأول/أكتوبر، ردّد الشباب والناشطات النسويات أن المطالبة بحقوق العمالة الوافدة واللاجئين جزء لا يتجزأ من إنشاء نظام جديد من شأنه تحقيق التكافؤ بين الجميع، سواءً المواطنين أو غير المواطنين. على أي نظام اجتماعي جديد التخلص من العوامل التي تساهم في الإبقاء على نظام الكفالة. يجب أن تصاحب المطالبات لإلغاء نظام الكفالة مطالب بالتخلص من الرأسمالية العنصرية.

قائمة المراجع

Afifi, R., Novak, N., Gilbert, P., Pauly, B., Abdulrahim, S., Rashid, SF., Ortega, F., Ferrand, RA. (2020). 'Most at risk' for COVID 19? The imperative to expand the definition from biological to social factors for equity. Preventive Medicine.

van Dorn, A., Cooney, RE, Sabin, ML. (2020). COVID-19 exacerbating inequalities in the US. Lancet, 395(10232), 1243-1244.

Hu, Y. (2020). Intersecting ethnic and native-migrant inequalities in the economic impact of the COVID-19 pandemic in the UK. Research in Social Stratification and Mobility, 68. Doi: 10.1016/j.rssm.2020.100528.

Al-Ali, N. (2020). Covid-19 and feminism in the Global South: Challenges, initiatives and dilemmas. European Journal of Women's Studies. Doi: 10.1177/1350506820943617

McLaren, HJ, Wong, KR, Nguyen, KN, Mahamadachchi, KND. (2020). Covid-19 and women's triple burden: Vignettes from Sri Lanka, Malaysia, Vietnam and Australia. Social Sciences, 9(5), 87.

Roy, A. (2020). The pandemic is a portal. The Journal of Pax Christi Australia, 45(2). Retrieved from: https://www.paxchristi.org.au/wp-content/uploads/2020/06/Disarming-Times-Vol-45-No-2-1.pdf

Ayoub, L. (2020). Domestic workers in front of the Ethiopian embassy: a daily scene foretells of a major disaster. Retrieved from: https://www.legal-agenda.com/article.php?id=6890&fbclid=IwAR1NftwAmvDauzqFC1ar9Z0tscmB0pvbnA0v1xU_e8ceVkjp7bFcV2bpeT0

Cheeseman, A. (2020). 'Thrown away like garbage': the plight of foreign workers in crisis-hit Lebanon. The Telegraph. Retrieved from: https://www.telegraph.co.uk/global-health/science-and-disease/thrown-away-like-garbage-plight-foreign-workers-crisis-hit-lebanon/

Rothschild, E. (1994). Adam Smith and the Invisible Hand. The American Economic Review, 84(2), 319-322.

Waylen, G. (1997). Gender, feminism, and political economy. New Political Economy, 2 (2), 205-220.

Rai, SM. and Waylen, G. (2014). Feminist political economy: looking back, looking forward. In SM Rai and G Waylen (Eds.). New Frontiers in Feminist Political Economy. London: Routledge.

Roseman, SR, Barber, PG, Neis, B. (2015). Towards a feminist political economy framework for analyzing employment-related geographic mobility. Studies in Political Economy, 95(1), 175-203.

Shutes, I. and Anderson, B. (2014). Introduction. In B. Anderson and I. Shutes, Migration and Care Labour: Theory, Policy and Politics. Palgrave Macmillian.

Silvey, R. (2004). Transnational domestication: state power and Indonesian migrant women in Saudi Arabia. Political Geography, 23, 245-264.

Silvey, R. & Parreñas, RS. (2020). Thinking policy through migrant domestic workers' itineraries. American Behavioral Scientist, 64(6), 859-877.

Parreñas, RS., Silvey, R., Hwang, MC., Choi, CA. (2019). Serial labor migration: precarity and itinerancy among Filipino and Indonesian domestic workers. International Migration Review, 53(4), 1230-1258.

Kobaissy, F. (2015). Organizing the unorganized: migrant domestic workers union organizing in Lebanon. MA Thesis.

Mansour-Ille, D. & Hendow, M. (2018). From exclusion to resistance: migrant domestic workers and the evolution of agency in Lebanon. Journal of Immigrant and Refugee Studies, 16(4), 449-469.

Fargues, P. (2006). International migration in the Arab region: trends and policies. United Nations Expert Group Meeting on International Migration and Development in the Arab Region. Retrieved from: http://apps.eui.eu/Personal/fargues/Documents/ESCWA_2006_%20P09_Fargues.pdf

ILO (2016). Intertwined: A Study of Employers of Migrant Domestic Workers in Lebanon. International Labour Organization.

Abdulrahim, S. & Abdul Malak, Y. (2012). The Health of Female Migrant Workers in the Arab Region. In (Eds) Giacaman, R., Jabbour, S., Khawaja, M. & Nuwayhid, I. Public Health in the Arab World. Cambridge University Press.

Ayoub (2019).

Gardner, AM. (2010). Engulfed: Indian guest workers, Bahraini citizens and the structural violence of the Kafala system. In N. De Genova and NM Peutz (Eds). The deportation regime: sovereignty, space, and the freedom of movement. Durham, NC: Duke University Press.

Melamed. J. (2015). Racial capitalism. Critical Ethnic Studies, 1(1), 76-85.

Lester Pirtle, WN. (2020). Racial capitalism: a fundamental cause of Novel Coronavirus (COVID-19) pandemic inequities in the United States. Health Education and Behavior. Doi:10/1177/1090198120922942

Link, BG. & Phelan, JC. (2010). Social conditions as fundamental causes of health inequalities. In CE. Bird, P. Conrad, AM. Fremont, & S. Timmermans (Eds). Handbook of Medical Sociology. Nashville: Vanderbilt University Press.

Phelan, JC. & Link, BG. (2015). Is racism a fundamental cause of inequalities in health? Annual Review of Sociology, 41, 311-330. Doi: 10.1146/annurev-soc-073014-112305.

Kranz, M. (2020). Poverty set to deepen with Lebanon's economic crisis. Aljazeera. Retrieved from: https://www.aljazeera.com/news/2020/01/poverty-set-deepen-lebanons-economic-crisis-200101093225897.html

Vohra, A. (2020). The death of Lebanon's middle class: a country with a proud history of trade and commerce is starting to crumble into permanent poverty. Foreign Policy. Retrieved from: https://foreignpolicy.com/2020/05/21/lebanon-coronavirus-middle-class-poverty/

Majzoub, A. (2020). RAMCO strike a key moment for labor rights in Lebanon. Executive Magazine. June 3, 2020. Retrieved from: https://www.executive.magazine.com/last-word-2/ramco-strike-a-key-moment-for-labor-right-in-lebanon

Alaily-Mattar, N. (2008). Beyond gated communities? Detachment and concentration in networked nodes of affluence in the city of Beirut. Urban Design International, 13. 263-271.

Sy, KTL., Martinez, ME., Rader, B., White, LF. (2020). Socioeconomic disparities in subway use and COVID-19 outcomes in New York City. medRxiv. Doi: 10.1101/2020.05.28.20115949

Kline, NS. (2020). Rethinking COVID-19 vulnerability: a call for LGBTQ+ im/migrant health equity in the United States during and after the pandemic. Health Equity, 4(1). Doi:10.1089/heq.2020.0012

Mocayar Marón, FJ., Ferder, L., Saraví, FD., Manucha, W. (2019. Hypertension linked to allostatic load: from psychosocial stress to inflammation and mitochondrial dysfunction. Stress, 22(2), 169-181. Doi: 10.1080/10253890.2018.1542683

Egede, LE. & Walker, RJ. (2020). Structural racism, social risk factors, and COVID-19 – a dangerous convergence for Black Americans. The New England Journal of Medicine. Doi: 10.1056/NEJMp2023616

The Daily Star (2020). Migrant worker attempts suicide in Lebanon. Retrieved from: http://www.dailystar.com.lb/News/Lebanon-News/2020/Jul-09/508784-migrant-worker-attempts-suicide-in-lebanon.ashx

3. تداعيات أزمة «كورونا» فيروس على صغار الفلاحين في ريف مصر «درس في تعميق اللامساواة»

عبد المولى إسماعيل [115]

(ترجمة النسخة الانجليزية: سونيا فريد)[116]

المقدمة

يشكّل حجم الظاهرة الفلاحية في ريف مصر ما يزيد عن 5.4 مليون فلاح (5.404.395)، منهم 965 ألف فلاح بدون أرض[117]، وعلى الرغم من هذا الوزن النسبي لتلك الفئة الاجتماعية، إلا أنّ الغالبية محرومون من الحماية الاجتماعية، سواءً في ما يتعلّق بمظلّة التأمين الاجتماعي أو الصحي.

جاء هذا العام مثقلًا بصدمة كبيرة تمثّلت بوباء «كورونا»، لتزيد من حجم انكشاف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لفقراء وصغار الفلاحين في ريف مصر من ناحية، وتعميق اللامساواة التي تعيش على وقعها هذه الفئة الاجتماعية من ناحية أخرى، في الوقت الذي تتحمل فيه مسؤولية إنتاج الغذاء لسكّان الحضر والريف معًا.

إزاء هذه الأزمة المركّبة التي يعانيها صغار الفلاحين في ريف مصر يأتي موضوعُ هذه الورقة التي نحاول من خلالها طرح سؤالٍ مركزي يدور حول الآتي: «كيف ساهمت جائحة «كورونا» في تعميق إنتاج الفقروااللامساواة بين صفوف صغار الفلاحين في ريف مصر؟». ومن هذا السؤال يتفرّع عددٌ من الأسئلة على النحو الآتي:

- من هم صغار المزارعين؟
- ما هي آليّات خلق اللامساواة (وأسباب الفقر) بين صفوف صغار الفلاحين قبل وبعد بروز جائحة «كورونا» في ريف مصر؟
- ما هي الاستراتيجيات وآليات التصدي لتداعيات وباء «كورونا» بين صفوف صغار الفلاحين في ريف مصر؟

منهجية الدراسة

سنعتمد في الدراسة على منهجية الدراسة التاريخية المقارنة قبل وبعد تداعيات «كورونا»، وعلى منهج دراسة الحالة الميدانية، إضافة إلى استخدام بعض الأدوات المنهجية المساعِدة مثل مجموعات النقاش البؤريّة والجماعيّة المفتوحة والتي تتناسب مع طبيعة الواقع الذي تفرضه جائحة «كورونا».

النطاق الجغرافي

إلى ذلك، سيتم تطبيق الدراسة في عددٍ من القرى بمحافظة المنيا في صعيد مصر، ومحافظة البحيرة في شمال مصر.

[115] رئيس ومديرالجمعية المصرية للحقوق الجماعية.

[116] مترجمة وأستاذة مساعدة اللغة الإنجليزية وآدابها بكلية الآداب بجامعة القاهرة.

[117] التعداد الزراعي 2010/2009، قطاع الشؤون الاقتصادية، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي.

النطاق الزمني للدراسة

تمتدّ هذه الدراسة في جانبها الميداني بين آذار/مارس 2020، الذي يتوافق مع فرض الحظر والرقابة على التنقل والسفر تجنّبًا لانتشار العدوى الفيروسيّة بجائحة «كورونا»، وبداية تموز/يوليو 2020، وهي فترة رفع الحظر النسبي الذي أتاح إمكانيّةً أكبر للتنقّل والعودة إلى ممارسة الأنشطة الاقتصادية.

أما في ما يتعلّق بحجم ظاهرة الفلاحين، فقد امتدّ النطاق الزمني الخاصّ بصغار الفلاحين من النساء من عام 2000 حتى 2010، ومن عام 2000 حتى 2015 بدراسة حجم الظاهرة في إطارها الكلي من دون تحديد النوع الاجتماعي، ويرجع هذا إلى طبيعة المصادر الإحصائيّة التي اعتمدنا عليها.

الصعوبات

هناك عدد من الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذه الدراسة من بينها أنّ البيانات التي يمكن الاعتماد عليها في دراسة حجم ظاهرة فقراء وصغار المزارعين في مصر تصدر على فترات متباعدة قد تمتدّ حتى عشر سنوات، وأخرى خمس سنوات. ومن ثم اعتمدنا على أحدث الإصدارات الرسمية الصادرة بشأنها في عام 2015، وهي تعطي صورة معبّرة عن حجم الظاهرة. وخاصةً أن هذه النوعية من التعدادات الإحصائية بالفعل تحتاج إلى مدى زمني لا يقل عن خمس سنوات نظرًا لما تحتويه من بيانات تشتمل على 5107 قرًى في مصر، وهو رقم يتّسم بحجمه الكبير.

من بين الصعوبات التي واجهتنا أيضًا في إعداد هذه الدراسة، صعوبةُ التنقل في ظل جائحة كورونا، وأيضًا الحظر المفروض على التنقل داخل النطاق الجغرافي محلّ الدراسة، الأمر الذي اضطرنا إلى الانتظار حتى بداية شهر تموز/يوليو من عام 2020 كي تمكّنا من عقد لقاء مع مجموعة من المزارعين ضمن مجموعة نقاش جماعية مفتوحة، إضافةً إلى بعض اللقاءات المتفرقة مع بعض المزارعين قبل فرض الحظر في شهرَي كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير 2020.

محاور الدراسة

نحاول في إطار هذه الدراسة تناولَ عددٍ من المحاور. نناقش في المحور الأول حجم ظاهرة صغار الفلاحين في ريف مصر وما طرأ عليها من تغيّرات ضمن النطاق الزمني الممتدّ من عام 2000 حتى 2015، بينما نناقش في المحور الثاني آليات إنتاج الفقر بين صغار الفلاحين في ريف مصر قبل جائحة كورونا، وفي إطار هذا المحور نتناول بعض صور وأشكال إنتاج الفقر في القرية المصرية لأنه من الصعب الإتيان عليها جميعًا. وفي المحور الثالث نتناول آليات إنتاج الفقر في ظل جائحة كورونا، وفي هذا السياق أيضًا نتناول أبرز تلك الآليات. إلى ذلك، نتناول ضمن المحور الرابع صور المواجهة وأشكال التكييف التي ابتدعها الفلاحون في إطار مواجهة التداعيات التي أنتجتها جائحة كورونا وذلك من خلال استراتيجيات التصدي لتداعيات الجائحة بين صغار الفلاحين في الريف المصري. ثمّ ننهي الورقة من خلال خاتمة تناقش أبرز النتائج والدروس المستفادة من جائحة كورونا.

---

115 رئيس ومديرالجمعية المصرية للحقوق الجماعية.

116 مترجمة وأستاذة مساعدة اللغة الإنجليزية وآدابها بكلية الآداب بجامعة القاهرة.

117 التعداد الزراعي 2010/2009، قطاع الشؤون الاقتصادية، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي.

118 الحيازة الزراعية: هي حيازة الأصول الزراعية، وتكون إما حيازة أرضية أو حيازة غير أرضية كأن تكون حيازة لماشية، دواجن، مناحل، إلخ.

الحائز بأرض: هو كل شخص يحوز أرضًا، سواء أكانت أرضًا مملوكة أو مستأجرة، سواءً مستأجرة نقدًا، أي بمقابل نقدي أو مستأجرة بالمشاركة، أي بمقابل عيني.

الحائز بدون أرض: أي شخص يحوز على ماشية، دواجن، مناحل إلخ، ولكن لا يحوز أرضًا، سواءً بالملك أو الإيجار

الفدان: مساحة من الأرض الزراعية تبلغ 4400 متر مربع.

بعض المفاهيم المرتبطة بالدراسة[118]

المحور الأول: حجم ظاهرة صغار الفلاحين

في إطار سعينا إلى تحديد من هم فئة فقراء وصغار الفلاحين، هناك عددٌ من الاتجاهات في هذا الشأن في ما يتعلّق بدراسة حجم الظاهرة والتي تربطها في علاقتها بحيازة الأرض الزراعية، نظرًا لاعتماد الإنتاج القروي عليها بوصفها مصدرًا أساسيًّا[119] للدخل. لقد ذهب الدكتور محمد أبو مندور في تحديده لفقراء الفلاحين باعتبار أنهم من يحوزون فدّانَين اثنين فأقلّ، وذلك في دراسته حول اتجاهات علاقات الإنتاج في الزراعة المصرية، والتي عرض لها د. حسانين كشك في دراسته حول إفقار الفلاحين.[120] بينما ذهب الدكتور سمير أمين إلى اعتبار من لا يحوز أرضًا أو يحوز أقلّ من فدّان، يدخل ضمن نطاق فقراء الفلاحين في القرية المصرية، وذلك وفقًا للتعداد الزراعي لعام 1961 والذي كان الأشمل في دراسة الخريطة الحيازية وتوزيعها جغرافيًّا، وعلاقة ذلك بالعديد من المتغيرات الأخرى المرتبطة بواقع الفلاحين في ريف مصر. في السياق نفسه، أشار الدكتور محمود عبدالفضيل إلى أنّ من يحوز أقلّ من فدّانين يُعدُّ ضمن فقراء الفلاحين، وأيضًا وفقًا لتعداد عام 1961.

في سياقٍ آخر، ذهب الدكتور عبد الباسط عبد المعطي إلى أنّ من يحوز دون الثلاثة أفدنة يُعدُّ فقيرًا، حيث أدخل في ذلك ما تدرّه الحيازة من عائد اعتمادًا على الخطة الخمسيّة 1982/1978 والتي أوضحت أنّ دخل الحائزين على أقلّ من ثلاثة أفدنة هو في المتوسط مائة وخمسون جنيهًا مصريًّا في العام والتي يمكن أن تمثّل خطَّ الفقر لحائزي الثلاثة أفدنة آنذاك[121].

من ناحية أخرى، ذهب صلاح العمروسي في تحديده لصغار الفلاحين إلى اعتبار أنّهم من يجمعون بين الملكيّة والإيجار ويحوزون بين فدّانَين وأقلّ من خمسة أفدنة،[122] وذلك ضمن دراسة المسألة الفلاحية والزراعية في مصر، وهو التوجه نفسه الذي اتّجهه الدكتور حسانين كشك في دراسته حول إعادة إنتاج الفقر ومواجهته في القرية المصرية.[123]

ولا شكّ أن كل الاتجاهات السابق الإشارة إليها تعتمد في حصرها لفئة فقراء وصغار الفلاحين على الجانب الكمّي، ومن واقع الخريطة الحيازية للأرض الزراعية في سنوات مختلفة.

ولا شكّ أن تحديد فئة فقراء وصغار الفلاحين مفهوم متغيّر مع الزمن وفي علاقة الحائز بمتغيرات متعدّدة من بينها الأرض الزراعية، وعائد تلك الأرض الزراعية مقوَّمًا بالأسعار الحالية، إلخ.

وفي تصوّرنا أنّ تحديد فئة صغار الفلاحين يرتبط بالأرض الزراعية وما تدرّه من عائد وما عليها من أصول إنتاجية أخرى من ماشية وأبقار، وأيضًا من آلات ومعدات زراعية مثل الجرارات وماكينات الري إلخ. هذا في جانبه الكمّي، بينما هناك متغيرات أخرى في علاقتها بالجانب الكيفي كما ذهب في ذلك الدكتور عبد الباسط عبد المعطي[124]، وحسانين كشك[125] وقد ربطا ذلك بالعديد من المتغيرات الكيفية كالنفوذ الاجتماعي وعلاقات النسب وغيرها.

119 دكتور عبد الباسط عبد المعطي، توزيع الفقر في القرية المصرية، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1979، ص 13.
120 حسانين كشك، إعادة إنتاج الفقر في القرية المصرية، دار ميريت بالقاهرة، 2004، ص 116
121 دكتور عبد الباسط عبد المعطي، مرجع سابق، ص 24.
122 صلاح العمروسي، المسألة الفلاحية والزراعية في مصر، ضمن كتاب، القاهرة، 1992، ص 23 و24
123 دكتور حسانين كشك، أحوال الزراعة والفلاحين في ظل سياسات التكيّف الهيكلي (تحرير حنان رمضان)، مركز البحوث والدراسات العربية والأفريقية وبالتعاون مع منتدى العالم الثالث بداكار، القاهرة، 2007، ص 189.
124 دكتور عبد الباسط عبد المعطي، مرجع سابق، ص 21.
125 دكتور حسانين كشك، مرجع سابق، ص 37.

جدول رقم 2. يوضح جملة الإناث في علاقتها بفئات الحيازة

فئات الحيازة	2000/99		2010/2009			
	إناث	إجمالي عدد الحائزين	إناث	إجمالي عدد الحائزين	مساحة الحيازة للإناث	المساحة
بدون أرض	29933	821188	35672	964863		00
أقل من فدان	110275	1615590	106981	2143888	42740	923638
1 -	42517	881085	34864	1068634	43691	1322103
2 -	24751	516926	17314	531455	38704	1177899
3 -	9484	239106	6607	230359	21337	736217
4 -	4242	107389	2947	99302	12462	416972
5 -	6900	169064	4841	170336	26686	922730
7 -	3118	65362	1998	60993	16019	485444
10 -	2639	57236	2132	66006	24123	749340
15 -	1091	24322	194	24704	11360	398017
20 -	1000	21661	165	23516	15169	531344
30 -	473	11910	302	12027	10815	429660
50 -	168	5654	106	5425	3674	332043
100 +	41	2686	21	2456	3569	413590
500+				218		138224
1000 فأكثر				213		7535557
الإجمالي	236632	4537319	179472	5404395	273082	9730785

وسنركّز في دراستنا على الجانب الكمّي بشكل أساسي، لأنّ دراسة وضعيّة فقراء وصغار الفلاحين من جوانبها الكمية والكيفية بحاجة إلى جهود بحثيّة أخرى تتجاوز حدود ونطاق تلك الدراسة.

وسنأخذ بالتوجه الذي طرحه الدكتور محمد أبو مندور بحصر فقراء الفلاحين ضمن الفئة الحيازية لفدّانَين فأقلّ، والباحث صلاح العمروسي في تحديد فقراء وصغار الفلاحين بوضعهم ضمن نطاق الفئة الحيازية التي تتراوح ما بين فدّانَين وأقلّ من خمسة أفدنة، وإن كنا سنُدخل تعديلًا على صغار الفلاحين ضمن الفئة الحيازيّة ما بين ثلاثة أفدنة لأقلّ من خمسة أفدنة. ويعود اختيارنا لهذا التوجه، والذي نراه أكثر واقعية، إلى علاقته بإحصاءات 2020/2015، وأيضًا إلى علاقته بالعوائد الإنتاجية للحيازة الزراعية – ضمن الفئة الحيازية من ثلاثة إلى أقل من خمسة أفدنة – وعلاقتها بالأسعار الحالية.

كما حاولنا قدرالإمكان الاجتهاد في وضع إطار عام لأغنياء الفلاحين من خلال ما يحوزونه من أرض وماشية وآلات وغيرها. وقد استقر بنا المقام في هذا الشأن إلى اعتبار من يحوزون بين 20 فدّانًا وأقل من 50 فدّانًا من أغنياء الفلاحين، بينما استقرّ بنا الأمر إلى اعتبار من يحورزن 50 فدّانًا وما فوق، وذلك في الأراضي الزراعية القديمة، من كبار المزارعين.

في الإطار نفسه، فإنّ حصر فقراء وصغار الفلاحين من النساء ضمن إطار الورقة سيقتصر على الفترة الزمنية الممتدة من 2000/1999 حتى 2010/2009، وذلك وفقًا لآخر تعداد زراعي، والصادر عام 2010، إذ أن تقسيم فئات الحيازة وفقًا للنوع مقتصر على التعداد الزراعي، بينما إحصاءات الزمام والحيازة، الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لعام 2015، لا تشتمل على علاقة النساء بالحيازة.

ثمّ عند تناول ظاهرة النساء في علاقتها بالحيازة، سنجد انخفاضًا في تلك النسبة، والتي لم تكن تتجاوز 8.2٪ في العام 1990/89،[126] إذ أنها ستصل إلى 5.2٪ من جملة الحائزين في العام 2000 .[127]

في السياق نفسه، انخفضت أعدادُ النساء الحائزات على أرض زراعية إلى النصف في عام 2010، فلم تزد عن 4٪ من جملة الحائزين على أرض زراعية، الأمر الذي يكشف بوضوح مدى الفجوة بين الذكور والإناث في الريف المصري في ما يتعلق بالوصول إلى الأرض الزراعية.

وإذا نظرنا إلى صغار المزارعات، سنجد أنّ نسبة الحيازة أيضًا قد انخفضت من 8٪ عام 90/89، كما أشرنا سابقًا، إلى 5.2٪ عام 2000/99، ثمّ توالى انخفاضُها عام 2010/2009 إلى 3.9٪ (راجع الجدول رقم 1).

على الجانب الآخر، وعند تناول حجم فقراء وصغار الفلاحين في علاقتهم بالأرض الزراعية، نجد أنّ الفلاحين الحائزين على أقل من فدّان يمثّلون 48.3٪ من جملة أعداد الحائزين في عام 2010، وفي الوقت نفسه لا يحوزون إلا على 9.5٪ من مساحة الأرض الزراعية (راجع الجدول رقم 2).

بينما نجد أنّ نسبة الفلاحين الذين يندرجون ضمن فئة فدّانَين وأقلّ تبلغ 84.3٪ من جملة أعداد الفلاحين وفقًا لتعداد 2010/2009. في المقابل، نجدهم يحوزون على أرض زراعية تبلغ نسبتها 35.2٪، بينما نجد أنّ نسبة من يندرجون ضمن فئة ثلاثة أفدنة فأقلّ تبلغ 89.5٪ من جملة أعداد الفلاحين وهم في المقابل يحوزون على أرض زراعية تبلغ مساحتها 42.7٪ من جملة المساحة الزراعية في ريف مصر (راجع الجدول رقم 2). إلى ذلك، نجد أن الفلاحين الذين يندرجون ضمن الفئة الحيازية لخمسة أفدنة فأقلّ، وهم من فقراء وصغار المزارعين في ريف مصر، تبلغ جملتهم أكثر من أربعة ملايين وتسعة وستين ألفًا وتسعمائة وواحد وثمانين فلاحًا (40699819) بما يمثّل 95.6٪ من جملة الفلاحين في ريف مصر، في المقابل يحوزون على أرض زراعية تبلغ نسبتها 56.5٪ من جملة المساحة الزراعية المزروعة (راجع الجدول رقم 2) .

من ناحية أخرى، نجد أنّ نسبة كبار الفلاحين، والذين يحوزون على خمسين فدّانًا وأكثر، تبلغ 0.2 من جملة الفلاحين في ريف مصر، بينما في المقابل يحوزون على 16.8 من جملة المساحة الزراعية، الأمر الذي يؤشر إلى تفاوت حاد في الوصول إلى الأرض الزراعية.

126 النسبة الواردة تمّت بمعرفة الباحث من واقع التعداد الزراعي 1990/89/ وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي.
127 النسبة الواردة تمت بمعرفة الباحث من واقع التعداد الزراعي 2000/99/ وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي.

جدول رقم 2. جملة الحائزين الطبيعيين وفقًا لفئات الحيازة في الفترة من 2009/2010 وحتى 2015

فئات الحيازة	2010–2009		2015	
	عدد الحائزين	المساحة	عدد الحائزين	المساحة
بدون أرض				
أقلّ من فدّان	2143888	923638	2567475	1196925
- 1	1068634	1322103	654035	802714
- 2	531455	1177899	389732	732558
- 3	230356	736217	227860	611553
- 4	99302	416972	168824	569090
- 5	170336	922730	161049	760517
- 7	60993	485444	00	00
- 10	66006	749340	108138	824803
- 15	24704	398017	00	00
- 20	23516	531344	66877	832863
- 30	12027	229660	00	00
- 50	5425	332043	28584	600586
+ 100	2456	413590	16009	1112317
+500	218	138224	00	00
1000 فأكثر	213	753557	00	00
الإجمالي	5404395	9730785	4388583	8043926

المصدر. تمّ إعداد هذا الجدول بمعرفة الباحث من واقع التعداد الزراعي 2010/2009، بالنسبة لعام 2015، نشرة الزمام والملكية، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

على صعيد آخر، نجد أنّ التفاوت في الوصول إلى الأرض الزراعية قد زادت حدّته في عام 2015، إذ نجد أنّ نسبة الفلاحين الذين يندرجون ضمن فئة أقل من فدّان قد بلغت 58.5٪ بزيادةٍ قدرها 10.2٪ في أعداد فقراء الفلاحين مقارنةً بالفترة ما بين 2010/2009، في المقابل يحوزون على مساحةٍ من الأرض تبلغ نسبتُها 14.9٪ وأيضًا بزيادة قدرها 5.4٪ من جملة المساحة الزراعية.

في السياق نفسه، نجد أنّ فئة الفلاحين الذين يندرجون ضمن فئة الحيازة لفدّانَين فأقلّ تبلغ نسبتُهم 82.3٪ عن نفس الفترة لعام 2015 وذلك بانخفاضٍ قدره 2٪ مقارنةً بالعام 2010/2009، وفي الوقت نفسه يحوزون على أرضٍ زراعيّة تبلغ نسبتُها 34٪ بانخفاضٍ قدره 1.2٪ من جملة الأراضي الزراعية في ريف مصر.

إلى ذلك، انخفضت أعداد من يندرجون ضمن فئة الثلاثة أفدنة فأقلّ إلى 87.5٪ من جملة أعداد الحائزين لعام 2015، مقارنةً بـ89.4٪ عن عام 2010/2009 وبانخفاضٍ قدره 1.9٪. أما في ما يتعلّق بحيازتهم على الأرض الزراعية، فنجد انخفاضَ نسبتهم إلى 41.6٪، بانخفاضٍ قدره 1.1٪ (راجع الجدول رقم 2).

في الإطار نفسه، انخفضت نسبة الحائزين على أقلّ من خمسة أفدنة إلى 95٪ من جملة أعداد الفلاحين، بانخفاضٍ قدره 0.6٪ مقارنةً بفترة 2010/2009. في المقابل، انخفضت مساحة الأرض الزراعية التي بحوزة فقراء وصغار الفلاحين الذين يقعون تحت الفئة الحيازية لخمسة أفدنة فأقلّ إلى 58.1٪، بزيادةٍ قدرها 1.6٪ عن عام 2010/2009.

على صعيدٍ آخر، نجد أنّ نسبة كبار الفلاحين الذين يندرجون ضمن فئة الخمسين فدّانًا وما فوق قد زادت إلى 1٪، بزيادةٍ قدرها 0.8٪، ولكن في المقابل

زادت حصتهم من حيازة الأرض الزراعية في ريف مصر إلى 21.3٪ وذلك بزيادة قدرها 4.5٪ مقارنةً بعام 2010/2009، إذ بلغت المساحة التي بحوزة كبار المزارعين مليونًا وسبعمائة ألف فدّان (1.712.903 فدّان).

يتّضح من العرض السابق أنه، وعلى الرغم من كون فقراء وصغار الفلاحين يمثّلون أربعة ملايين ومائة وسبعين ألفًا من جملة الفلاحين في ريف مصر وبنسبة تبلغ 95٪ وفقًا لإحصاء عام 2015، إلا أنهم، وعلى الجانب الآخر، يحوزون أرضًا زراعية تبلغ نسبتُها 58.1٪، بينما نجد في المقابل أنّ كبار المزارعين، والذين لا تتجاوز نسبتُهم من أعداد الفلاحين 1٪، يحوزون أرضًا زراعية تبلغ نسبتُها 21.3٪، الأمر الذي يشير إلى أنّ خريطة الأرض الزراعية في ريف مصر تتّجه أكثر فأكثر نحو المزيد من التفاوت وغياب عدالة الوصول إلى الأرض الزراعية.

المحور الثاني: آليات إنتاج الفقر بين صغار الفلاحين قبل جائحة كورونا

هناك العديد من آليات إنتاج الفقر في القرية المصرية بالنسبة لصغار الفلاحين في الريف. سنحاول الإتيان على أبرز تلك الآليات من دون التعرض لها جميعًا، من بينها:

1.2 غياب الحماية الاجتماعية

1.1.2 غياب مظلّة التأمين الصحي

يعاني الفلاحون في ريف مصر من ضعف مظلّة التأمين الصحي، ويرجع السبب في ذلك إلى أنّ نظام التأمين الصحي في البلاد ينضوي تحت مظلّته فقط العاملون المؤمّن عليهم اجتماعيًا. ومن ثمّ يغطّي هذا النظام، وفقًا للإحصاءات الرسمية، 52٪ فقط من جملة السكان في مصر، أي أنّ هناك 48٪ من السكان لا يتمتّعون بمظلّة التأمين الصحي. وقد صدر في 2014 قانون التأمين الصحي على الفلاحين رقم 127،[128] وصدرت لائحته التنفيذية في 2015.[129] وعلى الرغم ممّا اعترى هذا القانون من نواقص، إلا أنه، وطيلة الفترة من تاريخ صدوره حتى عام 2018، لم يستفِد الفلاحون منه، فقد جاء القانون الجديد للتأمين الصحي الشامل رقم 2 لعام 2018 [130]، ليوقف العمل بقانون التأمين الصحي على الفلاحين السابق الإشارة إليه من ناحية وليفاقم من صعوبة شمول الفلاحين والعاملين في الزراعة من الوصول إلى مظلّة التأمين الصحي من ناحية أخرى.

إضافةً إلى ذلك، هناك الأعباء المالية التي يفرضها القانون الجديد، والذي بموجبه يدفع المستفيد تأمينًا لنفسه يبلغ 4٪ من دخله، 3٪ عن زوجته غير العاملة، و1٪ عن كلّ طفل، وتزيد إلى 1.5٪ عن كل طفل لاحق يدفعها على أربعة أقساط سنويّة. وإذا افترضنا أن هناك عاملًا زراعيًا أو فلاحًا متزوجًا ولديه ثلاثة أطفال، سيدفع 11٪ من دخله السنوي على الأقل. وتُعتبر إيصالات السداد ضرورية لكل تَعامل مع الجهة الحكومية، حتى أن الطالب يوقف قيده في المدرسة إذا لم يسدد تلك المبالغ! هذا بالإضافة إلى أعباء أخرى يتحمّلها المؤمَّن عليه تصل إلى ثلث سعر الدواء والأشعات في العيادات الخارجية وثلث سعر العمليات والإقامة والفحوص في القسم الداخلي. الأمر الذي سيحمّل الفلاحين وكافة العاملين في الزراعة أعباء نقدية يصعب عليهم تحمّلُها في ظلّ هشاشة أوضاعهم الاقتصادية.

من ناحية أخرى، سيطبَّق القانون الجديد للتأمين الصحي على 6 مراحل زمنية حتى عام 2032. تتضمّن المرحلة الأولى والثانية 3٪ إلى 4٪ من السكان، في حين تبدأ المرحلة الثالثة بتغطية 50.7٪ من السكان من بداية عام 2028، بينما تشتمل المرحلة الأخيرة على 25٪ من السكان، وتضمّ محافظات القاهرة

[128] الجريدة الرسمية، 37 مكرر (ج) فى 17 نيسان/أبريل 2014 والخاص بالتأمين الصحي على الفلاحين والعمالة الزراعية.

[129] الجريدة الرسمية، عدد 17 مكرر (أ) فى 27 نيسان/أبريل 2015 والخاص بقرار رئيس الوزراء رقم 981 لعام 2015 بشأن اللائحة التنفيذية للقانون 127 لعام 2014.

[130] الجريدة الرسمية العدد 2 تابع (ب)، 11 كانون الثاني/يناير 2018، والخاص بقانون 2 لعام 2018 الخاص بالتأمين الصحي الشامل.

الكبرى (القاهرة والجيزة والقليوبية) وذلك في الفترة الممتدّة من 2030 حتى 2032 [131].

يعني هذا الأمر أنه يتوجّب على الفلاحين الانتظار على مدار هذه الفترة الزمنيّة حتى يمكنهم أن يستظلّوا بمظلّة التأمين الصحي، وذلك رهين بالتغيرات الزمنية.

2.1.2 ضعف مظلّة التأمين الاجتماعي

يعاني فقراء وصغار الفلاحين من ضعف مظلّة التأمينات الاجتماعية، فهم كانوا لا يحصلون إلا على معاش السادات أو الضمان الاجتماعي عند بلوغهم سنّ الـ 65. وعندما يبلغون هذه السن يحصلون على 420 جنيهًا شهريًا للأسرة المكوّنة من أربعة أفراد ضمن القانون 112 لعام 1980 [132]، وهو مبلغ يكاد لا يكفي شيئًا من تكاليف الأعباء المعيشية. إلا أنه ومع صدور قانون التأمينات الاجتماعية الشامل رقم 148 لعام 2019 [133] تمّ وقف العمل بالقانون السابق، في حين تعامل القانونُ الجديد مع فقراء وصغار الفلاحين باعتبارهم أصحاب أعمال لمن يملك فدّانًا وأكثر من الأرض الزراعية، وكذلك حائزو الأرض الزراعية التي تبلغ مساحتها فدّانًا وأكثر، سواءً كانوا ملّاكًا أو مستأجرين بالأجرة أو بالمزارعة أو كليهما معًا، بينما، وعلى الجانب الآخر، تعامل القانون مع ملّاك الأراضي الزراعية غير الحائزين عليها ممن تقلّ حيازتهم عن فدان (الملّاك الغائبون)، وكذلك الحائزون على الأرض الزراعية الذين تقل مساحة حيازتهم عن فدّان واحد، سواءً كانوا ملّاكًا أو مستأجرين بالأجرة أو المزارعة، باعتبارهم عمالة غير منتظمة.

ولا شكّ أن القانون الجديد يتعامل مع فقراء وصغار الفلاحين ممّن يحوزون على فدّان وأكثر باعتبارهم من أصحاب الأعمال، ومن ثم حرمانهم من مظلّة التأمين الصحي وفقًا للقوانين السارية، ويساوي بين فقراء وصغار الفلاحين وبين أصحاب البزنس.

2.2 ضعف الحق في التنظيم

1.2.2 ضعف البناء التعاوني لصغار المزارعين

على الرغم من مرور ما يزيد عن مائة عام على إنشاء الحركة التعاونية والتي بدأت أولى تجلّياتها في العام 1907، وعلى الرغم من نصّ الدستور المصري الصادر في 2014 على الحق في إنشاء التعاونيات الزراعية، إلا أنّ ذلك لم يتمّ وضعه في تشريعات تضمن هذا الحق. وما زالت الحركة التعاونية خاضعة للتشريعات التي تعطي للجهة الإدارية الإشرافَ والرقابةَ على أي عمل تعاوني، إضافةً إلى جمود تلك القوانين التي تعود إلى حقبة الستينيات من القرن الماضي التي تَحول دون حق الفلاحين في تأسيس تعاونياتهم وفقًا لإرادتهم الحرّة، وأيضًا دون الحقّ في اختيار الأنشطة التي يرغب الفلاحون في ممارستها داخل تعاونياتهم.

وأيضًا فرض العضوية الإجبارية التي ما زالت تشهد حالةً شديدةً من الضعف بسبب سيطرة الجهات الإدارية وتقليص أدوار الفلاحين في إدارتها.

2.2.2 ضعف التنظيم النقابي

على الرغم من صوَر الضعف الآنفة الذكر التي يتعرّض لها الفلاحون في ريف مصر، لا تزال وضعيّةُ التنظيم النقابي للفلاحين صعبة. هذا التنظيم الذي نجحت الحركةُ الفلاحية في مصر من انتزاع حق تأسيسه وإشهاره بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير فأصبح لأول مرة في تاريخ الفلاحين تنظيمات نقابيّة تمثّلهم وتدافع عنهم، إذ نجحت هذه الحركة في أعقاب صدور إعلان الحريات النقابية في آذار/مارس 2011 في تأسيس العشرات من التنظيمات النقابية في ربوع مصر، وتكفي الإشارة إلى أن محافظة المنيا في صعيد مصر شهدت وحدها تأسيس 28 نقابة فلاحية مستقلّة بدايةً من آذار/مارس 2011 حتى نهاية عام 2012.

[131] الجريدة الرسمية، عدد 18 مكرر أ، في 8 أيار/مايو 2018 والخاص بقرار رئيس الوزراء رقم 909 لعام 2018، بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون 2 لعام 2018.

[132] الجريدة الرسمية، العدد 23 في 5 حزيران/يونيو 1980.

[133] الجريدة الرسمية، العدد 33 مكرر أ في 19 آب/أغسطس 2019.

إلا أنّ هذا الصعود النقابي الفلاحي تمّ تجميده ووأد حركته أوّلًا بأوّل، بدايةً من عام 2013 حتى صدور قانون الحريات النقابية رقم 213 لعام 2017 الذي أعاد عجلة تطور تلك الحركة إلى الوراء، والذي اشترط إعادة توفيق أوضاع كل التنظيمات النقابية خلال فترة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من آذار/مارس إلى أيار/مايو 2019، ووُضع آنذاك شرط تكوين وإنشاء اللجنة النقابية إلى 150 عضوًا بدلًا من 50 عضوًا قبل صدور هذا القانون، إضافةً إلى وضع العديد من العراقيل والقيود الإدارية التي حجبت العديد من النقابات الفلاحية من إمكانية إعادة توفيق أوضاعها مرة أخرى، إذ بلغت أعداد تلك النقابات التي نجحت في توفيق أوضاعها حتى عام 2019 فقط تسع نقابات فلاحية على مستوى الجمهورية. وعلى الرغم من التعديلات التي طرأت على قانون الحريات النقابية بفعل الأدوار التي لعبتها مؤسسات المجتمع المدني ومنظمة العمل الدولية، والتي أعادت الحقّ في تشكيل اللجان النقابية إلى 50 عضوًا فقط، إلا أنّ استمرار العراقيل البيروقراطية ظلّت بمثابة حجر عثرة في وصول الفلاحين إلى حقهم في التنظيم النقابي.

3.2 صعوبة الوصول إلى الأرض الزراعية

شهدت مستويات إيجار الأرض الزراعية في الريف المصري زيادة ملحوظة، خاصةً بعد تطبيق قانون تحرير العلاقة الإيجارية في الريف المصري في تشرين الأول/أكتوبر 1997، حتى وصلت إلى 600 جنيه في الفترة ما بين 1992 و1997، موعد تطبيق قانون تحرير الأرض الزراعية، وذلك بعد أن كان إيجار الفدان لا يتجاوز 200 جنيه سنويًا قبل عام 1992 من القرن الماضي.

ثم بعد ذلك شهد إيجار الأرض الزراعية ارتفاعات متلاحقة وصلت إلى 6000 جنيه سنويًا في بعض محافظات الصعيد كالمنيا، بينما زادت عن ذلك إلى مستويات تتراوح بين 6500 و7000 جنيه في بعض محافظات الوجه البحري.

والآن يصل إيجار فدان الأرض الزراعية في بعض قرى محافظة المنيا على سبيل المثال إلى 12000 جنيه عن السنة الزراعية الواحدة. وفي بعض محافظات شمال الدلتا، مثل محافظة الدقهلية والبحيرة، تبلغ القيمة الإيجارية للفدّان الواحد 15000 جنيه (لقاء مع بعض المزارعين في محافظة المنيا والدقهلية بتاريخ 2020/7/5). ناهيك عن غياب أي علاقات تعاقديّة بين المالك والمستأجر، ومن ثمّ انعدام أمن الحيازة لمستأجري الأراضي الزراعية، وكذلك غياب أي إمكانيّة لمستأجر الأرض من التعامل مع أي مؤسسات فلاحية كالجمعيات التعاونية الزراعية ومن ثم تركه عرضةً للأسواق التبادليّة في الوصول إلى أسواق المدخلات الزراعية من أسمدة ومبيدات وتقاوي حاصلات زراعية.

4.2 أسواق المدخلات الزراعية

الارتفاع المتزايد في تكاليف المدخلات الزراعية وخاصة تقاوي الحاصلات الزراعية، إذ تمثّل المدخلات الزراعية واحدة من أهم التحديات التي تواجه الفلاحين في الريف المصري. وتعتمد معيشة هؤلاء الفلاحون على حركة الأسعار الخاصة بهذه المدخلات سواءً هبوطًا أو صعودًا. ومنذ تحرير الزراعة في الريف المصري منذ ثمانينيات القرن الماضي ومستوياتُ الأسعار الخاصة بهذه المدخلات آخذة بالارتفاع، إذ زادت الأسمدة بنسبة 850٪ في عام 2009 مقارنةً بعام 1985، وذلك بالنسبة لمحصول القمح على سبيل المثال، وزادت المبيدات الزراعية بنسبة 4500٪ في عام 2009 مقارنةً بعام 1985 [134]. والحال نفسه بالنسبة إلى تقاوي الحاصلات الزراعية.

في السياق نفسه، مثّلت تقاوي الحاصلات الزراعية ما نسبته 19.5٪ من جملة مستلزمات الإنتاج النباتي عن السنة الزراعية 2017/2016، في حين مثّلت الأسمدة الكيماوية ما نسبته 21٪، والمبيدات 4.8٪ من جملة المستلزمات الزراعية عن نفس السنة. [135]

[134] نشرة التكاليف المزرعيّة بين عامي 1985 و2006، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي.

[135] النشرة السنوية لتقديرات الدخل من القطاع الزراعي عن السنة الزراعية 2016– 2017، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2019.

5.2 غياب القدرة على الوصول إلى مصادر الإئتمان

تخلّى بنك التنمية والائتمان الزراعي عن دوره في مدّ الفلاحين بالقروض التي قد يحتاجون إليها في تمويل العملية الزراعية، وخاصةً في ظلّ ارتفاع أسعار الفائدة على القروض الزراعيّة لصغار الفلاحين بشكل متواصل. وقد ارتفعت هذه الأسعار من 13٪ إلى 15٪ عام 1989، حتى وصلت إلى 20.3٪ عام 1992. وقد استقرّ سعرُ الفائدة في عام 2009 عند معدّلات تتراوح بين 18٪ و20٪[136]، وما زالت هذه المعدلات مستمرة حتى كتابة هذه الورقة مع تحوّل بنك التنمية والائتمان الزراعي إلى البنك الزراعي المصري[137] الذي تحوّل إلى بنك استثماري في تعامله مع الفلاحين، إذ بات يشترط وجود أصول مادية كالأراضي، كضمان لأي قروض يحتاجها الفلاحون بدلًا من المحاصيل كضمان للقروض.

المحور الثالث: آليات إنتاج الفقر في ظل جائحة كورونا

عند تناول آليات إنتاج الفقر بالنسبة لفقراء وصغار المزارعين، لاحظنا اتّسامها بالعديد من السمات الرئيسية، وسنعرض أبرزها على الشكل الآتي:

1.3 ارتفاع أسعار المدخلات الزراعية

نتيجةً إلى بدء التداعيات السِّعريّة لفترة جائحة كورونا مبكرًا مع غلق أسواق الواردات الزراعية للعديد من المدخلات المعتمدة على الأسواق الخارجية، والتي بدأت مع نهاية شهر كانون الأول/ديسمبر 2019 وزادت حدّتُها مع فرض حظر التنقل والذي بدأ مع الأسبوع الثاني من آذار/مارس 2020، ونتيجةً لعدم توفّر الإحصاءات المرتبطة بالتغيّرات السِّعريّة الخاصة بالمدخلات الزراعية، فقد أشارت اللقاءات الجماعية المفتوحة مع عددٍ من المزارعين في المحافظات محلّ الدراسة إلى تزايد أسعار تقاوي الحاصلات الزراعية، سواءً المستوردة أو حتى المحلية، فعلى سبيل المثال ارتفعت شيكارة تقاوى القمح من نوع «بني سويف 5» من 220 جنيه في الموسم الزراعي 2019/2018 إلى 300 جنيه في الموسم الزراعي 2020/2019، وذلك بنسبة تصل إلى 36٪، هذا ويحتاج الفدّان الواحد إلى شيكارتين زنة 50 كيلوجرامًا.

كذلك ارتفعت أسعار تقاوي فول الصويا من صنف «كلارك» المحلي من 8 جنيهات للكيلو في الموسم الزراعي لعام 2019 إلى 15 جنيهًا في الموسم الزراعي 2020، بزيادة تصل إلى 87.5٪، إذ يحتاج الفدان الواحد من 48 كيلوجرامًا إلى 50 كيلوجرامًا.

إلى ذلك، فإنّ شيكارة تقاوي الذرة الشامية زنة الخمسين كيلوجرامًا من صنف «هاى تك» تبلغ 500 جنيه في الموسم الزراعي 2020، بعد أن كانت 200 جنيه في الموسم الزراعي 2019.

أما بالنسبة لتقاوي الحاصلات الزراعية للثوم من صنف «سدس»، فإنه لا يحمّل المزارعين أي تكاليف لاعتمادهم على الإكثار الذاتي.

على الجانب الآخر، نجد تزايدًا في الأسمدة الكيماوية في نفس الفترة الزمنية خاصةً بسبب اعتماد الفلاحين بصفة أساسية على الأسواق السوداء، حيث نجد شيكارة اليوريا/النترات زنة الخمسين كيلو قد ارتفعت من 220 جنيهًا للموسم الزراعي 2019 إلى 250 للموسم الزراعي 2020 وذلك بنسبة زيادة بلغت 14٪، وفي بعض المحافظات، كالمنيا على سبيل المثال، إلى 270 جنيهًا، في وقت تصل فيه قيمة الشيكارة في الجمعيات التعاونية الزراعية وأيضًا جمعيات الإصلاح الزراعي إلى 165 جنيهًا، ولكن ليس بمقدور كل المزارعين الحصول عليها وذلك بسبب عدم وجود بطاقات حيازة تتيح لمستأجري الأرض الزراعية التعامل مع الجمعيات الزراعية.

[136] د. حسانين كشك، مرجع سابق، ص 146

[137] الجريدة الرسمية، العدد 45 مكرر هـ، 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2016.

أما بعض المزارعين الذين يملكون بطاقات حيازية في الجمعيات الزراعية، فإنهم يرفضون التعامل مع تلك الجمعيات بسبب تحميلها المزارعين أنواعًا من التقاوي، منها، على سبيل المثال، تقاوي الذرة الشامية صنف «هاى تك» والتي، كما أشرنا سابقًا، يصل ثمنُ الشيكارة إلى 500 جنيه. الجانب الثاني لبروز االسوق السوداء في تجارة الكيماويات هو غياب أمن الحيازة لدى نسبة من المزارعين المستأجرين سواءً بالنقد أو المشاركة والتي تصل إلى 8٪ من جملة المستأجرين للأرض الزراعية وفقًا لتعداد 2010/2009، إضافةً إلى أن طلب الفلاحين على الأسمدة، وخاصة اليوريا والنترات، يزيد عن الحصة المخصصة لكل بطاقة حيازة زراعية، فمثلًا يتمّ صرف 2 شيكارة لكل بطاقة حيازة لمحصول القمح في الوقت الذي يحتاج فيه فدان القمح إلى 300 كيلو من النترات (أي 6 شكاير).

كذلك أيضًا ارتفعت شيكارة السماد الفوسفاتى التي زادت من 85 جنيهًا للشيكارة زنة 50 كيلو لموسم 2019 إلى 100 للموسم الزراعي 2020، أي بزيادة قدرها 18٪.

من ناحية أخرى، زادت المغذيات للعناصر الكبرى والصغرى للمحاصيل المختلفة التي بات يعتمدها الفلاحون فى زراعاتهم بدلًا من المبيدات الكيماوية بسبب تداعياتها السلبية، إذ ارتفع سعر الكيلو إلى 35 جنيهًا في الموسم الزراعي الحالي 2020 بدلًا من 20 جنيهًا للكيلو للموسم الزراعي 2019 وذلك بزيادة بلغت نسبتها 75٪، وتختلف احتياجات كل فدان من حيث احتياجه لهذه النوعية من المغذيات وفقًا للمحاصيل المنزرعة، لكن وبصفة عامة صارت تُستخدم على نطاق واسع بالنسبة لكثير من الفلاحين بدلًا من المبيدات الكيماوية.

2.3 انخفاض العائد الإنتاجي للمحاصيل الزراعية

بشكل عام، تتّسم الحاصلات الزراعية بضعف مرونة عرضها في الأسواق من جهة، وارتفاع أسعار المدخلات الزراعية من جهة أخرى. وقد انعكس ذلك على عائد إنتاجية الفدّان للعديد من المحاصيل في علاقتها بجملة التكاليف الزراعية لوحدة الأرض. وفي هذا الصدد نستعرض نماذج لبعض المحاصيل في ظلّ تفشّي جائحة كورونا، وهي أحد المحاصيل النقدية كمحصول الفاصوليا، ومحصول معاشي كمحصول القمح.

وقد اعتمدنا على احتساب العائد الإنتاجي بناءً على ما تغله الأرض من محاصيل على مدار موسم زراعي كامل، بحيث يمكننا مقارنة العوائد الزراعية بخطّ الفقر السائد في الفترة محلّ الدراسة، إذ أن آخر تقريرٍ لبحث الدخل والإنفاق عن السنة المالية 2018/2017 [138] والصادر عام 2019، يشير إلى أنّ خطّ الفقر للفرد في السنة المالية 2018/2017 قد بلغ 8827 جنيهًا سنويًا، أو 736 جنيهًا شهريًا، فيما بلغ خطُّ الفقر المدقع عن الفترة نفسها 5890 جنيهًا سنويًا، أو 491 جنيهًا شهريًا، وذلك في علاقة خط الفقر والفقر المدقع بأرباب الأسر من ناحية، والتركيب النوعي والعمري لكل أسرة والتوزيع الجغرافي لها بين حضر وريف مصر أو بين شمال مصر وجنوبها إلخ من ناحية أخرى.

1.2.3 العائد من محصول القمح موسم 2019/2020 (صنف مكرونة بني سويف 51)

بهدف تناول عائد محصول القمح مقارنةً بالتكاليف للفدّان الواحد، تجدر الإشارة إلى طريقة زراعة القمح في ريف مصر. وهناك طريقتان لهذه الزراعة، الأولى عن طريق «البدر»، والثانية عن طريق «النقر». بالنسبة للطريقة الأولى، أي «البدر»، فلا تحتاج إلى عمالة كثيرة، إذ يكفي عاملان فقط للفدان الواحد، ولكن مشكلة هذه الطريقة أنها تحتاج إلى استخدام واسع في المبيدات والآثار المترتبة على ذلك من مشاكل صحية، أما الطريقة الثانية فهي تقوم على «النقر»، وبموجب هذه الطريقة يتمّ غرس بذور القمح عن طريق النقر باستخدام واسع للعمالة إذ يحتاج الفدان عمالةً أكثر، وتحسب تكلفة العمالة على أساس 15 جنيهًا للقيراط الواحد (الفدان 24 قيراط).

[138] بحث الدخل والإنفاق، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، القاهرة، حزيران/يونيو 2019.

إلى ذلك، يبقى القمح في الأرض لمدة 6 أشهر إذ يُزرع في أول شهرَي تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني نوفمبر، والحصاد في نيسان/أبريل وأيار/مايو، مع بعض الاختلافات من محافظة إلى أخرى أو بين فلاح وآخر. ويوضح الجدول الآتي جملة التدفّقات الداخلة والخارجة بالنسبة للفدّان الواحد من محصول القمح. يلاحَظ قائمة التدفقات الداخلة والخارجة (راجع الجدول رقم 3) أنّ صافي العائد للفدان بلغ 3560 جنيهًا مصريًّا عن فترة زراعة القمح التي تبلغ 6 أشهر، ومن ثمّ يصل العائد الشهري للفلاح 593.3 جنيهًا.

2.2.3 العائد من محصول الفاصولياء صنف «جيزة 6»

نتناول محصولًا آخر من المحاصيل النقدية هو «الفاصولياء» التي تتمّ زراعتها على عروتين في منطقة الدراسة: العروة الشتوية، والتي تُزرع عادةً في النصف الثاني من آب/أغسطس، والعروة الصيفية، والتي تُزرع في النصف الثاني من شهر شباط/فبراير من كل عام والتي تستمرّ في الأرض من 90 إلى 120 يومًا. وفي إطار هذه الدراسة نستعرض محصول الفاصولياء من نوع «جيزة 6» ضمن العروة الصيفية للموسم الزراعي 2020 في ذروة فترة الجائحة، وهو أحد المحاصيل النقدية التي يعتمد عليها الفلاحون في زيادة مداخيلهم النقدية.

جدول رقم 3. قائمة التدفّقات الداخلة والخارجة لمحصول القمح من بني سويف 51، للموسم الزراعي 2020/19

البنود	القيمة	التكرار	التكلفة	العائد	صافي الربح والخسارة
بذور	300	2*300	600		
الحرث	500		500		
غرس القمح	15 جنيه للقيراط	24*15	360		
سوبر فوسفات	100	5*100	500		
نترات	250	4*250	1000		
عمالة الحصد القمح	70	20*70	1400		
الرى	20	4*20	80		
الايجار	12000	100/0.5*12000	6000		
بيع المحصول	610 للأردب 2019)	20 أردب–700		13400	
الإجمالي الفرعي			10440	14000	
صافي العائد					3560

جدول رقم 4. قائمة التدفقات الداخلة والخارجة لمحصول الفاصولياء صنف جيزة 6 للموسم 2020

البنود	القيمة	التكرار	التكلفة	العائد	صافي الربح والخسارة
بذور	20 للكيلو	20*80	1600		
الحرث	300		500		
غرس الفاصولياء (عن طريق البدر)					
سوبر فوسفات	100	5*100	500		
نترات	250	6*250	1500		
سماد بلدي	3000				
تسميد	1500				
عمالة حصاد ودراس	1300		1400		
الري	2500				
الإيجار	12000	100/0.5*12000	6000		
بيع المحصول	16 للكيلو	1.5 طن *16		24000	
الإجمالي الفرعي			19900	24000	
صافي العائد					3560

عند تحليل قائمة التدفقات النقدية لهذا المحصول (راجع الجدول رقم 4) لوحظ تحقيق عائد صافي بلغ 3560 جنيهًا، بواقع 890 جنيهًا شهريًا للفلاح. من الملاحظ أنّ العائد النقدي للمحصولَين السابق الإشارة إليهما لصغار الفلاحين بلغ 593.3 جنيهات شهريًا لمحصول القمح، و890 جنيهًا لمحصول الفاصولياء. وعند مقارنة العوائد المشار إليها بخط الفقر والفقر المدقع نجد أنّ العوائد الخاصة بمحصول القمح تقع بين نطاق خط الفقر المدقع، والبالغ 491 جنيهًا شهريًا، وخط الفقر البالغ 736 جنيهًا، بينما نجد أنّ مزارعي محصول الفاصولياء يقعون فوق خط الفقر بقليل.

3.3 التباين بين الأسعار المزرعية والسوقية للمحاصيل الزراعية

عند تحليل أسعار المحاصيل الزراعية نجد تباينًا وتفاوتًا كبيرَين بين الأسعار المزرعية، وهي الخاصة بحالات بيع الفلاحين لمحاصيلهم في أراضيهم الزراعية، وبين بيع تلك المحاصيل بواسطة التجار في أسواق بيع المحاصيل، حيث نجد على سبيل المثال أنّ سعر بيع الكيلوجرام من محصول الفاصولياء الجافة في أراضي الفلاحين تتراوح بين 14 و16 جنيهًا للكيلوجرام في كانون الثاني/يناير 2020 (مقابلة ميدانية مع أحد مزارعي الفاصولياء الجافة في محافظة البحيرة 29 آذار/مارس 2020)، وكذلك للعروة الصيفية في حزيران/يونيو من عام 2020، بينما سعر بيع الكيلوجرام من الفاصولياء الجافة في أسواق بيع المحاصيل للمستهلك في كانون الثاني/يناير 2020 بلغت 29.62 جنيهًا لشهر كانون الثاني/يناير 2020 [139] بفارق بلغت نسبته 85٪ لأسواق المستهلكين مقارنةً بالأسواق المزرعية.

أيضًا بالنسبة للأسعار المزرعية للكيلوجرام من الثوم صنف «سدس» بلغت قيمته 1.75 جنيهًا (مقابلة مع أحد مزارعي الثوم في محافظة المنيا 20 آذار/مارس

[139] النشرة الشهرية لمتوسط أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، القاهرة، كانون الثاني/يناير 2020، ص 6.

2020)، بينما بلغت قيمته 21.68 جنيهًا في أسواق المستهلكين.[140]

وبالنسبة لمحصول القمح، فإنّ الفلاحين يبيعون الأردب منه بـ700 جنيه (الأردب يساوي 150 كيلوجرامًا ويحصل عليه التاجر زنة 155 كيلو بدلا من 150 كيلوجرامًا أي أنّ المزارع يخسر 5 كيلوجرامات في الأردب الواحد)، أي أن سعر الطن وقت التسليم لمحل التاجر تبلغ قيمتُه 4.515 جنيهًا، بينما يبلغ سعرُ الطن في أسواق المستهلكين 7140 جنيهًا، ممّا يعني خسارةً للفلاحين بنسبة تبلغ 58٪.

4.3 ارتفاع أسعار الاستهلاك

أثناء فترة الجائحة، أخذت أسعار الاستهلاك في الارتفاع، سواءً في الريف أو الحضر، وإن كانت هذه الزيادات لها وقع أكبر على سكان الريف بسبب ضعف مرونة المداخيل النقدية، حيث نجد على سبيل المثال ارتفاع سعر الكيلوجرام الواحد من البطاطس الذي بلغ 10.69 جنيهًا في شهر كانون الثاني/يناير 2020 مقابل 10.36 جنيهًا في شهر كانون الأول/ديسمبر 2019 بزيادة بلغت نسبتُها 3.2٪، بينما كان متوسط سعر البيع 6.5 جنيهات في كانون الثاني/يناير 2019 بزيادة بلغت نسبتُها 64.5٪[141]. الحال نفسه بالنسبة للأسماك من نوع البلطى الذي ارتفع سعره إلى 32.91 جنيهًا في كانون الثاني/يناير 2020 مقارنة بـ28.53 جنيهًا في شهر كانون الثاني/يناير 2019، بزيادة بلغت نسبتُها 15.4٪. والحال نفسه أيضًا بالنسبة للّحوم الحمراء التي ارتفعت أسعارها بنسبة 15.6٪ في كانون الثاني/يناير 2020 مقارنةً بالشهر نفسه من عام 2019. أما بالنسبة لمحصول الفاصولياء الجافّة، فقد بلغ سعر الكيلوجرام للمستهلك في الأسواق 29.62 جنيهًا لشهر كانون الثاني/يناير 2020 بزيادة بلغت نسبتُها 1.9٪ مقارنة بشهر كانون الثاني/يناير 2019[142].

5.3 القيود الواردة على أسواق بيع المنتجات الزراعية في القرى

كشفت جائحة كورونا عن إغلاق السلطات المعنيّة أسواقَ بيع المنتجات الزراعية الأسبوعية في القرى كتدبير احترازي تحسّبًا لانتشار العدوى، وهو إجراء ضروري في حالات التصدي للأوبئة، وخاصّةً في ريف مصر. وقد حال هذا الإجراء دون وصول الفلاحين والعاملين في الزراعة، خصوصًا السيدات، سواءً المزارعات أو زوجات صغار الفلاحين، إلى بيع منتجاتهم الزراعية التي تفيض عن حاجتهم الأساسية، والحصول على دخل نقدي يساعد على توفير الحاجات الضرورية من مأكل ومشرب. وتسبّب هذا الأمر لهم بالمزيد من الخسائر المادية، ما أدّى إلى وضع صغار المزارعين، وبالأخص النساء، تحت غائلة تجار الأسواق الاستهلاكية التي سُمح لها بالعمل على مدار الساعة، مما زاد من الضغوط السعرية على صغار المنتجين الزراعيين لصالح تجار الأسواق الاستهلاكية، سواءً في القرى أو المدن.

المحور الرابع: استراتيجيات التصدي لتداعيات جائحة كورونا بين صغار الفلاحين في الريف المصري

هناك العديد من الاستراتيجيات التي اتّبعها فقراء وصغار الفلاحين في الريف المصري لمواجهة التحديات التي فرضتها جائحة كورونا لعلّ أبرزها:

1.4 الاعتماد المتزايد على الاقتصاد المعيشي

فاقمت أزمة «كورونا» من لجوء صغار الفلاحين المتزايد إلى استراتيجية الاقتصاد المعيشي، والتي تقوم على زراعة المحاصيل اللازمة لإشباع حاجتهم الغذائية لأسرته وأيضًا لماشيته. ويرجع ذلك إلى عدم قدرتهم على الوصول إلى الأسواق، خصوصًا أسواق بيع المحاصيل، إضافةً إلى التفاوت بين سعر بيع المحاصيل

[140] المرجع السابق، ص 6.
[141] المرجع السابق، ص 4.
[142] المرجع السابق، ص 6.

في الحقل وسعرها في الأسواق الاستهلاكية، الأمر الذي يكبّده المزيد من الخسائر النقدية. ومن ثمّ لجأ صغار الفلاحين إلى المزيد من التركيز على زراعة محاصيل معيّنة كالقمح والذرة الصيفية وأيضًا برسيم التحريش، وذلك في محاولةٍ لسدّ الفجوة الغذائية التي يعانيها صغار الفلاحين وأسرهم وماشيتهم.

2.4 تعاونيات القرى الإنتاجيّة

في ظل غياب الأدوار المختلفة للمؤسسات الفلاحية، من تعاونيات أو نقابات، وكذلك صعوبة الوصول إلى مصادر الائتمان النقديّة، وخاصّةً بين صغار الفلاحين، اعتمد هؤلاء وأسرُهم العديدَ من أشكال المبادلات بين بعضهم البعض من خلال فكرة «تعاونيات القرى الإنتاجية». والأخيرة عبارة عن أشكال تعاونية ذات طابع شعبي وهي غير مسجّلة لدى الجهات الرسمية. ويتم من خلال هذه التعاونيات تبادل المدخلات الإنتاجية وأيضًا المعدات والآلات الزراعية، ومن الأمثلة على ذلك قيامُ بعض النساء في إحدى قرى ريف محافظات الجيزة والبحيرة والمنيا، وبالتحديد بعض قرى مركز إمبابة، في محافظة الجيزة، مثل قريتَي «وردان وأبو غالب» بإنتاج الدجاج البلدي بواسطة تبادل مدخلاتهنّ مع بعضهنّ البعض، إذ تقوم إحدى السيدات بتوفير الذرة البلدية كعلف لدواجن السيدات في القرية، في مقابل الحصول على بعض المنتجات من بيض ولحم الدواجن، إلخ. والأمر نفسه بالنسبة لعملية فرز وتعبئة الألبان، والمناحل، إلخ.

إلى ذلك، تتّسم هذه التعاونيات الإنتاجية بكونها ضمن أنشطة زراعية وتصنيعية صغيرة. كما أنّ تلك الأدوار التي تؤدّيها تلك الأشكال التعاونية قد تكون أشبه بشكلٍ من أشكال المقايضة السلعية، لكنها تتجاوزها من خلال تبادل الأدوار الإنتاجية، مثال على ذلك أن تقوم السيّدات بتجميع ألبان القرية وإعادة فرزها لدى بعض السيدات، ثم تتولّى سيدات أخريات إنتاجَ أشكال مختلفة من الجبن والزبد وبيعها بعد ذلك في الأسواق، ثم إعادة توزيع العائد بين كل عملية إنتاجية وأخرى، وذلك بعد اقتطاع جزءٍ منها لحاجياتهنّ المعيشية والغذائية.

3.4 نمط العيش المشترك في السكن والمأكل

يُعدّ نمطُ العيش المشترك أحدَ الأنماط التكافلية داخل الأسر الفلاحية في الريف المصري وذلك من خلال الأسرة الممتدة التي تُعدّ أحدَ أبرز الاستراتيجيات في مواجهة آليات الإفقار في القرية المصرية، والتي يبرز دورها دومًا في الشدائد المعيشية التي تواجه سكان الريف. وقد زادت هذه الأنماط خلال فترة انتشار كورونا بسبب توقف العديد من الأنشطة الاقتصادية بعد أن عاد العديد من أبناء الأسر الفلاحية الذين يعملون في المدينة إلى عوائلهم في الريف للهروب من غائلة الحاجة إلى المأكل والمشرب. في السياق نفسه، فإنه وإن كان البعض يرى أنّ هذا النمط المعيشي أحدُ أشكال البقاء لفقراء الفلاحين في مواجهة الإفقار في الريف المصري، فالبعض الآخر يؤسّس لهذا النمط باعتباره أحد الأشكال التضامنية التي تؤسس لعالم الروابط غير الربحي والذي يقوم على أساس تعاوني تبادلي أو روابطي، وينظر لهذا النمط باعتباره الإرهاص لتضامن النظام الاجتماعي في الغد.[143] هذا وتشكّل الأسر الممتدة أو الأسر المعيشية أحدَ أهم أنماط الحياة داخل منطقة الدراسة، الأمر الذي يفسّر أنّ هذا النمط يشكّل أحد الأركان الراسخة في تفسير كيفية تعامل الفقراء مع الفقر.

4.4 تنويع مصادر الدخل بين الأعمال المزرعية وغير المزرعية

إن انحسار فرص العمل في الزراعة والتي تزداد وتيرتُها مع الأزمات التي تُفاقم من ضعف عائد الأرض الزراعية، دفع أسر المزارعين لتنويع وزيادة دخلها من خلال مصادر أخرى من أهمّها العمل خارج الزراعة،[144] من هنا نجد أنّ الدخل الإضافي للأسرة، إلى جانب الدخل المزرعي، يُعدُّ أحدَ الصور والأشكال التي تعين على تحمّل الأعباء المعيشية.

[143] جيرمي ريفكن، نهاية العمل، طرابلس، 2007، ص 66.

[144] د. محمد أبو مندور، د. راي بوش، د. سيمون برومللي، مرجع سابق، ص 196.

خاتمة وبعض الدروس المستفادة

هناك عدد من الاستنتاجات الأساسية التي يمكن استخلاصها من الدراسة حول أسباب تفاقم وضعيّة اللامساواة بين فقراء وصغار الفلاحين، من بين تلك الاستنتاجات:

- **ارتباط الزراعة المصرية بالأسواق التبادليّة واستمرار معدلات إفقار صغار الفلاحين:** يلاحَظ أنّ هناك تباينًا شديدًا بين العائد والتكاليف في ما يتعلّق بالمحاصيل الزراعية، ويفسّر ذلك ارتباط الزراعة بالأسواق التبادلية على الصعيد الدولي، إذ يلاحَظ أنّ التكاليف الزراعية (خاصّةً بالنسبة للمدخلات الزراعية) تتزايد بطريقة أقرب إلى المتوالية الهندسية، في وقتٍ يتزايد فيه عائدُ المحاصيل الزراعية عبر سلسلة زمنية بمتوالية حسابية، ويفسّر ذلك أنّ تكاليف المحاصيل الزراعية يتمّ بيعُها للفلاحين في مصر بأسعار تضاهي أسعار الأسواق العالمية، الأمر الذي يعني وجود نمو سلبي بالنسبة لدخول الفلاحين في الأراضي الزراعية، ومن ثم تزايد معدلات الإفقار لمعظم الفلاحين من ناحية وتزايد معدلات المديونية من ناحية أخرى.

- **ضعف البناء المؤسسي لصغار الفلاحين يزيد من ضعف مرونة عرض المحاصيل الزراعية:** تتّسم المحاصيل الزراعية بصفة أساسية بضعف مرونة العرض، إنتاجيًّا أو تسويقيًّا. ويرجع ذلك إلى ضعف قدرات فقراء وصغار الفلاحين، المادية أو التنظيمية، إذ لا يوجد أشكال تنظيمية فلاحية يمكن أن تساعد في تعظيم القدرات الفلاحية. وهذا سواءً ما يتعلّق بقدرات التصنيع الزراعية من ناحية أو إمكانية زيادة عرض المحاصيل الزراعية من ناحية أخرى والتي تتمّ بواسطة العديد من الأشكال التقنية. وتتعلّق أيضًا بإمكانيّة تخزين تلك المحاصيل لفقراء وصغار المزارعين، وأيضًا إمكانية التوسع الإنتاجي التعاوني، سواءً في عمليات الغرس أو الحصاد أو التسويق، ومن ثم جعل فقراء وصغار الفلاحين رهنًا بكل التحولات والتبدلات التى تتّسم بها الأسواق التبادلية.

- **غياب صناديق التأمين على المحاصيل والأزمات الزراعية الممتدة والطارئة:** أظهرت الجائحة غيابًا كاملًا لأيّ شكلٍ من أشكال صناديق التأمين على المحاصيل الزراعية، سواءً أمام التغيرات المناخية أو الأزمات الطارئة والممتدّة وكذلك التغيرات التي تطرأ على أسواق المدخلات الزراعية كانعكاس لتلك الجائحة، وأيضًا انخفاض الغلّة الإنتاجية من المحاصيل الزراعية، والمضاربة على أسعار المحاصيل الزراعية في ظلّ حالات انعدام المرونة للحاصلات والمنتجات الزراعية، خاصةً في ظلّ بيروقراطيّة الصناديق التي قد تنشئها الوزرات المعنيّة والتي تتّسم عادةً بكونها مؤقتة من ناحية أوالاستعاضة عنها بشركات التأمين الخاصة من ناحية أخرى، وقد تجلّى هذا في ذروة الجائحة عندما أصدر «اتحاد شركات التأمين المصري» عددًا من التوصيات ومن ضمنها «الإعلان في وقت قريب عن تعاون كبير من شركات إعادة التأمين العالمية بشأن دعم قطاع الزراعة في مصر من خلال منتجات تأمينات زراعية يمكنها أن تقلّل من الضرر الذي يتعرض له المزارعون، بالإضافة إلى دعم الحكومة المصرية في برامجها التنموية المستدامة».[145]

[145] نشرة الاتحاد المصري للتأمين، العدد 154، حزيران/يونيو 2020.

بعض الدروس المستفادة

إعادة النظر في نظرية النفقات النسبية

كشفت الجائحة تصدّعًا أصاب نظريةَ النفقات النسبية في مقابل إشباع الحاجات الأساسية للسكان من السلع في الأسواق المحلية. فقد أبرزت الدراسة ارتفاعات متوالية في أسعار المدخلات الزراعية بسبب إغلاق العديد من الدول لأسواق الاستيراد والتصدير خوفًا من انتشار عدوى فيروس كورونا. وقد أدّى هذا إلى فقدان العديد من السلع الأساسية بسبب اعتماد المنتجين على استيرادها من الخارج، الأمر الذي دفع البعض إلى الاعتماد على المنتجات المحلية بدلًا من الاستيراد.

الاقتصاد التضامني كنمطٍ تنمويٍّ بديل في مواجهة الأوبئة والأزمات الممتدة

كشفت جائحة كورونا عن ضرورة البحث في نمط إنتاجي بديل يتّسم بمرونة أكبر في مواجهة الأزمات الممتدة، خاصّةً تلك المتعلقة بإنتاج الغذاء. فإذا كانت الجائحة قد انعكست على إعادة إنتاج الفقر بين صغار المزارعين بسبب ربط القطاع الزراعي بالأسواق المعولمة، فإن هذا الأمر يستلزم البحث في أنماط اقتصادية بديلة ومغايرة تعتمد بالأساس على الأسواق التضامنيّة التي تعطي الأولوية لإشباع الحاجات الأساسية للسكان، وخاصّةً في مجال إنتاج الغذاء.

وأيضًا تعمل الأنماط الاقتصادية البديلة على المزيد من التكامل بين أسواق الإنتاج من ناحية وأسواق الأستهلاك من ناحية أخرى، ممّا يساعد على الخروج من الدوائر الاحتكارية التي تتعلّق بالمدخلات الزراعية ومن ثم تعظيم المبادلات التضامنية وخاصّةً في ما يتعلّق بتلك المدخلات الإنتاجية، والاستفادة من الوفورات السعرية وانعكاس ذلك على التمكين الاقصادي للفئات الأكثر فقرًا وتمهيشًا، وخاصّة في قطاع الزراعة وإنتاج الغذاء.

أبرزت الجائحة أيضًا ضعف القدرات الفلاحية، خاصةً بين النساء، في الوصول إلى الأسواق التبادلية، سواءً ما يتعلّق ببيع المحاصيل والمنتجات الزراعية أو ما يتعلّق بالوصول إلى أسواق الائتمان، الأمر الذي زاد من انكشاف فقراء وصغار الفلاحات والفلاحين في ريف مصر، وزيادة هشاشة أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية. الأمر الذي يستلزم معه تعزيز الحق في خلق الأسواق التضامنية القائمة على الإدارة الذاتية لصغار المزراعات والمزارعين وضمن إدارة مؤسسية من قِبل المؤسسات الفلاحية القائمة على الإرادة الحرة لصغار الفلاحات والفلاحين أنفسهم من تعاونيات إنتاجية واستهلاكية، جمعيات، نقابات، بنوك تقاوي، إلخ.

قائمة المراجع

حسانين كشك، إعادة إنتاج الفقر في القرية المصرية، دار ميريت بالقاهرة، 2004.

حسانين كشك، في (تحرير: حنان رمضان)، أحوال الزراعة والفلاحين في ظلّ سياسات التكيف الهيكلي، مركز البحوث والدراسات العربية والأفريقية وبالتعاون مع منتدى العالم الثالث بداكار، القاهرة، 2007.

جيرمي ريفكن، نهاية العمل، طرابلس، 2007.

سمير أمين، التراكم على صعيد عالمي نقد نظرية التخلف، دار إبن خلدون، بيروت، 1997

صلاح العمروسي، المسألة الفلاحية والزراعية في مصر، ضمن كتاب، القاهرة، 1992.

عبد الباسط عبد المعطي، توزيع الفقر في القرية المصرية، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1979.

د. محمد أبو مندور، د. راي بوش، د. سيمون بروملي، الاقتصاد السياسي للإصلاح في مصر «القاهرة»، دار المحروسة، 2000.

محمود عبد الفضيل، التحولات الاجتماعية في الريف المصري (1952–1970) دراسة في تطور المسألة الزراعية المصرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1978.

التعداد الزراعي، 2000/99، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشؤون الاقتصادية.

التعداد الزراعي، 2010/2009، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشؤون الاقتصادية.

نشرة التكاليف المزرعية بين عامي 1985 و2006، وزراة الزراعة واستصلاح الأراضي.

نشرة الزمام والملكية، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، القاهرة، 2016

بحث الدخل والإنفاق، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، القاهرة، حزيران/يونيو 2019.

النشرة الشهرية لمتوسط أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، القاهرة، كانون الثاني/يناير 2020.

النشرة السنوية لتقديرات الدخل من القطاع الزراعي عن السنة الزراعية 2016–2017، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2019.

نشرة الاتحاد المصري للتأمين، العدد 154، حزيران/يونيو 2020.

الجريدة الرسمية، العدد 23 في 5 حزيران/يونيو 1980، القانون 112 لعام 1980.

الجريدة الرسمية، العدد 33 مكرر أ في 19 آب/أغسطس 2019.

الجريدة الرسمية، العدد 37 مكرر (ج) في 17 أيلول/سبتمبر 2014، والخاص بالتأمين الصحي على الفلاحين والعاملين في الزراعة.

الجريدة الرسمية، عدد 17 مكرر (أ) في 27 نيسان/أبريل 2015 والخاص بقرار رئيس الوزراء رقم 981 لعام 2015 بشأن اللائحة التنفيذية للقانون 127 لعام 2014.

الجريدة الرسمية، العدد 2 تابع (ب)، 11 كانون الثاني/يناير 2018، والخاص بقانون 2 لعام 2018 الخاص بالتأمين الصحي الشامل.

الجريدة الرسمية، عدد 18 مكرر أ، في 8 أيار/مايو 2018 والخاص بقرار رئيس الوزراء رقم 909 لعام 2018، بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون 2 لعام 2018.

الجريدة الرسمية، العدد 45 مكرر هـ، 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2016.

4. كورونا: مأساة إنسانية ذات تجلّيات كارثيّة حال الفئات المهمَّشة/ الضعيفة في السودان بولاية الخرطوم

عزة مصطفى محمد أحمد[146]

(ترجمة النسخة الانجليزية: سونيا فريد)[147]

«أنت إنسان؟.. برهن على ذلك»
برتولت بريشت 1898-1956

المقدمة

تسعى هذه الورقة إلى التعرف على تأثير جائحة كورونا كأزمة إنسانية كارثية على أوضاع الفئات المهمشة/ الضعيفة في السودان، كأكثر الفئات المجتمعية تأذّيًا من الجائحة، وإلى أي مدى كان التأثير واضحًا عليها من الناحية الاقتصادية والاجتماعية. وتدرس الورقة تحديدًا تأثير الجائحة على النساء بائعات الشاي والأطعمة، والنساء المعوّقات في ولاية الخرطوم، عاصمة البلاد. ونظرًا إلى ظروف حظر التنقّل بسبب الجائحة وبُعد المعسكرات التي تأوي النازحين، لم تشمل الدراسة هذه الفئة. بناءً على ما سبق تتولد التساؤلات الآتية: ما مدى تأثير الجائحة على تلك الفئات؟ وكيف لها أن تتعامل مع الظروف التي فرضتها؟ وما الدور الذي لعبته المؤسسات الحكومية المعنيّة تجاهها، تحديدًا وزارة الصحة ووزارتا العمل والتنمية الاجتماعية؟

كمدخل تعريفيّ، نقصد بالمجموعات المهمّشة/ الضعيفة «مجموعة من الناس تُعَدُّ الظروفُ الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مسؤولةً عن تهميش وجودها، وتحديد دورها في المجتمع، وأنّ التهميش هو الوجه الآخر للفقر والحرمان وانعدام العدالة الاجتماعية، ويتركّز بشكل أساسي في الريف والحضر. وتعاني الفئات المُهمّشة من انخفاض مستوى التعليم وانتشار الأمية قياساً بالفئات الأخرى من غير المهمشين، إذ تعتبر تلك الفئات تأمينَ لقمة العيش أولويّة لها يأتي بعدها التعليم، ويعمل الرجال والنساء وكذلك الأطفال أعمالاً مؤقتة وهامشية، ويكون الدخل الذي يحصل عليه هؤلاء الأفراد مُتدنٍّ ولا يفي باحتياجات الأسرة الأساسية؛ وفي أحيان كثيرة يقلّ دخلُ الأسرة المُهمشة عن خط الفقر. يقطن المُهمشون في أحياء ومناطق تفتقر إلى الخدمات الأساسية العامة، وإلى الخدمات الصحية الضرورية مقارنة بالأحياء التي تعيش فيها الفئات الأخرى»[148].

الفئات المهمّشة في السودان

واجه السودان حروبًا ونزاعات أهلية بدأت في العام 2003 في مناطق عدّة غرب البلاد في دارفور والنيل الأزرق وجنوب كردفان. تأثر المواطنون بتلك الحروب والنزاعات تأثيرًا واضحًا ما دفعهم إلى اللجوء والنزوح داخل المعسكرات في بعض مدن دارفور أو الى المناطق الأقل تأثرًا والبعيده نسبيًا. جاءت مجموعات من كل هذه المناطق إلى الخرطوم فاستقرت في مساحات طرفية محيطة بالعاصمة وكوّنت معسكرات كمأوى ضمّت النازحين من المناطق الثلاث.

[146] أستاذ مساعد العلاقات الدولية والدراسات الدبلوماسية – الجامعة الوطنية بالسودان.
[147] مترجمة وأستاذة مساعدة اللغة الإنجليزية وآدابها بكلية الآداب بجامعة القاهرة.
[148] محمد ابراهيم طه، الفئات المهمشة، 2018 www.alkhabbar.com.cdn.ampproject.org

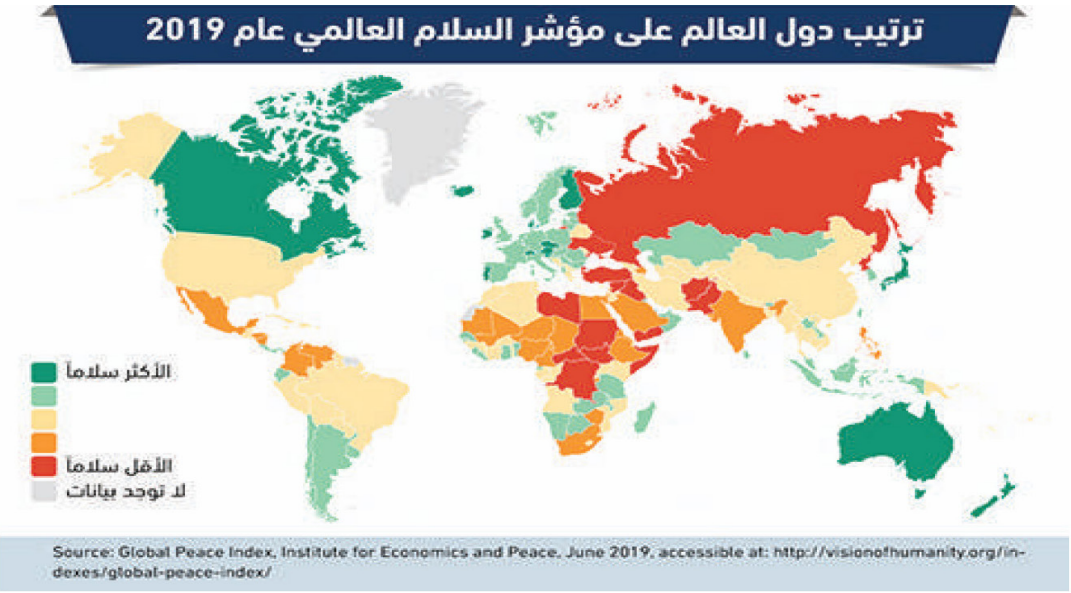

خريطة توضح موقع السودان من دول العالم وتصنيفه تحت خارطة الدول الأقل سلامًا، نسبة للحروب والنزاعات الداخلية الطويلة. المصدر: محمد عز العرب، جغرافيا الانكشاف: خرائط التجمعات الهشة في الشرق الأوسط خلال جائحة كورونا، في دراسات خاصة، العدد 5 نيسان/أبريل 2020

قبل اندلاع الحروب، شكّلت الزراعة المورد الأساسي لأغلبية السكان، إلا أن عدم الاستقرار اضطرهم إلى النزوح طلبًا للسلامة. ومعروف عن المرأة في تلك المناطق أنها تمارس أنشطة إنتاجية مختلفة مثل صناعة الألبان ورعي الماشية والزراعة. في ذاك الوقت، أوضحت التقارير أنّ 65٪ إلى 84٪ من النساء هنّ العائل الأساس للأسرة، إضافة الى أنّ 64٪ إلى 70٪ من النساء النازحات هنّ في العمر الإنتاجي النشط.[149] كان العمل مقابل الأجر هو البديل/الخيار لكسب العيش وضروريات الحياة، بعضهنّ عمل في المنازل والمصالح الحكومية كعاملات نظافة وخدمات، وأخريات عملن بائعات شاي وأطعمة استهدفن في البداية عمّال المباني قيد الإنشاء كزبائن لهنّ، ومناطق المواصلات العامة وتجار الأسواق، كمصدر للرزق في مناطق جديدة، وعليهنّ التكيف مع التحولات لأن الحياة الاقتصادية لا تتوقف ولكن تأخذ أشكالًا جديدة.[150]

في ظل الظروف الصعبة التي تواجه النازحات، يمثّل عملُهنّ في بيع الشاي والأطعمة الوسيلةَ المتوفرة لديهنّ لسدّ احتياجات الأسرة وخاصةً الأطفال. وهنّ يقضين يوم عمل طويل ومرهق من الساعة السادسة صباحًا حتّى السادسة مساءً، وأخريات حتى الساعة الحادية عشرة قبل منتصف الليل.[151] يبقين كلَّ هذه المدة بعيدًا عن أسرهنّ وأطفالهنّ. وبالطبع لهذا الأمر مدلولات وتأثيرات سلبية عليهنّ وعلى الأسرة والأطفال. الجدير بالذكر، أن معظم الأسر النازحة تعتمد كليًّا في توفير سبل معيشتها على ربة المنزل نسبةً لغياب الأب بسبب الانضمام إلى الحركات المسلحة المعارضة للحكومة، أو بسبب الوفاة، غالبًا أثناء الحرب، أو بسبب الطلاق، أو أن الأب يمتهن مهنةً هامشيّةً مساهمتها مؤقتة في تكاليف المعيشة تكاد لا تُذكر.[152]

149 World food program (2004) Emergency food security and Nutrition Assessment in Darfur, Sudan.

150 خالد التيجاني النور، «اقتصاد الحرب وحروب الاقتصاد دارفور نموذجًا» في دارفور حصاد الأزمة بعد عقد من الزمان، تحرير عبد الوهاب الأفندي، مركز الجزيرة للدراسات، 2013.

151 مقابلة مع سعيدة عوض، بائعة شاي، شارع الجامعة، الخرطوم، 25 أيار/مايو 2020

152 مقابلة مع عايدة خميس، بائعة شاي، شارع البرلمان، الخرطوم، 15 آب/أغسطس 2020، انضم زوجها إلى الحركات المسلحة تاركًا خمسة أطفال في عمر المدرسة، سعت إلى بيع الشاي حتى تتمكن من إعالتهم.

دراسة اقتصادية توضح الحالة الاجتماعية لبائعات الشاي في محافظة الخرطوم

الولاية	الفئة العمرية	الحالة الأجتماعية	المنطقة الأصل	النسبة المئوية
الخرطوم	18 إلى 45 (٪87)	غير متزوجات	جنوب كردفان، دارفور والنيل الأزرق (٪88,6)	٪45,1
		متزوجات		٪33
		أرامل ومُطلقات		٪21

بتصرف من بدور مبارك، «في انتظار توفيق أوضاعهن، بائعات الشاي بشارع النيل»، تشرين الأول/أكتوبر 2017 www.alrakoba.net

يفتقر معظم هؤلاء النساء إلى الخبرات المهنية التي تعينهنّ على تدبير تكاليف الحياة، ما أدى إلى ظهور عدد من (المهن الهامشية)، والتي لا تتطلب تأهيلًا أو خبرات كبيرة، فالنشاط التجاري في القطاع غير المنظم لا يتطلّب مستويات متقدمة من المهارات والتكنولوجيا، ولا يخضع لشروط الضرائب والترخيص الرسمي، وبالتالي لا يخضع لضبط المواصفات والجودة، وقد بلغت نسبةُ العمالة النسائية ٪88، ويصل حجمُ القطاع إلى ما بين ٪76 و٪86 مع تزايد النسب والمساهمات كدخل غير منظم[153]. وقد ذكرت بعض الدراسات أن كثافة العمالة النسوية تتركّز في القطاع غير المُنظم، وأنّ أهم العوامل خلف هذا التركيز الكبير للنساء هي:

- الحراك السكاني الكبير نتيجةً لتشتّت الأسر جرّاء الحروب وفقدان العائل.
- صعوبة الأوضاع الاقتصادية الناتجة عن التضخم وارتفاع الأسعار، الأمر الذي يتطلب عمل عدد من أفراد الأسرة لسد الضروريات.
- ارتفاع الأمية وقلة الخبرة مما يُضعف الفرص التنافسية في القطاع العام[154]. أصبحت مهنة بيع الشاي وبيع الأطعمة مهنة مقبولة وذات دخل ثابت يساعد في حالة الظروف الاقتصادية والمعيشية الضاغطة وعدم مقدرة العديد من الرجال على إيجاد وظيفة أو مهنة ثابتة تُعيل أسرهم[155].

على الرغم من ارتفاع نسبة الأمية وانخفاض المستوى التعليمي لديهنّ، غير أنّه في الآونة الأخيرة ومع ضيق فرص العمل وانتشار البطالة زادت نسبة الخريجات الجامعيّات من حمَلة البكالوريوس والدبلوم في مهنة بيع الشاي والأطعمة[156]. وهنّ يؤكدن أنها ليست المهنة أو الوظيفة التي ترضي طموحهنّ كخريجات إلا أنها تسدّ رمق الحاجة التي يتقلّص معها سقفُ الطموحات والآمال. من ناحية أخرى أصبح التفاف الشباب حول بائعات الشاي لاحتساء أكواب الشاي والقهوة بمثابة نادٍ ثقافي اجتماعي وسياسي، تناقَش فيه كل القضايا والمواضيع الساخنة في البلد وتلك التي تثير اهتمامهم خاصةً مع شحّ الأماكن الترفيهية في البلاد بعد أن استولت عليها حكومة النظام البائد وجعلت منها أماكن استثمارية. لذلك تمثّل جلسة الأصدقاء حول «ست الشاي» منتدى جامعًا ومكانًا للاجتماعات خاصة المناطق حول نهر النيل[157].

تأثير جائحة كورونا على أوضاع الفئات المُهمشة

أ. بائعات الشاي والأطعمة

بصورة عامة، كلّ بائعات الشاي والأطعمة موضوع الدراسة أكّدن تأثير جائحة كورونا الواضح على

[153] عبد المنعم حسين محمود، «النشاط الاقتصادي غير الرسمي التحديات وآفاق المستقبل» ورشة عمل القطاع غير المنظم في عالم متغير، الخرطوم، 2015

[154] للمزيد أنظر/ي حسن عبدالعطي وأشرف عثمان، العمل غير المُنظم في السودان، شبكة المنظمات العربية غير العربية للتنمية، www.annd.org

[155] Omayma Sayed-Ahmed and Ahmed Mukhtar, Women Tea-Sellers in Khartoum and HIV/AIDS: Surviving Against the Odds, January 2006, Khartoum.

[156] تقرير حول«ستات الشاي في الخرطوم لا يعرفن عيدا ولا راحة» https // www.alnilin.com.cdn.ampproject.org

[157] إفادة د. إحسان فقيري، ناشطة حقوقية، ضمن تقرير «ست الشاي» السودانية ملتقي ترفيه ومثار جدل www.albayan-ae.cdn.amproject.org 5 يونيو 2017

أوضاعهنّ الاقتصادية، وتطرح الدراسة سؤالًا محوريًا حول كيفية مواجهة متطلبات الأسرة وسدّ الحاجة مع توقف سوق العمل لوقت يبدو غير معروف ويشوبه الغموض، خاصة وأنهنّ يعتمدن على «رزق اليوم باليوم»، وقد تغيرت أوضاعهنّ في العمل وفي المنزل تمامًا وتبدّل حالهنّ، فقبل تفاقم حالات الكورونا، وتضاعف أعداد المصابين، كنّ يعملن من الصباح حتّى المساء بصورة يومية مع دخل يتراوح ما بين 1000 جنيه و3000 جنيه، أي مايعادل 7 دولارات يوميًا، وفي بعض المناطق تكون نسبة الدخل أعلى بحسب الزبائن وتهيئة المكان، وبالطبع هذا دخل منخفض مقارنةً مع ارتفاع الأسعار وغلائها المتصاعد، غير أنهنّ قادرات على توفيق أوضاعهنّ على هذا الحال. قبل الثورة كنّ يواجهن ما يُعرف بـ«الكَشات»، وهي حملات تقودها السلطات المحلية ضدّهنّ بحجة أنهن لا يملكن تصريحًا للعمل في المكان الذي يتواجدن فيه، وعليهنّ دفع غرامة مالية على ذلك يمكن أن تفوق دخلهنّ مما يضطرهنّ إلى العمل بنظام الدوامين لتوفير مبلغ الجباية وحاجتهن[158]. وكل ذلك تنفيذًا لقانون النظام العام[159]، الذي كان وسائل جمع الجبايات العديدة التي اتبعتها المحليات للحصول على المال لتسيير متطلباتها من مرتبات ونفقات.

العديد من المنظمات المحلية المدافعة عن حقوق النساء، كمنظمة «صيحة» ومنظمة «لا لقهر النساء»، ساندت بائعات الشاي والأطعمة في مجابهة غرامات المحليات وساندتهن قانونيًا إلى أن قُمنَ بإنشاء اتحاد[160] بائعات الشاي والأطعمة. عمل الاتحاد كنقابة تحمي حقوقهنّ، ويمكن أن يتحدث عنهنّ وما يلاقينه من صلف وتعنّت الأجهزة الأمنية. استمر الحال كذلك حتى جاءت الثورة في كانون الأول/ديسمبر 2019 وحفظت لهنّ الحكومةُ الانتقالية حقهنّ في ممارسة العمل دون ضغوطات ومضايقات، بل تسعى وزارة التنمية الاجتماعية، بشراكة مع القطاع الخاص، إلى تمليكهنّ أكشاكًا للبيع، خاصةً لبائعات الأطعمة[161].

جاءت الجائحة وتغيّر معها حال الجميع. اضطروا للمكوث في المنازل لمدة ثلاثة أشهر منذ 12 آذار/مارس 2020، تجنبًا لانتقال/انتشار العدوى، وفرضت الحكومة على المواطنين غرامات مالية قد تصل إلى السجن عند المخالفة. وكما ذكرن سابقًا، تأثّرت بائعات الشاي والأطعمة من هذا الوضع بشدّة، إذ كيف لهنّ المكوث في المنزل وهنّ صاحبات الرزق اليومي وعليهنّ توفير المال لمجابهة ظروف الحياة؟ اضطرّ العديد منهنّ إلى التهديد بكسر الحجر إن لم يتمّ إيجاد وسائل يمكن من خلالها سدّ الحاجة. ولجأ البعض إلى بيع عددٍ من الأغراض المنزلية لتسديد إيجار المنزل. وقد تمّ، عبر الاتحاد، الاتفاق مع وزارة التنمية الاجتماعية لتوفير بطاقات مصرفية شهرية تحتوي على ثلاثة آلاف جنيه بالإضافة إلى «كرتونة» غذائية فيها مواد تموينية تُصرف إليهنّ بالمجّان. وأجمع عددٌ من النساء اللواتي تمّ اللقاء بهنّ على أن الدعم لم يصل إلى بعضهنّ ما اضطرهنّ، وعددُهنّ 55 بائعة، إلى كسر الحجر ومُخالفة التوجيهات الصحية والذهاب للعمل، هذا الموقف كلّفهنّ دفع 500 جنية غرامة وتقاضي عن الحبس بعد الضمان من الاتحاد[162].

مع بداية الجائحة تشارك المتطوّعون في منظمة «كلّنا قيم». وفكرة قيام مشروع «قيم» تقديم بعض المساعدات العينية للأسر الفقيرة والمُتعففة،

---

158 مقابلة مع عزاز إسحق، بائعة أطعمة السوق المركزي، الخرطوم، 2020/7/6 للمزيد أنظر/ي سيد أحمد إبراهيم «بائعات الشاي في مواجهة السلطة» www.sudancp.com 19/ 12/ 2018

159 قانون النظام العام صدر في 1996، ويتكون من 25 مادة تحدد الضوابط والقواعد المتعلقة بالسلوك العام في المناسبات والأسواق، وقد لاحق القانون بائعات الشاي والأطعمة بغرض الجباية والغرامة. ألغي القانون في 2019 بعد انتقادات واحتجاجات كثيرة من منظمات حقوقية محلية وعالمية. للمزيد حول الموضوع أنظر/ي قانون النظام العام 1996

160 تأسس الاتحاد عام 2013 ويضمّ 14 جمعية، وتبلغ عضوية كل جمعية أكثر من 500 امرأة، ويضم الاتحاد الآن 42 ألف امرأة. أحد أهداف الاتحاد إيقاف الحملات ضد البائعات وتحقيق العيش الكريم للمرأة، إلى جانب سعي ترقية المرأة وتطويرها لتحصل على مهن إنتاجية وحمايتها من خلال مراجعة قوانين الأحوال الشخصية. أمينته العامة رئيسة الاتحاد عوضية كوكو والتي تم تكريمها ضمن أشجع 10 نساء في العالم في نيسان/أبريل 2016 في وزارة الخارجية الأمريكية. www.ar.m.wikipedia.org

161 مؤتمر صحافي لوزيرة التنمية الأجتماعية، منبر سونا، الخرطوم، أيار/مايو 2020

162 مقابلة مع عوضية كوكو، رئيسة اتحاد بائعات الشاي والأطعمة، 2020/7/8، مدينة بحري

فتمّت، بالشراكة مع بعض الخيّرين وقسم المسؤولية الاجتماعية في إحدى الشركات الاقتصادية[163] في البلاد ووزارة التنمية الاجتماعية، تعبئة «سلة الكورونا»، وقد بلغت عشرة آلاف سلّة غطّت الأسر في الأماكن الطرفية في ولاية الخرطوم بمحافظاتها الثلاث. وتعكس فكرة المشروع الشراكة والدور الذي يمكن أن يساهم به/ يلعبه المجتمع المدني كفاعل وشريك في الحياة الاجتماعية في السودان، استشعارًا منه بتخفيف أعباء الجائحة وتأثيراتها السلبية على المجموعات الضعيفة والمُهمشة. مشروع «قيم» لمنظمة كُلنا قيم[164] وسد الفجوة مشروع إطعام[165]

ضرب المشروع عصفورين بحجرٍ واحد، إذ انتبه القيّمون عليه أنّ هناك فئة مُهمشة بأمسّ الحاجة للدعم والرعاية في زمن الجائحة، وهي فئة المشردين، فتكفّلت بتحضير سبعة آلاف طبق في اليوم لإطعام المشردين أو «أبطال الشوارع»، إذ تم تغيير الاسم من أولاد الشوارع وذلك لاعتبارات إنسانية ونفسية. وفّر هذا المشروع وظيفة لـ 15 بائعة طعام كفلت لهنّ تدبير احتياجاتهنّ في زمن الجائحة. غير أن الجانب الإنساني من المشروع هو البدء في إنشاء مَآوٍ لهؤلاء الأطفال، وقد تمّ التواصل مع باحثين اجتماعيين، ومعلمين، ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص. وقد نُفّذت في ولاية النيل الأبيض وشمال كردفان، والآن هناك محاولات لإنشائها في الخرطوم.

حتى بعد انفراج إجراءات الحظر والرجوع إلى الحياة الطبيعية بشكل تدريجي، والسماح لبائعات الشاي والأطعمة بمزاولة العمل، فإنّ إجراءات الاحتياط لمنع تجدد انتشار المرض، والتي هي بمثابة علامة على اتباع التوجيهات ضد الكورونا وحرصهنّ على الصحة والسلامة، تعبّر عن تحملهنّ أعباء إضافية. خصوصًا أنّ هؤلاء البائعات يمارسن عملهنّ في الشارع والأماكن العامة، ما يعني وجود ازدحام وصعوبة لضبط التباعد الاجتماعي، وبالتالي فالتزامهنّ بغسل اليدين عبر الماء والصابون والمُعقمات يعتبر بالطبع تكلفة اقتصادية أخرى.[166]

ب. ذوات الإعاقة

بحسب المادة 19 من قانون الأشخاص ذوي الإعاقة القومي لعام 2017 «يكون للأشخاص ذوي الإعاقة كل الحقوق والتسهيلات والإعفاءات بما يتّفق مع المعاهدات والاتفاقات الدولية التي صادق عليها السودان، وأن تلتزم كافة أجهزة الدولة بتنفيذها، ومن ضمن هذه الحقوق الحق في التأهيل وبناء القدرات والدمج والتدريب وتوفير الوسائل التيسيرية المعقولة والأدخال في مظلة التأمين الصحي والضمان الاجتماعي».[167] توضح المادة 19 أن ذوي الأعاقة لديهم حقوق يجب أن توفرها الدولة[168] لهم في الظروف الطبيعية، ناهيك عن الظروف غير الطبيعية كحالة انتشار الجائحة مثلًا، وتأثرهم بها خاصّةً أنهم يواجهون صعوبات مواجهة الحياة بسبب الإعاقة وما يترتّب عليها.

163 شركة دال للمواد الغذائية واحدة من أكبر الشركات الاقتصادية في السودان وعُرف عنها دوام تقديم المساهمات في المشاريع المُختلفة التى تستهدف الشرائح الاجتماعية المُختلفة. www.corporatesocialresponsibilityuae,wordpress.com

164 منظمة شبابية طوعية، تأسست في 2013، قامت بعدة مبادرات منها دعم المرضى، المُتعفّين، الأيتام، الطبيب الإنسان، وإجراء فحوصات وصرف الأدوية مجانًا، وكذلك إنشاء استراحة أطفال لمرضى السرطان.

165 مقابلة مع محمد إبراهيم محمد، المدير التنفيذي لمنظمة «كُلنا قيم»، 2020/7/6 الخرطوم بحري

166 مقابلة مع حنان عبدالكريم باخت، منى عبدالقادر عبدالله ويسرية محمد زكريا، بائعات أطعمة ميدان جاكسون، الخرطوم، 2020/7/8

167 تقرير حول حالة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بمناسبة مرور عشر سنوات على مصادقة السودان على الاتفاقة الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، المجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة، الأمانة العامة، الخرطوم 2019، ص 29.

168 ينص القانون القومي للأشخاص ذوي الإعاقة لعام 2017 على الآتي: لا يعتبر القانون الحرمان من التدابير التيسيرية المعقولة الذي يشكل نوعًا من التمييز على أساس الإعاقة، وبالتالي لا يوفر الحماية من التمييز، وعليه فإن الأشخاص ذوي الإعاقة يعانون من تمييز واضح في الحصول على العمل اللائق. وحتى أولئك الذين يحصلون على عمل لا تتوفر لهم التدابير التيسيرية المعقولة التي تمكنهم من أداء عملهم بكفاءة. كما لا توجد جزاءات للجهات الحكومية التي لا تلتزم باستيفاء النسبة المُخصصة لتوظيف ذوي الإعاقة. أنظر القانون القومي للأشخاص ذوي الإعاقة لعام 2017، المادة 4. www.moj.gov.sd. ومن التدابير التي اتخذتها الحكومة لإنفاذ حق العمل للأشخاص المعوّقين إنشاء إدارة خاصة بهم في وزارة العمل، وتم تخصيص قسم خاص بتشغيل الأشخاص المعوّقين داخل الإدارة ليكون نقطة ارتكاز تُعنى بتعزيز حق العمل في القطاعين العام والخاص. إفادة سعاد الطيب حسن مديرة إدارة المرأة والطفل والأشخاص ذوي الإعاقة في وزارة العمل، 2020/1/5. www.ultrasudan.com

في كلّ الأحوال، لوباء كورونا على المعوّقين آثارٌ اقتصادية ونفسية وبالطبع اجتماعية. إذ إنّ شرطَ التباعد الاجتماعيّ وتوفيرَ المساحة الآمنة بين الأفراد في زمن كورونا يحمل أثرًا اجتماعيًّا، فهو يخلق «جفوة» غير معروفة ويزيد من الضغط النفسي على المعوّقين وهم يحاولون الاعتماد على أنفسهم لتلبية الكثير من الحاجات التي يحتاجون لتلبية العديد منها إلى مساعدة الآخرين.

ووفقًا لقرارات وزارة الصحة بضرورة الحجر المنزلي لتفادي انتشار الوباء، اضطُرَّ عددٌ من المعوّقين إلى المكوث في منازلهم، ولأنهم أيضًا من أكثر الفئات عُرضة للإصابة، فتأثير ذلك على العاملين منهم في الدولة كان خفيفًا لأن وزارة العمل تكفّلت بسريان الرواتب طيلة فترة الحجر الصحي وأصدرت مرسومًا رسميًّا بإعفائهم من العمل حتى تأكيد استقرار الأوضاع.[169] عمل مركز مكافحة الفقر وديوان الزكاة[170] على تقديم مليوني سلة غذائية، بغرض المساعدة في درء آثار الجائحة المفاجىء إلى جانب برنامج الدعم النقدي المباشر، وذلك بهدف تحسين الأوضاع وتخفيف الفقر، استهدف 15٪ من المجموعات الفقيرة (الفقر الحاد).[171] وبالطبع تُعدّ هذه النسبة بسيطة قياسًا بالعدد الكلّي لذوي الإعاقة في ولاية الخرطوم ككلّ والتي يعيش فيها 14.4٪ وتحديدًا الأماكن الطرفية.[172]

«تواجه النساء والفتيات المعوّقات تمييزًا مزدوجًا كونهنّ نساء ومعوّقات في الوقت نفسه. إذ أنّ التمييز الذي يمارَس ضدهنّ يفوق في نوعيته ومقداره التمييز الذي يُمارَس ضد النساء غير المعوّقات وكذلك الذي يُمارَس ضد الرجال المعوّقين. كما أنّ الوصمة الاجتماعية والاتجاهات السلبية ما زالت تؤدّي إلى الاستبعاد والإقصاء والعنف ضدّ النساء والفتيات المعوّقات الأمر الذي يؤدي إلى حرمانهنّ من حقوقهنّ الإنسانية وحرياتهنّ الأساسية على قِدم المساواة مع الآخرين. ولا توجد آليات لرصد العنف ضد المرأة ذات الإعاقة»[173] وقد أفاد بعض ذوات الإعاقة في ما يتعلّق بالجزئية الخاصة بضرورة تمتعهنّ بحقوقهنّ الإنسانية وحرياتهنّ الأساسية على قِدم المساواة مع الآخرين، بأنهنّ يجدن تمييزًا واضحًا عند اختيار الوظائف والعمل عمومًا، وهذا منحًى أَلقى بظلاله على أوضاعهن وخاصة في زمن الجائحة، ما دفعهنّ إلى القيام ببعض الأشغال اليدوية وبيعها في السوق المحلية وفي المنازل خلال فترة الحجر، وذلك فقط لضمان توفير مبلغ يُغطّي المصروفات اليومية وإيجار البيت، وهو حمل مُضاعف لأسرة تعيش في مستوى خط الفقر. إلا من مساعدات متقطعة من بعض الخيريين.[174]

ج. الأثر الاجتماعي والنفسي على الفئات المهمّشة/الضعيفة

- الخوف وعدم الأمان والطمأنينة في حال إصابتهم بالفيروس، لأنّ الإصابة تتطلّب العزل، ومن المعروف أنّ لهذه الفئات طلبات خاصة لا يستطيع توفيرها لهم سوى الأهل والأقارب.
- الخوف من الآتي والذي يبدو مجهولاً خاصّةً من الناحية الاقتصادية التي بيّنت ضرورة توفير بعض المال لتفادي مثل هذه الظروف مستقبلًا، وذلك على الرغم من صعوبة توفر الموارد الثابتة، ولكن لا بدّ ممّا ليس منه بُد.[175] ونفسيًا، أوضح أغلب المستهدفين أنّ الجائحةَ وما ترتّب عليها من حجر، أصابهم بالكثير من الضجر والملل، خصوصًا أصحاب الإعاقة الحركية والبصرية. وأوضح بعضُهم كيف ولّد مكوثهم في المنزل طوال اليوم احتكاكًا وشجارًا شبه

169 قرار وزارة العمل والخدمة العامة، الصادر يوم 2020/4/16

170 يتبع «صندوق الزكاة» و«مركز مكافحة الفقر» وزارةَ التنمية الاجتماعية، ويقدّمان المساعدات المالية والعينية لمكافحة الفقر وكفالة الأسر الفقيرة. كذلك يدعم ديوان الزكاة مشاريع الفقراء الصغيرة وكذلك الطلاب. للمزيد أنظر موقع الوزارة www.molsd.gov.sd

171 إفادة عقيد بدرالدين أحمد حسن، أمين عام المجلس القومي لذوي الأعاقة، الخرطوم، 2020/7/13

172 عبدالحميد عوض، «السودان يعلن 2018 عامًا لذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة « كانون الأول/ديسمبر 2017 www.alaraby.co.uk

173 تقرير حول حالة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، مرجع سابق، المادة 6 النساء ذوات الإعاقة، ص 14

174 إفادة زينب آدم شين، إعاقة حركية، موظفة من فئة العمال بالمحلية، 2020/7/25

175 إفادة مريم محمد إبراهيم، مُعوقة حركيًا، موظفة سابقة منظمة شيشر لذوي الإعاقة، الخرطوم، 2002/7/25

يومي مع أفراد الأسرة[176]، وذلك لشعورهم بأنهم أصبحوا عبئًا إضافيًّا على أسرهم، إذ كانوا قبل الجائحة يقضون معظم يومهم في الخارج أو في أماكن العمل، وعندما يعودون إلى المنزل مساءً لساعات قليلة تكون طلباتهم محدودة[177]. وأفاد آخرون بأنّهم يفتقدون أصدقاءهم ولقاءاتهم اليومية خصوصًا وأنهم جميعًا من الفئة نفسها ويستطيعون فهم بعضهم البعض من دون الشعور بالإحراج أو الحساسية في التعامل، فـ«من دون الأصدقاء والأصحاب لا قيمةَ للأشياء».[178]

- أثرت مدة الحجر لأربعة أشهر على ذوي الإعاقة بصورة كبيرة بسبب حبسهم ومحدودية حركتهم، خصوصًا المصابون بالتوحّد الذين فقدوا برنامجهم المعتاد في الخروج إلى المعاهد الخاصة بهم، إضافةً إلى أن فترة الحجر ساعدت على تعطيل جانب التعلّم في ما يختص بالمهارات والمساعدة على النطق وتعديل السلوك.[179]

دور مؤسسات الدولة في مُجابهة الجائحة: وزارتا الصحة والتنمية الاجتماعية[180]

- **وزارة الصحة:**

في نيسان/أبريل، وضعت وزارة الصحة الاتحادية، بدعم من منظمة الصحة العالمية، استراتيجيّةً لمواجهة الجائحة على مستوى البلاد، تتضمن عددًا من التدابير من قبيل ضمان التنسيق والتخطيط والمتابعة على الصعيد الوطني، بالإضافة إلى إعداد سبل الرقابة والإشراف، وتجهيز فرق الاستجابة السريعة، والتحقق من حالات الإصابة والتعامل معها، وإنشاء مختبرات وطنية للاختبار، وتقديم الدعم التشغيلي والخدمات اللوجستية. عملت وزارة الصحة قاعديًّا على تدشين مشروع لجان الطوارئ المجتمعية في المراكز الصحية، وتكون المراكز الصحية في الأحياء هي المقرّ لضمان سرعة الاستجابة والتفاعل مع الحالات. وتعتمد استراتيجية المشروع على:

1. المشاركة في تكوين لجان طوارئ في المراكز الصحية (الحكومية، المنظمات) أو الأحياء، خاصةً الطرفية وأماكن سكن النازحين.
2. تأهيل وإعداد غرف الطوارئ في المحليات، مُستهدفةً المناطق الطرفية فيها.

تهدف وزارة الصحة من هذا المشروع إلى زيادة فاعلية المشاركة الجماهيرية والمجتمعية في رفع المستوى الصحي للمواطنين كحق أساسي وتفعيل دور المجتمع في تحديد احتياجاته ومشاكله والمشاركة في التخطيط للخدمات الصحية وكامل متابعتها وإدارتها خاصةً وسط الفئات الضعيفة.[181]

---

176 أنشأت وحدة مكافحة العنف ضد المرأة بالمجلس القومي لمكافحة العنف والذي يتبع للوزارة، خطًّا مباشر لتلقي الشكاوى من النساء اللواتي يتعرّضن للعنف أثناء الحجز المنزلي وكذلك الفتيات والأطفال. وقد بدأت الحملة التعريفية عبر منصات التواصل الاجتماعي والاستهداف المباشر للنساء والتعريف بأن الخط يستمع للجميع، رجالًا ونساءً وكذلك الأطفال. في بداية الجائحة، كانت الوحدة تتلقى مكالمة واحدة في اليوم ليرتفع عددُ المكالمات ويصل إلى 100 مكالمة في الأسبوع. تحاول الوحدة التواصل مع المعنّفين للمتابعة والمساعدة في الحلول، إلى جانب ملء ورقة استبيان تخطط الوحدةُ من خلالها لتأسيس قاعدة بيانات، تُقاس من خلالها أنواع العنف والأعمار ودرجة الحالات المعنَّفة، وهي بيانات سوف تستفيد منها الوزارة في مشروعها لبناء دار إيواء للنساء المعنَّفات. من خلال الحالات المتّصلة تبيَّن أنّ النساء المعنّفات ليس لديهنّ مصدر دخل وأنهنّ غير متمكّنات اقتصاديًّا، لذلك يضطررن إلى تحمّل التعنيف والبقاء في المنزل. وعلى العكس من حالة بائعات الشاي والأطعمة عند سؤالهن حول هل تعرضهنّ إلى التعنيف أثناء الحجر، لم يذكرن حالات تعرّض للعنف أيًّا كان نوعه، وهذا يؤكّد أنّ التمكين الاقتصادي للنساء يعمل على حمايتهنّ من أيّ نوع من أنواع العنف أو الشجار حتى وإن كان محدودًا. (مقابلة مع كريمة فتح الرحمن، وحدة العنف ضد المرأة، وزارة التنمية الأجتماعية، 2020/7/30)

177 محمد سليمان أبوبكر، إعاقة بصرية، طالب جامعي، الخرطوم، 2020/7/24

178 زينب صالح أدم شين. 2020/7/25

179 إفادة فاطمة محمد حسن، أخصائية تطويرالمهارات والسلوك لأطفال التوحد، عبر الهاتف، يوم 2020/7/15

180 وقع الأختيار على وزارتي الصحة والتنمية الاجتماعية والعمل نظرًا إلى أنهما الوزارتين المعنيتين مباشرة بتقديم الخدمات للفئات المذكورة، بالإضافة إلى معرفة ما هي الخطط والخدمات التي تم تقديمها في مواجهة الجائحة والمساعدة في معالجة الأوضاع الأقتصادية الهشة لهذه للفئات.

181 وزارة الصحة الاتحادية، مشروع لجان الطوارئ المجتمعية في المراكز الصحية، www.fmoh.gov.sd

لا توجد إحصاءات منشورة توضح نسب الإصابات داخل الفئات المُعينة، فقد علمت كاتبة الورقة أن تداول المعلومات الإحصائية مُنع بواسطة الوزارة من دون تحديد موعدٍ محددٍ لإمكانية التداول. توجد فقط إحصاءات إجمالية عن عدد المصابين والمتعافين والوفيات من دون تفاصيل أو بيانات مفصّلة.

• **وزارة التنمية الاجتماعية:**

لقد حدّدت 570 ألف أسرة محتاجة وفقيرة في ولاية الخرطوم، وبدأت بإيصال سلة تحتوي على 11 مادة غذائية والاحتياجات المنزلية الأساسية لكل منها، وذلك بالتنسيق مع مفوضية العون الإنساني لجهود المنظمات غير الحكومية، ومنظمة الغذاء العالمي والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين التي تيسر أنشطتها ذات الصلة بمكافحة الجائحة. تسعى الوزارة في الأيام المقبلة، مع ديوان الزكاة، إلى إدخال تلك الأسر في مظلة الضمان الاجتماعي والضمان الصحي، لتخفيف أعباء العلاج ومصروفاته العالية. إضافةً الى استمرار تقديم المواد التموينية «من الباب للباب»، مائة ألف حقيبة بالشراكة مع وزارة المالية إلى أن تخفّ وطأة الجائحة هذه وتستعيد الحياة طبيعتها. تخطّط الوزارة لمشروع «سوا»، وهو مشروع أمان اجتماعي يسعى إلى توفير الدعم المالي والصحي والاجتماعي للأسر بسيطة الحال، وكذلك تقديم مشاريع صغيرة لتحسين الأوضاع المعيشية، ومساعدة الأبناء في التعليم وتوفير مستلزماته. فعليًّا جمعت الوزارةُ بيانات الأسر في ستّ محليات في ولاية الخرطوم خاصةً في المناطق الطرفية كخطوة أولى في التنفيذ وتسهيل الإحصاء ومعرفة الحالات. وكذلك تمّ في الولايات التحضير لانطلاق المشروع وبدء جمع البيانات. في البداية واجهت الوزارةُ مشكلة الإحصاءات القديمة في ديوان الزكاة بسبب تلاعب منسوبي النظام البائد في القيمة المالية لمشاريع الإعاشة، فتوجّبت إعادةُ الإحصاء والرصد بغرض التأكد من صحة البيانات.[182]

عملت الوزارتان على تنفيذ كل ذلك بمشاركة من قبل لجان المقاومة والتغيير (وهي لجان قامت في الأحياء قبل ثورة كانون الأول/ديسمبر، تقود الاحتجاجات في الشوارع ضد النظام السابق، وبعد سقوط النظام أضافت إلى دورها تقديمَ الخدمات والرقابة على السلع ضد الجشع وغلاء الأسعار). وعلى الرغم من محدودية مواردها، عملت على التوعية المجتمعية في الأحياء عبر توعية المواطنين عن الفيروس وأضراره وكيفية التعامل مع المصابيين، إضافة إلى قيادتها حملات المكافحة في الأماكن العامة وتخطيط أماكن الوقوف في الأفران مع الحفاظ على المسافة الآمنة. وعلى الرغم أيضًا من الظروف وقلّة المعدات والأدوية عملت اللجان على جمع تبرعات في الأحياء للمساعدات وتخفيف الضرر، وضمان وصول المعقّمات إلى مجموعات كبيرة من المواطنين.[183]

الخاتمة

جاءت جائحة كورونا والبلاد تشهد أوضاعًا اقتصاديّة صعبة وارتفاعًا في أسعار السلع والمواد الاستهلاكية بشكل عام، إضافةً إلى سياسات تتّجه نحو رفع الدعم عن السلع، وهذا إن حصل فستتأثّر به طبعًا، وبشكل ملحوظ، الفئاتُ المُهمّشة/الضعيفة، خصوصًا أنَّ آثار الجائحة ما زالت موجودة. وقد كشفت الجائحة جزءًا من معاناة تلك الفئات وكيفية السعي إلى توفير ضروريات الحياة، وبشكلٍ خاصّ ظروف النساء ومعاناتهنّ كفئة مهمَّشة تعاني من تهميشٍ مزدوج، من خلال التمايز الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع، وخصوصًا منهنّ بائعات الشاي والأطعمة وذوات الاحتياجات الخاصّة القادمات من مناطق الحروب والقابعات في المناطق الطرفية والمهمَّشة. وللكورونا أثرٌ نفسي واضح على الفئات الضعيفة بسبب خوفها ممّا يمكن أن تواجهه جرّاء إصابتها بالوباء، وكيف لها أن تدير شؤونها الخاصّة. إضافةً إلى ذلك، مُكابدة أولئك النساء للظروف لتوفير ضمان اقتصادي يساعدهن في مواجهة القادم.

من المُنتظر أدوار تكاملية بين الحكومة والشركات الاقتصادية في البلاد، لاحتواء آثار وباء كورونا، وذلك عبر الاستفادة من مشاريع المسؤوليّة الاجتماعية التي يمكن أن تضمن توفير الحماية الاقتصادية والاجتماعية للفئات الضعيفة.

[182] مقابلة مع محمد الشابك، وكيل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، الخرطوم 2020/7/30

[183] لقاء مع عدد من أعضاء لجان مقاومة أمدرمان القديمة، 2020/7/19

يمكن القول إنّ شكل الحياة بالنسبة للفئات المُهمّشة/الضعيفة لن يكون على ما كان عليه قبل الجائحة، وإنّ الوضع سيختلف بطريقةٍ أو بأخرى. ويطرح كلُّ ما جاء في الورقة تساؤلًا حول ما إذا كنّا بعد انتهاء كورونا سنحتاج إلى عقدٍ إنساني واجتماعي يؤسّس لمنظومة تشاركيّة ترفع من القيمة الإنسانية، مع إنشاء نظم ووضع سياسات اجتماعية وصحية واقتصادية تراعي ظروف الفئات المهمّشة/الضعيفة؟